A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/99/Add.2
18 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٨٥ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مذكرة من الأمين العام

١ - يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير الثامن والعشرين للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، الذي قُدم إليه وفقا للفقرات ٥ و ٦ و ٧ من قرار الجمعية ٢٩/٥٠ ألف المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وينبغي أن يُنظر في هذا التقرير جنبا إلى جنب مع التقريرين الدوريين للجنة الخاصة الواردين في الوثيقتين A/51/99 و A/51/99/Add.1، واللذين أحيلا إلى الجمعية في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ على التوالي.

٢ - ويتضمن هذا التقرير موجزا للمقالات والتقارير التي وردت أثناء الفترة التي تغطيها هذه الوثيقة. وقد وضعت في الاعتبار الصحف المذكورة أدناه في إعداد هذا التقرير. ويشار إلى التقارير التي وردت في الصحافة العربية الصادرة في الأراضي المحتلة عندما تتضمن مواد ذات صلة لم ترد في الصحافة الاسرائيلية المدرجة أدناه. والمصطلحات المستخدمة في التقرير هي المصطلحات التي وردت في النصوص الأصلية للتقارير الصحفية الموجزة.

الصحافة الاسرائيلية

هآرتس (يومية باللغة العبرية)

جروسالم بوست (يومية باللغة الانكليزية)

الصحافة العربية الصادرة في الأراضي المحتلة

الطليعة (يومية باللغة العربية)

جروسالم تايمز (يومية باللغة الانكليزية)

151196 151196 96-29121

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالة		٤
أولا - مقدمة	١ - ٤	٩
ثانيا - تنظيم الأعمال	٥ - ١٦	١٠
ثالثا - الولاية	١٧- ٢٢	١٢
رابعا - المعلومات والأدلة التي تلقتها اللجنة الخاصة	٢٣-٧٠٦	١٤
ألف - الحالة العامة	٣٣-٢٠١	١٩
١ - التطورات العامة وبيانات السياسة	٣٣-١٣١	١٩
٢ - الحوادث الناجمة عن الاحتلال	٢١٤-١٣٢	٤٣
(أ) قائمة بالفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي الجنود أو المدنيين الاسرائيليين		٤٦
(ب) قائمة بالفلسطينيين الآخرين الذين قتلوا نتيجة للاحتلال		٤٦
(ج) حوادث أخرى	٢١٤-١٣٩	٤٧
باء - إقامة العدل، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة	٢٧٢-٢١٥	٦٠
١ - السكان الفلسطينيون	٢٥٦-٢١٥	٦٠
٢ - الاسرائيليون	٢٧٢-٢٥٧	٧١
جيم - معاملة المدنيين	٥٦٥-٢٧٣	٧٤
١ - التطورات العامة	٤٣٩-٢٧٣	٧٤
(أ) المضايقة والإيذاء البدني	٢٩٧-٢٧٣	٧٤
(ب) العقاب الجماعي	٣٧٣-٢٩٨	٨٠
'١' قائمة المنازل أو الغرف التي هدمت أو أغلقت بالشمع الأحمر	٣٢٦-٢٩٨	٨٠
'٢' فرض حظر التجول، أو عزل المناطق أو إغلاقها	٣٧١-٣٢٧	٨٧
'٣' أشكال العقاب الجماعي الأخرى	٣٧٣-٣٧٢	٩٤
(ج) حالات الطرد	٣٧٤	٩٤

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
(د) الحالة الاقتصادية والاجتماعية	٣٧٥-٤٢٢	٩٤
(هـ) تطورات أخرى	٤٢٣-٤٣٩	١٠٨
٢ - التدابير التي تؤثر في حريات أساسية معينة	٤٤٠-٥٣٦	١١١
(أ) حرية الحركة	٤٤٠-٤٨٣	١١١
(ب) حرية التعليم	٤٨٤-٥٠٢	١٢٥
(ج) حرية الديانة	٥٠٣-٥٢٢	١٣١
(د) حرية التعبير	٥٢٣-٥٣٦	١٣٦
٣ - المعلومات المتعلقة بأنشطة المستوطنين التي تمس السكان المدنيين	٥٣٧-٥٦٥	١٣٨
دال - معاملة المحتجزين	٥٦٦-٦٢٣	١٤٤
١ - التدابير المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين	٥٦٦-٥٧١	١٤٤
٢ - معلومات أخرى عن المعتقلين	٥٧٢-٦٢٣	١٤٦
هاء - الضم والاستيطان	٦٢٤-٧١٩	١٦٥
واو - معلومات متعلقة بالجولان العربي السوري المحتل	٧٢٠-٧٧٣	١٨٩
خامسا - الاستنتاجات	٧٧٤-٨٤٩	٢٠٨
سادسا - اعتماد التقرير	٨٥٠	٢٣٦

كتاب الإحالة

سيدي،

تتشرف اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة بأن تحيل طيه تقريرها الثامن والعشرين، الذي أعد وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، الذي أنشئت بموجبه اللجنة الخاصة، والقرار ٢٩/٥٠ ألف المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وهو آخر قرار جددت الجمعية العامة بموجبه ولاية اللجنة.

ويغطي هذا التقرير الفترة من ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٥، وهو تاريخ اعتماد التقرير السابع والعشرين للجنة الخاصة، إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ويستند التقرير إلى معلومات خطية جـُمعت من مصادر مختلفة، ولا سيما، تقارير الصحافة الاسرائيلية والمقالات التي وردت في الصحافة العربية الصادرة في الأراضي المحتلة. كما يتضمن معلومات شفوية تلقتها اللجنة الخاصة من خلال إفادات أشخاص لهم خبرة مباشرة بحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وترد المعلومات الخطية المتعلقة بالفترة من ١٩ آب/اغسطس إلـــى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في التقرير الدوري للجنة الخاصة الذي قدم إليكم في ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٩٦ (A/51/99). أما المعلومات الخطية المتعلقة بالفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦ فترد في التقرير الدوري للجنة الخاصة الذي قـُدم إليكم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/51/99/Add.1) وقد قـُدم هذان التقريران الدوريان وفقا للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٩/٥٠ ألف، الذي طلبت فيه الجمعية إلى اللجنة الخاصة أن تقدم بانتظام إلى الأمين العام تقارير دورية عن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ولأغراض جمع الافادات الشفوية قامت اللجنة مرة أخرى بتنظيم جلسات استماع تم عقدها في القاهرة وعمان ودمشق. وواصلت اللجنة الخاصة رصد التصريحات الصادرة عن أعضاء حكومة إسرائيل والتي تعكس سياسات تلك الحكومة في الأراضي المحتلة والتقارير المتعلقة بالتدابير التي تتخذ لتنفيذها. كما أحاطت اللجنة علما بالرسائل الموجهة إليكم أثناء فترة هذا التقرير والمتعلقة بولايتها والتي تم تعميمها بوصفها من وثائق الجمعية العامة، وتلقت معلومات من الحكومات والمنظمات والأفراد بشأن مختلف جوانب الحالة في الأراضي المحتلة.

صاحب السعادة
السيد بطرس بطرس غالى
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

وقد استفادت اللجنة الخاصة، في اضطلاعها بولايتها، من تعاون حكومات مصر والأردن والجمهورية العربيـــة السورية ومن تعاون الممثـــلين الفلسطينيين. إلا أن حكومة اسرائيل واصلت الامتناع عن التعاون ولم ترد على الرسائل التي وجهت إليها في هذا الصدد.

وقد حاولت اللجنة الخاصة لدى إعداد تقريرها، أن تضع أمامكم صورة متكاملة لواقع الحالة في الأراضي المحتلة بقدر ما تؤثر في حقوق الإنسان للسكان المدنيين. وتود اللجنة الخاصة بهذه الرسالة أن توجه انتباهكم إلى عدد من الجوانب التي تستحق الذكر بوجه خاص.

وتأتي الفترة التي يغطيها تقرير اللجنة الخاصة الثامن والعشرين عقب التوقيع على الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المرحلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (المسمى اتفاق أوسلو الثاني) في واشنطن العاصمة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وانتخابات المجلس الفلسطيني ورئاسة السلطة الفلسطينية بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد سبق هذين الحدثين التاريخيين توقيع إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وتوقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ على الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا. وقد أدى توقيع اتفاقات أوسلو إلى إحياء توقع كبير لدى المجتمع الدولي بقيام عهد جديد من السلام والأمن والأمل لشعوب الشرق الأوسط، مما يمكنها من العيش في وئام وكرامة واحترام متبادل. وبهذه الروح، أقبلت اللجنة الخاصة على تحمل مسؤوليتها في الاضطلاع بولايتها.

وتظهر المعلومات الواردة في التقرير الثامن والعشرين للجنة الخاصة أن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة قد تدهورت إلى حد كبير منذ بداية عملية السلام، على خلاف ما كان متوقعا.

ويتمثل أخطر جانب من جوانب الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة إلى حد بعيد في التدهور الكبير في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية الناجم من الإغلاق المحكم عمليا الذي فُرض على الأراضي المحتلة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦. وقد فُرض هذا الإغلاق، في أعقاب أربع هجمات انتحارية بالقنابل في اسرائيل قُتل فيها عدد من الأشخاص بلغ مجموعه ٦٣ شخصا وجُرح عديدون غيرهم، وترتبت عليه عواقب ضارة بوجه خاص على رفاه سكان قطاع غزة. ونظرا لتقليص كل من الواردات والصادرات إلى حد خطير، فقد تضررت الزراعة والصناعة على حد سواء وتم إغلاق العديد من الأعمال التجارية. وأبلغ عن حدوث حالات نقص في المواد الغذائية والأدوية والإمدادات الطبية وكذلك مواد البناء وغيرها من المواد الأولية. وذكر أن النشاط الاقتصادي في غزة قد توقف عمليا. وقد ترتبت على الإغلاق عواقب قاسية بصفة خاصة بالنسبة للعمال الفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل وأسرهم نظرا لأنه حرمهم من وسيلة عيشهم. ويُعتقد أنه تمت الاستعاضة عن الفلسطينيين في اسرائيل بحوالي ٠٠٠ ١٠٠ من العمال المرخصين وما يُقدر بـ ٠٠٠ ١٠٠ من العمال الأجانب غير الشرعيين.

وقد أدى الإغلاق إلى تقييد حرية التنقل في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، وبين جزأيها واسرائيل. وللمرة الأولى، أدى الإغلاق الداخلي إلى إعاقة تنقل سكان ٤٦٥ محلة في الضفة الغربية. وترتب على القيود المفروضة على حرية التنقل عواقب وخيمة بوجه خاص على الصحة. وقد توفي عشرة أشخاص على الأقل كانوا يحتاجون إلى علاج طبي طارئ في مرافق طبية مجهزة في اسرائيل، والقدس الشرقية وفي أنحاء أخرى من الضفة الغربية نتيجة لحالات التأخير غير الضرورية أو لعدم السماح لهم بعبور نقاط التفتيش الأمنية الاسرائيلية. وأبلغ عن وقوع حالات نقص في الإمدادات الطبية الحيوية مثل الاوكسجين والمضادات الحيوية والماء المعقم واللقاحات. وكان سكان غزة هم أشد المتضررين من جراء التدابير التي أعاقت حرية التنقل.

وتأثر من جراء الإغلاق الطلاب من غزة الذين يدرسون في المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية. وتم تنفيذا لسياسة إسرائيلية جديدة، طرد طلاب غزة من الضفة الغربية وخسروا سنة دراسية. وتمت مداهمة مهاجع الطلبة الداخليين ليلة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ وجرى اعتقال مئات من الطلاب وضربهم. وكان طلاب غزة يتعرضون للإهانة لدى إطلاق سراحهم بتثبيت لافتة على ظهورهم تقول "يُشحن إلى غزة". ومن المقدر أنه تم طرد ١٠ في المائة من مجموع الطلاب في جامعة بير زيت بعد المداهمة. ولم يستأنف طلاب غزة دراستهم حتى الآن. وكان للقيود المفروضة على حرية التنقل أثر سلبي أيضا على المصلين من المسلمين والمسيحيين على السواء في الأراضي المحتلة الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى بعض الأماكن المقدسة.

وما فتئت اللجنة الخاصة تراقب عن كثب حالة السجناء الفلسطينيين المحتجزين في السجون وغيرها من مرافق الاحتجاز في إسرائيل، خلافا للقانون الإنساني الدولي. وذكر أن أحوال الاحتجاز مستمرة في التردي. وذكر الاكتظاظ ورداءة الطعام واستمرار انعدام الرعاية الطبية من بين ما يشكو منه السجناء. وبعد التفجيرات الانتحارية، أبلِغ عن اعتقال أعداد كبيرة من الأشخاص في جميع أنحاء الأراضي المحتلة وذكِر أن كثيرا من الأشخاص المعتقلين قد وضعوا قيد الاحتجاز الإداري. وبالإضافة إلى ذلك، ادعِي بأنه تمت الإغارة على العديد من القرى والمساجد وأنه تم كذلك اعتقال أفراد أسر الأشخاص الذين زعم اشتراكهم في أنشطة العنف ضد إسرائيل وأقاربهم بالإضافة إلى الأشخاص المنتمين لأحزاب سياسية معينة. وتم إغلاق عدد من المنظمات التعليمية والاجتماعية والخيرية في الضفة الغربية. وأبلِغت اللجنة الخاصة بأن الإعفاء الاستثنائي الذي أعطِي للمحققين التابعين لدائرة الأمن العام والذي يمكنهم من ممارسة الضغط البدني والنفسي، بما في ذلك توجيه الصدمات العنيفة للمحتجزين، ما فتئ يُمدد باستمرار كل ثلاثة أشهر منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

ونتيجة للقيود المفروضة على حرية التنقل، ونظرا لأن جميع المحتجزين الفلسطينيين يحتجزون في إسرائيل، فقد ذكِر أن هؤلاء المحتجزين لم يتمكنوا من تلقي زيارات من أسرهم واللقاء بمحاميهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم إبلاغ اللجنة أن أعدادا كبيرة من القاصرين الفلسطينيين محتجزون في مرافق السجون الإسرائيلية في الأحوال نفسها التي يعيش فيها البالغون. وبالرغم من إطلاق سراح ٢ ٠٠٠ سجين

في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو الثاني، فإن عدد السجناء الفلسطينيين في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية لا يزال مرتفعا وقد زاد بعد موجة الاعتقالات الأخيرة.

وقامت السلطات الإسرائيلية بهدم تسعة منازل وأقفلت بالشمع الأحمر عددا من المنازل تملكها أسر الأشخاص المشتركين في تنفيذ أعمال العنف الأخيرة في إسرائيل. وتم فرض حظر التجول في العديد من المحال. وتم فرض حظر تجول شديد للغاية في مخيم الفوار للاجئين بالقرب من الخليل الذي زعم بأن اثنين من مرتكبي الهجمات الانتحارية ينتمون إليه، وأبلِغ عن حدوث حالات شديدة من نقص الأغذية. وفيما يتعلق بهدم المنازل بوجه عام، لا تزال المنازل التي تم بناؤها دون ترخيص تهدم في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. وفي آب/اغسطس ١٩٩٦، تم هدم مؤسسة اجتماعية فلسطينية، لأول مرة في مدينة القدس القديمة. بيد أن طلبات الفلسطينيين للحصول على تراخيص البناء لا تزال تـُرفض باستمرار.

ولا يزال من أخطر أسباب التوتر الشديد والمستمر في الأراضي المحتلة وجود المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وتوسعها المستمر بلا هوادة. وكان من دواعي القلق البالغ السياسة التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية الحالية التي قررت رفع الحظر المفروض على بناء مستوطنات جديدة بالإضافة إلى التدابير التي تم اتخاذها أصلا فيما يتعلق بتوسيع المستوطنات. ولا تزال مساحات واسعة من الأراضي المملوكة للعرب تصادر منذ بداية عملية السلام، من أجل توسيع المستوطنات ومن أجل مقالع الحجارة وبناء الطرق الالتفافية. وذكر أن الحالة خطيرة للغاية حول القدس. وتلقت اللجنة الخاصة مرة أخرى تحذيرا بشأن خطورة الحالة التي تعيشها قبيلة جهالين البدوية التي تواجه الإجلاء القسري من الأرض التي تقع بالقرب من مستوطنة معاليه أدومين، من أجل توسيع تلك المستوطنة. وتواصلت حوادث العنف بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين، وخاصة في الخليل والقدس.

وقامت اللجنة الخاصة أثناء زيارتها للجمهورية العربية السورية، بزيارة محافظة القنيطرة حيث شاهدت التدمير الذي تسبب به الإسرائيليون في بلدة القنيطرة. واستمعت إلى إفادات شهود ينتمون إلى الجولان العربي السوري المحتل، الذين تمكن بعضهم من الحضور إلى الجمهورية العربية السورية في حين أن آخرين لا يتمكنون من الاتصال بأسرهم إلا عبر خط وقف إطلاق النار في الجولان بواسطة مكبرات الصوت. وأبلغ الشهود اللجنة الخاصة بأن التعبير عن أي عاطفة وطنية من جانب سكان الجولان العربي السوري المحتل لا يزال يقابل بعقوبات قاسية ولا تزال حرية تنقل هؤلاء السكان مقيدة. كما تكلم الشهود عن مواصلة مصادرة الأراضي وموارد المياه، وعدم كفاية المرافق التعليمية والصحية وكذلك عن الصعوبات الاقتصادية التي تواجه السكان العرب.

وقد سعت اللجنة الخاصة، ضمن حدود القيود المفروضة عليها، أن تقدم في تقريريها الدوريين (A/51/99 و A/51/99/Add.1) وفي تقريرها الثامن والعشرين الحالي صورة واضحة لحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. فالآمال والتوقعات التي أعرب عنها سكان الأراضي المحتلة على مدى السنوات الثلاث

الماضية التي انقضت على توقيع اتفاقات أوسلو قد تحولت إلى شعور بالإحباط واليأس ساد الأغلبية الساحقة للسكان. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من الاتفاقات المذكورة أعلاه فإن حالة الاحتلال ما زالت قائمة. ولذلك، فإنه ينبغي لإسرائيل أن تمتثل التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة وأن تمتثل امتثالا تاما جميع معايير حقوق الإنسان المقبولة عالميا، بروح السلام الصادقة.

وقد قدمت اللجنة الخاصة مرة أخرى عددا من التوصيات في نهاية هذا التقرير. وفضلا عن التوصيات ذات الطابع العام، فإن اللجنة الخاصة ناشدت إسرائيل أن تتصرف بما ينسجم مع الروح التي تحرك عملية السلام، وذلك بإيلاء اعتبار جاد لاتخاذ عدد من التدابير الملموسة (انظر الاستنتاجات والتوصيات).

وختاما، فإن اللجنة الخاصة لاحظت وجود شعور عام بالخيبة والفزع في وجه استمرار انتهاكات حقوق الإنسان للسكان في الأراضي المحتلة. ويبدو أنه حتى في المناطق التي حدث فيها نقل محدود للسلطات إلى السلطة الفلسطينية وإلى المجلس الفلسطيني، فإنه بالنظر للعوائق التي يضعها الإسرائيليون، لم يقتصر الأمر على عدم تحقيق أي تحسن في حالة الفلسطينيين وإنما حدث تدهور فعلي أدى إلى زيادة معاناتهم. وما لم يكن هناك جهد جدي للمحافظة على قوة دفع عملية السلام ووجود التزام بتنفيذ اتفاق السلام من كلا الجانبين، فإن الإنجازات الهامة التي تحققت حتى الآن ستضيع وستتردى حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة أكثر فأكثر مما يزيد من الشعور بالإحباط واليأس لدى سكانها. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تعمل معا للمحافظة على قوة دفع عملية السلام وروحها مما يُفضي إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة وإنشاء ثقافة حقيقية لحقوق الإنسان لجميع سكانها. وإن مواصلة التقدم في عملية السلام يجب أن تقترن بالامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع معايير حقوق الإنسان المقبولة عالميا.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) هيرمان ليونارد سلفا
رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق
في الممارسات الإسرائيلية التي تمس
حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره
من السكان العرب في الأراضي المحتلة

أولا - مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة بقرارها ٢٤٤٣ (د - ٢٣) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨. وقررت الجمعية، في ذلك القرار، تشكيل اللجنة الخاصة من ثلاث دول أعضاء؛ وطلبت من رئيس الجمعية تعيين أعضاء اللجنة الخاصة؛ وطلبت إلى حكومة إسرائيل استقبال اللجنة الخاصة والتعاون معها وتيسير مهمتها؛ وطلبت من اللجنة الخاصة إعلام الأمين العام بما يلزم في أقرب موعد ممكن وكلما دعت الحاجة إلى ذلك فيما بعد، وطلبت من الأمين العام تزويد اللجنة الخاصة بكل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها.

٢ - وتتكون اللجنة الخاصة على النحو التالي: السيد هيرمان ليونارد دي سيلفا، السفير، الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة، رئيسا؛ والسيدة آبسا كلود دياللو، السفيرة، الممثلة الدائمة للسنغال لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ والسيد عبد المجيد محمد، (ماليزيا).

٣ - ومنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، قدمت اللجنة ٢٧ تقريرا[١]. وتمت مناقشة هذه التقارير في اللجنة السياسية الخاصة، التي كانت تقدم تقارير بذلك إلى الجمعية العامة[٢]. واعتمدت الجمعية العامة بناء على توصية اللجنة السياسية الخاصة، القرارات ٢٧٢٧ (د - ٢٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، و ٢٨٥١ (د - ٢٦) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، و ٣٠٠٥ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، و ٣٠٩٢ ألف وباء (د - ٢٨) المؤرخين ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، و ٣٢٤٠ ألف إلى جيم (د - ٢٩) المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، و ٣٥٢٥ ألف إلى دال (د - ٣٠) المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، و ١٠٦/٣١ ألف إلى دال المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، و ٩١/٣٢ ألف إلى جيم المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و ١١٣/٣٣ ألف إلى جيم المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، و ٩٠/٣٤ ألف إلى جيم المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، و ١٢٢/٣٥ ألف إلى واو المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، و ١٤٧/٣٦ ألف إلى زاي المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و ٨٨/٣٧ ألف إلى زاي المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ٧٩/٣٨ ألف إلى حاء المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و ٩٥/٣٩ ألف إلى حاء المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و ١٦١/٤٠ ألف إلى زاي المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ٦٣/٤١ ألف إلى زاي المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٦٠/٤٢ ألف إلى زاي المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٥٨/٤٣ ألف إلى زاي المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٤٨/٤٤ ألف إلى زاي المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٧٤/٤٥ ألف إلى زاي المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٧/٤٦ ألف إلى زاي المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٧٠/٤٧ ألف إلى زاي المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤١/٤٨ ألف إلى دال المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٣٦/٤٩ ألف إلى دال المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ و ٢٩/٥٠ من ألف إلى دال المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٤ - وتم إعداد هذا التقرير وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د - ٢٣)، و ٢٥٤٦ (د - ٢٤)، و ٢٧٢٧ (د - ٢٥)، و ٢٨٥١ (د - ٢٦)، و ٣٠٠٥ (د - ٢٧)، و ٣٠٩٢ باء (د - ٢٨)، و ٣٢٤٠ ألف وجيم (د - ٢٩)، و ٣٥٢٥ ألف وجيم (د - ٣٠)، و ١٠٦/٣١ جيم ودال، و ٩١/٣٢ باء وجيم، و ١١٣/٣٣ جيم، و ٩٠/٣٤ ألف إلى جيم، و ١٢٢/٣٥ جيم، و ١٤٧/٣٦ جيم، و ٨٨/٣٧ جيم، و ٧٩/٣٨ دال، و ٩٥/٣٩ دال، و ١٦١/٤٠ دال، و ٦٣/٤١ دال، و ١٦٠/٤٢ دال، و ٥٨/٤٣ ألف، و ٤٨/٤٤ ألف، و ٧٤/٤٥ ألف، و ٤٧/٤٦ ألف، و ٧٠/٤٧ ألف و ٤١/٤٨ ألف، و ٣٦/٤٩ ألف، و ٢٩/٥٠ ألف.

ثانيا - تنظيم الأعمال

٥ - واصلت اللجنة الخاصة عملها بمقتضى النظام الداخلي الوارد في تقريرها الأول المقدم إلى الأمين العام[٣].

٦ - وكانت الجمعية العامة، قد قررت في قرارها ٢٩/٥٠ ألف أن:

"٥ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل، إلى حين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بصورة كاملة، التحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وأن تتشاور، حسب الاقتضاء، مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وفقا لأنظمتها لضمان حماية الرفاه وحقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، وأن تقدم تقريرا إلى الأمين العام في أقرب وقت ممكن، وكلما دعت الضرورة بعد ذلك؛

"٦ - تطلب أيضا إلى اللجنة الخاصة أن تقدم إلى الأمين العام بانتظام تقارير دورية عن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

"٧ - تطلب كذلك إلى اللجنة الخاصة أن تواصل التحقيق في معاملة السجناء في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧".

٧ - وقد حلت السيدة آبسا كلود دياللو محل السيد إبرا ديغين كا ممثلة للسنغال في اللجنة الخاصة اعتبارا من ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٨ - وعقدت اللجنة الخاصة أول اجتماع لها في سلسلة اجتماعاتها في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ في جنيف. ويرد في الوثيقة A/51/99 (الفقرات من ٢ إلى ٦) بيان بالأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة أثناء تلك الاجتماعات.

٩ - وبعد ذلك، ردت حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر، وكذلك المراقب عن فلسطين على طلب اللجنة الخاصة للتعاون (انظر A/51/99 (الفقرة ٤))، مؤكدة من جديد استعدادها لمواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة. ولم ترد حكومة إسرائيل، كدأبها في الماضي، على طلب التعاون الموجه من اللجنة الخاصة.

١٠ - وعقدت اللجنة الخاصة سلسلة ثانية من الاجتماعات في جنيف (٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦)، والقاهرة (٢٢ - ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦)، وعمان (٢٥ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦)، ودمشق (٢٨ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦). وفي تلك الاجتماعات، نظرت اللجنة في المعلومات المتعلقة بالتطورات التي استجدت في الأراضي المحتلة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٦. وكان معروضا عليها عدد من الرسائل الموجهة إليها فيما يتعلق بولايتها من الحكومات والمنظمات والأفراد. وفي القاهرة وعمان ودمشق، استمعت اللجنة إلى إفادات أشخاص كانوا قد عادوا لتوهم من قطاع غزة والضفة الغربية والجولان العربي السوري المحتل أو كانوا يعيشون فيها، بشأن الحالة في هذه الأراضي.

١١ - وفي القاهرة، استقبلت السيدة نائلة جبر، رئيسة إدارة حقوق الإنسان اللجنة الخاصة في وزارة الخارجية. كما التقت اللجنة بالسيد عصام شقير، نائب رئيس إدارة الشؤون الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة بزيارة مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني حيث استمعت إلى إفادات عدة مرضى من سكان الأراضي. وسنحت الفرصة للجنة وهي في القاهرة للاستماع لشهود من الضفة الغربية وغزة.

١٢ - وفي عمان، استقبل اللجنة الخاصة المدير العام لإدارة الشؤون الفلسطينية في وزارة الخارجية السيد إبراهيم الترشيحي، وأحيطت علما بآخر التطورات في الأراضي المحتلة. كما التقت اللجنة أثناء إقامتها في عمان، بوكيل إدارة الشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية، السيد دياب عيوش والسيد زهير صندوقة، مدير إدارة العلاقات البرلمانية الدولية التابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، وبممثلين آخرين من المجلس الوطني الفلسطيني. وقامت اللجنة أثناء وجودها في الأردن بزيارة جسر الملك حسين حيث استمعت إلى إفادة فلسطينيين كانوا قد عبروا لتوهم من الضفة الغربية.

١٣ - وفي دمشق، استقبل اللجنة الخاصة وزير الدولة للشؤون الخارجية السيد ناصر قدور. كما التقت بالسيد طاهر الحسامي مدير إدارة المنظمات الدولية، والسيد بشار الجعفري، بإدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية. وقُدم إليها تقرير يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الجولان العربي السوري المحتل. وخلال إقامة اللجنة في الجمهورية العربية السورية، زارت محافظة القنيطرة، المتاخمة للجولان العربي السوري المحتل، حيث استمعت لإفادات عدد من الشهود. والتقت بمحافظ القنيطرة وبكبار المسؤولين في المحافظة وتسلمت تقرير محافظة القنيطرة عن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الجولان العربي السوري المحتل لعام ١٩٩٦.

١٤ - وقامت اللجنة الخاصة بدراسة وإنجاز التقرير الدوري (A/51/99/Add.1) الذي يتضمن استكمالا للمعلومات الواردة في تقريرها الدوري السابق (A/51/99). وقررت تضمين تقريرها هذا أية معلومات وبيانات أخرى تتصل بولايتها بالإضافة إلى استنتاجاتها.

١٥ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أحال رئيس اللجنة الخاصة إلى الأمين العام تقريرها الدوري الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦ (A/51/99/Add.1). وقد استند ذلك التقرير إلى معلومات خطية جمعت من مختلف المصادر اختارت اللجنة من بينها مقتطفات وخلاصات ذات صلة وأوردتها في التقرير.

١٦ - واجتمعت اللجنة الخاصة مرة أخرى في جنيف من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وفي تلك الاجتماعات، نظرت اللجنة في المعلومات المتعلقة بالتطورات التي وقعت في الأراضي المحتلة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وعرض عليها عدد من الرسائل موجهة إليها من حكومات ومنظمات وأفراد ولها صلة بولايتها، وكذلك محاضر إفادات جمعت خلال سلسلة اجتماعاتها السابقة. وقد نظرت في هذا التقرير وأتمته في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ثالثا - الولاية

١٧ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٤٣ (د - ٢٣) المعنون "احترام حقوق الإنسان وإعمالها في الأراضي المحتلة" إنشاء لجنة خاصة تعني بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، وتشكيلها من ثلاث دول أعضاء.

١٨ - وقررت الجمعية العامة، في قرارها ٤٨/٤٤ ألف، تغيير اسم اللجنة الخاصة إلى "اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة".

١٩ - وكانت ولاية اللجنة الخاصة، التي نص عليها القرار ٢٤٤٣ (د - ٢٣) والقرارات التي تلته، هي التحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة.

٢٠ - وقررت اللجنة الخاصة، في تفسيرها لولايتها، ما يلي:

(أ) الأراضي التي تعتبر أراضي محتلة هي الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي، وهي الجولان العربي السوري المحتل، والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، وقطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء. وبعد تنفيذ الاتفاق المصري - الإسرائيلي بشأن فض الاشتباك بين القوات المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، واتفاق فض الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والسورية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، غيرت

حدود المناطق الواقعة تحت الاحتلال على النحو المبين في الخرائط الملحقة بالاتفاقين. وعدلت مرة أخرى مساحات الأراضي المصرية الواقعة تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي وفقا لمعاهدة السلم بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل التي وقعت في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩ وأصبحت نافذة اعتبارا من ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٩. وفي ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٢، أعيدت إلى حكومة مصر الأرض المصرية الباقية تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وفقا لأحكام الاتفاق المذكور. وهكذا، ولأغراض هذا التقرير، تكون الأراضي التي تعتبر محتلة هي الأراضي الباقية تحت الاحتلال الإسرائيلي، وهي الجولان العربي السوري المحتل، والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة؛

(ب) الأشخاص الذين يشملهم القرار ٢٤٤٣ (د - ٢٣) والذين هم بالتالي موضع تحقيق اللجنة الخاصة هم السكان المدنيون المقيمون في المناطق التي احتلت نتيجة لأعمال القتال التي جرت في حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأشخاص المقيمون عادة في المناطق التي كانت تحت الاحتلال ولكنهم تركوا تلك المناطق بسبب أعمال القتال. بيد أن اللجنة لاحظت أن القرار ٢٤٤٣ (د - ٢٣) أشار إلى "السكان" دون تحديد أي قطاع من القاطنين في الأراضي المحتلة؛

(ج) "حقوق الإنسان" لسكان الأراضي المحتلة قوامها عنصران، أولهما الحقوق التي أشار إليها مجلس الأمن بأنها "حقوق إنسان أساسية وغير قابلة للتصرف" في قراره ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وثانيهما هو الحقوق التي تقوم على ما يوفره القانون الدولي من حماية في ظروف خاصة مثل الاحتلال العسكري، والأسر في حالة أسرى الحرب، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٠٥ (د - ٢٧)، طلب إلى اللجنة الخاصة أيضا التحقيق في أية ادعاءات تتعلق باستغلال وسلب موارد الأراضي المحتلة، ونهب التراث الأثري والثقافي للأراضي المحتلة، والتعرض لحرية العبادة في الأماكن المقدسة بالأراضي المحتلة؛

(د) في عبارة "السياسات" و "الممارسات" التي تمس حقوق الإنسان وتدخل في نطاق تحقيق اللجنة الخاصة يقصد بـ "السياسات"، أي إجراء متعمد تتخذه وتتبعه حكومة إسرائيل كجزء من نيتها المعلنة أو غير المعلنة؛ بينما يقصد بـ "الممارسات" الأعمال التي تعب عن نمط في سلوك السلطات الإسرائيلية نحو السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، بصرف النظر عما إذا كانت تنفيذا لأية سياسة.

أما الأسماء الجغرافية والمصطلحات المستخدمة في هذا التقرير فهي تلك المستخدمة في المصدر الأصلي ولا تعبر ضمنا عن أي رأي للجنة الخاصة أو للأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢١ - وقد اعتمدت اللجنة الخاصة، منذ نشأتها، عند تفسير ولايتها والاضطلاع بها، على الصكوك الدولية التالية:

(أ) ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(ج) اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[٤]؛

(د) اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[٥]؛

(هـ) اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة الصراع المسلح، المؤرخة ١٤ آيار/مايو ١٩٥٤[٦]؛

(و) اتفاقيتا لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ المتعلقتان بقوانين وأعراف الحرب البرية[٧]؛

(ز) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٨].

٢٢ - واعتمدت اللجنة الخاصة أيضا على القرارات المتصلة بحالة المدنيين في الأراضي المحتلة، التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة، أي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان، وكذلك القرارات ذات الصلة التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية.

رابعا - المعلومات والأدلة التي تلقتها اللجنة الخاصة

٢٣ - اعتمدت اللجنة الخاصة، في سياق الاضطلاع بولايتها، على المصادر التالية:

(أ) إفادات الأشخاص الذين لهم معرفة مباشرة بحالة السكان في الأراضي المحتلة؛

(ب) التقارير المنشورة في الصحافة الإسرائيلية، بما في ذلك تصريحات المسؤولين في حكومة إسرائيل؛

(ج) التقارير المنشورة في وسائط الإعلام الأخرى، بما في ذلك الصحف العربية التي تصدر في الأراضي المحتلة، وفي إسرائيل والصحافة الدولية.

٢٤ - وتلقت اللجنة الخاصة أيضا بيانات خطية من حكومتي الأردن والجمهورية العربية السورية ومن السلطة الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني، جريا على العادة المتبعة في السنوات الماضية. ولم ترد رسائل من حكومة مصر خلال الفترة الحالية للتقرير.

٢٥ - ووافت حكومة الأردن اللجنة الخاصة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بموجز للانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الإنسان قدمتها إدارة الشؤون الفلسطينية بوزارة الخارجية. وأشار التقرير، فيما أشار إليه، إلى أنه:

"بالرغم من التقدم المحرز في عملية السلام على الصعيد الإسرائيلي - الفلسطيني وبالرغم من انسحاب الجيش الإسرائيلي من معظم البلدات والقرى والمخيمات في الضفة الغربية في كانون الأول/ديسمبر الماضي، فإن الفلسطينيين الذين يعيشون في معظم المناطق التي تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية يعانون من سلسلة من العقوبات الجماعية التي فرضتها السلطات الاسرائيلية".

وركّز التقرير على سياسة الإغلاق والاعتقالات الجماعية والاحتجاز الإداري والشهداء وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي وتشييد طرق المستوطنات. وفيما يتعلق بالإغلاق ذكر البيان ما يلي:

"في عام ١٩٩٦، تم توسيع حالات الإغلاق نظرا لأن المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية اعتبرت مناطق عسكرية مغلقة يحظر على سكانها مغادرة بلداتهم وقراهم ومخيماتهم".

وفيما يتعلق بالاعتقالات، أشار التقرير في جملة أمور إلى ما يلي:

"قامت القوات الإسرائيلية بعدد من عمليات البحث شملت عشرات البلدات والقرى والمخيمات في الضفة الغربية بذرائع مختلفة، بما فيها البحث عن الفلسطينيين الشباب "المطلوبين" أو ضرورة "تأديب سكان" المناطق التي انطلقت منها العمليات ضد الأهداف الإسرائيلية".

وذكر التقرير كذلك ما يلي:

"ومنذ انسحاب الجيش الاسرائيلي من المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ما فتئت السلطات الاسرائيلية تعتقل الفلسطينيين على الحدود ونقاط العبور وتحيلهم إلى المحاكمة أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية".

وفيما يتعلق بحالة المحتجزين، أشار التقرير في جملة أمور إلى ما يلي:

"من أصل المحتجزين الذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٨ شخص في السجون الاسرائيلية، تم احتجاز ٠٠٠ ٥ منهم بعد العمليات الانتحارية التي جرت في إسرائيل في شباط/فبراير ١٩٩٦. ... وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أذنت المحكمة العليا الإسرائيلية، لأول مرة، باستخدام العنف الجسدي وأسلوب "الهز العنيف" أثناء استجواب المحتجزين الفلسطينيين".

وبالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى ما يلي:

"في النصف الأول من السنة الحالية، قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة ٥٧٣ ٢٠ دونما من الأرض، بالإضافة إلى مساحات أخرى غير محددة من الأرض في الضفة الغربية".

وأن:

"السلطات الإسرائيلية قامت في النصف الأول من عام ١٩٩٦، بمصادرة مساحات كبرى غير محددة من الأراضي في الضفة الغربية لتشييد ١٥ طريقا للمستوطنات ... وتم حتى الآن، تشييد طرق التفافية في مناطق أريحا ونابلس وجنين ورام الله وطولكرم وبيت لحم والخليل."

٢٦ - ووافت حكومة الجمهورية العربية السورية اللجنة الخاصة بتقرير أعدته إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية، يتناول بوجه خاص الممارسات الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل. وأشار التقرير في جملة أمور إلى ما يلي:

"يوما بعد يوم، تزداد حياة أبناء الجولان العرب قسوة وبؤسا من جراء ما يلاقونه من أعمال القمع والاضطهاد التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلي. وتشمل هذه الأعمال كبت الحريات الفردية والعامة بالإضافة إلى أعمال القهر وإهدار الكرامة الإنسانية. وتصدر أحكام بالسجن لمدد طويلة وقصيرة بشكل تعسفي ضد كل من يتجرأ على الاحتجاج على أفعال الظلم والاضطهاد الموجهة ضده".

ويشير التقرير كذلك إلى ما يلي:

"إن الحاكم العسكري الاسرائيلي مخول بفرض حظر التجول الإقليمي متى وجد ذلك ضروريا ولأي مدة ولأي سبب. كما أنه يتمتع بسلطة فرض الإقامة الجبرية على من يريد وإصدار أوامر الاعتقال بحق من يشتبه بهم. وثمة ممارسات قمعية أخرى تتمثل في الضرب المبرح وإطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين، ومداهمة البيوت والمدارس واعتقال المواطنين وزجهم في السجون لأتفه الأسباب. وأصبحت هذه الممارسات واقعا رهيبا يعيشه مواطنو الجولان السوري المحتل يوميا منذ عدوان حزيران/يونيه ١٩٦٧. ومنذ بداية الاحتلال وحتى عام ١٩٩٥، تم سجن ٣٠٠ ١ مواطن سوري، أي ١٠ في المائة من السكان بتهمة مقاومة الاحتلال".

وبالإضافة إلى ذلك، ذكر التقرير ما يلي:

"ومن الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التي تقوم بها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل فرض عقوبات بالغة القسوة وأحكام بالسجن لمدد طويلة بحق المواطنين السوريين الرافضين للاحتلال. وما زال حتى وقت إعداد هذا التقرير، أي حتى تاريخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، ١٤ مواطنا سوريا قيد الاعتقال في السجون الاسرائيلية لمدد تصل إلى ٣٧ سنة. ويعود سجن بعض هؤلاء الشباب المعتقلين إلى عام ١٩٨٥".

وإلى جانب المعلومات التفصيلية عن السجناء وأحوال سجنهم، تضمن التقرير كذلك، في جملة أمور، معلومات عن إقامة العدل في الجولان السوري المحتل، والضغوط الاقتصادية التي تفرضها سلطات الاحتلال الاسرائيلية على السكان، وعن الممارسات التي تتسبب في تردي البيئة. وقد استنتج التقرير "أن الصورة العامة التي يسعى هذا التقرير إلى تقديمها عن حالة حقوق الإنسان السائدة في الجولان السوري المحتل تستند إلى معلومات حديثة ووثيقة الصلة بحالة حقوق الإنسان. وهي تمكننا من أن نخلص إلى القول بأن حالة حقوق الإنسان السائدة في الجولان السوري المحتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير قيد النظر لا تزال خطيرة". وقدم محافظ القنيطرة أيضا إلى اللجنة الخاصة تقريرا عن الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل لعام ١٩٩٦. وأشار التقرير في جملة أمور إلى ما يلي:

"إن الممارسات الاسرائيلية اللاإنسانية تشمل مختلف الأوضاع المادية والسياسية والثقافية والاجتماعية للمواطنين العرب في المنطقة المحتلة من الجولان العربي السوري، ناهيك عن ممارسة سياسة الاستيطان، والزحف على الأراضي العربية وتدمير المباني، وسرقة الآثار واستثمار ومصادرة الأراضي والموارد الطبيعية ومصادر المياه".

وذكر التقرير أيضا أن "سلطات الاحتلال لا تزال تمنع زيارات الأسر والأقارب من وطنهم سوريا"، وأن "بيانات إدارة المستوطنات الاسرائيلية (المنشورة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤) تدل على أن المستوطنين في الجولان، الذين هم من الاسرائيليين، قد ازدادوا أثناء فترة السنة المذكورة أعلاه بنسبة تقدر بحوالي ١٠ في المائة، مما يعني زيادة حوالي ٥٠٠ ١ مستوطن". وبالإضافة إلى ذلك، ركز التقرير على "الضغوط الاقتصادية المفروضة على السكان" وذكر أن "مجال العمل الوحيد أمام عمال الجولان، الذي يعرف باسم العمل الأسود، هو الأشغال الشاقة مثل أعمال التنظيف وأعمال البناء وما إلى ذلك". وتحدث التقرير باسهاب عن الحالة المتعلقة بالتعليم والصحة. وأشار إلى أن "أحوال المواطنين العرب السوريين في الجولان تحت الاحتلال الاسرائيلي تتمثل في المعاناة اليومية المستمرة نتيجة للممارسات اللاإنسانية التي تقوم بها سلطات الاحتلال بانتهاك أبسط مبادئ الحق والعدل وانتهاك حقوق الإنسان".

٢٧ - وتلقت اللجنة الخاصة أيضا وثائق قدمها في الأردن ممثلو السلطة الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني. ومن هذه الوثائق، يمكن التنويه بالتقارير المقدمة من وزارة المواصلات التابعة للسلطة الفلسطينية يتضمن "دراسة استقصائية للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، وبالتقرير المقدم من وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية بشأن حالة الفلسطينيين الصحية بعنوان "التقرير

السنوي عن فلسطين لعام ١٩٩٥". ويتناول التقرير مسائل السكان، والتدابير المتعلقة بالوفيات، والرعاية الصحية الأولية، والرعاية الصحية الثانوية، والقوة العاملة الصحية، وتنمية الموارد البشرية، والبحث والمشاريع. كما تلقت اللجنة الخاصة تقريرا من وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية في نابلس عن "آثار الإغلاق على الحصول على الخدمات الصحية الأساسية في فلسطين" مؤرخا ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦. وتم إصدار التقرير في اليوم الحادي عشر من "الإغلاق الكامل المستمر الذي فرضته السلطات الإسرائيلية" على المدن والبلدات والقرى الفلسطينية. ويشير هذا التقرير، إلى أن "الإغلاق يستتبع: حجز جميع الفلسطينيين في مكان إقامتهم وحرمانهم من الخروج منه. ويشمل ذلك الحرمان من الحصول على الخدمات الطبية الأساسية والإمدادات الغذائية؛ وحرمان جميع الفلسطينيين من إمكانية الوصول إلى إسرائيل، بما في ذلك إمكانية الحصول على الخدمات الطبية الأساسية غير المتوفرة في فلسطين نتيجة ٢٨ سنة من الاحتلال؛ وحرمان جميع الفلسطينيين من إمكانية السفر إلى الخارج بغض النظر عن الغرض من السفر؛ ووقف جميع أنشطة التجارة والأعمال التجارية بين مختلف البلدات والقرى؛ وفقدان عدة مئات من العمال لمصدر رزقهم". وقدم ممثل المجلس الوطني الفلسطيني تقريرا عن مصادرة الأراضي، والمستوطنات والممارسات الإسرائيلية التي تمنع الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم المشروعة. ويتضمن التقرير في جملة أمور، معلومات عن خطة السلطات الإسرائيلية "لتهويد" القدس، والحالة الاقتصادية في المدينة، وأعمال الاستفزاز التي يقوم بها المستوطنون، والقيود المفروضة على حرية تنقل أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بين قطاع غزة والضفة الغربية بالإضافة إلى حالة المحتجزين.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة الخاصة معلومات خطية عن الحالة في الأراضي المحتلة من منظمات حكومية دولية مثل الوكالات المتخصصة وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، وكذلك من منظمات غير حكومية وأفراد وحكومات. وكان معروضا على اللجنة في اجتماعاتها الرسائل التي أحالها إليها الأمين العام من مصادر خارج الأراضي المحتلة وداخلها. وحيث ما اقتضى الأمر، تابعت اللجنة المعلومات الواردة في هذه الرسائل.

٢٩ - وعقدت اللجنة الخاصة سلسلة جلسات استماع في القاهرة وعمان ودمشق خلال اجتماعاتها التي عقدت في الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وفي هذه الجلسات، استمعت اللجنة الخاصة إلى إفادات ٢٦ شخصا لديهم معرفة مباشرة بالحالة الراهنة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وهذه الإفادات مدونة في وثائق وترد في هذا التقرير.

٣٠ - وحرصت اللجنة الخاصة على الاعتماد بصفة خاصة على المعلومات المنشورة في الصحف الإسرائيلية والتي لم تنفها حكومة إسرائيل.

٣١ - وتضم الفقرات التالية خلاصة للمعلومات التي نظرت فيها اللجنة الخاصة، وهي مقسمة على النحو التالي:

(أ) الحالة العامة؛

(ب) إقامة العدل، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة؛

(ج) معاملة المدنيين؛

(د) معاملة المحتجزين؛

(هـ) الضم والاستيطان؛

(و) المعلومات التي تتعلق بالجولان العربي السوري المحتل.

٣٢ - وقد قسمت هذه المعلومات إلى أدلة شفوية ومعلومات خطية. وحرصا على الامتثال للقيود المفروضة حاليا للحد من حجم وثائق الأمم المتحدة، فقد سعت اللجنة الخاصة إلى عرض المعلومات في أكثر الأشكال إيجازا وتركيزا. فالبينات الشفوية، التي ترد المحاضر الكاملة للإفادات المتعلقة بها في الوثائق A/AC.145/RT.690-691 و Add.1 و A/AC.145/RT.692-695 و Add.1، و A/AC.145/RT.696-697 و Add.1، و A/AC.145/RT.698، و A/AC.145/RT.701 قد أوجزت في إشارة عامة إلى محتويات تلك المحاضر. ويحاول التقرير أيضا إيجاز المعلومات الخطية. وترد هذه المعلومات بتفصيل أوفر في وثائق اللجنة الخاصة، وهي محفوظة لدى الأمانة العامة.

ألف - الحالة العامة

١ - التطورات العامة وبيانات السياسة

٣٣ - وصف المدير العام لرابطة الضمير لدعم السجناء من قطاع غزة الحالة في الأراضي الفلسطينية على النحو التالي:

"قبل أن أبدأ بياني، أود أن أوضح لكم بأن هناك جوا خاصا يسود في الأراضي المحتلة حاليا بعد توقيع الاتفاقات. وقد كان الشعب الفلسطيني متفائلا جدا في البداية، بعد توقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل. ثم بدأ التفاؤل، لسوء الحظ، في الانحسار - بل أنه قد تلاشى تماما. فما نسمعه من الفلسطينيين حاليا هو أن السلم لم يأت إلا بالجوع والفقر. ولم يؤد السلم إلى تحرير سجنائنا ومحتجزينا. وأدى السلم إلى وضعنا في مناطق مغلقة، لا نستطيع أن نتحرك منها. وازدادت القيود وازدادت الضغوط الإسرائيلية.

"وبعبارة أخرى، فإن الحالة في مختلف المناطق الفلسطينية معقدة للغاية، معقدة من حيث أن هناك سلطة فلسطينية وطنية بالاسم فقط، في حين أن المناطق الفلسطينية تقع من ناحية فعلية تحت سلطة جميع الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي كانت نافذة قبل توقيع الاتفاق ولا تزال نافذة حاليا.

"وتتدخل إسرائيل في مسائل الأمن الداخلي الفلسطيني وتتطفل عليها، حتى في المناطق الفلسطينية. وفي هذه المناطق، تواصل إسرائيل اعتقال الأشخاص واحتجازهم وقتلهم ومصادرة الأراضي وإغلاقها، هذا بالإضافة إلى مختلف الممارسات التي يستخدمها المستوطنون ضد الفلسطينيين، وهي ممارسات يمكن أن تصل في بعض الحالات إلى إطلاق النار على الفلسطينيين. وهذا لم يحدث في الخليل وحدها، وإنما حدث في غزة، وخاصة في خان يونس، بل وحدث أكثر من مرة.

"وكما قلت في البداية، فإن هناك تجاوزات تقع في المناطق التي تخضع للسلطة الفلسطينية هي نتيجة تركة وترسبات الاحتلال ونفوذ إسرائيل". (السيد محمد يوسف دهمان، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.690)

٣٤ - كما قدم السيد دهمان إلى اللجنة الخاصة معلومات أساسية وأرقاما فيما يتعلق بفترة الإغلاق المفروض على الأراضي المحتلة فقال:

"أثناء سنوات الانتفاضة، حين كانت الضغوط المفروضة على سلطات الاحتلال تعتبر في ذروتها، وخاصة أثناء السنتين الأوليين، فإن سلطات الاحتلال لم تلجأ بصورة منتظمة إلى إغلاق المناطق. وفي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ١٩٨٨ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٣، لم تتجاوز أيام الإغلاق لكامل هذه الفترة ٥٨ يوما - باستثناء أزمة حرب الخليج التي أسفرت عن الإغلاق لمدة ٤١ يوما. وهكذا، فإننا نتحدث هنا عن فترة بلغت في مجموعها ٩٩ يوما من إغلاق الأراضي أثناء تلك السنوات.

"ومن ناحية أخرى، فإننا نجد أن أيام الإغلاق منذ عام ١٩٩٤ وحتى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦ قد بلغ مجموعها ٢٧٠ يوما. وهكذا، فإن لدينا فترة أقصر من الزمن، لكن فترات أطول من الإغلاق. وبلغت أطول فترة من الإغلاق في السنوات الماضية، أي قبل توقيع إعلان المبادئ، ١٩ يوما، إذا استثنينا أزمة حرب الخليج. إلا أننا في الشهر الرابع من الإغلاق، ولا يزال الإغلاق نافذا وليس هناك من يعرف حتى متى سيستمر. وفي عام ١٩٩٥ وحده، تم إغلاق المناطق الفلسطينية لفترة بلغ مجموعها ١١٥ يوما. وفي عام ١٩٩٦، من شباط/فبراير وحتى الآن، ما زال الإغلاق مفروضا". (السيد محمد يوسف دهمان، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.690)

٣٥ - وتكلم المدير العام لرابطة دعم سجناء الضمير إلى اللجنة الخاصة عن الآثار العامة لإغلاق الأراضي المحتلة:

"يمكن إيجاز الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية الملموسة حاليا على النحو التالي: حالات الإغلاق وفرض الحظر على العمال والتجارة ومواد البناء والأغذية. وقد تضررت الحالة الصحية، أي نقل المرضى إلى المستشفيات، إما إلى إسرائيل أو إلى الأراضي العربية الأخرى.

"وأثرت حالات الإغلاق أيضا في أحوال المحتجزين، من حيث الزيارات، سواء الزيارات التي يقوم بها أفراد أسرهم أو الزيارات التي يقوم بها محاموهم. ولا يزال المحتجزون في الشهر الخامس على التوالي دون أن يتمكنوا من تلقي زيارات من أفراد أسرهم". (المرجع نفسه)

٣٦ - ووصف السيد دهمان التعليل المقدم للأسباب الكامنة وراء فرض حالة الإغلاق:

"حسنا، لنعد إلى الإغلاق، ولن أتكلم عن الأهداف السياسية، ولن أتكلم عن الغرض من كل هذا، إني سأكتفي بإيضاح أن المبرر الذي أعطي له، أي التفجيرات، باطل تماما. وقد أصبحت المغالطة واضحة جدا. فصون النظام العام والأمن، كما يقولون، هو مجرد ذريعة. فالتفجيرات قد أعطتهم ذريعة ومبررا للقيام بممارسات معينة". (المرجع نفسه)

٣٧ - وأوجز السيد دهمان الحالة في الأراضي المحتلة منذ بداية عملية السلام على النحو التالي:

"دعني أوجز ما قلته في البداية، أي أننا نشعر بالمرارة والألم لأن الشعب الفلسطيني لا يشعر بوجود أي أثر إيجابي فيما يتعلق بالحياة اليومية، بعد توقيع الإتفاق نتيجة لإعلان المبادئ.

"وإنني أشعر بالمرارة وأحس بالألم عندما أرى أن السلم لم يؤد إلى تحرير أطفالنا الذين لا يزالون في السجن، ولم يعطنا الحرية - بل، جعل منا شعبا يعيش في مركز احتجاز واحد كبير. فجميعنا محتجز. وجميعنا سجناء. وقد جاءنا السلم بالجوع. ونحن نتطلع إلى جميع تلك التجاوزات بخوف وذعر وقلق، لأنها لا تحدث في ظروف الاحتلال العادية، بل لأنها تأتي بعد أن شرع في عملية السلام!

"وستترتب على ذلك عواقب خطيرة للغاية. ومع ذلك، فإني آمل في أن يتم تجنبها". (المرجع نفسه)

٣٨ - وقدم ممثل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المعلومات التالية عن إغلاق الأراضي المحتلة:

"بالرغم من أن إسرائيل تحتج بضرورات الأمن لفرض الإغلاق، فإننا لا نعتقد بأن ذلك يزيد من أمن إسرائيل ويحقق هدف الأمن. وكما قلت، فقد تم فرض الإغلاق في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ بسبب الأعمال العسكرية التي قامت بها بعض الجماعات الفلسطينية وتحت ذريعتها. وليس معلوما ما إذا كان مرتكبو هذه الأعمال ينتمون إلى الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية أو من الأراضي الخاضعة للسلطة الإسرائيلية. ومع ذلك، فقد تم فرض الإغلاق الكامل على كل من قطاع غزة والضفة الغربية. وبالرغم من الإغلاق، تم القيام بثلاث عمليات عسكرية أخرى بعد ذلك بأسبوع. وهذا في حد ذاته يقوض فكرة وجود صلة بين الإغلاق والأمن.

"وتترتب على الإغلاق آثار ضارة على جميع جوانب الحياة في الأراضي. ونعتقد أن هذا يشكل شكلا من العقوبة الجماعية ضمن إطار السياسة المنتظمة التي تتبعها السلطات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. ولا نعتقد بأن للإغلاق أي علاقة بالأمن". (السيد حمدي شقورة، الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.697/Add.1)

٣٩ - ووصف الشاهد نفسه الآثار الواسعة النطاق للإغلاق المفروض حاليا على النحو التالي:

"تقوم الحكومة الإسرائيلية من حين إلى آخر بفرض الحصار وتقيد حركة الأشخاص والبضائع. وكانت آخر حالة من حالات هذا الحصار التي تم فرضها يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ هي أشدها على الإطلاق. فهو بمثابة إغلاق كامل. ويمنع المرضى من مغادرة قطاع غزة للذهاب إلى المستشفيات الأخرى. ويمنع الطلبة من الذهاب إلى جامعاتهم في الضفة الغربية أو خارج البلد. ويمنع آلاف العمال الفلسطينيين من الذهاب إلى أماكن عملهم (هناك ٠٠٠ ٢٢ منهم كانوا يعملون في إسرائيل قبل الإغلاق). وكذلك، فإن حركة البضائع متوقفة، بمعنى أن جميع الواردات إلى قطاع غزة قد أوقفت - وتعتبر الواردات أمرا حيويا بالنسبة لقطاع غزة - وكذلك جميع الصادرات. وحرم المحتجزون الفلسطينيون الذين نقلوا إلى السجون الإسرائيلية من جميع الزيارات. ويشكل هذا بالطبع انتهاكا للاتفاقات الدولية التي تحظر نقل المحتجزين من الأراضي المحتلة إلى السجون الإسرائيلية". (المرجع نفسه)

٤٠ - وأبلغ أحد الشهود اللجنة الخاصة بمخاوفه فيما يتعلق بصورة الفلسطينيين على الصعيد الدولي:

"تحاول إسرائيل على الصعيد الدولي تشويه صورتنا. فهم يحاولون تصوير الفلسطينيين على أنهم إرهابيون وأن الفلسطينيين لا يزالون متورطين بالإرهاب حتى تحت الحكم الفلسطيني وهذا أمر يزعجنا". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٣، A/AC.145/RT.690)

٤١ - وأعرب شاهد من قطاع غزة عن الرأي التالي فيما يتعلق بحالة الفلسطينيين الراهنة:

"وهكذا، فإن جميع الممارسات التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني يمكن أن تعزى إلى ظروف الاحتلال". (السيد إبراهيم خميس شحادة، الشاهد رقم ٧، A/AC.145/RT.692)

٤٢ - ووصف الشعور السائد بين الفلسطينيين فيما يتعلق باتفاقات أوسلو:

"يشعر الفلسطينيون أن هذا الاتفاق قد جعل الحياة أسوأ وأكثر صعوبة. ويقول الناس حاليا إن الاحتلال أفضل مما نحن عليه الآن، بالرغم مما كنا نعانيه من الخوف والاعتقالات والقتل. لماذا كل هذا؟ نريد الحصول على الغذاء" (المرجع نفسه)

٤٣ - وفيما يلي الوصف الذي قدمه أحد الشهود للوضع فيما يتعلق بإسرائيل والأراضي المحتلة:

"وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطات الإسرائيلية هي سلطة احتلال عسكري وتلجأ إلى التمييز العنصري، ذلك لأن إسرائيل قد أعلنت نفسها دولة يهودية. ولذلك، فإن من الواضح في جميع الأعمال التي تقوم بها إسرائيل أن السياسات والبرامج توضع بهدف دعم التفوق اليهودي على حساب الوجود العربي في فلسطين.

"وهكذا، فإننا نعاني من الاحتلال العسكري والتمييز العنصري في الوقت نفسه". (السيد عبد الرحمن أبو عرفة، الشاهد رقم ١٠، A/AC.145/RT.694)

٤٤ - وأبلغ شاهد من القدس للجنة الخاصة بآثار الإغلاق الراهن على النحو التالي:

"هذا الإغلاق، كما أعتقد، كان أصعب حالة مرة منذ عام ١٩٦٧. وقبل هذا الإغلاق، كنت أشعر شخصيا بالاحتلال من الناحية المهنية وبالنظر إلى أصدقائي وزملائي وأقاربي. لكن اليوم، كل فلسطيني يشعر بأنه هو نفسه كشخص، تحت الاحتلال. فهو يؤثر في الحياة الشخصية لكل شخص". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٨، A/AC.145/RT.693)

٤٥ - ووصف شاهد آخر كيف يرى إعاقة الأنشطة الفلسطينية في القدس:

"إن المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى الحيلولة دون اشتراك الفلسطينيين ووجودهم في المؤتمر تؤكد مرة أخرى أن هناك تناقضا بين اتخاذ القرارات والمحاولات الرامية إلى تعزيز العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية". (السيد صلاح الحاج يحيى، الشاهد رقم ١٢، A/AC.145/RT.694)

٤٦ - وأعرب عن الرأي التالي بشأن أسباب فرض الإغلاق على الأراضي المحتلة:

"عندما نلاحظ طابع التدابير التي تتخذها السلطات الإسرائيلية وحجمها، فلا مفر، على ما يبدو، من التوصل إلى استنتاج مفاده أن الأمن وحماية الأمن ربما كان هو آخر ما تفكر فيه السلطات الإسرائيلية. وبدلا من ذلك، فإن إسرائيل على ما يبدو قد استغلت هذه الإحداث (التي قام بها أفراد أو منظمات يعتبر نفوذها محدودا جدا) بغية فرض حالة من العقوبة الجماعية ضد المواطنين الفلسطينيين، دون استثناء من حيث الموقع الجغرافي أو السن أو الدين. فجميع الفلسطينيين المسنين والشباب الرجال منهم والنساء المسلمين والمسيحيين على السواء ما زالوا يتعرضون لعواقب التدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية". (المرجع نفسه)

٤٧ - ووصف أحد الشهود الطريقة التي ينظر فيها إلى الحالة الراهنة في الأراضي المحتلة على النحو التالي:

"هل هناك ما هو أكثر من تدمير المنازل؟ هل هناك ما هو أكثر من مصادرة الأراضي، واقتلاع أشجار الزيتون؟ والتدمير وزج الأشخاص في السجن، وزج النساء في السجن، وزج الأطفال في السجن؟ ماذا تودون أن تسمعوا أكثر من ذلك؟ وفيما يتعلق بنا، ليس هناك شيء اسمه استقلال. فنحن لم نعشه ولم نره. فأي شخص يودون احتجازه، فإنهم يأخذونه بكل بساطة، ويزجونه في السجن ويحبسونه. هذا هو كل ما في الأمر.

"في أي وقت وفي أي مكان وأي شخص يودون أخذه، فإنهم يسحبونه على مرأى من السلطة الفلسطينية. فما الذي تستطيع السلطة الفلسطينية أن تفعله؟

"إننا نأمل أن تتحسن الحالة بإذن الله. لكن ليس هناك تحسن حاليا، ولم يتغير شيء. هناك تغيير طفيف وحيد: إننا نرى عددا أقل من قوات الدفاع الاسرائيلية في المدن والقرى. هذا كل ما في الأمر. وإذا ما تشاجر شخصان وأشار أحدهما إلى الذي تشاجر معه باتجاه قوات الدفاع الإسرائيلية، فإن قوات الدفاع الاسرائيلية تأتي وتسحبهما أمام أعين السلطة الفلسطينية وتسوقهما إلى السجن." (الشاهد لم يذكر اسمه رقم ١٧، A/AC.145/RT 695/Add.1)

٤٨ - ووصف شاهد آخر للجنة الخاصة الحياة اليومية الراهنة في الأراضي المحتلة على النحو التالي:

"فيما يتعلق بحياتنا اليومية، أود أن أقول إنها سيئة. ويمكن أن يعزى هذا إلى الإغلاق وإلى نقاط التفتيش، بالاضافة إلى انعدام فرص العمل في قطاع غزة." (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٤، A/AC.145/RT 691)

٤٩ - وتلقت اللجنة الخاصة المعلومات التالية عن القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بعدم منح التعويض للفلسطينيين الذين قُتلوا أو جرحوا أثناء الانتفاضة:

"لعلكم سمعتم الكثير عن مسألة التعويض. لكن الجديد يتمثل فيما يلي: في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذت لجنة خاصة يرأسها السيد شمعون بيريز قرارا بوقف دفع التعويضات إلى ألوف الفلسطينيين الذين قتلتهم السلطات الإسرائيلية أثناء الانتفاضة أو أصابتهم بجراح. وهذا يشكل انتهاكا للقواعد المقبولة دوليا بشأن تعويض ضحايا الحرب والانتهاكات الأخرى.

"وأود أن أشير إلى أن هناك عددا هاما من الضحايا وقدرا كبيرا من الممتلكات قد تضرر كذلك نتيجة لوجود وممارسات القوات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية.

"وقد استمرت إسرائيل في المراوغة والمماطلة والتباطؤ فيما يتعلق بمسألة المطالبات التي قدمها الضحايا أو أسر الضحايا. ولا ننكر أنه تم، في بعض الحالات، تسديد مدفوعات عندما وجدت السلطات نفسها مضطرة لكي تدفع للضحايا وتعوضهم.

"إني لا أنظر إلى التعويض من الناحية المادية، بل إني أنظر إلى التعويض، عندما يدفع، بوصفه إقرارا بالمسؤولية وقبولا بالمسؤولية عن الأعمال التي ارتكبت ضد الضحايا. وهذا ما يهم في هذا الصدد". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ١٩، A/AC.145/RT 697)

٥٠ - وذكرت منسقة قاعدة بيانات منظمة الحق المعنية بحقوق الإنسان ما يلي فيما يتعلق بالحالة الراهنة في الأراضي المحتلة:

"يعتقد أن حالة حقوق الإنسان في الأراضي قد تحسنت بعد توقيع اتفاق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وهذا ليس صحيحا. فهي تتدهور في الواقع وتستمر الانتهاكات التي ترمي إلى تدمير الهياكل الفلسطينية." (السيدة نينا عطا الله، الشاهدة رقم ٢١، A/AC.145/RT 698)

٥١ - وتكلم ممثل منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية ببتسيلم عن الحالة في الأراضي المحتلة بعد اتفاق السلام:

"لقد أصبحت الحالة بعد اتفاق السلام أسوأ. فقد نقص عدد العمال الذين يعملون إلى حد كبير. كما انخفض عدد الطلاب الذين يدرسون في الجامعات في الضفة الغربية. أما الحالة الاقتصادية في الأراضي المحتلة فقد وصلت إلى نقطة الصفر. لقد تدهورت تدهورا كبيرا، إلى حد أن الفلسطينيين لا يملكون اليوم القدرة على كسب العيش." (السيد باسم عيد، الشاهد رقم ٢٢، A/AC.145/RT 698)

٥٢ - وأعرب شاهد من غزة عما يلي إزاء الحالة الراهنة:

"آمل في أن إفاداتنا ستسمع وسيتم التوصل إلى حلول لمشاكلنا. إننا نحترم لجنة الأمم المتحدة هذه ونؤمن بقدرتها على عمل شيء ما - لا كل شيء، بل شيء ما على الأقل - للفلسطينيين، الذين يعانون معاناة بالغة. أكثر بكثير مما يكتب في الصحف وما يقال في الإذاعة. أكثر، أكثر، أكثر بكثير وإن أي فرد يود معرفة الحقيقة عليه أن يراها بعينيه. فإذا رأيت مخيمات اللاجئين، فإنها تدل على كل شيء. فالشوارع ضيقة جدا على نعش رجل ميت. هل هذا طبيعي؟" (السيد عمر خليل، الشاهد رقم ٥، A/AC.145/RT 691)

٥٣ - ويمكن الاضطلاع على وصف للحالة العامة السائدة في الأراضي المحتلة في الوثائق A/AC.145/RT 690 (السيد محمد يوسف دهمان)، و A/AC.145/RT 691 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT 691 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT 691/Add.1 (السيد عمر خليل)، و A/AC.145/RT 692 (السيد ابراهيم خميس شحاده)، و A/AC.145/RT 693 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT 694 (السيد عبد الرحمن أبو عرفة)، و A/AC.145/RT 694 (السيد صلاح حاج يحيي)، و A/AC.145/RT 695/Add.1 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT 697 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT 697/Add.1 (السيد حمدي شقورة)، و A/AC.145/RT 698 (السيدة نينا عطا الله).

المعلومات الخطية

٥٤ - في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ذكر رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في رسالة موجهة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن العقاب الجماعي الذي يفرض على الفلسطينيين، ورفض الجيش الاسرائيلي الانسحاب من الخليل وعودة الجيش الاسرائيلي إلى المناطق التي سبق أن انسحب منها تشكل إعلان حرب ضد الشعب الفلسطيني. وناشد السيد عرفات الجامعة العربية التأييد وحثها على أن تطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التدخل لوضع حد للاغلاق. (جروسالم بوست، ٢ نيسان/أبريل)

٥٥ - وفي ٢ نيسان/أبريل، هدد جناح عز الدين القسام، وهو الجناح العسكري لحماس بتجديد تفجيراته الانتحارية انتقاما من التدابير القمعية التي اتخذتها اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ضد المنظمة الإسلامية. وردا على هذه التهديدات، قامت إسرائيل بتشديد الأمن حول قطاع غزة وفي مناطق واسعة من الضفة الغربية. (هآرتس، ٣ نيسان/أبريل)

٥٦ - وفي ٢ نيسان/أبريل، اشترك حوالي ١ ٠٠٠ من سكان الخليل في مظاهرة للاحتجاج على التأخير في إعادة نشر قوات الدفاع الاسرائيلية في المدينة واستمرار الإغلاق. وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها "نعم للسلام، لا للاحتلال"، و "أوقفوا الحصار والتجويع"، و "نعم لتنفيذ الاتفاقات المؤقتة" و "لا سلام مع المستوطنات". واتهم السيد مصطفى النتشة رئيس بلدية الخليل إسرائيل بانتهاك اتفاقات أوسلو بنقضها الالتزام الذي تعهدت به بالانسحاب من الخليل في ٢٨ آذار/مارس واحتج على اعتزام إسرائيل مصادرة الأراضي الزراعية من أجل بناء الطرق الالتفافية. (هآرتس، ٣ نيسان/أبريل)

٥٧ - وفي ٥ نيسان/أبريل، ذكر أن قوات الدفاع الاسرائيلية قامت منذ تفجير القنبلة الانتحارية في شارع ديزنغوف باعتقال أكثر من ٦٥٠ من الأعضاء العاملين في منظمتي الجهاد الإسلامي وحماس في الضفة الغربية، ووضع أكثر من ٢٠٠ منهم قيد الاحتجاز الإداري. وقامت قوات الدفاع الاسرائيلية أثناء العمليات، بمصادرة مواد حارقة ومئات من الأسلحة البديلة، بما في ذلك السكاكين والفؤوس والمسدسات القديمة والمتفجرات والألغام القديمة. (هآرتس، ٥ نيسان/أبريل)

٥٨ - وفي ٥ نيسان/أبريل، ذكر أن وزارة الداخلية الاسرائيلية قررت إلغاء بطاقات هوية سكان القدس الذين يعيشون خارج حدود المدينة. (جروسالم تايمز، ٥ نيسان/أبريل)

٥٩ - وفي ٧ نيسان/أبريل كشف جيش الدفاع الاسرائيلي النقاب عن أنه احتجز في ١٢ آذار/مارس طالب طب فلسطينيا من مخيم جباليا للاجئين (قطاع غزة) يبلغ من العمر ٢٤ سنة اشتبه بأنه "إرهابي" من الجهاد الإسلامي مدرب في إيران. وقيل إن هذا الفلسطيني قال لجهاز الأمن العام إنه تلقى التدريب للقيام بهجوم على أهداف إسرائيلية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٨ نيسان/أبريل)

٦٠ - وفي ٨ نيسان/أبريل، حذر جيش الدفاع الاسرائيلي ومصادر الاستخبارات من احتمال قيام "إرهابيين" من قطاع غزة بهجمات انتحارية في إسرائيل. واستجابة لهذه التحذيرات، وضع جيش الدفاع الاسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية في حالة تأهب عال. وعلى حد قول المصادر الأمنية، اعتقل خلال سلسلة من العمليات في الأراضي، منذ الهجوم الانتحاري الأخير الذي وقع في تل أبيب، ما يزيد على ٨٠٠ حركي من حماس والجهاد الإسلامي. ومع ذلك، أشار مصدر أمني إلى أنه على الرغم من موجة الاعتقالات المكثفة هذه، لا تزال حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي مستمرتين في أنشطتهما ولا يمكن التأكيد بأن هياكلهما الأساسية قد أصيبت بأي عطب. وأكد جيش الدفاع الاسرائيلي أن حركة حماس تعمل من الضفة الغربية، وخاصة من الخليل، كما تعمل من مناطق الحكم الذاتي. (هآرتس، ٩ نيسان/أبريل)

٦١ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، أفيد بأنه وفقا للإحصاءات الرسمية الأخيرة التي أعدتها وزارة الداخلية الاسرائيلية، زاد عدد المستوطنين المقيمين في مناطق الحكم الذاتي من ٠٠٠ ١١٢ مستوطن قبل أربع سنوات إلى ٠٠٠ ١٤٧ في عام ١٩٩٥. وكانت هذه الزيادة، المقدرة بـ ٣١ في المائة، أعلى في ظل حكومة حزب العمل منها في ظل أي حكومة إسرائيلية سابقة. (جروسالم تايمز، ١٢ نيسان/أبريل)

٦٢ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، صرح رئيس الوزراء شمعون بيريز بأن إغلاق المناطق الفلسطينية لن يرفع ولكن يمكن أن يخفف. وعلل بيريز ذلك بقوله إن دوائر الاستخبارات الاسرائيلية لا تزال تتلقى معلومات عن وجود خطط لشن هجمات انتحارية. (جروسالم تايمز، ١٩ نيسان/أبريل)

٦٣ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، اعتقل جيش الدفاع الاسرائيلي خمسة أشخاص في منطقتي جنين وبيت لحم في إطار مواصلة ملاحقته لحركيي حماس. (هآرتس، ١٨ نيسان/أبريل)

٦٤ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، قرر المجلس الوطني الفلسطيني بأغلبية ٥٠٤ أصوات مقابل ٥٤ صوتا وامتناع ١٤ عضوا عن التصويت إلغاء المواد من الميثاق الوطني الفلسطيني التي تعارض وجود إسرائيل. ودعت هذه الخطوة إلى إلغاء جميع أحكام الميثاق الوطني التي تتناقض مع الالتزامات التي تعهدت بها منظمة التحرير الفلسطينية في رسائل الاعتراف المتبادل التي تبادلتها المنظمة مع إسرائيل. وأعطى التصويت لجنة قانونية صلاحية وضع ميثاق جديد كليا في غضون ستة أشهر. وقيل إن الميثاق الوطني الفلسطيني يتضمن ١٠ مواد تعارض صراحة وجود إسرائيل وعددا آخر من المواد المعادية لاسرائيل بصورة ضمنية، وإن كانت لا تدعو صراحة إلى القضاء عليها. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ نيسان/أبريل؛ وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٢٦ نيسان/أبريل)

٦٥ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، وافق المجلس الوطني الفلسطيني على مشروع التغييرات المراد إحداثها في الميثاق الوطني. (جروسالم تايمز، ٢٦ نيسان/أبريل)

٦٦ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أفيد بأن وزير الداخلية الاسرائيلي، صالح طريف، أكد أن قانون الإقامة الاسرائيلي لم يعدل. وأنه يتعين على سكان القدس الشرقية العرب الذين كانت قد سحبت منهم بطاقات هويتهم دون إبداء أسباب قانونية أن يذهبوا إلى وزارة الداخلية للوقوف على أسباب سحبها. وإذا كانت الأسباب المعطاة غير قانونية، يعاد النظر في الحالة المعنية. وأوضح طريف أن الشخص الذي تكون القدس محل إقامته الدائمة ويعمل خارج إسرائيل لا يفقد حقه في الإقامة. ويصدق هذا على أسرته أيضا. (جروسالم تايمز، ٢٦ نيسان/أبريل)

٦٧ - وفي ١ أيار/مايو، اقترح أرييل شارون، وزير الدفاع في وزارة الليكود السابقة ضم الحي اليهودي في الخليل إلى مستوطنة كريات أربع. وطالب أيضا بأن يحتفظ جيش الدفاع الاسرائيلي بالسيطرة الأمنية على الخليل بأسرها ويترك السلطة المدنية فقط للفلسطينيين. واتهم السيد شارون فضلا عن ذلك رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بعدم التصرف ضد "الإرهاب"، وقال إنه يستوفي كل المعايير التي تنطبق على مجرم الحرب. وأدلى السيد شارون بتصريحاته هذه أثناء زيارة قام بها إلى الخليل إثر طعن مستوطن يهودي متقدم في السن في وسط المدينة. (جروسالم بوست، ٢ أيار/مايو)

٦٨ - وفي ١ أيار/مايو، أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريز أن عملية إعادة الانتشار في مدينة الخليل ستكون تدريجية، سواء من حيث المواعيد أو الإجراءات. وأشار مصدر عسكري إلى أن عملية الجلاء ستتم على ثلاث مراحل. فيجري في المرحلة الأولى نشر مراقبين نرويجيين في المنطقة. وفي المرحلة الثانية، أي بعد الانتخابات الاسرائيلية بفترة وجيزة، تنقل السلطة المدنية إلى الفلسطينيين. وفي المرحلة الثالثة، تدخل الشرطة الفلسطينية المدينة وتعمل جنبا إلى جنب مع القوات الاسرائيلية. (جروسالم تايمز، ٣ أيار/مايو)

٦٩ - وفي ٥ أيار/مايو، بدأت رسميا في طابا مفاوضات الثلاث سنوات بشأن الوضع النهائي المنصوص عليها في اتفاقات السلام. وكانت المسائل الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال هي القدس، والمستـــوطنات، واللاجئون، والمركز السياسي، وتوزيع المياه، والحدود النهائية. (جروسالم بوست، ٥ أيار/مايو)

٧٠ - وفي ٥ أيار/مايو، أفيد بأنه ألقي القبض على ما يزيد على ٠٠٠ ٤ حركي من حماس والجهاد الإسلامي، منذ أن بدأ جيش الدفاع الاسرائيلي حملة الاعتقالات المكثفة قبل ثلاثة أشهر. وقد وضع بعض هـــؤلاء المحتجزين في الحبس الإداري بينما يقوم جهاز الأمن العام باستجواب الآخرين. (هآرتس، ٥ أيار/مايو)

٧١ - وفي ٥ و ٦ ايار/مايو، اعتقلت السلطات الإسرائيلية ١٤ فلسطينيا مشتبها بانتمائهم إلى عضوية منظمات منتسبة إلى المعارضة الفلسطينية في مناطق الخليل ونابلس وطولكرم. (جروسالم تايمز، ١٠ أيار/مايو)

٧٢ - وفي ٧ أيار/مايو، نقلت السلطة الفلسطينية إلى جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة نحو ٣٠ جهازا متفجرا جمعتها في عمليات تفتيش بين مؤيدي المنظمات الإسلامية. ويقال إن الفلسطينيين نقلوا إلى إسرائيل خلال السنة الماضية عشرات من المتفجرات والأسلحة القديمة والقنابل اليدوية وأسلحة أخرى. (هآرتس، ٨ أيار/مايو)

٧٣ - وفي ٧ أيار/مايو، أصدر حزب الليكود اليميني برنامجه السياسي استعدادا للانتخابات الإسرائيلية العامة المقبلة. واستهل هذا البرنامج بالإعلان بأن حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل هو حق أبدي وطبيعي شأنه شأن حق الشعب اليهودي في الأمن والسلام. ووصف الصهيونية بأنها حركة التحرير الوطنية للشعب اليهودي وأشار إلى أن تحقيق الأهداف الصهيونية ستعطى أولوية عليا. ونص البرنامج على نية زيادة الهجرة إلى إسرائيل وإلغاء قرار تجميد التوسع في المستوطنات في الأراضي وعلى تعزيز الأنشطة الاستيطانية. وجاء في الجزء الافتتاحي أن السلام سيصبح هدف الحكومة الرئيسي وإن الحكومة ستتفاوض مباشرة مع الدول العربية من أجل تحقيق السلام. ومع ذلك سيعتبر الأمن حجر الأساس الذي لا يمكن أن يقوم سلام دائم في المنطقة بدونه. وبناء عليه، ستكفل إسرائيل الاحتفاظ بالأمن كشرط رئيسي لأي ترتيب للسلام. وستكون لجيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمن، كلما كان ذلك ضروريا، حرية التصرف في كل مكان في مكافحتهما للإرهاب. وستبقى المناطق الأمنية الحيوية ومناطق المستوطنات تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وستحترم حكومة الليكود الاتفاقات الدولية وتواصل العملية الدبلوماسية في سبيل تحقيق سلام عادل ودائم، وتعترف بالواقع الذي أنشأته على الأرض الاتفاقات السابقة، وتسعى جاهدة إلى التخفيف إلى أقصى حد ممكن من الأخطار الكامنة في هذه الاتفاقات فيما يتعلق بمستقبل إسرائيل وأمنها. وستتفاوض حكومة الليكود مع السلطة الفلسطينية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي، شريطة أن تفي السلطة تماما بكل تعهداتها، وعلى الأخص أن تلغي تماما وبدون أي لبس، من الميثاق الفلسطيني، الفقرات التي تدعو إلى

القضاء على إسرائيل، وأن تمنع الإرهاب وتضع حدا للتحريض ضد إسرائيل. وستمكن حكومة الليكود الفلسطينيين من إدارة شؤونهم بحرية في إطار حكم ذاتي. وستبقى العلاقات الخارجية والأمن والمسائل الأخرى التي تحتاج إلى تنسيق، تحت السيطرة الإسرائيلية. وستعارض حكومة الليكود إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وستحتفظ إسرائيل بالموارد المائية الحيوية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). وستُطور فرص العمالة في مناطق الحكم الذاتي من أجل تخفيض عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. وأكد البرنامج أن القدس، موحدة وغير قابلة للتقسيم، هي عاصمة إسرائيل، وأن حكومة الليكود ستحظر أي نشاط يستهدف النيل من هذا المركز لمدينة القدس، وأنها ستغلق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسات السلطة الفلسطينية في القدس، بما في ذلك بيت الشرق. وأكد أن مرتفعات الجولان ستبقى خاضعة للسيادة الإسرائيلية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٨ أيار/مايو)

٧٤ - وفي ١٠ أيار/مايو، أفيد بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز أعلن تأخير الانسحاب الإسرائيلي من الخليل. وأصر رئيس الوزراء فضلا عن ذلك على احتفاظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على الحرم الإبراهيمي. (جروسالم تايمز، ١٠ أيار/مايو)

٧٥ - وفي ١٠ أيار/مايو، أعلنت الشرطة الإسرائيلية أنها اعتقلت رجلا فلسطينيا ادعت بأن من المحتمل أن يكون مهاجما انتحاريا. وكان الرجل قد دخل إسرائيل كسائح. (جروسالم تايمز، ١٧ أيار/مايو)

٧٦ - وفي ١٢ أيار/مايو، أقرت اللجنة المركزية للحزب الديني الوطني البرنامج السياسي للحزب من أجل الانتخابات الإسرائيلية العامة المقبلة. وينص هذا البرنامج على أن الحزب الديني الوطني سيعارض إنشاء دولة فلسطينية بين نهر الأردن والبحر المتوسط وسيؤيد إعلان السيادة الإسرائيلية على القدس الكبرى. وسيؤيد الحزب أيضا التوسع في الوجود اليهودي في القدس الشرقية والخليل؛ وإقرار السيادة على المستوطنات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)؛ ومنح جيش الدفاع الإسرائيلي الإذن بالقيام بعملياته في أي مكان عند الاقتضاء، بما في ذلك في كل أنحاء يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة. وأوضح أحد أعضاء الحزب أن هذا البرنامج السياسي ما هو إلا مرحلة في خطة مقبلة لتقوية المجتمع اليهودي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية، بهدف الوصول بعدد اليهود فيهما إلى المليون في غضون الأربع سنوات القادمة. (جروسالم بوست، ١٣ أيار/مايو)

٧٧ - وفي ١٢ أيار/مايو، استشهد معهد مانديلا للسجناء السياسيين بما نقلته الصحف الإسرائيلية من أن المخابرات الإسرائيلية، الشافاك، بدأت في استخدام اسلوب جديد في تعذيب السجناء الفلسطينيين. ويشمل هذا الأسلوب الجديد المعروف عموما بأسلوب "القنبلة الموقوتة"، استخدام الضغط الجسدي والنفساني فضلا عن الضرب والخنق المؤقت إلى أن يفقد الضحية الوعي. وتشمل أساليب التعذيب أيضا الهز العنيف والحرمان من النوم والطعام ومن إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية. (جروسالم تايمز، ١٧ أيار/مايو)

٧٨ - وفي ١٣ أيار/مايو، أكـــدت المصـــادر الإسرائيلية أنه لن يكون هناك أي إعادة انتشار من الخليل إلا بعد الانتخابات الإسرائيلية المقرر إجراؤها في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦. (جروسالم تايمز، ١٧ ايار/مايو)

٧٩ - وفي ١٥ أيار/مايو، أفيد بأن قوات الأمن اعتقلت، منذ عملية التفجير التي وقعت في مركز "ديزنغوف"، ما يزيد على ٥ آلاف حركي من حماس والجهاد الإسلامي. (هآرتس، ١٥ أيار/مايو)

٨٠ - وفي ١٥ أيار/مايو، أعلن متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن إغلاقا كاملا سيفرض على الضفة الغربية وقطاع غزة حتى إشعار آخر. ونقلت إذاعة إسرائيل عن المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي قوله إن هذا الإغلاق يستهدف منع شن هجمات انتحارية محتملة في فترة التأهب للانتخابات الإسرائيلية المقرر عقدها في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦. (جروسالم تايمز، ١٧ أيار/مايو)

٨١ - وفي ١٧ أيار/مايو، أفيد بأن جيش الدفاع الإسرائيلي اعتقل، فيما يتصل بمقتل أحد المستوطنين في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦ عند مدخل مستوطنة بيت آل بالقرب من رام الله، سبعة من أعضاء حركة المقاومة الإسلامية حماس، وفي تطور منفصل، ذكر مصدر إسرائيلي أنه تم اعتقال ١١ عضوا في إحدى خلايا حماس واتهامهم بالمساعدة في تنفيذ عمليات التفجير الثلاث التي وقعت في القدس وعسقلان في شهر شباط/فبراير. (جروسالم تايمز، ١٧ أيار/مايو)

٨٢ - وفي ١٧ أيار/مايو، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي نائب قائد الجناح العسكري لحماس، حسن سلامة، المشتبه في تخطيطه ثلاثا من الهجمات الانتحارية الأربع الأخيرة على أهداف إسرائيلية. وفي ٢١ أيار/مايو، احتجز ٣٢ حركيا آخر من حماس. وكان اعتقال سلامة بمثابة ضربة أخرى فتت في عضد قدرة حماس على القيام بعمليات في وقت تتحدث فيه التقارير عن وجود انقسامات عميقة في الحركة. والانقسام هو بصورة رئيسية بين القيادة العليا لحماس في المنفى وزعماء الحركة الموجودين في غزة والضفة الغربية. ويختلف هذا الفريق الثاني تماما مع الزعماء المنفيين فيما يتعلق بالعمليات الهجومية ضد إسرائيل. (جروسالم تايمز، ٢٤ أيار/مايو)

٨٣ - وفي ٢٤ أيار/مايو، أعلن أن إسرائيل قررت ضرب طوق أمني كامل حول مناطق الحكم الذاتي قبل الانتخابات الإسرائيلية بثلاثة أيام. وذكرت الصحيفة الإسرائيلية، معاريف، أن السلطات الإسرائيلية اعتقلت في الأيام الثلاثة السابقة للانتخابات ما يزيد على ٣٠٠ فلسطيني مشتبه بانتمائهم إلى حماس، وفي تطور منفصل، نقل عن متحدث باسم الشرطة الإسرائيلية قوله إن محمد حسين مقداد، الذي كان قد اشترك في التفجير الذي وقع في فندق لورانس في القدس الشرقية، في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ينتمي إلى حركة حزب الله. (جروسالم تايمز، ٢٤ أيار/مايو)

٨٤ - وفي ٢٦ أيار/مايو، ذكر منسق الشؤون الإسرائيلية في مناطق الحكم الذاتي، شلومو دروري، أنه نظرا للتدابير الأمنية الجديدة سيمنع ٧ ٠٠٠ عامل فلسطيني يعملون في إسرائيل من دخول البلد. ولكنه أشار

إلى أن إسرائيل ستسمح لـ ٢٠٠ فلسطيني بمواصلة العمل في إحدى المناطق الصناعية الواقعة عند الحدود المشتركة بين قطاع غزة وإسرائيل. وأضاف درووري أنه، باستثناء المسؤولين الفلسطينيين والحالات الطبية، لن يسمح لأي فلسطيني بدخول إسرائيل. (جروسالم تايمز، ٣١ أيار/مايو)

٨٥ - وفي ٢٧ أيار/مايو، أفيد بأن قادة حماس أصدروا فتوى تدعو المسلمين إلى شن هجمات انتحارية على الإسرائيليين واليهود. وقيل إن الفتوى بررت الهجمات الانتحارية على كل الإسرائيليين أيا كان مذهبهم السياسي وسواء كانوا مدنيين أو جنودا، رجالا أو نساء، صغارا أو كبارا. (جروسالم بوست، ٢٧ أيار/مايو)

٨٦ - وفي ٣١ أيار/مايو، أعلن فوز رئيس حزب الليكود المعارض، بنيامين نتنياهو في الاقتراع الأول المباشر لرئيس الوزراء، في الانتخابات الإسرائيلية العامة. وفاز السيد نتنياهو بـ ٠٢٣ ٥٠١ ١ صوتا (٥٠,٤ في المائة من مجموع عدد الأصوات الصحيحة المدلى بها ٥٨٩ ٩٧٢ ٢) بينما فاز رئيس الوزراء شمعون بريز بـ ٥٦٦ ٤٧١ ١ صوتا (٤٩,٥ في المائة من مجموع الأصوات الصحيحة المدلى بها). وكان السيد نتنياهو قد أعلن في حملته الانتخابية رفض إنشاء دولة فلسطينية. وأخذ على نفسه عهدا بإعادة تخصيص أموال للمستوطنات وبتعجيل الأنشطة الاستيطانية في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها الخليل. وصرح بأن الحكومة التي سيتولى زمامها ستلغي قرار حكومة العمل بعدم مصادرة الأراضي في القدس الشرقية لمشاريع التشييد اليهودية وأنها ستغلق بيت الشرق، وصرح فضلا عن ذلك بأنه لن يحترم قرار حكومة العمل بإدراج مسألة القدس في مفاوضات الوضع النهائي. واستبعد أي حل وسط إقليمي في مرتفعات الجولان، مصرحا بأن الحكومة التي سيتولى زمامها لن تعمد إلى إجلاء أي مستوطنات إسرائيلية في هذه المنطقة. وفي التصويت على مقاعد الكنسيت البالغ عددها ١٢٠ مقعدا، فاز حزب العمل بـ ٣٤ مقعدا، والليكود بـ ٣٢ مقعدا، وفاز الحزبان الدينيان شاس ومفدال (الحزب الديني الوطني) ويهادوت هاتورا بـ ١٠ و ٩ و ٤ مقاعد على التوالي، وفاز حزب مريتز بـ ٩ مقاعد، وحزب المهاجرين الروس بـ ٧ مقاعد، وحداش بـ ٥ مقاعد، وحزب الطريق الثالث بـ ٤ مقاعد، والديمقراطيون العرب بـ ٤ مقاعد، وفاز حزب موليديت بمقعدين. (هآرتس ٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٣١ أيار/مايو و ٢ حزيران/يونيه)

٨٧ - وفي ٣١ أيار/مايو، نظم بدو الجهالين مظاهرة للاحتجاج على المحاولات الإسرائيلية لطردهم من أرضهم. (جروسالم تايمز، ٧ حزيران/يونيه)

٨٨ - وفي ٨ حزيران/يونيه، حذر وزراء السلطة الفلسطينية من أن أي بيان تصدره حكومة الليكود الجديدة برفض قيام دولة فلسطينية ورفض إعطاء الفلسطينيين دورا في القدس ورفض الانسحاب من مرتفعات الجولان سيعتبر إعلان حرب. وأصدر الوزراء بيانهم هذا إثر اجتماع مشترك بين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية نوقشت فيه المبادئ التوجيهية للسياسة التي بينها رئيس الوزراء بينامين نيتنياهو. وأفيد بأن مشروع هذه المبادئ يتحدث عن معارضة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، والاحتفاظ بسيادة اسرائيلية مطلقة على القدس الموحدة، وعدم التنازل عن مرتفعات الجولان، والتشجيع على مواصلة التوسع في المستوطنات. (جروسالم بوست، ٩ حزيران/يونيه)

٨٩ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، تعين إرجاء اجتماع للمجلس الفلسطيني لأن الجنود الإسرائيليين منعوا ٢٠ عضوا من أعضاء المجلس من مغادرة غزة لرفضهم الخضوع للتفتيش عند حاجز إيرنز. (جروسالم تايمز، ١٤ حزيران/يونيه)

٩٠ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، أرجئت عملية إعادة انتشار القوات الاسرائيلية من مدينة الخليل، وذلك للمرة الثانية في هذا العام بعد انتخاب رئيس الوزراء الجديد بنيامين نيتنياهو. (جروسالم تايمز، ١٤ حزيران/يونيه)

٩١ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، بعث رؤساء قوات الأمن الفلسطينية برسالة الى رئيس الوزراء المنتخب بنيامين نيتنياهو يقولون له فيها إنهم سيتوقفون عن محاربة حركة حماس ما لم يغير من موقفه المتسم بتحقير السلطة الفلسطينية. وعلى حد قول المصادر الاسرائيلية، ادعى الفلسطينيون بأن موقف السيد نيتنياهو يضعف قدرة السلطة الفلسطينية على محاربة منظمات الرفض. (هآرتس، ١٤ حزيران/يونيه)

٩٢ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، أفيد بأن اللجنة الوزارية المشتركة المشرفة على جهاز الأمن العام، التي يرأسها رئيس الوزراء شمعون بيريز، قررت، بالتنسيق مع رئيس الوزراء المنتخب بنيامين نيتنياهو، تمديد الإذن الخاص الممنوح لجهاز الأمن العام باستخدام "أساليب استجواب استثنائية"، بما في ذلك الهز العنيف، في أثناء استجواب حركيي الجهاد الإسلامي وحماس المشتبه في أنهم يخططون لشن هجمات أو في أن لديهم معلومات عن ذلك. (هآرتس، ١٨ حزيران/يونيه)

٩٣ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، أفيد بأن الاحتجاز الإداري وإساءة معاملة السجناء الفلسطينيين لا يزالان على رأس قائمة منظمة العفو الدولية بالانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الإنسان. وقد جاء في تقرير هذه المنظمة لعام ١٩٩٥ أنه صدر ما يزيد على ٦٠٠ أمر احتجاز إداري في حق الفلسطينيين مقابل ٢ في حق اليهود. يضاف الى ذلك أنه في شباط/فبراير ١٩٩٥، زيدت مدة الاحتجاز القصوى من ستة أشهر الى سنة. وفي أثناء تقديم الالتماسات التي تقدم عادة بعد الاعتقال بعدة أسابيع، لا يزود المحتجزون ومحاموهم بالمعلومات الهامة عن أسباب الاحتجاز. ولا يزال المحتجزون الفلسطينيون يخضعون بصورة منهجية للتعذيب واساءة المعاملة في أثناء استجوابهم، وكثيرا ما يحدث ذلك وهم محتجزون في السجن الانفرادي. وتشمل الأساليب المستخدمة روتينيا تكميم الرأس والحرمان من النوم لفترات طويلة (عادة مع وقوف المحتجز أو جلوسه مقيدا بالأصفاد في وضع مؤلم) والضرب والهز العنيف والحبس في غرف بحجم خزانة صغيرة للملابس. وأشار التقرير إلى أن اللجنة الوزارية التي تشرف على جهاز الأمن العام تواصل تجديد الإذن الممنوح لجهاز الأمن العام باستخدام "أساليب استجواب استثنائية" مثل الهز العنيف، على الرغم من وفاة أحد المحتجزين، وهو عبد حريزات، من جراء هذه الممارسة. وجاء في التقرير أيضا أنه كثيرا ما يحرم المحتجزون من الاتصال بمحامين لمدة تصل الى ٣٠ يوما وبأقاربهم لمدة تصل الى ١٤٠ يوما. وقيل إن الاعترافات التي تؤخذ بالإكراه كثيرا ما تستخدم على اعتبار أنها المصدر الرئيسي لأدلة الإثبات ضد المحتجزين. وادعى التقرير أيضا بأن هناك عددا من الفلسطينيين الذين قتلوا برصاص قوات الأمن

الإسرائيلية في ظروف يستدل منها أنهم إنما أعدموا خارج نطاق الإجراءات القضائية. ومن الحالات التي يستشهد بها التقرير حالة زعيم الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي الذي اغتيل في مالطة على يد مسلحين مجهولي الهوية. ولاحظ التقرير بالإضافة الى ذلك أن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي ما زالوا يتمتعون بما هو فعليا حصانة من العقوبة. واستشهد التقرير بحالة كولونيل إسرائيلي أطلق النار على فتاة فلسطينية تبلغ من العمر ١٤ سنة فأرداها قتيلة ولكن لم يحكم عليه إلا بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ. ومن المسائل الأخرى التي يستشهد بها التقرير نسف منازل المتهمين بأنهم إرهابيون، ومواصلة احتجاز ٠٠٠ ٤ فلسطيني في السجون مدانين بارتكاب انتهاكات أمنية. (جروسالم بوست، ١٩ حزيران/يونيه)

٩٤ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، أفيد بأن قائد المنطقة الوسطى، اللواء إيلان فيران، أعلن أنه تقرر لأسباب أمنية إغلاق مناطق كبيرة من الأراضي الفلسطينية الموازية للخط الأخضر. (جروسالم تايمز، ٢١ حزيران/يونيه)

٩٥ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أفيد بأنه ألقي القبض في منطقة تل أبيب على ما يزيد على ٢٠٠ عامل فلسطيني كانوا في اسرائيل بصورة غير قانونية. واحتجز نحو ١٩٤ منهم للاستجواب وأعيدوا الى الأراضي في ٢٧ حزيران/يونيه، بينما سجن سبعة آخرون لديهم سوابق جنائية. (هآرتس، ٢٨ حزيران/يونيه)

٩٦ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، ذكر مصدر في حكومة نتنياهو أن إسرائيل تنظر حاليا في سبل منع الزوار من الوزراء الأجانب وغيرهم من كبار المسؤولين من إجراء محادثات في بيت الشرق. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد قد وعد في حملته الانتخابية بإغلاق بيت الشرق أو بتحديد أنشطته. (جروسالم تايمز، ٥ تموز/يوليه)

٩٧ - وفي ١ تموز/يوليه، أعلن رئيس شرطة المنطقة الوسطى أنه تم إلقاء القبض خلال الشهر الماضي في المنطقة الوسطى على ما يزيد على ٢٠٠ ١ فلسطيني من الأراضي كانوا في إسرائيل بصورة غير قانونية. وكان يتحدث إثر مداهمة نفذت عند الفجر داخل منطقة الخط الأخضر وكانت السادسة في سلسلة من المطاردات المماثلة للفلسطينيين العاملين في إسرائيل بصفة غير قانونية، التي قام فيها العديد من أفراد قوات الشرطة وقوات شرطة الحدود فضلا عن متطوعي الحرس المدني بإلقاء القبض على نحو ٩٠ فلسطينيا كانوا يعملون في إسرائيل بصفة غير قانونية. (جروسالم بوست، ٢ تموز/يوليه)

٩٨ - وفي ٨ تموز/يوليه، أصدرت رابطة حقوق الإنسان في إسرائيل تقريرا شاملا عن انتهاكات حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي المحتلة. وذكر التقرير أنه في حين أن إسرائيل تحترم بصورة أساسية حقوق الإنسان لسكانها، فهي تنتهك حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين في الأراضي بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع. وذكر التقرير أن أخطر هذه الانتهاكات هو استخدام التعذيب أثناء الاستجواب الذي يقوم به جهاز الأمن العام. ولاحظ التقرير أنه على الرغم من الإعلانات الصادرة عن كبار المسؤولين، لم يحدث أي

تغير حقيقي في أساليب الاستجواب التي يستخدمها جهاز الأمن العام ولا تزال المحاكم ممتنعة عن اتخاذ موقف واضح إزاء هذه المسألة. وأشار التقرير إلى أنه ما دام الأشخاص المستجوبون فلسطينيين فمن السهل الحصول على تأييد الجمهور للتعذيب. ولكن عندما بدأ جهاز الأمن العام في استخدام "أساليب الاستجواب الاستثنائية"، وإن كانت أساليب معتدلة نسبيا، ضد الحركيين اليهود اليمينيين، بدأ الجمهور يدرك الخطر الكامن في أساليب الاستجواب هذه فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وأضاف التقرير أن الحوار الذي أخذ في الظهور على الصعيد الشعبي هو تطور إيجابي بالنظر إلى مؤامرة الصمت التي أحاطت بهذا الموضوع سابقا في إسرائيل. وانتقل التقرير إلى ملاحظة أن المشكلة الرئيسية الثانية في الأراضي هي العقاب الجماعي، مثل فرض الإغلاق. وذكر أن الإغلاق الذي فرض على الأراضي إثر موجة الهجمات التي وقعت في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس مست عددا كبيرا من الأبرياء. وكانت القيود التي فرضت على دخول المرضى والموظفين الطبيين إلى إسرائيل بالغة الخطورة، فقد أدت إلى وفاة عدة أشخاص منهم أطفال رضع، بسبب منعهم من الوصول إلى المستشفيات. وأشار التقرير أيضا إلى أنه على الرغم من حدوث انخفاض كبير في عدد الاعتقالات منذ انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المدن الرئيسية في الضفة الغربية، فلا تزال انتهاكات حقوق المحتجزين مستمرة. ويقول التقرير إن المحتجزين ينقلون إلى مرافق احتجاز في إسرائيل حيث يعيشون في أحوال قاسية وتكاد لا توجد لديهم إمكانية تلقي المساعدة القانونية من محامين. وقد حددت زيارات أفراد الأسرة أيضا. ولا تزال الأوضاع في مرافق الاحتجاز "مروعة، بل لا تصلح للبشر". وقد تفاقمت فضلا عن ذلك، حالات التجاوزات في الإجراءات القانونية في المحاكم العسكرية وعدم احترام حقوق المدعى عليه. وذكر التقرير أنه على الرغم من أن المحاكمات في المحاكم العسكرية كانت تسير في السنوات السابقة بخطى وئيدة، لأسباب منها عدم إحضار المدعى عليه أو الشهود إلى المحكمة، فإنه لم يحدث قط أن انتهك حق المدعى عليه في المحاكمة ضمن فترة معقولة أو الإفراج عنه، بالخطورة التي بلغها ذلك الانتهاك منذ إعادة انتشار جيش الدفاع الإسرائيلي في الأراضي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٩ تموز/يوليه)

٩٩ - وفي ٩ تموز/يوليه، رفض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو طلب الرئيس بيل كلينتون بأن تمتنع إسرائيل عن بناء مستوطنات جديدة في الأراضي. وقدم السيد نتنياهو إلى السيد كلينتون أرقاما جمعها مكتب الإحصاءات المركزي تبين أنه قبل تولي حزب العمل زمام السلطة في عام ١٩٩٢، كان هناك في الأراضي ٠٠٠ ٩٦ مستوطن بينما يبلغ عددهم الآن ٠٠٠ ١٤٥ مستوطن. وصرح السيد نتنياهو بأنه افترض أن ما من أحد يتوقع أن تفعل حكومته أقل مما فعلته حكومة العمل. ولكنه أوضح أنه لم يتخذ أي قرار بعد بشأن نطاق المستوطنات وموقعها. وقال إن حكومته ستفي بالالتزامات السابقة ولكنه أشار إلى أن هذا يقتضي "المعاملة بالمثل". وذكر فضلا عن ذلك أن الإغلاق لن يرفع إلا عندما يفي الفلسطينيون بالتزاماتهم الأمنية. وفيما يتعلق بالخليل، قال السيد نتنياهو للرئيس كلينتون إن الجيش لن ينسحب من هذه المدينة ما لم يتم التوصل إلى صيغة تكفل استتباب الأمن. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ تموز/يوليه)

١٠٠ - وفي ١٠ تموز/يوليه، ألقى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كلمة أمام كونغرس الولايات المتحدة في واشنطن أعلن فيها، في جملة أمور، أن القدس لن تـُقسـَّم أبدا وأن إسرائيل ستصر على حق اليهود في

العيش في "أي مكان في البلد". ولكن السيد نتنياهو تعهد ببدء المفاوضات مع السلطة الفلسطينية للتوصل إلى اتفاق على الوضع النهائي، شريطة التزام الفلسطينيين بالاتفاقات التي جرى توقيعها. وذكر كذلك أن إسرائيل مستعدة للدخول في مفاوضات جدية مع سوريا وتوسيع دائرة السلام في المنطقة بأسرها. وقوبلت كلمة السيد نتنياهو بنقد واسع النطاق من المسؤولين الفلسطينيين. فقد صرح فيصل الحسيني بأن نتنياهو يكون قد أعلن الحرب إذا كان يعني أنه لن يكون هناك أي مفاوضات حول مستقبل القدس. وذكر السيد الحسيني أيضا أن كلمة نتنياهو تثير القلق حيال التزام إسرائيل باتفاقات أوسلو ومفاوضات الوضع النهائي، ملاحظا أن هذه المفاوضات تشمل القدس. ونقلت جروسالم تايمز أن السيد نتنياهو أعلن أن إسرائيل لن تسمح أبدا بتقسيم القدس بين العرب واليهود، وأضاف بأنه ينبغي عدم السماح بإقامة جدار برلين جديد. وذكر رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أن تصريحات نتنياهو تدعو إلى القلق وأضاف بأنها تشير إلى أن نتنياهو يعتزم مواصلة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي، ووصف هذه الأنشطة بأنها "سرطان" سيؤدي إلى انهيار عملية السلام. وذكر رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشة أن تصريحات نتنياهو توحي بأن حكومته لا ترغب في إعادة انتشار قوات جيش الدفاع الإسرائيلي الموجودة في الخليل (هآرتس، ١١ تموز/يوليه، جروسالم بوست، ١١ و ١٢ تموز/يوليه؛ وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ١٢ تموز/يوليه)

١٠١ - وفي ١٢ تموز/يوليه، صرح رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات بأنه ليس للحكومة الإسرائيلية الحق في أن تغلق المكاتب الفلسطينية في القدس، ونبه الى أن في الإقدام على خطوة كهذه انتهاكا للالتزامات التي تعهدت بها اسرائيل منذ عام ١٩٩٣. وأدلى السيد عرفات بتصريحه هذا بعد أن نقلت وسائط الإعلام الإسرائيلية تقارير تفيد بأن رئيس الوزراء نتنياهو سيطالب عما قريب بأن تغلق السلطة الفلسطينية أربعة مكاتب في القدس كشرط لاستئناف محادثات السلام. والمكاتب الأربعة هي مكتب الشؤون الدينية، ومكتب التعليم، ومكتب الإحصاءات، وبيت الشرق. وحذر السيد عرفات من أن اتخاذ مثل هذه الخطوة وخاصة إغلاق المكتب الفلسطيني للشؤون الدينية في الحرم الشريف، سيقابل بمعارضة عنيفة لدى الدول العربية والإسلامية. (جروسالم بوست، ١٤ تموز/يوليه)

١٠٢ - وفي ١٢ تموز/يوليه، أفيد بأن أعضاء المجلس الفلسطيني الذين يمثلون محافظة القدس رفضوا الاستجابة لطلبات الحضور التي تلقوها من الشرطة الإسرائيلية للتحدث معهم من أجل تحذيرهم من ممارسة أي أنشطة سياسية في القدس. ووصف أعضاء المجلس الفلسطيني هذه الطلبات بأنها انتهاك لاتفاقات أوسلو التي تم التوصل إليها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وتعد على حصانتهم المنصوص عليها في هذه الاتفاقات. (جروسالم تايمز، ١٢ تموز/يوليه)

١٠٣ - وفي ١٢ تموز/يوليه، رفض الوزير فيصل الحسيني محاولات المجلس الوزاري الخاص لشؤون القدس التابع لحكومة نتنياهو إغلاق أربع مؤسسات في القدس بالإكراه. وتضم هذه المؤسسات الأربع بيت الشرق ومكتب الإحصاءات ومكتب حنان عشراوي، وزيرة التعليم العالي في السلطة الفلسطينية، ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف الإسلامية (جروسالم تايمز، ١٩ تموز/يوليه)

١٠٤ - وفي ١٨ تموز/يوليه، نشرت المصادر الفلسطينية الرسمية بيانا أدانت فيه التوسع في المستوطنات اليهودية في الخليل. وشملت التطورات الأخيرة في المنطقة تسوية الأراضي بالقرب من تل الرميدة، واقتلاع الأشجار، وبناء المستوطنين شبكة مجارير بمساعدة الجنود. وأعربت المصادر الفلسطينية عن اعتقادها بأن تجدد هذا النشاط جاء إثر إعطاء حكومة نتنياهو للمستوطنين الإذن بذلك. وكان وزير السياحة موشي كدزاف، قد زار الخليل قبل ذلك بيومين ووعد المستوطنين بأن أحد المباني فيها سيحول عما قريب الى مركز ديني يهودي. وذكرت مصادر في أوقاف الخليل أن الموقع المشار إليه متاخم لتل الرميدة والمزار الإسلامي المعروف بمشهد الأربعين. وكانت الإدارة المدنية الإسرائيلية قد أغلقت هذا المزار. (جروسالم تايمز، ١٩ تموز/يوليه)

١٠٥ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، أفيد بأن ممثلي السلطة الفلسطينية أعدوا وثيقة تتضمن ٣٣ حالة ادعوا بأنه انتهكت فيها اتفاقات أوسلو. وذكرت البنود الرئيسية في هذه الوثيقة ما يلي:

(أ) يجب أن تحل إسرائيل إدارتها المدنية وتسحب سلطاتها العسكرية من الأراضي؛

(ب) يجب أن تمتنع إسرائيل عن استخدام مصطلح "يهودا والسامرة" لأن المصطلح المستخدم في الاتفاقات المرحلية هو "الضفة الغربية"؛

(ج) يجب أن تحترم إسرائيل وضع الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما وحدة إقليمية واحدة؛

(د) يجب أن ينفذ التذييل ٣ من الاتفاق الذي يحدد المجالات المدنية التي ستنقل السيطرة عليها الى السلطة الفلسطينية تنفيذا كاملا؛

(هـ) يجب أن تنسحب قوات جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة "باء" التي ينبغي أن تكون السلطة الفلسطينية مسؤولة فيها عن أمن السكان الفلسطينيين؛

(و) يجب أن تنقل السيطرة على المنطقة "جيم" الى السلطة الفلسطينية؛

(ز) يجب أن تمتنع إسرائيل عن التحريض على السلطة الفلسطينية ونشر الدعاية العدائية ضدها؛

(ح) يجب فتح ممر العبور الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة أمام حركة الأفراد والسيارات والبضاعة؛

(ط) يجب أن تمتنع إسرائيل عن التوسع في المستوطنات؛

(ي) يجب رفع القيود المفروضة على السفر داخل الضفة الغربية ورفع الإغلاق؛

(ك) يجب وضع أماكن العبادة اليهودية تحت مراقبة الشرطة الفلسطينية؛

(ل) يجب نشر دوريات مشتركة في المنطقتين "باء" و"جيم". وهذه الدوريات منتشرة الآن في المناطق الحضرية من المنطقة "ألف" فقط؛

(م) يجب السماح للسيارات الخاصة بالعبور الى الأردن عن طريق جسر اللنبي؛

(ن) يجب أن تفرج إسرائيل عن جميع السجينات والسجناء الذين قضوا ثلثي مدة سجنهم، والسجناء الذين لم يتسببوا في حوادث وفاة أو إصابات خطيرة. (هآرتس، ٢٣ تموز/يوليه)

١٠٦ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، أبلغ وزير الخارجية ديفيد ليفي رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بأن حكومته تطالب بإغلاق مكتب الشباب والرياضة ومكتب رسم الخرائط في القدس الشرقية التابعين للسلطة الفلسطينية. وطالب السيد ليفي أيضا بإغلاق مؤسسة للتدريب المهني في منطقة شعفاط وبوقف العمليات الأمنية للسلطة الفلسطينية في القدس وبامتناع أعضاء المجلس التشريعي عن فتح مكاتب في العاصمة. (جروسالم بوست، ٢٢ تموز/يوليه)

١٠٧ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، أفيد بأن جهاز الأمن العام احتجز في منطقة الخليل والمناطق المحيطة بها نحو ٥٠ حركيا من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، منذ وقوع هجوم في حزيران/يونيه، في منطقة بيت شمس، شن من سيارة منطلقة. ووضع عدة من الذين ألقي القبض عليهم رهن الاحتجاز الإداري لمدة ستة أشهر، في محاولة لإضعاف وضرب هذه المنظمة بكل ما هو تحت تصرف سلطات الأمن من الوسائل. ولكن هذه الاعتقالات والأساليب القاسية التي يستخدمها جهاز الأمن العام في أثناء عمليات الاستجواب لم تؤد الى اكتشاف الخلية المشتبه بأنها نفذت الهجوم الذي وقع في شهر حزيران/يونيه وهجوما مماثلا ارتكب في شهر تموز/يوليه. (هآرتس، ٢٨ تموز/يوليه)

١٠٨ - وفي ٢ آب/أغسطس وافق مجلس الوزراء على إنهاء التجميد الذي كان مفروضا لمدة أربع سنوات على بناء المستوطنات في الأراضي، وهو ما وصفه رئيس الوزراء نتنياهو بالخطوة التصحيحية "للتمييز ضد بناء المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وقطاع غزة". وركز هذا القرار سلطة اتخاذ القرارت المتعلقة بلا توسع في المستوطنات في أيدي نتنياهو ووزير الدفاع اسحق مردخاي. ووافق مجلس الوزراء على التصويت فقط على إنشاء مستوطنات جديدة. ولكنّ المسؤولين في مكتب رئيس الوزراء ذكروا أنه ليست هناك أي خطة لبناء مستوطنات جديدة. وانتقد المستوطنون قرار مجلس الوزراء برفع الحظر المفروض على بناء المستوطنات بوصفه "غير كاف"، وندد به الفلسطينيون بوصفه نكسة وخطرا يهدد عملية السلام. (هآرتس، وجورسالم بوست، ٤ آب/أغسطس)

١٠٩ - وفي ٤ آب/أغسطس حث الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رئيس الوزراء الإسرائيلي على إلغاء قراره بتكثيف الأنشطة الاستيطانية. وأكد عرفات أن إسرائيل قطعت على نفسها التزاما بالامتناع عن اتخاذ خطوات من جانب واحد في الضفة الغربية وقطاع غزة. (جروسالم تايمز ، ٩ آب/اغسطس)

١١٠ - وفي ٨ آب/أغسطس أفادت شرطة قضاء تل أبيب أنها وجدت ٧٢٤ فلسطينيا في تموز/يوليه يعيشون في تل أبيب بدون الأذون اللازمة. (جروسالم بوست، ٩ آب/اغسطس)

١١١ - وفي ١٦ آب/أغسطس أفيد بأن مجلس الوزراء الإسرائيلي يعد اقتراحا جديدا يتعلق بإعادة انتشار القوات الموجودة في الخليل. وأوضحت المصادر المقربة من رئيس الوزراء الإسرائيلي أن نتنياهو جعل الانسحاب من الخليل مرهونا بإغلاق المراكز التعليمية والثقافية الفلسطينية في القدس الشرقية. (جروسالم تايمز، ١٦ آب/أغسطس)

١١٢ - وفي ١٦ آب/أغسطس، أفيد بأن شهود عيان ذكروا أن فرق الاغتيال الإسرائيلية عادت إلى الظهور في مدينة القدس بعد بضعة أيام فقط من إصدار رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو تعليماته إلى الاستخبارات الإسرائيلية بزيادة أنشطتها في الأراضي الفلسطينية بقصد تعقب الأشخاص المشتركين في المقاومة المسلحة. (جروسالم تايمز، ١٦ آب/أغسطس)

١١٣ - وفي ٢١ آب/أغسطس، داهمت القوات الإسرائيلية مكتبين في محافظة القدس بحجة أنهما كانا يعملان كمكتبين أمنيين فلسطينيين. وكان هذان المكتبان المنتسبان إلى "القوة ١٧" مقامين في بلدة العيزرية المجاورة للقدس و "القوة ١٧" هي الجهاز الأمني الرئاسي الخاص. وذكر محافظ القدس جميل عثمان ناصر أن المكتبين المذكورين ليس لهما صلة بالسلطة الفلسطينية. وتقع قرية العيزرية داخل المنطقة "باء" التي يتولى حراستها الفلسطينيون والإسرائيليون معا. (جروسالم تايمز، ٢٣ آب/أغسطس)

١١٤ - وفي ٢١ آب/أغسطس، أصدر المكتب الدائم للجنة الإسلامية الوطنية لمناهضة الاستيطان بيانا يدين فيه الخطة الإسرائيلية لبناء طريق سريع يربط مطار اللد بمطار قلنديا في القدس. وذكر عضو اللجنة عصام عبد اللطيف أن هذه الخطة خطرة بسبب طابعها الاستراتيجي وكمية الأراضي التي سيتعين مصادرتها في الضفة الغربية من أجل بناء هذا الطريق. وأوضح عبد اللطيف أن آلاف الهكتارات من الأراضي التابعة لـ ١٢ قرية ستتأثر بهذه الخطة بالإضافة إلى ٧٥٠ هكتارا من الأراضي المجاورة لقلنديا في بير نبالا وبيت حنينا ورافات. (جروسالم تايمز، ٢٣ آب/أغسطس)

١١٥ - وفي ٢٣ آب/أغسطس أفيد بأن الرئيس ياسر عرفات رفض اقتراحا إسرائيليا بربط إعادة الانتشار في الخليل بموافقة الفلسطينيين على وقف جميع أنشطة السلطة الفلسطينية في القدس. (جورسالم تايمز، ٢٣ آب/أغسطس)

١١٦ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، أفيد بأن اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ورابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان اعترضتا على القرار الذي اتخذته اللجنة الوزراية المشتركة المشرفة على جهاز الأمن العام بتمديد الإذن الخاص الممنوح للمستجوبين التابعين لهذا الجهاز باستخدام "أساليب استثنائية"، بما في ذلك الهز العنيف، في أثناء استجواب المشبوهين. ووصفت كلتا المنظمتين الهز العنيف وأساليب الاستجواب الاستثنائية الأخرى بأنها من باب التعذيب وذكرتا أن وسائل الاستجواب هذه تشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها إسرائيل. (هآرتس، ٢٥ آب/أغسطس)

١١٧ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، نفى وزير الإعلام في السلطة الفلسطينية، ياسر عبد ربه، أنه تم التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل على إغلاق ثلاثة مكاتب فلسطينية في القدس. (جروسالم تايمز، ٣٠ آب/أغسطس)

١١٨ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، صرح رئيس السطلة الفلسطينية ياسر عرفات في جلسة استثنائية للمجلس الفلسطيني بأن سياسة حكومة الليكود هي بمثابة إعلان للحرب على الفلسطينيين. ووصف السيد عرفات السياسة الاستيطانية التي اعتمدتها الحكومة بأنها جريمة وانتهاك جسيم لاتفاقات السلام ودعا إلى تنظيم مظاهرات احتجاج مدنية في جميع أرجاء الأراضي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ آب/اغسطس)

١١٩ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، أشاد اسحق شامير، أحد رؤساء الوزراء الإسرائيليين السابقين برئيس الوزراء نتنياهو على الطريقة التي عالج بها الأزمة التي انتابت العلاقات مع الفلسطينيين. وصرح السيد شامير بأنه ليس قلقا إزاء التدهور الذي شهدته العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل قائلا إن الليكود لم يقلّد زمام السلطة من أجل إرضاء الفلسطينيين أو تقويتهم. ومضى يقول إن السيد نتنياهو يتصرف كما يتوقع من رئيس الوزراء أن يتصرف، وتصرفه يدعو إلى الكثير من التفاؤل في الوقت الحالي. وعندما سئل السيد شامير عما إذا كان لا يعتقد أن من المفروض أن تحترم الحكومة الاتفاقات التي وقعتها الحكومة السابقة مع الفلسطينيين، أجاب بالسؤال التالي: "من قال إنه ينبغي تنفيذ هذه الاتفاقات وأين كتب ذلك". وعندما طلب إلى السيد شامير أن يوضح ما إذا كان يعني أنه ينبغي عدم احترام الاتفاقات، قال إنه ينبغي ألا تحترم سوى الأجزاء الجيدة من هذه الاتفاقات. (هآرتس، ٣٠ آب/أغسطس)

١٢٠ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، استجيب على نطاق واسع في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة وفي القدس الشرقية لدعوة أطلقها رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات لتنظيم إضراب عام لمدة أربع ساعات احتجاجا على سياسة توسيع المستوطنات وهدم المنازل، التي تنتهجها إسرائيل، وعلى الانتهاكات الأخرى التي ترتكب في القدس. ودام هذا الإضراب، الذي وصف بأنه إنذار رمزي، من الساعة ٨ صباحا حتى ١٢ ظهرا وشمل مكاتب السلطة الفلسطينية. وطلب عرفات أيضا من أداء الصلاة في المسجد الأقصى في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦. وأعلن ٢٩ آب/أغسطس "يوم القدس في فلسطين". (هآرتس، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦؛ وأشير الى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٣٠ آب/أغسطس)

١٢١ - وفي ٣١ آب/أغسطس، حذر رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات من إمكانية تصاعد مظاهرات الاحتجاج ما لم تحسن الحكومة موقفها من السلطة الفلسطينية وعملية السلام. وأفيد بأن عرفات استخدم في زيارة قام بها لمدرسة بنات في نابلس عبارات تلمح الى القيام مجددا بثورة على غرار الانتفاضة. وأدلى بكلمة تحمل المعنى نفسه في مخيم بلاطة للاجئين في الضفة الغربية، وهو المخيم الذي انطلقت منه الانتفاضة في عام ١٩٨٧. (جروسالم بوست، ١ أيلول/سبتمبر)

١٢٢ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، لاحظ ممثل القدس، حاتم عبد القادر أن آلافا من الفلسطينيين غادروا القدس بسبب الارتفاع البالغ في الإيجارات وفرض ضرائب فاحشة عليهم. ونفى عبد القادر ما ادعاه رئيس بلدية القدس، صموئيل ماير، بأن البلدية قد أعطت أكثر من ٠٠٠ ١٢ تصريح بناء للفلسطينيين. وذكر عبد القادر أن الذي صدر من تصاريح لم يزد على ٧٠٠ تصريح وقد ألحق بها كثير من القيود. (جروسالم تايمز، ٦ أيلول/سبتمبر).

١٢٣ - وفي ١ أيلول/سبتمبر أفيد بأن جهاز الأمن الفلسطيني اكتشف مجموعة من أجهزة المراقبة الالكترونية موصلة بشبكة الهاتف التابعة لقيادة الشرطة في غزة. وخلص فريق تحقيق من الشرطة إلى أن الأجهزة كانت قد زرعتها السلطات الإسرائيلية قبل انسحابها من قطاع غزة في أيار/مايو ١٩٩٤. وأشار ناطق باسم الشرطة إلى أن الأجهزة مزودة بقدرة التدمير الذاتي عند لمسها. (جروسالم تايمز، ٦ أيلول/ سبتمبر)

١٢٤ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، اجتمع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات للمرة الأولى عند نقطة تفتيش إيريز. وبحث السيد عرفات الأحوال القاسية التي يعيش فيها الفلسطينيون وتعهد السيد نتنياهو بزيادة عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل من ٠٠٠ ٣٧ إلى ٠٠٠ ٥٠. وأثيرت مواضيع أخرى خلال الاجتماع شملت المستوطنات وإعادة الانتشار في الخليل. وفي مؤتمر صحفي عقب الاجتماع، ذكر رئيس الوزراء أن كلا الطرفين أكد من جديد التزامهما بالاتفاق المرحلي وعزمهما على مواصلة تنفيذه. وعندما سُئِل مباشرة من جانب صحفي فلسطيني إذا ما كان سيعيد نشر القوات في الخليل طبقا لاتفاق أوسلو الثاني، رد السيد نتنياهو بأن المسألة ستبحثها اللجنة التوجيهية، مضيفا أن الأمر يقتضي إضافة شرط للأمن كيما يتاح للمستوطنين اليهود في الخليل أن يعيشوا حياة عادية وآمنة قدر الإمكان. وقد وصف اجتماع نتنياهو - عرفات بأنه ليس سوى خطوة في العلاقة الجديدة بين الليكود ومنظمة التحرير الفلسطينية حيث تعمد السيد نتنياهو عدم المصافحة بالأيدي مع السيد عرفات بعد المؤتمر الصحفي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٥ أيلول/سبتمبر)

١٢٥ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر، حذر وزير الخارجية ديفيد ليفي أيرلندا، الرئيس المناوب حاليا للاتحاد الأوروبي، بألا ترسل وفدا لزيارة بيت الشرق، مقر منظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر صدر تحذير مماثل من رئيس الوزراء. (جروسالم بوست، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

١٢٦ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن السلطات الإسرائيلية منعت آلافا من المصلين المسلمين من الضفة الغربية وقطاع غزة من دخول مدينة القدس لأداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى يوم ٣٠ آب/أغسطس. وسبق في ذلك الأسبوع أن دعا الرئيس عرفات الفلسطينيين إلى أداء صلاة الجمعة في القدس احتجاجا على السياسات الاستيطانية الإسرائيلية. وشُجع المسلمون على الذهاب يوم الجمعة ٣٠ آب/أغسطس كما شُجع المسيحيون على الذهاب يوم الأحد ١ أيلول/سبتمبر. (جروسالم تايمز، ٦ أيلول/سبتمبر)

١٢٧ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، قبضت الشرطة على ٢٥٣ من سكان المناطق ممن بقوا في إسرائيل بصورة غير قانونية. وقد شاركت عشرات من عناصر الشرطة وشرطة الحدود والمخبرين السريين من منطقة هااماكيم في العملية الواسعة النطاق. وجميع الذين قبض عليهم كان متوقعا إعادتهم إلى المناطق. (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ أيلول/سبتمبر)

١٢٨ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أصدرت مجموعة مراقبة السلام (Peace Watch) تقريرا أكد أن عدد الإسرائيليين الذين قتلوا في هجمات "إرهابية" انخفض بصورة طفيفة في السنة الثالثة منذ توقيع إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وحسبما ورد في التقرير، قتل ٧٥ إسرائيليا في هجمات في الأراضي وفي إسرائيل بين ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بالمقارنة مع ٨٣ خلال الفترة نفسها في عامي ١٩٩٤-١٩٩٥. ومن واقع الـ ٧٥ إسرائيليا الذين قتلوا على مدار السنة السابقة، قتل ٦٠ إسرائيليا في خمس هجمات انتحارية وقعت في شباط/فبراير وآذار/مارس. وأوضح التقرير كذلك أن عدد الإسرائيليين الذين قتلوا في هجمات "إرهابية" داخل الأراضي انخفض منذ توقيع إعلان المبادئ. (هآرتس، ١٣ أيلول/سبتمبر)

١٢٩ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، ذكر ناطق باسم الجيش الإسرائيلي أنه سيتم فرض إغلاق كامل للضفة الغربية وقطاع غزة ليظل نافذا بين ١٣ و ١٥ أيلول/سبتمبر. وكان الإغلاق الكامل جزءا من تدابير أمن استثنائية اتخذتها السلطات الإسرائيلية عشية رأس السنة اليهودية. (جروسالم تايمز، ١٣ أيلول/سبتمبر)

١٣٠ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، كشف تقرير أصدره مركز غزة للحقوق والقانون عن أن القوات الإسرائيلية قتلت ١٢٣ فلسطينيا في غزة منذ توقيع اتفاقات أوسلو قبل ثلاث سنوات. وشملت الاحصاءات اولئك الذين قتلوا خلال العمليات الانتحارية بالإضافة إلى ١٥ فلسطينيا قتلتهم قوات إسرائيل الخاصة. وكانت إسرائيل كذلك مسؤولة عن جرح ١٦ ٠١١ فلسطينيا في قطاع غزة خلال الفترة نفسها. (جروسالم تايمز، ١٣ أيلول/سبتمبر)

١٣١ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أذن وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق مردخاي بتنفيذ خطة لإنشاء ١ ٨٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية. وكان مقررا بناؤها على أراض مصادرة من دير قديس ونعلين غربي رام الله مما يمهد الطريق لوصول ١٠ ٠٠٠ من المستوطنين الجدد. وقد أثار قرار مردخاي ردود فعل شديدة من جانب الدوائر الفلسطينية وكذلك العناصر الإسرائيلية الناشطة في مجال السلام. وعلق ناطق باسم وزارة

الدفاع بأن خطط الاستيطان كانت قد أذنت بها الحكومة السابقة وكل ما هنالك أنه أعيد تأكيدها. وفي بيان أذاعته الاذاعة الاسرائيلية، أعلن بنحاس والرستاين، رئيس مجلس المستوطنين في الضفة الغربية، أن الوحدات السكنية الجديدة سوف يتم بناؤها في ماتتياهو وهي مستوطنة لليهود المتدينين تقع على مقربة من خطوط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٨. (جروسالم بوست، ٢٠ أيلول/سبتمبر)

٢ - الحوادث الناجمة عن الاحتلال

الإفادات الشفوية

١٣٢ - صرح السيد فؤاد عيسى أبو حامد، وهو باحث ميداني في بتسلم، مركز الإعلام الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، بما يلي فيما يتعلق بالعنف في الأراضي:

"من الواضح أن حجم العنف في الأراضي العربية المحتلة تقلص في العام الماضي بفضل الوضع الجديد وإنشاء السلطة الفلسطينية في بعض مدن الضفة الغربية الرئيسية. فقد حال ذلك دون حدوث احتكاكات مباشرة بين قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني والسلطات الإسرائيلية، كما منع الاصطدامات المباشرة. ولكن ارتكبت انتهاكات أخرى وسجلت هذه الانتهاكات زيادة كبيرة في العام الماضي". (السيد فؤاد عيسى أبو حامد، الشاهد رقم ٢، A/AC.145/RT.690)

١٣٣ - وزود السيد أبو حامد اللجنة الخاصة بالأرقام التالية للعدد الكلي للأشخاص الذين قتلوا في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل منذ بداية الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

"يبلغ عدد الأشخاص الذين قتلوا على أيدي القوات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ٢٤٩ ١ شخصا. ويمكن تفصيل هذه الأرقام كما يلي: قتل ٢١٢ ١ شخصا بالذخيرة الحية؛ و ٣٧ شخصا إثر الضرب وما شابهه؛ وقتل ٢٦٢ طفلا تقل أعمارهم عن ١٦ سنة، منهم ٦٨ طفلا تقل أعمارهم عن ١٢ سنة و ١٩٤ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٦ سنة؛ وقتل ١٠٣ فلسطينيين على أيدي مواطنين إسرائيليين؛ وقتل ٢٨ فلسطينيا على أيدي أشخاص متعاونين مع السلطات الإسرائيلية؛ وقتل ٧٧ مواطنا إسرائيليا و ٦٨ من أفراد قوات الأمن و ٣ مواطنين أجانب على أيدي فلسطينيين؛ وقتل ٥ من أفراد الشرطة الفلسطينية على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، وقتل مواطن إسرائيلي من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية على أيدي قوات الشرطة الفلسطينية. وهذه هي البيانات المتاحة الشاملة للأراضي العربية المحتلة.

"أما داخل إسرائيل، ومنذ بداية الانتفاضة، أي منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ حتى أيار/مايو ١٩٩٦، فقد قتل ١٤٤ مواطنا إسرائيليا و ١٧ مواطنا أجنبيا و ٥٦ من أفراد قوات الأمن على أيدي سكان الضفة الغربية؛ وقتل ٢٨ فلسطينيا من الضفة الغربية على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية و ٢٣ فلسطينيا على أيدي مواطنين إسرائيليين". (المرجع نفسه)

١٣٤ - وزود أحد ممثلي رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان اللجنة الخاصة بالمعلومات التالية:

"حسب الإحصاءات المتاحة لرابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان من مصادر فلسطينية، أصيب وعوق منذ بداية الانتفاضة حتى الآن، أي في العشر سنوات الماضية، نحو ٠٠٠ ١٠٠ فلسطيني. ويحتاج كثير من هؤلاء الأشخاص الى عمليات جراحية. ويحتاج الألوف الى إعادة تأهيل.

"وتسعى إسرائيل في الوقت الحاضر الى إصدار قانون - نحن نخشى، لسوء الحظ، من احتمال الموافقة عليه مع تولي الحكومة الجديدة زمام الحكم - يستهدف عدم منح أي تعويض لهؤلاء الضحايا المصابين. وترى رابطتنا أن إصدار قانون من هذا القبيل، يمنع الفلسطينيين الذين أصيبوا بجروح خلال سنوات الانتفاضة من رفع دعاوى أمام المحاكم والمطالبة بالتعويض، لن يكون انتهاكا لحقوق الإنسان وانتهاكا للحق في طلب التعويض بعد الإصابة، فحسب بل سيكون له أثر سلبي على إمكانية حصول الضحايا على علاج تأهيلي.

"وأود أن أذكر أيضا أن إسرائيل لم تنفق أي مبلغ خلال كل سنوات الاحتلال من أجل تنمية الآلية الصحية بوجه عام وإقامة مراكز تأهيلية بوجه خاص في الأراضي المحتلة. ولا توجد في الواقع أي مراكز تستطيع تقديم المساعدة الى المرضى المصابين بجروح، ولا سيما المصابون بجروح في الرأس". (السيد صلاح حاج يحيى، الشاهد رقم ١٢، A/AC.145/RT.694)

١٣٥ - ووصف السيد فؤاد عيسى أبو حامد، الباحث الميداني في بتسِلم، للجنة الخاصة مقتل فتى فلسطيني يبلغ من العمر ١٤ سنة على يد مستوطن إسرائيلي، على النحو التالي:

"شهد العام الماضي انخفاضا في عدد الفلسطينيين القتلى. وسأسوق مثالين محددين لذلك. المثال الأول هو قتل فتى في الرابعة عشرة من عمره اسمه محمد الرمحي، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. كان يعيش في مخيم الجلزون للاجئين في رام الله. وكان هذا الفتى قد ذهب إلى مزرعة ليست بعيدة عن المخيم لشراء بيض لأسرته. وأطلق مستوطن إسرائيلي كان على الطريق المؤدية من نابلس إلى رام الله النار عليه من مسافة تقل عن ٢٥ مترا فأرداه قتيلا. وكان بصحبة محمد اثنان من رفاقه تمكنا من الفرار دون أن يصيبهما أي أذى. وطلبنا بصفتنا مركز بتسيلم التحقيق في هذا الحادث وخاصة لكون المستوطن لاذ بالفرار. ولم تعمد القوات الإسرائيلية المسلحة التي كانت متمركزة في ذلك الحين في الجبل - وأعتقد أنها شاهدت الحادث - إلى ملاحقة المستوطن وإلقاء القبض عليه. ولكنها اقتحمت مخيم اللاجئين وأخذت جثمان الصبي، ولم تعده إلى أسرته إلا بعد يومين". (السيد فؤاد عيسى أبو حامد، الشاهد رقم ٢، A/AC.145/RT.690)

١٣٦ - وكان السيد أبو حامد بنفسه شاهد عيان لمقتل شاب يبلغ من العمر ١٩ سنة في نابلس في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥:

"في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بينما كنت في مدينة نابلس للتحقيق في حوادث وقعت هناك، شاهدت بأم عيني قتل عمر علي طنبور البالغ من العمر ١٩ سنة. كنت مارا مع زميل لي صحافي، بوسط المدينة. وكانت تجري بعض الاصطدامات ورأيت الجنود الإسرائيليين يطلقون النار على المتظاهرين من مسافة تزيد على ١٠٠ متر. وفجأة رأيت شابا يسقط على الأرض. وكنت على مسافة ٢٠ مترا تقريبا منه وحاولت الاقتراب منه ولكنني لم أتمكن من ذلك بسبب تبادل كثيف للنيران. ثم أخذه بعض الناس وهرعوا به إلى المستشفى. وعلمت بعد ذلك بوفاته. وقد أطلق عليه النار من الخلف ولم يكن له أي دور على الإطلاق في هذه الاصطدامات ولم يكن يقذف الحجارة. وقد لقى حتفه لمجرد أنه كان يسير في الشارع". (المرجع نفسه)

١٣٧ - ويمكن الاطلاع على الإفادات المتعلقة بالحوادث المقترنة بالانتفاضة الشعبية في الوثيقتين A/AC.145/RT.690 (السيد فؤاد عيسى أبو حامد) و A/AC.145/RT.694 (السيد صلاح الحاج يحيى)

معلومات خطية

١٣٨ - استخدمت في الجدولين الواردين أدناه المختصرات التالية لأسماء الصحف:

ج ب: جروسالم بوست

ج ت: جروسالم تايمز

هـ: هآرتس

(أ) قائمة بالفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي الجنود أو المدنيين الإسرائيليين

التاريخ	الاسم والسن	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٥ حزيران/يونيه	حنا أبو علونه، ١٨ سنة	خان يونس	قتل برصاص جنود جيش الدفاع الإسرائيلي إثر تجاهله أمرا بالتوقف عند نقطة مراقبة تابعة للجيش بالقرب من خان يونس. (هـ، ج ب، ٦ حزيران/يونية)
٥ حزيران/يونيه	عطية إسماعيل أبو سمره، ٢٠ سنة	خان يونس	قتل برصاص الجنود الإسرائيليين. (ج ت، ٧ حزيران/يونيه)
٦ حزيران/يونيه	داود يعقوب الشويكي، ٢٨ سنة	حي رأس العمود (القدس الشرقية)	قتل برصاص شرطة الحدود التي اعتقدت خطأ أنه كان يعتزم الاعتداء عليها.(هـ، ج ت، ٧ حزيران/يونيه)

(ب) قائمة بالفلسطينيين الآخرين الذين قتلوا نتيجة للاحتلال

التاريخ	الاسم والسن	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٢٥ نيسان/أبريل	(لم يبلغ عنهما)	قرية أم طوبا	مهاجم انتحاري. لقي حتفه عندما انفجرت صدفة متفجرات كان ممسكا بها، في قرية أم طوبا الواقعة جنوب القدس (هـ، ج ب، نيسان/أبريل)
١ تموز/يوليه	صالح الطحاينة	(غير مبلغ عنه)	حركي من الجهاد الإسلامي كان مطلوبا. مسؤول عن سلسلة من الهجمات على جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية لم يقتل فيها أي من الجنود. حكم عليه بالسجن لمدة ٣٠ سنة في إسرائيل لإطلاقه النار على الجنود ولانتمائه الى الجهاد الإسلامي. هرب من سجن النافعة في عام ١٩٩٥. عثر عليه مقتولا في منزل كان مختبئا فيه، في البيرة. وأنكرت قوات الأمن الإسرائيلية أن يكون لها أي دور في قتله، مشيرة إلى أن قتله يعزى الى نزاع داخلي بين حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي. وقدرت مصادر السلطة الفلسطينية أن يكون قد قُتل على يد حركيين من الجهاد الإسلامي كان قد تشاجر معهم. ولم تعلق أي منظمة مسؤوليتها عن قتله. واتهمت منظمة الجهاد الإسلامي وأسرة القتيل العناصر المتعاونة مع العدو الإسرائيلي بقتله. (هـ، ٥ تموز/يوليه)
١٤ تموز/يوليه	ناصر المسالمة، ٣١ سنة	بئر السبع	متعاون مع جهاز الأمن العام. انتقل إلى بئر السبع في إطار برنامج لإعادة التأهيل. قتل برصاص مسلحين مجهولي الهوية في منزله في بيت عوا الواقعة غرب الخليل. (هـ، ١٨ تموز/يوليه)
١٤ تموز/يوليه	خضر حمدان المسالمة، ٢٥ سنة	بيت لحم	قريب لأحد المتعاونين مع جهاز الأمن العام. لقى حتفه عندما أطلق عليه مسلحون مجهولو الهوية النار في منزله في بيت عوا، غرب الخليل. (هـ، ١٨ تموز/يوليه)

(ج) حوادث أخرى

معلومات خطية

١٣٩ - وفي ٢ نيسان/أبريل، ألقيت ثلاث زجاجات حارقة على منزل غير مسكون في مستوطنة كتزير الواقعة على الخط الأخضر في وادي عارة. وانفجرت الزجاجات ولكن لم تقع أي إصابات. وفي حادثة أخرى وقعت في الخليل، ألقيت زجاجة حارقة على مركبة إسرائيلية، دون أن تحدث إصابات. وردت شرطة الحدود بإطلاق أعيرة نارية في الهواء وقام جنود جيش الدفاع الاسرائيلي بعمليات تفتيش في المنطقة. (هآرتس، ٣ نيسان/أبريل)

١٤٠ - وفي ٣ نيسان/أبريل، أصيب إثنان من أفراد شرطة الحدود بجروح طفيفة من حجارة ألقيت عليهما بينما كانا في طريقهما الى جبّ يوسف في نابلس. وألقيت زجاجتان حارقتان على مركبة إسرائيلية في منطقة رام الله؛ ولم يُبلغ عن حدوث أي أضرار أو إصابات. وقام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بعمليات تفتيش في المنطقة. وفي تطور منفصل، أفادت المصادر العسكرية بأن الجيش عزز دورياته على طول قطاع غزة كما عزز الحواجز المقامة على الطرق في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) إثر تجدد تهديدات حركة حماس بتنفيذ المزيد من الهجمات على أهداف إسرائيلية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٥ نيسان/ أبريل)

١٤١ - وفي ٥ نيسان/أبريل، أبلغ عن وقوع عدد من الحوادث في الأراضي: أصيب إثنان من أفراد شرطة الحدود بجروح طفيفة من حجارة ألقيت عليهما في منطقة الخليل؛ وألقيت عبوة ناسفة على مركبة لجيش الدفاع الإسرائيلي في الخليل ولم يسفر ذلك عن أي أضرار أو إصابات؛ وقام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بعمليات تفتيش في المنطقة. وفي تطور آخر في منطقة الخليل، اعتقل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي ثلاثة شبان فلسطينيين للإشتباه بانتمائهم الى منظمات "عدائية" أو بمساعدتهم لها. (هآرتس، ٧ نيسان/ إبريل)

١٤٢ - وفي ٧ نيسان/أبريل، أصيب إسرائيلي بجروح متوسطة الخطورة وأصيب أربعة آخرون بجروح طفيفة إثر إلقاء عدة زجاجات حارقة على حافلة بالقرب من الخليل. (هآرتس، ٨ نيسان/ أبريل)

١٤٣ - وفي ٨ نيسان/أبريل، أحبطت الشرطة وقوات شرطة الحدود محاولة عدة من أعضاء حركة "جماعة مؤمني جبل الهيكل" دخول ساحة الحرم الشريف من أجل الصلاة هناك. وألقت الشرطة القبض فضلا عن ذلك على ١٠ حركيين منتمين الى حركة "حاي فكايم" اليمينية المتطرفة حاولوا أيضا دخول منطقة الحرم الشريف كما ألقت القبض على ٤ حركيين منتمين الى منظمة "كاخ" كانوا يوزعون مواد دعائية قريبا من المنطقة. (هآرتس، ٩ نيسان/أبريل)

١٤٤ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، أصيب "إرهابي" بجروح خطيرة عندما انفجرت قبل الأوان قنبلة كان ممسكا بها وذلك في فندق يقع في شارع صلاح الدين في القدس الشرقية. وأشارت مصادر الشرطة الى أن هذا

"الإرهابي" ربما كان في طريقه الى تنفيذ هجوم تفجيري على هدف يهودي في القدس الغربية أو ربما كان يستعد لتسليم القنبلة الى "إرهابي" آخر. (جروسالم بوست، ١٤ نيسان/أبريل)

١٤٥ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، فقد رجل ساقيه وإحدى يديه عندما انفجرت قنبلة كان ممسكا بها في فندق لورانس في القدس الشرقية. وأشارت مصادر الاستخبارات الى أن هذا الرجل، الفلسطيني الهوية، كان ينوي نسف الجامع الأقصى. وقالت الصحف العربية إن الرجل يهودي بريطاني. ولجأت الشرطة الإسرائيلية الى استخدام أمر قضائي لمنع نشر معلومات تتعلق بهوية هذا الشخص. (جروسالم تايمز، ١٩ نيسان/أبريل)

١٤٦ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، حاول فتى يبلغ من العمر ١٣ سنة طعن جندي إسرائيلي عند حاجز الرام. وأخذ الفتى عقب ذلك الى المسكوبيه لاستجوابه. (جروسالم تايمز، ١٩ نيسان/أبريل)

١٤٧ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، حاول صبي فلسطيني من قرية الرام في شمال القدس يبلغ من العمر ١٣ سنة أن يطعن جنديا إسرائيليا بمطواة عند حاجز الرام. ولم يصب الجندي بأي جروح. واحتجز الفتى عقب ذلك لاستجوابه. (هآرتس، ١٥ نيسان/أبريل)

١٤٨ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، اعتقلت قوات الأمن خمسة فلسطينيين من سكان يهودا والسامرة (الضفة الغربية) لاشتباهها بانتمائهم الى منظمات "إرهابية". وقد ألقي القبض على ثلاثة منهم في منطقة جنين وعلى اثنين بالقرب من بيت لحم. (جروسالم بوست، ١٨ نيسان/أبريل)

١٤٩ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، ألقت الشرطة الفلسطينية القبض على أعضاء خلية تابعة لحركة حماس كانوا يعتزمون تنفيذ هجوم في إسرائيل. وأفادت سلطات الأمن الفلسطينية أن هؤلاء الحركيين احتجزوا في منطقة بيت لحم وكانت في حوزتهم خمسة ألغام. وعلى حد قول المصدر نفسه، احتجز هؤلاء الحركيون قبل الهجوم الذي كانوا يعتزمون تنفيذه بساعتين. (هآرتس، ١٩ نيسان/أبريل)

١٥٠ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أصيب أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بجروح طفيفة عندما هجم عليه فلسطيني عند نقطة مراقبة تابعة للجيش بالقرب من مفرق غوش قطيف. ووقعت هذه الحادثة عندما رفض الفلسطيني الافصاح عن هويته وضرب الجندي في وجهه بسكين. وقبض على الرجل المهاجم. (هآرتس، ٢١ نيسان/أبريل)

١٥١ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، انفجرت قنبلة أنبوبية صغيرة بالقرب من مكاتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية في حادثة اعتقدت الشرطة أنها عمل "إرهابي" ولحقت بسيارة واقفة أضرار طفيفة ولكن لم يبلغ عن أي إصابات. (هآرتس، ٢٤ و ٢٦ نيسان/أبريل؛ جروسالم بوست ٢٦ نيسان/أبريل)

١٥٢ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، ذكر متحدث باسم السلطات الإسرائيلية أن قنبلة صغيرة انفجرت في أنبوب خارج مكاتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية، وأسفر الانفجار عن إصابة سيارة بأضرار طفيفة. (جروسالم تايمز، ٢٦ نيسان/أبريل)

١٥٣ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، لقي "إرهابي" كان على ما يبدو مستعدا لتنفيذ عملية انتحارية حتفه (انظر القائمة) عندما انفجرت بالصدفة عبوة ناسفة وزنها عشرة كيلوغرامات كان ممسكا بها، وذلك في قرية أم طوبا في جنوب القدس. وقدر رئيس شرطة القدس أن اللباس العسكري لجيش الدفاع الإسرائيلي الذي كان يرتديه هذا "الإرهابي" يوحي بأنه كان ينوي نسف نفسه إما في موقع يستقل فيه جنود جيش الدفاع الإسرائيلي السيارات للسفر مجانا أو على متن حافلة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ نيسان/أبريل)

١٥٤ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، أصيب جنديان إسرائيليان بجروح طفيفة، في أطراف مدينة الخليل، عندما أرغمت مركبة مملوكة لفلسطيني مركبتهما على الخروج عن الطريق. وانقلبت المركبة على نفسها عدة مرات وأصيبت بأضرار كبيرة. وتحقق الشرطة وجيش الدفاع الإسرائيلي الآن ليتبينا ما إذا كان لهذه الحادثة دوافع وطنية الطابع. وأبلغ عن وقوع عدد آخر من الحوادث في منطقة الخليل، منها حادثتان ألقيت فيهما الحجارة على مركبة لجيش الدفاع الإسرائيلي دون أن يسفر ذلك عن أي أضرار أو إصابات. ووقعت أيضا حادثة في رام الله ألقيت فيها الحجارة على مركبة إسرائيلية. (هآرتس، ١ أيار/مايو)

١٥٥ - وفي ١ أيار/مايو، أصيب مستوطن من كريات أربع يبلغ من العمر ٧٢ سنة بجروح خطيرة عندما طعن في ظهره بساطور بينما كان يتسوق في منطقة الخليل. وتمكن المهاجم، وهو فلسطيني من منطقة بيت لحم، من الفرار ولكن الشرطة الفلسطينية قبضت عليه بعد ذلك بيومين. ووقع هذا الهجوم بينما كانت أعداد غفيرة من المستوطنين متجهة من الخليل وكريات أربع الى القدس لتنظيم مظاهرة ضد مشروع انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من معظم أنحاء مدينة الخليل. (هآرتس، ٢ و ٥ أيار/مايو؛ جروسالم بوست، ٢ أيار/ مايو)

١٥٦ - وفي ٣ أيار/مايو، طعن فلسطينيان بالقرب من طولكرم سائق سيارة أجرة وأصاباه بجروح طفيفة. وقدمت قوات الأمن الى مكان الحادث وعالجت السائق وبدأت التفتيش عن المهاجمين. (جروسالم بوست، ٥ أيار/مايو)

١٥٧ - وفي ٤ أيار/مايو، أطلقت خلية "إرهابية" النار على دورية مشتركة بين شرطة الحدود والسلطة الفلسطينية بالقرب من مخيم الدهيشة للاجئين (الضفة الغربية)؛ ولم يبلغ عن وقوع أي أضرار أو إصابات. وفي حادثة أخرى، اعتقلت سلطات الأمن في منطقتي الخليل ورام الله ثلاثة فلسطينيين اشتبه باشتراكهم في أنشطة "إرهابية". وأبلغ عن وقوع ثلاث حوادث عند مدخل الخليل ألقيت فيها الحجارة على مركبات لجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي منطقة طولكرم، هجم شابان فلسطينيان على إسرائيلي يبلغ من العمر

٦٠ سنة واستوليا على سيارته وحاولا دهسه بها. وأفاد المتحدث باسم شرطة منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بأن الحادثة كانت ذات دوافع إجرامية. (هآرتس، ٥ أيار/مايو)

١٥٨ - وفي ٧ أيار/مايو، أعلنت شرطة القدس أنها اكتشفت مخفر شرطة للسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية واحتجزت اثنين من كبار مسؤولي الأمن الفلسطينيين بالإضافة الى عدد من الفلسطينيين اشتبه بأنهم من أفراد شرطة السلطة الفلسطينية في المدينة. وذكر متحدث باسم الشرطة أن المخفر أغلق وصودرت منه وثائق تدل على صلة هؤلاء المشبوهين باختطاف سكان فلسطينيين مشتبه بارتكابهم أفعالا إجرامية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٨ أيار/مايو)

١٥٩ - وفي ٧ أيار/مايو، أفيد عن إصابة ١١ فلسطينيا بجروح في اصطدامات مع القوات الإسرائيلية في قلقيليه. ووقعت هذه الحادثة عندما قدم مئات من الفلسطينيين الى هذه المنطقة لمنع الجرافات من تسوية الأراضي المصادرة. (جروسالم تايمز، ١٠ أيار/مايو)

١٦٠ - وفي ٨ أيار/مايو، نشب نزاع بين جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد الشرطة الفلسطينية في مستوطنة نتزاريم في قطاع غزة. وبدأت الحادثة عندما تمركز ١٥ شرطيا فلسطينيا بالقرب من مدخل المستوطنة ورفضوا مغادرة المكان. وطلب الجنود تعزيزات، وتبادل الطرفان السباب، وخُشي في إحدى اللحظات من احتمال استخدام أفراد الشرطة أسلحتهم. وأنهيت المواجهة عندما حضر مسؤول كبير من السلطة الفلسطينية الى مكان الحادث وأمر أفراد الشرطة بمغادرته. (هآرتس، ٩ أيار/مايو)

١٦١ - وفي ٩ أيار/مايو، ألقى عشرات من الشبان العرب الحجارة على قوات الشرطة بالقرب من باب العمود في القدس القديمة. وأصيب أحد المتظاهرين بجروح طفيفة من طلق ناري عندما فرقت الشرطة المتظاهرين. وأصيب اثنان من أفراد شرطة الحدود بجروح طفيفة في حادثة رشق بالحجارة وقعت في منطقة الخليل. وتأذى فلسطينيان من قلقيليه من استنشاق الغاز، عندما فرق الجنود مظاهرة ضد بناء سور بين طولكرم وقلقيليه. (هآرتس، ١٠ أيار/مايو)

١٦٢ - وفي ١٠ أيار/مايو، أصيب اثنان من أفراد شرطة الحدود بجروح في حادثة رشق بالحجارة وقعت بالقرب من الخليل. ووقعت حوادث أخرى ألقيت فيها الحجارة على مركبات إسرائيلية في رام الله. وفي حادثة منفصلة، أطلقت الشرطة الفلسطينية النار على شاحنة إسرائيلية في المنطقة ألف بالقرب من بيت لحم. وأصيب السائق بجروح طفيفة من شظايا الزجاج. وادعت الشرطة الفلسطينية أنها شَكَّت في أمر المركبة وأطلقت النار بعد أن تجاهل السائق الأوامر التي وجهت إليه بالتوقف. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه يعتبر الحادثة منتهية بعد أن اعترفت الشرطة الفلسطينية بأن إطلاق النار كان حادثة خطيرة ووافقت على معاقبة المسؤولين عنها. وفي تطور منفصل، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي عمليات القبض على حركيي الجهاد الإسلامي وحماس. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ أيار/مايو)

١٦٣ - وفي ١٠ أيار/مايو، كشفت قوات الأمن النقاب عن عثورها على خلية "إرهابية" لحماس في القدس الشرقية استغل أعضاؤها البالغ عددهم ١١ عضوا حيازتهم لبطاقات هوية إسرائيلية في مساعدة المهاجمين الانتحاريين الذين نفذوا الهجمات التفجيرية في القدس وعسقلان في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٠ أيار/مايو)

١٦٤ - وفي ١٠ أيار/مايو، أطلق جندي إسرائيلي النار على غازي زلوم، ٤٥ سنة، فأصابه في رأسه وأرداه قتيلا. ووقعت هذه الحادثة في القدس عندما تدخل زلوم لمنع عدد من الجنود من مضايقة شاب ادعوا أنه لا يملك بطاقة هوية. ولما رفض زلوم ألا يتدخل، أطلق الجندي النار عليه. (جروسالم تايمز، ١٧ أيار/مايو)

١٦٥ - وفي ١١ أيار/مايو، ألقيت قنبلة نفطية على مركبة إسرائيلية في طريق رام الله الالتفافي بالقرب من مستوطنة كوشاف يعقوف. (جروسالم بوست، ١٤ أيار/مايو)

١٦٦ - وفي ١٢ أيار/مايو، أصيب أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وشرطي آخر بجروح بين الطفيفة والمتوسطة عندما قذفت قنبلة نارية على سيارتهما المدنية في طريق رام الله الالتفافي. وقذفت قنبلة نارية أخرى على دورية مشاة من شرطة الحدود بالقرب من مغارة الأولياء (الحرم الإبراهيمي) في الخليل؛ ولم يبلغ عن أي إصابات. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ أيار/مايو)

١٦٧ - وفي ١٣ أيار/مايو، قتل طالب من طلبة المدرسة الدينية اليهودية يشيفا يبلغ من العمر ١٧ سنة بطلق ناري، وأصيب طالب آخر من هؤلاء الطلبة بجروح مميتة كما أصيبت امرأتان بجروح عندما أطلق "إرهابيون" النار من سيارة منطلقة، أولا على حافلة إلى الشمال من رام الله ثم على طلبة كانوا ينتظرون عند موقع لطالبي الركوب بالمجان أمام مستوطنة بيت آل. وعلى حد قول جيش الدفاع الإسرائيلي، وقع الهجوم الأول عندما أطلق "الإرهابيون" النار على إحدى حافلات مجلس بنيامين الإقليمي، كانت تنقل عمالا من مبنى الإدارة المدنية بالقرب من مفرق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) إلى القدس. ووقع الهجوم الثاني عندما واصل "الإرهابيون" الانطلاق بسيارتهم بضع مئات أخرى من الأمتار وأطلقوا النار على طلبة المدرسة الدينية اليهودية. وفي تطور آخر، اعتقلت سلطات الأمن تسعة من حركيي حماس والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية. وعثر أثناء عمليات التفتيش أيضا على ذخيرة. وفي تطور منفصل، كشفت الشرطة النقاب عن أنه أمكن منع وقوع تفجير انتحاري عندما قبض جهاز الأمن العام والشرطة في القدس في ١٠ أيار/مايو، على "إرهابي" فلسطيني تلقى التدريب في دمشق على يد الجهاد الإسلامي. وأفاد متحدث باسم الشرطة أن المشتبه به قال للمستجوبين إنه كان يعتزم تنفيذ هجوم انتحاري في مكان مكتظ بالناس في إسرائيل. (جروسالم بوست، ١٤ أيار/مايو، هآرتس، ١٥ أيار/مايو)

١٦٨ - وفي ١٤ أيار/مايو، وقعت في منطقة الخليل خمس حوادث قذفت فيها مركبات تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بالحجارة؛ ولم يبلغ عن أي أضرار أو إصابات. وفي طولكرم، أطلق الجنود النار على مركبة لعربي إسرائيلي عندما اجتاز بها حاجزا لجيش الدفاع الإسرائيلي متجاهلا الأوامر التي وجهت إليه بأن يتوقف.

وأطلق الجنود في بادئ الأمر أعيرة نارية في الهواء ثم على عجلات المركبة. وتمكن السائق من الفرار ولكن الشرطة الفلسطينية احتجزته عقب ذلك لاستجوابه. (هآرتس، ١٥ أيار/مايو)

١٦٩ - وفي ١٦ أيار/مايو، أفيد بأن جيش الدفاع الإسرائيلي وجهاز الأمن العام قبضا على شخصين من الطاهرية لاشتباههما بأنهما مهاجمان انتحاريان من حماس. (جروسالم بوست، ١٧ أيار/مايو)

١٧٠ - وفي ١٧ أيار/مايو، أطلق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي النار وقبضوا في الخليل على فار مطلوب، رفيع المركز في حركة حماس، ويعتبر مسؤولا عن تنظيم ثلاث عمليات وقعت مؤخرا وفجرت فيها حافلات. وأفادت إذاعة الجيش عن إصابة عابر سبيل في ساقه عندما حاول الفرار ولم يأبه للأوامر التي وجهت إليه بأن يتوقف. وتبين فيما بعد أنه أصم. وبعد عملية الاعتقال هذه، بدأ جيش الدفاع الإسرائيلي البحث عن "الإرهابيين" المشتبه بهم والقبض عليهم؛ ففي ١٨ أيار/مايو، داهم الجنود قرية دورا وقبضوا على ثمانية أشخاص مشتبه بانتمائهم الى عضوية حماس والجهاد الإسلامي. وقام الجيش أيضا بتعزيز دورياته في السوق الواقعة في وسط مدينة الخليل، وأخضعوا الفلسطينيين وسيارتهم للتفتيش. ونبهت مصادر الأمن الى أنه لا يزال هناك ٢٠ فارا يخططون للقيام بهجمات ضد اسرائيل. وفي هذه الأثناء، أخذت وحدات عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس، على نفسها عهدا بالانتقام لرمي هذا الفار المنتمي الى حماس بالنار واعتقاله. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ أيار/مايو)

١٧١ - وفي ٢٠ أيار/مايو، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمن عددا كبيرا من الحركيين المشتبه بانتمائهم الى منظمات إسلامية متطرفة وبمساعدتهم العناصر المعادية. واعتقل هؤلاء بعد الحصول على معلومات في أثناء استجواب الفار العالي المركز في حركة حماس والذي اعتقل قبل ذلك بثلاثة أيام. (هآرتس، ٢١ أيار/مايو)

١٧٢ - وفي ٢٤ أيار/مايو، هاج مئات من المصلين اليهود في القدس القديمة وانهالوا على المارة العرب وراحوا يوسعونهم ضربا ويلحقون الأضرار بممتلكات العرب. وفي حالة الشغب هذه التي قامت دون أي استفزاز، حطم هؤلاء المصلون زجاج السيارات والمتاجر وأتلفوا السلع في المخازن خارج باب العمود. وألقوا الحجارة والزجاجات الفارغة على التجار الفلسطينيين مطالبين الفلسطينيين بإغلاق محالهم بسبب العيد الديني اليهودي 'شفعوت'، مرددين بأعلى أصواتهم "الموت للعرب". وقلبوا أكشاك الباعة رأسا على عقب أيضا وشقوا طريقهم وسط المارة العرب وراحوا يدفعونهم بقسوة. واستدعيت أعداد كبيرة من الشرطة ومن شرطة الحدود الى المنطقة، ففرقت المشاغبين دون أن تلقي القبض على أحد منهم. وأفاد المتحدث باسم شرطة القدس بأنه قدمت إلى الشرطة نحو ٢٥ شكوى من أضرار ناجمة عن الشغب، وهي لا تمثل سوى عدد قليل من الحالات الفعلية. واشتكى التجار وملاك السيارات الذين أصيبت ممتلكاتهم بأضرار في أثناء الشغب من أنهم لن يتمكنوا من الحصول على أي تعويض لأن سلطات ضريبة الدخل ترفض الاعتراف بالأضرار التي تكبدوها. وأعلن وزير البيئة يوسي سريد، ردا على ذلك، أنه سيثير هذه المسألة في الجلسة

الأسبوعية لمجلس الوزراء. وصرح السيد سريد بأنه لا يمكن القبول بألا يحق التعويض إلا لليهود الذين يتضررون من حالات الشغب العربية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ أيار/مايو)

١٧٣ - وفي ٢٤ أيار/مايو، أطلقت أعيرة نارية على مخفر لجيش الدفاع الإسرائيلي في غوش قطيف دون إحداث أي أضرار أو إصابات. وبدأ الجنود عمليات تفتيش بحثا عن الفعلة، وانضمت إليهم الشرطة الفلسطينية فيما بعد. (جروسالم بوست، ٢٥ أيار/مايو)

١٧٤ - وفي ٢٧ أيار/مايو، أفادت مصادر الأمن الفلسطينية بأن جنودا من جيش الدفاع الإسرائيلي، وقد تنكروا بلباس العرب، اعتقلوا في الخليل حركيا منتميا الى حماس كان مطلوبا. وذكرت هذه المصادر نفسها بأن الوحدة السرية تمكنت بمساعدة شرطة الحدود من القبض على هذا الحركي البالغ من العمر ٢٧ سنة وكان مختبئا طيلة أربعة أشهر. وفي هذه الأثناء، سلمت الشرطة الفلسطينية الى جيش الدفاع الاسرائيلي متفجرات صادرتها في عمليات مداهمة المتطرفين المسلمين. وشملت هذه المتفجرات قنبلتين انبوبيتين و ١٠ قنابل يدوية متشظية وعبوات ناسفة وقذائف هاون. (جروسالم بوست، ٢٩ أيار/مايو)

١٧٥ - وفي ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦، اعتقلت قوات الأمن تسعة فلسطينيين مشتبه بانتمائهم الى حماس والجهاد الإسلامي. وقد ألقي القبض على خمسة منهم في منطقة جنين وعلى ثلاثة في الخليل وواحد بالقرب من طولكرم. (جروسالم بوست، ٢٩ أيار/مايو)

١٧٦ - وفي ٣ حزيران/يونيه، أصيب أربعة اسرائيليين من عمال الهاتف الفنيين بجروح طفيفة في منطقة سلفيت بالسامرة (شمال الضفة الغربية) عندما انفجرت قنبلة أنبوبية متحكم بها من بعد بينما كانوا على أهبة إصلاح خط للهاتف على الطريق الرئيسي 'عبر السامرة' بالقرب من قرية فلسطينية. وبدأ جيش الدفاع الاسرائيلي عقب هذه الحادثة عمليات تفتيش واسعة النطاق وقبض على عدة من المشبوهين. ووقعت في منطقة الخليل حادثتان ألقيت فيهما الحجارة على مركبات لجيش الدفاع الاسرائيلي؛ ولم يبلغ عن أي أضرار أو إصابات. وأصيب أحد أفراد شرطة الحدود بجروح طفيفة بالقرب من مغارة الأولياء (الحرم الإبراهيمي) في الخليل. وفي تطور آخر، عزز جيش الدفاع الإسرائيلي دورياته على طول الطرق في مناطق الخليل ورام الله ونابلس، بينما واصل عمليات الاعتقال الواسعة النطاق لحركيي الجهاد الإسلامي وحماس. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ حزيران/يونيه؛ جروسالم بوست، ٧ حزيران/يونيه)

١٧٧ - وفي ٤ حزيران/يونيه، سرق فلسطيني السلاح الشخصي لجندي أخذه النوم بينما كان في مهمة حراسة عند الحدود المشتركة مع قطاع غزة. وقبضت الشرطة الفلسطينية على الفاعل وأعادت السلاح الى جيش الدفاع الإسرائيلي. (هآرتس، ٥ حزيران/يونيه)

١٧٨ - وفي ٥ حزيران/يونيه، أطلق جنود جيش الدفاع الاسرائيلي النار بالقرب من مستوطنة غوش قطيف على فلسطيني يبلغ من العمر ١٨ سنة فأردوه قتيلا (انظر القائمة)، بعد أن تجاهل أمرا بالتوقف بالقرب

من نقطة مراقبة تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي الى الغرب من خان يونس. وأفادت مصادر الجيش بأن الشاب اتجه عدوا نحو نقطة المراقبة ولم يأبه للتحذيرات الموجهة اليه بالتوقف. وخشي الجنود من أن يكون الشاب يحمل متفجرات فأطلقوا أعيرة نارية في الهواء أولا ثم أطلقوا النار عليه. وقد أصيب في القلب عندما بدا أنه يقترب من المستوطنة. وأفادت المصادر الفلسطينية بأن القوات الاسرائيلية لم تطلق أي تحذير للشاب قبل إطلاق النار عليه. وفي حادثة أخرى في منطقة رام الله، اعتقل جيش الدفاع الاسرائيلي خمسة فلسطينيين اشتبه بانتمائهم الى حركة حماس. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ حزيران/يونيه؛ وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٧ حزيران/يونيه)

١٧٩ - وفي ٦ حزيران/يونيه، أطلق أفراد من شرطة الحدود كانوا ينفذون أنشطة ميدانية في حي راس العمود في الضواحي الجنوبية للقدس الشرقية النار عند حاجز راس العمود على فلسطيني يبلغ من العمر ٢٨ سنة فأردوه قتيلا (انظر القائمة)، إذ اعتقدوا خطأ أنه كان يعتزم الانقضاض عليهم، وأصابوا شقيقه البالغ من العمر ١٨ سنة بجروح متوسطة. وادعى الجندي بأن الشاب كان يحمل سلاحا ناريا ولم يمتثل للأوامر التي وجهت اليه بالتوقف. ولم يعثر على أي سلاح ناري على جثة الشاب في المشرحة. وحسب أقوال الأسرة، نزل الشقيقان ووالدهما الى الشارع إثر سماعهم أصواتا مريبة. واقترب الشقيق الأكبر من مركبة كانت واقفة بالقرب من منزلهما ليتبين من بداخلها فرمي بطلقين ناريين. وسدد طلق ناري آخر الى الشقيق الآخر دون إنذار وأصابه بجرح في صدره. (هآرتس، ٧ حزيران/يونيه؛ وأشير الى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٧ حزيران/يونيه)

١٨٠ - وفي ٨ حزيران/يونيه، أصيب أحد سكان الحي اليهودي في القدس القديمة بجروح طفيفة عندما هجم عله شخص مجهول الهوية بالقرب من منزله. وأصيب أحد أفراد شرطة الحدود بجروح طفيفة في حادثة ألقيت فيها الحجارة في منطقة رام الله. ووقعت ثلاث حوادث ألقيت فيها الحجارة بجوار مغارة الأولياء (الحرم الإبراهيمي)؛ ولم يبلغ عن أي إصابات. (هآرتس، ٩ حزيران/يونيه)

١٨١ - وفي ٩ حزيران/يونيه، أطلق مسلحون النار على مركبة اسرائيلية في منطقة بيت شمس من سيارة منطلقة فقتلوا زوجين اسرائيليين. ولم تصب إبنتهما البالغة من العمر سبعة أشهر التي كانت في السيارة أيضا بأي ضرر. وذكر رئيس الشرطة أن الحادثة كانت في الغالب هجوما "إرهابيا". وتعتقد الشرطة أن السيارة التي كان يستقلها المسلحون دخلت اسرائيل من الضفة الغربية وعادت إليها بعد ذلك. (هآرتس، ١٠ حزيران/يونيه)

١٨٢ - وفي ٩ حزيران/يونيه، لقي مستوطنان من مستوطنة كريات أربع مصرعهما بالقرب من بلدة كفر زكريا، جنوب القدس، إثر إصابتهما بالنار من سيارة منطلقة. ونسبت السلطات الاسرائيلية هذا العمل الى خلية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. (جروسالم تايمز، ١٤ حزيران/يونيه)

١٨٣ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، أطلق جيش الدفاع الاسرائيلي النار في السوق المواجهة لمستوطنة بيت رومانو الاسرائيلية على شاب فلسطيني اسمه عماد الطويل، ٢٤ سنة، فأصابه بجروح. وعلى حد قول شهود عيان، أوسع الجنود عماد الطويل ضربا بعد أن رفض إعطاء أحدهم سيجارة. وأبلغ أيضا عن وقوع حوادث مماثلة ولكن لم يطلق فيها النار. (جروسالم تايمز، ١٤ حزيران/يونيه)

١٨٤ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، أطلقت النار بالقرب من نابلس على أحد جنود جيش الدفاع الاسرائيلي فأصيب بجروح طفيفة، وذلك عندما حاولت دوريته احتجاز مسلح كان قد أطلق أعيرة نارية. (جروسالم بوست، ١٦ حزيران/يونيه)

١٨٥ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، أطلق "إرهابي" فلسطيني النار في متجر للألعاب في قرية بيديا بالقرب من مستوطنة أرييل فقتل شرطيا اسرائيليا لم يكن في دوامه الرسمي وأصاب زوجته بجروح متوسطة. وكان مع الزوجين إبنهما البالغ من العمر ١٨ شهرا ولكنه لم يصب بأي جروح. وذكر متحدث باسم الشرطة أن هذه الأسرة ذهبت الى المتجر وخالفت بذلك التعليمات التي تحظر على أفراد الشرطة الذهاب في غير ساعات عملهم الى المتاجر في المدن والقرى الفلسطينية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ حزيران/ يونيه؛ وأشير الى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٢٨ حزيران/يونيه)

١٨٦ - وفي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه، أبلغ عن عدة حوادث وقعت في الخليل. فقد أصيب صبي يبلغ من العمر ١٤ سنة اسمه مأمون البايد بجروح طفيفة عندما صدمته سيارة يقودها أحد المستوطنين. وأكد شهود عيان أن المستوطن صدم مأمون البايد بسيارته عن عمد. وأطلق المستوطنون النار على حافلة فلسطينية، ولم يصب أي من ركابها بجروح. وفي الوقت نفسه، أطلق الجنود الاسرائيليون النار على سيارة أجرة في منطقة رأس الجورة في الخليل. واعتقل راكبان ودمرت السيارة في انفجار متعمد. (جروسالم تايمز، ٢١ حزيران/يونيه)

١٨٧ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، نشبت مواجهات بين سكان مخيم قلنديا للاجئين وجنود اسرائيليين إثر محاولة هؤلاء الجنود إبعاد السيارات من المنطقة. وأبلغ عن إصابة إثنين من الفلسطينيين بجروح واعتقال إثنين آخرين. (جروسالم تايمز، ٢١ حزيران/يونيه)

١٨٨ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه، وقعت اشتباكات في بلدة السموع الى الجنوب من الخليل عندما واجه السكان جيش الدفاع الاسرائيلي في محاولة لمنع مصادرة أراضيهم. وأضرم شبان فلسطينيون النار في أربع جرافات اسرائيلية. (جروسالم تايمز، ٢٨ حزيران/يونيه)

١٨٩ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أصيبت امرأة اسرائيلية وطفلها الرضيع بجروح طفيفة عندما قذفت سيارتهما بالحجارة في مكان يبعد نحو ١٥٠ مترا الى الشمال من مفرق غوش قطيف. (جروسالم بوست، ٢٤ حزيران/يونيه)

١٩٠ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، وقع عدد من الحوادث في الأراضي، كان معظمها في الخليل. وفي إحدى هذه الحوادث احتجز فلسطينيان بعد أن ألقيا الحجارة على أفراد شرطة الحدود؛ ولم يبلغ عن أي أضرار أو إصابات. (هآرتس، ٢٦ حزيران/يونيه)

١٩١ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، لقي ثلاثة جنود اسرائيليين مصرعهم وأصيب إثنان آخران بجروح طفيفة عندما أطلق مسلحون النار على دورية تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي من كمين بالقرب من نهر الأردن. وأفيد بأن المسلحين فروا عقب ذلك الى الأردن. وحسبما جاء في تقرير نشرته الأسوشييتدبرس، أعلنت مجموعة منشقة عن منظمة فتح، مقرها دمشق، مسؤوليتها عن مقتل الجنديين وذكرت أن هذا الهجوم كان احتجاجا على اتفاقات السلام المعقودة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٧ حزيران/يونيه)

١٩٢ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أفيد بأنه اعتقل ما يزيد على ٦٠ ساكنا من أهالي بديا منذ أن فرض حظر التجول على هذه البلدة في ١٦ حزيران/يونيه. وأفيد بأن جيش الدفاع الاسرائيلي قام أيضا بتحطيم السيارات والهجوم على الشباب. (جروسالم تايمز، ٢٨ حزيران/يونيه)

١٩٣ - وفي ٤ تموز/يوليه، اشترك آلاف من الفلسطينيين من قرية سيلة الحارثية (منطقة جنين) في تشييع جنازة حركي من الجهاد الإسلامي كان مطلوبا ووجِد قتيلا قبل ذلك بيوم (انظر القائمة) في منزل في البيرة (الضفة الغربية). وذكر متحدث باسم الشرطة أن الحركي كان قد قُتل في فراشه بسكين في ١ تموز/يوليه. وألمحت قوات الأمن أن قتله كان بدافع من النزاع الداخلي الواقع بين الجهاد الإسلامي وحماس. وحمّل الجهاد الإسلامي وأسرة القتيل إسرائيل والمتعاونين معها المسؤولية عن قتله. ورفِع في موكب تشييع الجثمان العلم الفلسطيني وعلم الجهاد الإسلامي ودعا المشتركون في الموكب إلى شن هجوم للانتقام لعملية الاغتيال هذه. وفي تطور آخر، صدر في حق ثلاثة ذكور من أهالي قرية بيت أمّر (منطقة الخليل) مشتبه بانتمائهم إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أوامر بسجنهم إداريا لمدة ستة أشهر. وكان هؤلاء الثلاثة قد اعتُقلوا في ٢٥ حزيران/يونيه في مداهمة لمنزلهم. واعتُقل في هذه المداهمة ثلاثة سكان آخرون واحتُجزوا للاستجواب. (هآرتس، ٥ تموز/يوليه)

١٩٤ - وفي ٥ تموز/يوليه، وزع صقور فتح في غزة منشورا ينذر بشن هجمات على الإسرائيليين إذا لم يُطلق سراح حركي اعتقله جهاز الأمن العام قبل ذلك بثلاثة أيام. وقد اعتُقل هذا الحركي عند محطة رفح للاشتباه بأنه قتل إسرائيليا في عام ١٩٩٣. (جروسالم بوست، ٧ تموز/يوليه)

١٩٥ - وفي ٦ تموز/يوليه، أبلِغ عن وقوع سلسلة من الحوادث في الأراضي: فقد أصيب أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بخدوش خفيفة عندما ألقيت عليه زجاجة فارغة في الخليل، ووقعت حادثتان في منطقة رام الله قذفت فيهما مركبات تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بالحجارة دون أن يسفر ذلك عن أضرار أو إصابات؛ وأصيب أحد أفراد شرطة الحدود بجروح طفيفة بالقرب من الخليل. (هآرتس، ٧ تموز/يوليه)

١٩٦ - وفي ١٠ تموز/يوليه، ألقيت عبوة ناسفة على نقطة مراقبة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في حي باب الزاوية بالخليل. وقام خبير من جيش الدفاع الإسرائيلي متخصص بإبطال مفعول العبوة دون حدوث أي إصابات. وفي حادثة منفصلة وقعت في الخليل، نشبت اشتباكات عنيفة بين جنود جيش الدفاع الإسرائيلي والسكان الفلسطينيين. وألقى الشباب الفلسطينيون الحجارة والزجاجات الفارغة على الجنود؛ ولم يبلغ عن وقوع أي إصابات. وقال الفلسطينيون إنهم أرادوا الاحتجاج على تصرف الرئيس كلينتون المتحيز لإسرائيل في أثناء اجتماعه ببنيامين نتنياهو قبل ذلك بيوم. (هآرتس، ١١ تموز/يوليه)

١٩٧ - وفي ١١ تموز/يوليه، اصطدم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي مع عمال فلسطينيين من الضفة الغربية ألقوا الحجارة عليهم وحاولوا دخول إسرائيل بدون تصاريح. وأفاد طبيب فلسطيني بأنه عالج نحو ٣٠ عاملا تأذوا من استنشاق الغاز المسيل للدموع أثناء هذه الاصطدامات التي وقعت بالقرب من طولكرم. وعلى حد قول هذا الطبيب، عانت امرأة من مشاكل في جهازها التنفسي وكانت في حالة خطيرة. (هآرتس، ١٢ تموز/يوليه)

١٩٨ - وفي ١٢ تموز/يوليه، ألقيت زجاجة حارقة على مركبة إسرائيلية في غوش قطيف. وانفجرت الزجاجة على الأرض ولم تحدث أي أضرار أو إصابات. وبدأت قوات الأمن عمليات تفتيش في المنطقة ولكنها لم تعتقل أحدا. (هآرتس، ١٤ تموز/يوليه)

١٩٩ - وفي ١٤ تموز/يوليه، أفيد عن وقوع عدد من الحوادث في الأراضي؛ فقد وقعت ثلاث حوادث في منطقة الخليل ألقيت فيها الحجارة دون إحداث أي أضرار أو إصابات. ووقعت على طريق رام الله الالتفافي حوادث أخرى ألقيت فيها الحجارة والزجاجات الفارغة على مركبات إسرائيلية؛ ولم يبلغ عن حدوث أضرار أو إصابات. وفي تطور منفصل، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي وجهاز الأمن العام حملة الاعتقالات في الضفة الغربية؛ وكانا قد اعتقلا في الأسبوعين الماضيين ما يزيد على ١٥٠ فلسطينيا مشتبها في تورطهم مع حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وصدرت أوامر احتجاز إداري في حق ٥٠ منهم، بينما كان الآخرون لا يزالون خاضعين لعملية الاستجواب. (هآرتس، ١٥ تموز/يوليه)

٢٠٠ - وفي ١٦ تموز/يوليه، وصل مسلحون مجهولو الهوية إلى منزل أحد المتعاونين مع جهاز الأمن العام في بيت عـوا وأطلقوا النار من خلال النوافذ فقتلوا المتعاون وصهره (انظر القائمة). وأصيب فرد آخر من أفراد الأسرة بجروح طفيفة من الطلقات النارية ونقل إلى مستشفى في الخليل. وتمكن المسلحون من الفرار. (هآرتس، ١٨ تموز/يوليه)

٢٠١ - وفي ١٩ تموز/يوليه، هجم المستوطنون اليهود على المتظاهرين في قرية قريوط. وكان القرويون يسيرون في مظاهرة سلمية للاحتجاج على أنشطة المستوطنين في منطقتهم. وحسبما جاء في تقرير أعدته الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، وكانت تُعرف سابقا بمؤسسة الدراسات والخدمات القانونية المتعلقة بالأراضي والمياه، لم يفعل جيش الدفاع الإسرائيلي شيئا لمنع المستوطنين من

التعدي على الأراضي الفلسطينية. وأشار التقرير إلى أن المستوطنين تعدوا على ممتلكات القرية مستخدمين العصي وأنابيب المياه والأسلحة الآلية بينما وقف الجنود متفرجين دون أن يتدخلوا. (جروسالم تايمز، ٢٦ تموز/يوليه)

٢٠٢ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، طعن إسرائيلي ميكانيكيا فلسطينيا في مخيم شعفاط للاجئين، فحدا ذلك بسكان المخيم إلى إلقاء الحجارة عليه إلى أن قدمت الشرطة وألقت القبض عليه. وأفاد متحدث باسم الشرطة أن الإسرائيلي كان قد طلب إلى الميكانيكي أن يصلح له ثقبا في عجلة سيارته ولكن عندما رفض الأخير القيام بذلك بحجة أن الكراج كان على وشلك الإغلاق، سحب الإسرائيلي مدية وطعنه بها. وأفيد بأن المعتدي وضِع في الحبس التحفظي. (جروسالم بوست، ٢٤ تموز/يوليه)

٢٠٣ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، أطلق "إرهابيون" النار من سيارة منطلقة بسرعة على مركبة اسرائيلية بالقرب من بيت شمس، فقتلوا إمرأة اسرائيلية وحماها وأصابوا زوجها بجروح خطيرة، وتوفي الزوج بعد ذلك بيومين متأثرا بجروحه. ونفذ هذا الهجوم على مسافة كيلومترين فقط من المكان الذي وقع فيه هجوم مماثل في حزيران/يونيه وقتل فيه اسرائيليان. وكان مسؤولو الأمن على ثقة من أن الخلية "الإرهابية" نفسها من الخليل، المنتسبة الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كانت مسؤولة عن الهجومين. وأصدر مجلس الوزراء بيانا طالب فيه السلطة الفلسطينية باتخاذ إجراءات ضد كل الجماعات المشتركة في "الإرهاب". وصرح رئيس الوزراء نتنياهو فضلا عن ذلك بأنه لن تفرض أي قيود على أنشطة قوات الأمن الاسرائيلية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه)

٢٠٤ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، وقعت حادثة أطلقت فيها النار من سيارة منطلقة في منطقة بيت شمس داخل نطاق الخط الأخضر، وأسفرت عن مصرع ثلاثة إسرائيليين. والطريق الذي وقعت عليه الحادثة هو جزء من شبكة طرق تؤدي الى مستوطنة كريات أربع بالقرب من الخليل. ويعتقد أن هذا الهجوم كان من أعمال خلية مسلحة من حلحول. وعزلت الخليل عن باقي الضفة الغربية طيلة فترة نهاية الأسبوع. (جروسالم تايمز، ٢ آب/أغسطس)

٢٠٥ - وفي ١ آب/أغسطس، أغلق جيش الدفاع الاسرائيلي محجرا اسرائيلي الملكية في جبال الخليل بعد أن اعتدى أربعة فلسطينيين مسلحين على الحرس وسرقوا قطع غيار ومعدات للسيارات. (جروسالم بوست، ٢ آب/أغسطس)

٢٠٦ - وفي ٧ آب/أغسطس، أصيب أحد جنود الاحتياط بجروح طفيفة بالقرب من رام الله عندما قذفت مركبة تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي كانت تقله بالحجارة. وأصيب أحد أفراد شرطة الحدود بجروح طفيفة في حادثة ألقيت فيها الحجارة في منطقة الخيل. ووقعت حوادث أخرى على طرق في منطقة الخليل ألقيت فيها الحجارة، ولم يبلغ عن وقوع أي إصابات. (جروسالم بوست، ٨ آب/أغسطس)

٢٠٧ - وفي ١١ آب/أغسطس، أبلغ عن وقوع عدد من الحوادث في الأراضي: فقد وقعت حادثتان في الخليل قذفت فيهما مركبات اسرائيلية وأخرى تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي بالحجارة. ووقعت حادثتان أخريان ألقيت فيهما الحجارة في رام الله. ولم يبلغ عن أي أضرار أو إصابات (هآرتس، ١٢ آب/أغسطس)

٢٠٨ - وفي ١٨ آب/أغسطس، أفيد بأن جيش الدفاع الاسرائيلي اكتشف مستودعا للذخيرة في منطقة الخليل يحتوي على أسلحة عديدة مرسلة إلى حماس والجهاد الإسلامي. وفي تطور منفصل، اعتقل ١٩ حركيا من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهاز الإسلامي في منطقة الخليل والقرى المجاورة. وعلى حد قول مصدر أمني، تملك حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمة الجهاد الإسلامي في هذه المنطقة هياكل أساسية واسعة النطاق تشن منها الهجمات على الاسرائيليين. (هآرتس، ١٨ آب/أغسطس)

٢٠٩ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، أطلق مسلحون النار على حافلة تابعة لشركة "إيغيد" كانت تسير على الطريق الالتفافي المؤدي الى غوش أتزيون، فأصابوا راكبين اسرائيليين بجروح طفيفة. وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن هذا الهجوم الذي وقع بعد أن هاجم رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات السياسات الإسرائيلية ووصفها بأنها بمثابة إعلان للحرب على الشعب الفلسطيني. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ آب/أغسطس)

٢١٠ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، أصيب سائق حافلة بجروح طفيفة عندما قذفت حافلته بالحجارة في بيت أمَّر بالقرب من الخليل. وأفادت مصادر أمنية بأنه وقع عدد كبير من حوادث إلقاء الحجارة في الأراضي، وخاصة على طول الطرق الجانبية بالقرب من حلحول ورام الله، ولكنها لم تسفر عن أية أضرار أو إصابات. وفي تطور آخر، فجر جيش الدفاع الاسرائيلي ذخيرة في مقلب كبير في دير بلوط بالقرب من طولكرم. وكان المقلب يحتوي على مدافع هاون وقنابل يدوية مضادة للدبابات. وصادر جيش الدفاع الاسرائيلي أيضا نحو ٤٠٠ رصاصة كانت موجودة في الموقع. وفي تطور منفصل، عزز جيش الدفاع الاسرائيلي عددا من وحدات الجنود ونشرها في جميع أنحاء الضفة الغربية وأصدر إليها تعليمات بأن تتعامل بسرعة وبقسوة مع أي اضطراب ينشب عقب الدعوة التي أطلقها ياسر عرفات للتظاهر احتجاجا على سياسة الحكومة القائمة على بناء المستوطنات وهدم المنازل الفلسطينية. وأعلن المتحدث باسم القيادة المركزية أن الجيش سيعالج أي اضطراب بقبضة حديدية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣٠ آب/أغسطس)

٢١١ - وفي ٣١ آب/أغسطس، أصيب عاملان أجنبيان بجروح عندما أطلق فتى فلسطيني النار على مجموعة من العمال في قرية البقعة الشرقية الواقعة في الضفة الغربية. وفي حادثة أخرى، أصيب كاهن بجروح خطيرة عندما طعنه أربعة شبان في صدره في القدس القديمة. وأصيب إثنان من أفراد شرطة الحدود بجروح طفيفة في حادثتين ألقيت فيهما الحجارة في الخليل. ووقعت على طريق رام الله الالتفافي ثلاث حوادث أخرى ألقيت فيها الحجارة. وعلى حد قول مصدر عسكري، سجل خلال الشهر الجاري وقوع ما يزيد على ١٠٠ حادثة ألقيت فيها الحجارة على جنود جيش الدفاع الاسرائيلي والمستوطنين. (هآرتس، ١ أيلول/سبتمبر)

٢١٢ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، وقع اشتباك في جبل جرزيم بالقرب من نابلس حين اقتحم مسؤولون من دائرة الآثار الإسرائيلية وجنود إسرائيليون موقع بناء في حي السامريين. وأصيب ثلاثة أشخاص بجراح، بمن فيهم امرأة اسرائيلية تبلغ من العمر ٨٥ عاما، عندما ألقى الجنود قنابل مسيلة للدموع على السكان الذين جاءوا إلى هذا الموقع للاحتجاج على التعدي الإسرائيلي على ممتلكات السامريين. (جروسالم تايمز، ١٣ أيلول/سبتمبر)

٢١٣ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن عدد الحوادث المتعلقة بإلقاء الحجارة على الجنود في الأراضي قد شهد ارتفاعا مؤخرا. وعزيت حالة التوتر السائدة في الأراضي إلى عدم إعادة نشر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الخليل. (هآرتس، ١١ أيلول/سبتمبر)

٢١٤ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، ألقت الشرطة القبض على شاب يهودي يبدو أنه مريض عقليا، كان قد طعن امرأة فلسطينية من القدس الشرقية بسكين وأصابها بجراح طفيفة. (هآرتس، ١٧ أيلول/سبتمبر)

باء - إقامة العدل، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة

١ - السكان الفلسطينيون

الإفادات الشفوية

٢١٥ - وصف محام فلسطيني للجنة الخاصة الانتهاكات المرتكبة فيما يتعلق بإقامة العدل فقال:

"إن أول انتهاك ارتكبه الإسرائيليون، وهو نقل السجناء من الأراضي المحتلة إلى أراضيهم، هو انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة. والانتهاك الثاني هو عدم تمكين المحامين من الاطلاع على الملفات أو الالتقاء بالسجناء. أما الانتهاك الثالث فهو عدم تمكن الأسر من رؤية أقربائها على مدى شهور كثيرة - ويمكن إن ذلك أمر اعتيادي". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٨، A/AC.145/RT.693)

٢١٦ - ووصف الشاهد بصورة خاصة الوضع الذي يواجهه المحامون الفلسطينيون:

"إن أول ما يقال هو أن المحامين يعيشون حالة من الفوضى. فقد نقلت الملفات من مكان إلى آخر. ومثلهم في ذلك مثل من انتقل من شقة إلى أخرى؛ فهو يحتاج إلى ثلاثة أو أربعة أشهر لمعرفة أماكن الأشياء. وعليه فإن كثيرا من الملفات مفقودة ونحن نواجه المشكلة نفسها كل يوم.

"وهكذا فإنك لا تعرف شيئا عما اعترف به السجين، أو عن التهم الموجهة إليه، حتى الجلسة الأولى - ويستغرق ذلك من شهرين إلى خمسة أو ستة أشهر. ولدينا قضايا يعود تاريخها إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لا نعرف حتى اليوم أرقام ملفاتها.

"وبالنسبة إلى معظم القضايا التي نتولاها، فإما أن يكون الملف مفقودا عند مثول السجين أمام المحكمة، أو يكون الملف موجودا، ولكن السجين لم يحضر إلى المحكمة. وتكون النتيجة زيادة تأجيل القضية". (المرجع نفسه)

٢١٧ - وقدم الشاهد نفسه مزيدا من التفاصيل عن مشكلة وصول المحامين إلى السجناء:

"المشكلة الثانية المطروحة اليوم هي أن جميع السجناء يوجدون الآن خارج الأراضي المحتلة. فقد نقل جميع السجناء من الضفة الغربية إلى سجون داخل إسرائيل. وذلك يعني أنه ليس باستطاعة المحامين من الضفة الغربية أو الأسر الوصول إلى السجناء.

"وبفضل الضغط الذي مارسناه على المحكمة العليا، تمكنت منظمتنا من الحصول على ترخيص لمحامينا، ولكن ذلك كان لفترتين لا غير دامت كل منهما أسبوعا فقط. وهكذا فإن الترخيص كان مؤقتا وألغي بعد التجديد الثاني. وهو أمر ليس له ما يبرره، فليس هناك أسباب أمنية ضد المحامي أو أي أسباب أخرى.

"ولكن لم يتمكن أي محامين آخرين من الحصول على ترخيص لدخول إسرائيل. ونتيجة لذلك، ففي معظم القضايا التي يتولاها محامون فلسطينيون يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية أو فلسطينية وينوبون عن موكل من الضفة الغربية، يضطر هؤلاء المحامون إلى التخلي عن قضاياهم ويسلمونها لمحامين إسرائيليين أو محامين فلسطينيين يعيشون داخل إسرائيل أو "محامين أصبحوا من سكان القدس" ولديهم تراخيص من نقابة المحامين الإسرائيلية". (المرجع نفسه)

٢١٨ - وبالنظر إلى ما ذكر أعلاه، وجه الشاهد انتباه اللجنة الخاصة إلى المشاكل المالية التي تواجهها أسر السجناء:

"إن المحامي من الضفة الغربية يتقاضى أتعابا قدرها مثلا ٣٠٠ دولار عن القضية الواحدة، ولكن المحامي من داخل إسرائيل يتقاضى ٣ ٠٠٠ دولار عن القضية نفسها. وهذا يعني أن الأسر تضطر إلى تحمل عبء مالي آخر كبير، إضافة إلى عبء عدم التمكن من رؤية أقربائها، وعدم السماح لها بحضور جلسات المحكمة، وعدم استطاعتها اختيار المحامي الذي تريده لأنها تثق به. وهكذا، تضطر إلى توكيل محام آخر إسرائيلي أو ينتمي إلى نقابة المحامين الإسرائيلية". (المرجع نفسه)

٢١٩ - وتحدث الشاهد أيضا عن الآثار النفسية لنقل المحتجزين إلى خارج الأراضي المحتلة:

"هناك مسألة أخرى هي انتقال جهاز الاستجواب من الضفة الغربية إلى إسرائيل. ونتيجة لذلك، تستعمل مع السجناء التقنيات الجديدة للضغط البدني والنفسي بعيدا عن الأراضي. فعندما يقبض على قاصر في بيت لحم وينقل إلى عسقلان في الجنوب، يشعر أنه أبعد عن موطنه. وكأنه في بلد آخر. وهذا يخلف كثيرا من الآثار النفسية عندما يفرج عن السجناء." (المرجع نفسه)

٢٢٠ - ووصف الشاهد تصوره لإقامة العدل في الوقت الحاضر:

"لقد كنا في الماضي نتحدث عن عدم كفالة الاسرائيليين للمحاكمات العادلة في المحاكم العسكرية. والجميع يعلم أنه لا توجد محاكمات عادلة أثناء حالات الطوارئ أو الاحتلال، ولكن على الأقل أصبح ذلك أمرا مقبولا. أما اليوم، فإني لا أسميها محكمة أبدا. وليس هناك أي اسم يمكن إطلاقه على تلك الأنواع من المحاكم، وعلى تلك الأنواع من المعاملة". (المرجع نفسه)

٢٢١ - وتلقت اللجنة الخاصة معلومات عن نظام الاحتجاز الإداري في الأراضي المحتلة:

"إن نظام الاحتجاز الإداري في الوقت الحاضر هو أن ٩٠ في المائة من المحتجزين الإداريين يجدد احتجازهم تلقائيا لمدة أخرى تتراوح بين أربعة وستة أشهر. وأتذكر أن ٦٥ محتجزا إداريا جدد احتجازهم للمرة الثالثة، والرابعة والخامسة. ولكن هذا التجديد التلقائي يدل على ضرورة لجوئنا إلى المحكمة العليا، لأنه يعني أن الحكومة لا تحترم نظام المحاكم". (المرجع نفسه)

٢٢٢ - وأمد الشاهد أيضا اللجنة الخاصة بمعلومات أساسية عن الاحتجاز الإداري:

"إن ما يسود في الوقت الحاضر هو قانون الطوارئ الإسرائيلي. فقد أدمجت قوانين الطوارئ البريطانية في قوانين الطوارئ الإسرائيلية. وقبل الانتفاضة كان عدد الأشخاص الذين يُلقى عليهم القبض لوضعهم في الاحتجاز الإداري قليلا جدا. ولم يدع الاسرائيليون قط أن ذلك أمر تقبله اتفاقية جنيف. وهم يلجأون إلى الاحتجاز الإداري كحل أخير لاحتجاز شخص هم غير قادرين على إثبات ارتكابه لأي عمل ضد أمن الاحتلال.

"وأثناء السنوات القليلة الأولى من الانتفاضة، كان القانون ينص على أنه لا يُسمح بإصدار أوامر الاحتجاز الإداري إلا لقائد أركان أعلى، ولفترة تصل إلى ستة أشهر، تتجدد بموجب الأمر العسكري نفسه وليس تلقائيا، بعد إنشاء لجنة عسكرية خاصة داخل السجن نفسه للاستماع إلى طعون المحتجزين الإداريين.

"وفي فترة لاحقة من الانتفاضة، تم تغيير القانون للسماح لأي ضابط برتبة ثلاث نجوم، على ما أعتقد، أي قائد (لا أعرف الرتب باللغة الانكليزية)، بإصدار أمر عسكري يصل إلى سنة واحدة تلقائيا، مع الإبقاء على إجراء الطعن نفسه.

"ولجنة الطعون هي لجنة عسكرية، مكونة من جنود، وليس من قضاة. وهم يصبحون قضاة بحكم عضويتهم كقضاة في اللجنة كقضاة. وهكذا، قد يكونون مستوطنين، أو أصوليين، أو أي شخص يعمل في الجيش ويُمنح هذا المنصب الذي يشبه وظيفة المحامي. ويتعين أن يكون عضو واحد من أعضاء اللجنة قاضيا، قاضيا حقيقيا من محكمة مدنية". (المرجع نفسه)

٢٢٣ - ونبه الشاهد اللجنة الخاصة إلى تزايد شدة الأحكام بالعقوبات التي تصدر في حق الفلسطينيين عن جرائم معينة منذ توقيع اتفاقات أوسلو:

"منذ عام ١٩٦٧ حتى مفاوضات السلام في أوسلو، والقاهرة وطابا، كان متوسط العقوبة على رشق الحجارة مثلا يتراوح بين ثلاثة وستة أشهر. أما اليوم فيحكم على القاصر بما يزيد على عشرة أشهر عن الجرم نفسه. وسبب ذلك، مثلما يتذرع به القاضي دائما أمام محامينا، أن ارتكاب أي شخص، سواء كان قاصرا أو كبيرا، لجرم من هذا القبيل، يعني أنه يعارض عملية السلام، أنه يحطم عملية السلام! وهكذا فإن المحكمة تعالج في هذه الحالة قضية سياسية وليس قضية قانونية". (المرجع نفسه)

٢٢٤ - ووصف الشاهد للجنة الخاصة التبرير الذي يجري التذرع به فيما يتعلق بمساواة الجناة الصغار والكبار في المعاملة، بما في ذلك المعاملة أثناء الاستنطاق:

"وقد احتججنا أيضا ضد إلغاء التمييز في المعاملة بين الأحداث وغيرهم في المحكمة، لأن هناك بعض الأوامر العسكرية التي تعطي القصر بعض الامتيازات إذا كانوا دون سن ١٦ عاما. وكانت إجابة القضاة أن إلقاء الحجارة قضية تتعلق بالأطفال، وهي ممارسة يضطلع بها الأطفال، لذلك يتعين معاقبة الأطفال. وهم يقولون إنه من غير المتوقع أن يقوم شخص عمره ٤٠ عاما برشق الجيش بالحجارة؛ وأنه يتعين معاقبة هؤلاء الأطفال، لأنهم هم الذين يرشقون الإسرائيليين بالحجارة.

"ولا يوجد أي تمييز في المعاملة بين الأحداث والكبار أثناء فترة الاستنطاق. إذ تستخدم الأساليب نفسها، وأساليب التعذيب نفسها مع الأحداث كما تستخدم مع الكبار.

"كما أن الإسرائيليين لا يعطون القاصر الامتيازات التي ينص عليها القانون الدولي، أي إعادة التأهيل، ومراقبو السلوك، والتعليم أو التدريب المهني. ولا يعطون القصر الحق في محاكمة

عادلة بوصفهم أحداثا أمام قاضي الأحداث. ولا يستنطق المتهم القاصر بحضور أسرته في المحكمة. وليس للأسر أي حق في التدخل لفائدة أطفالها. ولا يُمنح المحامي الحق في تمثيل طفل مثلما يجري في محاكمة عادلة. ولذلك فإن مسألة المحاكمة العادلة بأكملها تُنتهك منذ البداية. كما تنتهك إجراءات الاعتقال. كما أن اعتقال طفل في الليل يشكل انتهاكا. ومرافق الاحتجاز في حد ذاتها ليست مجهزة لإيواء الأحداث". (المرجع نفسه)

٢٢٥ - ووجه الشاهد انتباه اللجنة الخاصة إلى التمييز بين الأحداث الإسرائيليين والأحداث من الأراضي المحتلة:

"يعتبر الإسرائيليون قصَّرا الأطفال دون سن ١٣ عاما إذا كانوا من الضفة الغربية، ودون سن ١٦ عاما إذا كانوا عربا من القدس أو من داخل إسرائيل. أما إذا كانوا يهودا دون سن ١٨ عاما فهم لا يزالون قصَّرا. وهكذا فإن القصَّر بالنسبة إلى المحاكم العسكرية في الضفة الغربية هم الأطفال دون سن ١٣ عاما. وأحيانا يعطى الأطفال دون سن ١٦ عاما بعض الامتيازات في المعاملة ليس في المحاكم ولكن في مرافق الاحتجاز. وفي المحكمة، لا يغير سن الطفل شيئا بالنسبة إلى العقوبات". (المرجع نفسه)

٢٢٦ - وتناول الشاهد المسألة بمزيد من التفصيل بتزويده اللجنة الخاصة بمعلومات أساسية:

"إنه كان يتعين على الاسرائيليين أن يعاملوا الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفقا لاتفاقية جنيف. وكان ذلك سيضطرهم إلى استخدام القوانين التي كانت قائمة قبل ليلة الاحتلال، أي القانون الأردني في الضفة الغربية والقانون الفلسطيني في قطاع غزة. ولكن منذ عام ١٩٦٧، أصدروا ما يزيد على ١٠ أوامر عسكرية جديدة، تنقح أو تلغي تلك القوانين. وهو أمر، إن أمعنت النظر فيه، يعني أنهم غيروا نظام العدالة الأردني الخاص بالأحداث بأكمله. كما أنهم لا يسمونه قانون الأحداث. وتلك طريقة لمحاولة التمييز بين فئات العمر. فهم لا يستطيعون إصدار حكم على أي طفل دون سن ١٢ عاما. وباستطاعتهم أن يصدروا على الطفل دون سن ١٣ عاما، أي بين ١٢ و ١٣ عاما، حكما بالسجن لمدة ستة أشهر إذا كانت العقوبة على الجريمة التي هو متهم بها السجن لمدة تقل عن خمس سنوات. والعقوبة على رشق الحجارة التي هي من ٣ حتى ١٠ أشهر، تصل بموجب القانون إلى ١٠ سنوات، كما ذكرت من قبل. وذلك يعني أن عقوبة رشق الحجارة ليست سنة واحدة فقط. وقد عدلوا القانون، بالنسبة إلى الأطفال دون سن ١٣ عاما لكي يتسنى الحكم على أسرة الطفل بغرامة أو بالسجن عن الأعمال التي ارتكبها الطفل. وهي سياسة استخدمت أثناء فترة الانتفاضة. وبين سن ١٤ و ١٦ عاما، يعامل القاصر كقاصر ويفصل عن بقية المحتجزين في معسكر الاحتجاز. وأمام المحكمة، يمكن الحكم عليه بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات إذا كانت العقوبة على الجرم الذي ارتكبه تصل إلى ٢٠ سنة. وهذه مجرد طريقة للتمييز بين فئات العمر،

ولكنها لا تعني عمليا إقامة أي فرق بين القـّصر والكبار. وبعد سن ١٦ عاما لا يوجد أي تمييز على الإطلاق بين قاصر وبالغ، من حيث الحكم أو مكان السجن". (المرجع نفسه)

٢٢٧ - ووصف شاهد آخر ما يحدث للأشخاص عندما يجري القبض عليهم:

"أجل، إن القانون الإسرائيلي ينص على وجوب تقديم الأشخاص إلى المحكمة. ولكن حتى الآن، لم يجر إعلام أي معتقل بأن هناك تهما محددة موجهة له. فالاعتقالات تطبق بوصفها تدابير أمنية.

"وفترة الأسبوع أو الأسبوعين هي لمجرد الاستجواب. ولا يحضر أي شخص أمام القاضي؛ ولا يحضر أي شخص إلى المحكمة.

"والناس يعتقلون، ويقتادون مباشرة إلى المجدل لاستجوابهم وإذا ثبتت على الشخص تهمة ما، يؤخذ إلى المحكمة. ولكن ليس قبل ذلك. (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٣، A/AC.145/RT.691)

٢٢٨ - وأعطى الشاهد مثالا احتجازه هو في سجن أحد المخيمات المعروفة بقسوة أحوال الاحتجاز فيها بصورة خاصة:

"فيما يتعلق بقضيتي أنا، فندما ألقي عليَّ القبض، احتجزت لمدة ١٨ يوما في مخيم الأنصار دون أن أحضر أمام قاض. لقد كان الأمر مجرد استجوابا.

"ووجهت لي تهمة المشاركة في حوادث إلقاء الحجارة، أو احتمال قيامي بإخفاء شخص ما. واستجوبت بشأن عدد من الأعمال المماثلة. ووجهت لي تهمة المشاركة في هذه الأعمال، ولكن هذه أشياء لم أشترك فيها. وبعد ١٨ يوما، وجهت لي رسميا تهمة توزيع المناشير. وأجبرت على التوقيع على اعتراف. وقد حدث ذلك بعد عدة أيام من التعذيب". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٣، A/AC.145/RT.691)

٢٢٩ - ووصف الشاهد نفسه للجنة الخاصة الظروف التي وقع فيها على الاعتراف:

"أجبرت على التوقيع على بيان. وكان مكتوبا بالعبرية. وقد تلوه بالعربية وطلب مني أن أوقع.

"وقيل لي إني اشتركت في توزيع المناشير. وتضمنت ورقة الاتهام التي وقعتها أربع تهم. وقد اعترفت باثنتين منها في البداية، ثم بالتهم الأربع جميعها بسبب التعذيب.

"واتهمت أيضا بانتسابي إلى منظمة فتح. واتهمت بتحريض الفلسطينيين على الاشتراك في أعمال العنف ضد سلطات الاحتلال. وكانت هناك تهم أخرى مثل تنظيم أحداث. وفي النهاية، اعترفت بكل شيء، لكي يتوقفوا عن تعذيبي". (المرجع نفسه)

٢٣٠ - ووصفت المديرة التنفيذية القانونية لشركة سانت ايفس النظام القانوني المنطبق على الأراضي المحتلة:

"إنه لا يسمح لهم، بموجب القانون الدولي، أن يغيروا النظام القانوني القائم. ولكنهم دمروا الإطار القانوني المدني تماما بالنسبة إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية.

"فعلى سبيل المثال، سحبوا مسألة ملكية الأراضي ونزع ملكية الأراضي بأكملها من اختصاص المحاكم المحلية وأناطوها باللجان.

"وهم يزورون الوثائق - ولدي أمثلة عن حالات زوروا فيها الوثائق، وهم يكذبون. ولا يتورعون عن إتلاف الأدلة واختلاق الأدلة. وبالتالي، عندما يتم ذلك كجزء لا يتجزأ من نظام ما، تحت قناع ما يسمى بالنظام القانوني، يجب أن أقول، بحكم وظيفتي كمحامية - وليس كإسرائيلية أو أي شيء آخر، وإنما كمحامية - إن هذا النظام ليس نظاما قانونيا. إنه استخدام صرف للقوة والعنف وقد لا يختلف عما حدث في جنوب افريقيا في ظل الفصل العنصري، والواقع أنني أعتقد أنه أسوأ من ذلك". (السيدة ليندا براير، الشاهدة رقم ٩، A/AC.145/RT.694)

٢٣١ - ويمكن الاطلاع على بيانات تصف إقامة العدل في الأراضي المحتلة في الوثائق A/AC.145/RT.691 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.693 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.694 (السيدة ليندا براير).

المعلومات الخطية

٢٣٢ - في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، قررت محكمة محلية إسرائيلية أن تؤجل إلى ١٣ أيار/مايو قرارا بمصادرة أراض يملكها إثنان من السكان الفلسطينيين هما أبو غنيم وأم توبة، ستُبنى عليها مستوطنة جديدة هي هار هاحوما. (جروسالم تايمز، ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٦)

٢٣٣ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، رفع أربعة عرب كانوا قد أصيبوا عندما أطلقت الشرطة النار أثناء الاضطرابات في ساحة الحرم الشريف في عام ١٩٨٩ عريضة إلى المحكمة العليا بشأن عدم حصولهم بعد على أي تعويض. وحسب العريضة، طلبت الحكومة من العرب تقديم دعواهم إلى لجنة خاصة مشتركة بين الوزارات. غير أنهم لم يتمكنوا من المثول أمام اللجنة إلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لأن اجتماعها تأجل مرارا. وادعى أصحاب العريضة أنهم تلقوا في ذلك الوقت وعدا بصدور قرار في غضون شهر ولكن لم يصدر أي قرار حتى الآن. (جروسالم بوست، ٢٢ نيسان/أبريل)

٢٣٤ - وفي ١ أيار/مايو، أصدرت محكمة أمنية فلسطينية حكما على إياد صالح، وهو حركي تابع لحماس، بالأشغال الشاقة لمدة ١٢ عاما لطعنه مستوطنا اسرائيليا في الخليل. وأفيد أن حالة المستوطن، نسيم غواديا البالغ من العمر ٦١ عاما، لا تزال خطرة. (جروسالم تايمز، ١٠ أيار/مايو)

٢٣٥ - وفي ٥ أيار/مايو، حكمت محكمة صلح الناصرة على فلسطينيين من منطقة جنين بالسجن لمدة ١٤ عاما لمحاولتهما اختطاف جندي اسرائيلي في أيلول/سبتمبر. (هآرتس، ٦ أيار/مايو)

٢٣٦ - وفي ٦ أيار/مايو، رفع السائق الفلسطيني الذي اتهم بجلب انتحاري ديزينغوف إلى تل أبيب استئنافا إلى المحكمة العليا ضد قرار صادر عن محكمة أدنى درجة بإعادته إلى الحبس في انتظار محاكمته. وحاج الفلسطيني بأنه وإن كان مهملا بسبب عدم التحقق من دوافع الراكب الذي كان ينقله بصورة أدق، فإن ذلك الإهمال لا يشكل أساسا كافيا للإدانة بتهمة التحريض على الجريمة التي شكلت أساس إعادته الى الحبس. لكن الدولة تحججت بأنه توفرت للفلسطيني دلائل عديدة على نية الانتحاري ولكنه اختار تجاهلها. (هآرتس، جروسالم بوست، ٧ أيار/مايو)

٢٣٧ - وفي ١٢ أيار/مايو، ذكر النائب العام الاسرائيلي أمام المحكمة الاسرائيلية العليا أن جيش الدفاع الاسرائيلي اضطلع بأنشطة ذات طبيعة عسكرية، وبالتالي فإن الدولة غير مسؤولة عن دفع تعويض للفلسطينيين الذين أصيبوا أثناء الانتفاضة. (جروسالم تايمز، ١٧ أيار/مايو)

٢٣٨ - وفي ١٧ أيار/مايو، أفيد أن المحكمة الاسرائيلية العليا رفضت عريضة مقدمة من ٢٦ أسرة فلسطينية لوقف تسوية أراضيها من أجل مد طريق دائري. ويشق الطريق الجديد أراض مملوكة للفلسطينيين في الخليل وحلحول. (جروسالم تايمز، ١٧ أيار/مايو)

٢٣٩ - وفي ٢٠ أيار/مايو، خلصت محكمة بيت إيل العسكرية إلى أن اثنين من سكان رام الله مذنبان في محاولة قتل جندي احتياطي اسرائيلي دخل بسيارته إلى رام الله عن غير قصد في عام ١٩٩٤. وحكم على أحد الفلسطينيين بالسجن لمدة خمس سنوات وأربعة أشهر بينما حكم على الآخر بالسجن لمدة ست سنوات وشهر واحد. (جروسالم بوست، ٢١ أيار/مايو)

٢٤٠ - وفي ٢٨ أيار/مايو، اتخذت المحكمة العليا الاسرائيلية قرارا بطرد بدو الجهالين من ديارهم. وكان يتعين على البدو أن ينتقلوا من المنطقة المتاخمة لمستوطنة معالي أدوميم في الضواحي الشرقية للقدس. إلى موقع قرب مصب النفايات في العيزرية. وأعطى حكم المحكمة، الذي يهم ٣٠٠ أسرة، لهؤلاء مهلة ثلاثة أشهر للرحيل. وقد انتقل عرب الجهالين، وهم قبيلة من منطقة بئر السبع، إلى منطقة العيزرية في أعقاب حرب عام ١٩٤٨. (جروسالم تايمز، ٣١ أيار/مايو)

٢٤١ - وفي ٣٠ أيار/مايو، أوقف أمر صادر عن محكمة اسرائيلية عملية طرد خليل المالحي من منزله في وادي الحلوة بسلوان في القدس الشرقية. وادعى المسؤولون في الإدارة التنفيذية الاسرائيلية أن المنزل قد بيع إلى مجموعة يهودية متطرفة. وطلب محامي المالحي عند جلسة لسماع الطعن. (جروسالم تايمز، ٣١ أيار/مايو)

٢٤٢ - وفي ٧ حزيران/يونيه، أفيد أن محكمة صلح القدس حكمت على فلسطيني يبلغ ١١ عاما من العمر بالسجن لمدة عامين مع وقف التنفيذ لقيامه بقذف سيارة جيب تابعة لشرطة الحدود في منطقة شعفاط بالحجارة. وأفيد أن الولد كان في الحد الأدنى من العمر الذي يسمح بإصدار عقوبة بالسجن. وذكر القاضي، معللا قرار المحكمة، أنه كان يتعين الحكم على الصبي بالسجن لمدة سنة ونصف على الأقل. (هآرتس، ٧ حزيران/يونيه)

٢٣٤ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، أصدرت محكمة اللد العسكرية حكما بالسجن على فلسطيني من القدس يبلغ ٢١ عاما من العمر لاغتياله جنديا من جيش الدفاع الاسرائيلي في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤. (جروسالم بوست، ١٤ حزيران/يونيه)

٢٤٤ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، حكمت محكمة صلح القدس على فلسطيني من القدس الشرقية بالسجن لمدة تسع سنوات بالاضافة إلى سنة مع وقف التنفيذ لطعنه مصليا يهوديا في مدينة القدس القديمة في حزيران/يونيه ١٩٩٥. (هآرتس، ٢١ حزيران/يونيه)

٢٤٥ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، رفع أحد سكان غزة المشتبه بتعاونه مع اسرائيل عريضة إلى المحكمة العليا ضد رفض الدولة منحه حقوق الإقامة. وأفيد أن صاحب العريضة قدم طلبا للحصول على الجنسية أو الإقامة الدائمة على أساس أن زوجته مواطنة اسرائيلية وأن حياته ستكون في خطر في ظل السلطة الفلسطينية. (جروسالم بوست، ٢٦ حزيران/يونيه)

٢٤٦ - وفي ٢ تموز/يوليه، أفيد أن المحكمة العليا أصدرت أمرا مؤقتا يمنع إسرائيل من طرد أحد سكان بيت حنون (قطاع غزة) من البلد في انتظار أن تبت المحكمة في عريضة الاستئناف التي رفعها لإصدار أمر إلى وزير الداخلية بمنحه الجنسية الإسرائيلية أو الإقامة الدائمة في إسرائيل. وادعى الفلسطيني أنه يحق له الحصول على الجنسية الإسرائيلية بما أنه متزوج مواطنة إسرائيلية منذ سبع سنوات. وادعى أيضا أن حياته ستكون في خطر إذا اطرد إلى الأراضي العربية. وذكر أن قوات الأمن الفلسطينية تضطهده بسبب الصلات التي تربطه بمتعاون مع جهاز الأمن العام وبسبب المساعدة التي قدمتها أسرته إلى قوات الأمن الإسرائيلية. وادعت عريضة الاستئناف أن رفض وزير الداخلية منحه الجنسية استنادا إلى "أسباب أمنية"، بالرغم من خطر ذلك على حياته وبالرغم من زواجه أمر غير منطقي وتعسفي تماما وينطوي على تمييز ضده بالمقارنة مع أشخاص آخرين هم في الوضع نفسه ولم يجر طردهم. وحسب عريضة الاستئناف، اغتيل اثنان من أبناء عم مقدم العريضة في رفح للاشتباه بتعاونهما مع سلطات الأمن الإسرائيلية. وافترض محامو

مقدم العريضة أن "الأسباب الأمنية" التي اشارات إليها السلطات الإسرائيلية تتعلق بإدانته بسبب الحيازة غير القانونية لمسدس في عام ١٩٩٠، والتي كان قد حكم عليه بسببها بالسجن لمدة عشرة أشهر، ومخالفتين أخريين غير أمنيتين: ففي عام ١٩٨٣، كان قد حكم عليه بسبب سرقة مركبة، بينما قضى في عام ١٩٩٣، عقوبة بالسجن لمدة ثمانية أشهر من أجل حيازة معدات للسطو. (هآرتس، ٢ تموز/يوليه)

٢٤٧ - وفي ١٠ تموز/يوليه، أصدرت المحكمة العليا أمرا نافذا يعطي وحدات قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية مهلة ٤٥ يوما لإيضاح ما إذا كان القانون يخولهم إصدار أوامر بهدم الخيام وأكواخ الصفيح التي يملكها أفراد قبيلة الجهالين في معالي أدوميم. وحسب أقوال القبيلة، كانت اللجنة الفرعية التي تشرف على البناء في الضفة الغربية قد اصدرت قبل أربعة أشهر أوامر بهدم خيامهم وأكواخهم على أساس أنهم "لم يقدموا طلبات للحصول على رخص بناء". وادعى محامو مقدمي العريضة أنه لا يوجد أي أساس قانوني لهدم الخيام والأكواخ نظرا لأن المباني المصنوعة من مواد البناء المخصصة للبناء هي وحدها التي تحتاج إلى رخصة بموجب القانون الأردني الساري في المنطقة. وذكر المحامي أنه يعتقد أن الصفيح والأقمشة لا يمكن أن تعتبر مواد بناء. (هآرتس، ١١ تموز/يوليه)

٢٤٨ - وفي ١٨ تموز/يوليه، أفيد أن محكمة اللد العسكرية أصدرت حكما بالسجن المؤبد لفترتين متتاليتين على عبد الناصر عطا الله، وهو فلسطيني يبلغ ٢٣ عاما من العمر، لتركيب المتفجرات وإرسال الانتحاريين الذين فجروا في عملية انتحارية حافلتين في رامات غان والقدس في عام ١٩٩٥، متسببين في قتل تسعة أشخاص. (جروسالم بوست، ١٨ تموز/يوليه)

٢٤٩ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، أصدرت محكمة صلح القدس حكما بالسجن لمدة ١٠ سنوات على فلسطيني من منطقة نابلس يبلغ ٢٧ عاما من العمر لمحاولة اغتيال اثنين من أفراد شرطة الحدود في القدس الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد قررت المحكمة عدم إصدار حكم شديد ضد المدعى عليه بالنظر إلى مشاكله النفسية وإلى أن أعماله لم تسفر عن أي ضرر حقيقي. (هآرتس، ٢٣ تموز/يوليه)

٢٥٠ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، أفيد أن وزارة الدفاع دفعت ٠٠٠ ٢٥ شاقل إسرائيلي جديد كتعويض لأسرة فلسطينية رفعت قضية على إسرائيل لموت طفلها البالغ من العمر شهرا واحدا بسبب إيقاف سيارة الإسعاف التي كانت تنقله في نقطة تفتيش أثناء فترة الإغلاق . ورفض ناطق باسم وزارة الدفاع الكشف عن المبلغ الذي تلقته الأسرة كتعويض ولكن مصادر فلسطينية ذكرت لوكالة أسوشييتدبريس أن المبلغ كان ٠٠٠ ٢٥ شاقل إسرائيلي جديد. وأفيد أن القضية تتعلق بأسرة شاكر شواهنة الذي، حسبما يقول الأطباء، توفي في مستشفى طولكرم في ٩ آذار/مارس بعد أن أجبر جنود إسرائيليون سيارة الإسعاف على الانتظار لما يزيد على ساعة ونصف. وذكر الأطباء أن الولد، الذي كان مصابا بالتهاب رئوي حاد، مات من جراء نقص حرارة جسمه، ولو أنه وصل المستشفى في وقت مبكر لتسنى إنقاذه. وذكر الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت أن التحقيق في الحادثة لم يثبت وجود علاقة بين وفاة الولد والتأخير، الذي

ادعى أنه دام ٣٠ دقيقة فقط. غير أنه أنّب الضابط الذي كان عند حاجز الطريق على "نقص الإحساس" عند معالجة الأمر. (جروسالم بوست، ٢٩ تموز/يوليه)

٢٥١ - وفي ٦ آب/أغسطس، أفيد أن محكمة القدس أمرت الدولة بدفع تعويض لوالدي طفلة أصيبت إصابة خطيرة بعيارات مطاطية أطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي أثناء الانتفاضة. غير أن المحكمة قضت بأن الأبوين كانا مهملين في العناية بابنتهما في ظل البيئة القاسية للانتفاضة وبالتالي خفضت مبلغ التعويض بنسبة ٢٥ في المائة. وادعى الأبوان أن ابنتهما كانت قد أصيبت في شباط/فبراير ١٩٨٩ بعيارات مطاطية بينما كانت تلعب في الشارع في مخيم شفورة للاجئين، ونتيجة لذلك أصيبت بعجز نسبته ١٠٠ في المائة. وادعى شاهدا عيان أن جنديا أطلق العيارات على الطفلة عمدا من مسافة ٢٥ مترا. ولم تجلب الدولة الجندود الذين اشتركوا في الحادثة للشهادة أمام المحكمة على أساس أن الشكوى قدمت بعد مضي وقت طويل على وقوع الحادثة وأنه تعذر معرفة الجنود. وادعت الدولة أيضا أن سجلات العمليات لجيش الدفاع الإسرائيلي تشير إلى أن الطفلة أصيبت بجروح أثناء أعمال شغب. وادعت أن القانون لا يحملها أي مسؤولية عن إصابات المدنيين أثناء عملية حربية يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي. (هآرتس، ٦ آب/أغسطس)

٢٥٢ - وفي ١١ آب/أغسطس، رفضت المحكمة العليا التماسا قدمته جمعية الإغاثة الاسلامية الموجودة في الناصرة تطلب فيه السماح لها باستئناف نشاطها. وقضت المحكمة بأن الجمعية جزء من القاعدة الاقتصادية لحماس وتقدم المساعدة إلى أسر "إرهابيي" حماس الذين قتلوا أو سجنوا أو أطردوا من البلد. وذكر الالتماس، الذي قدم في آذار/مارس بعد أن أغلق اللواء أميرام ليفين الجمعية، أن الجمعية منظمة خيرية تساعد الأسر الفلسطينية الفقيرة وأنها لا تشكل خطرا أمنيا. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ آب/أغسطس)

٢٥٣ - وفي ١٢ آب/أغسطس، أصدرت محكمة دوتان العسكرية حكما بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف على ثلاثة من حركيي حماس بالاضافة إلى حكم بالسجن مع وقف التنفيذ مدته أربع سنوات بسبب قذف مركبات الجيش الاسرائيلي بالحجارة على طريق رام الله الالتفافي. (هآرتس، ١٢ آب/أغسطس)

٢٥٤ - وفي ٢١ آب/أغسطس، حكمت محكمة اللد العسكرية على فلسطيني من القدس بالسجن لمدة ٢٢ عاما لمساعدته قاتلي جندي إسرائيلي هو ناهشون واشسمان. وأدين الفلسطيني بتهمة مساعدة القاتلين على إيجاد مكان يختبئون فيه مع الجندي المختطف. (هآرتس، ٢٢ آب/أغسطس)

٢٥٥ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، أصدرت المحكمة الاسرائيلية العليا أمرا يوقف مؤقتا طرد قبيلة بدو الجهالين من الأرض التي يعيشون فيها قرب مستوطنة معالي أدومين. (جروسالم تايمز، ٣٠ آب/أغسطس)

٢٥٦ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن المحكمة الإسرائيلية العليا أيدت أمر الطرد الصادر ضد البدو من قبيلة الجهالين والذي ينص على نقل القبيلة الى موقع بديل بالقرب من أبو ديس. وقبلت المحكمة بالحجة القائلة إن الجديد يقع في إطار المنطقة جيم. (جروسالم تايمز، ٦ أيلول/سبتمبر)

٢ - الإسرائيليون

المعلومات الخطية

٢٥٧ - في ٩ نيسان/أبريل، أمرت محكمة صلح تل أبيب بالإفراج بكفالة قدرها ٥٠٠ ٦ شاقل إسرائيلي جديد مع الإقامة المنزلية الجبرية لمدة ستة أيام عن شرطي إسرائيلي، وأخيه ومواطن إسرائيلي آخر تشتبه الشرطة بقيامهم بضرب ومحاولة اختطاف عامل فلسطيني اشتبهوا بأنه سرق جهاز هاتف متنقل من أحدهم. وحسب أقوال الشرطة، وصل ثلاثتهم إلى مكان عمل الفلسطيني في تل أبيب، وأجبروه على الدخول في سيارتهم وضربوه وهم يحاولون التحقق مما إذا كان قد سرق جهاز الهاتف. واستدعت حالة الفلسطيني علاجا طبيا في أحد المستشفيات نتيجة للضرب. (هآرتس، جيروسالم بوست، ١٣ أيار/مايو)

٢٥٨ - وفي ١٢ أيار/مايو، أصدرت القيادة المركزية أمرا يحد من تحركات مستوطن من نيفي دانيال ويمدد لثلاثة أشهر الأوامر الصادرة سابقا ضد أربعة آخرين من حركيي اليمين. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ أيار/مايو)

٢٥٩ - وفي ١٤ أيار/مايو، رفضت المحكمة العليا عريضة قدمها ستة أفراد من حركة حاي فيكايام ضد أوامر إدارية تمنعهم من دخول ساحة الحرم الشريف. وادعت العريضة أن الأوامر تشكل استخداما غير صحيح لأنظمة الدفاع في حالات الطوارئ بغية وقف الاحتجاج السياسي. غير أن المحكمة قضت بأن الحجة المقدمة من الدولة ومفادها أن الأفراد الستة قد يتسببون في إثارة العنف من جانب المسلمين هي حجة معقولة. ورفضت المحكمة أيضا عريضة مماثلة مقدمة من قائد جماعة مؤمني جبل الهيكل. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٥ أيار/مايو)

٢٦٠ - وفي ٦ حزيران/يونيه، برأت محكمة صلح القدس مستوطنين من معالي ليفونه من تهم تهديد عربيين بالأسلحة. وقدمت لائحة الاتهام ضد المستوطنين بعد أكثر من أربع سنوات من حدوث الجرائم التي يزعم أنهما ارتكباها. وادعت اللائحة أن المستوطنين أوقفا، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، شاحنة عربية عند مشارف رام الله، بالتهديد ببندقية، وأمرا راكبيها العربيين بإزالة علم فلسطيني من خط كهربائي في الموقع. وعندما لم يتمكن العربيان من إزالة العلم، شرع المستوطنان في رشقهما بالحجارة، وهشما الزجاج الأمامي لشاحنتهما وأطلقا عدة عيارات نارية. (هآرتس، ٧ حزيران/يونيه)

٢٦١ - وفي ٧حزيران/يونيه، أفيد أن محكمة صلح القدس قررت إسقاط التهم الموجهة إلى شابين يهوديين اعترفا بإلقاء الحجارة على مركبات عربية في طريق معالي أدوميم. وكان القرار يعني أنه لن تفتح أيضا

ملفات جنائية ضد الشابين. غير أن المحكمة أصدرت على أحدهما حكما بوضعه تحت مراقبة السلوك لمدة سنة ونصف وعلى الآخر حكما بـ ٣٠٠ ساعة من العمل لخدمة المجتمع. وذكرت القاضية أنها قررت إصدار حكم متساهل لأن الشابين رشقا الحجارة بعد يومين من حدوث هجوم في كفر داروم قتل فيه ٨ أشخاص وجرح ٦٠ شخصا. وأشارت أيضا إلى أن الشابين أعربا عن الندم عن أعمالهما. (هآرتس، ٧ حزيران/يونيه)

٢٦٢ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، أفيد أن القيادة الوسطى قررت عدم تمديد صلاحية أوامر التقييد التي تمنع خمسة من حركيي اليمين من الدخول إلى الضفة الغربية. ومن ناحية أخرى، قرر الضابط تمديد صلاحية أوامر مماثلة ضد سبعة آخرين من حركيي اليمين لمدة ثلاثة أشهر. (هآرتس، ٢١ حزيران/يونيه)

٢٦٣ - وفي ٢ تموز/يوليه، أفيد أن المحكمة العليا رفضت التماسا قدمه المحتجز الاداري اليهودي الوحيد للافراج عنه. وقرر القضاة أن أدلة جهاز الأمن العام المكتومة تبرر أمر الاحتجاز الذي أصدرته القيادة الوسطى. وذكر القضاة أن الأدلة الواردة في الملف تشير إلى أن المحتجز، وهو مستوطن من براشا، يشكل خطرا على عامة الناس وعلى الأمن في المنطقة. وأحاط القضاة علما ببيان صادر عن ممثل الموظف المسؤول عن دائرة السجون مفاده أنه تم النظر في كل طلب يتعلق بتحسين أحوال احتجاز المستوطن، بما في ذلك طلب السماح له بتلقي زيارات من زوجته وأسرته بصورة أكثر تواترا. (هآرتس، ٢ تموز/يوليه)

٢٦٤ - وفي ٢ تموز/يوليه، أفرج عن الحاخام موشي ليفينغر من السجن بعد أن قضى ثلثي عقوبته. وكان قد حكم عليه بالسجن لمدة سبعة أشهر للقيام بأعمال شغب في مغارة الأولياء (الحرم الابراهيمي). (هآرتس، ٣ تموز/يوليه)

٢٦٥ - وفي ٩ تموز/يوليه، أدين اسرائيلي يبلغ ٢٦ عاما من العمر، كان قد ألقي عليه القبض قبل سبعة أشهر للاشتباه بقيامه بالتخطيط لتفجير المسجد الأقصى بقذيفة من طراز R.P.G. بتهمتين أخريين هما: حيازة مخدرات وسكاكين وقت إلقاء القبض عليه والاعتداء على شرطي. وبالاضافة إلى الحكم بالسجن لمدة تسعة أشهر، أصدرت محكمة صلح القدس ما وصف بأنه حكم غير عادي، وهو نفيه من القدس. واعترف الشاب بأنه كان يريد نسف المسجد ولكنه ذكر أنه قرر في النهاية العدول عن ذلك. غير أن لائحة الاتهام الموجهة ضده لم تذكر هذه المسألة على الإطلاق (هآرتس، ١٠ تموز/يوليه)

٢٦٦ - وفي ١٥ تموز/يوليه، حكمت محكمة صلح القدس على شرطي اسرائيلي بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ لقيامه بضرب طفل فلسطيني قرب الحرم الشريف في عام ١٩٩٣. وأمر الشرطي أيضا بأداء ٨٠ ساعة من أعمال خدمة المجتمع في مستشفى القدس. وذكر القاضي أن الجريمة خطرة بشكل خاص لأنها ارتكبت من جانب ضابط شرطة يرتدي الزي الرسمي ضد ولد عمره عشر سنوات. (جروسالم بوست، ٦ حزيران/يونيه)

٢٦٧ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، ذكر موظف كبير في جهاز الأمن العام أنه هو الذي قتل "إرهابيين" فلسطينيين قبض عليهما على قيد الحياة بعد أن اختطفا الحافلة رقم ٣٠٠ وأنه فخور بما فعله. وصرح الموظف، الذي أجريت معه مقابلة للمرة الأولى منذ وقوع الحادثة، للصحيفة اليومية يدعوت أحرونوت بأنه نفذ عملية القتل امتثالا لأوامر رئيس جهاز الأمن العام آنذاك. وذكر أنه وافق على التصريح بذلك لأنه سيتقاعد من جهاز الأمن العام برتبة لواء، بعد ٢٤ عاما من الخدمة. وأفيد أن المسألة بدأت عندما خرقت الصحيفة اليومية حدشوت، وهي لم تعد موجودة الآن، قواعد الرقابة ونشرت صورا "للارهابيين" وقد ظهرا في الصورة وهما على قيد الحياة، بالرغم من ادعاءات جهاز الأمن العام بأنهما قتلا عندما حرر أفراد من الكومنودوس الحافلة. وفيما بعد برأت محكمة عسكرية ضابط المظليين آنذاك. وطالب المدعي العام بإقالة رئيس جهاز الأمن العام ولكن حكومة الوحدة الوطنية رفضت الامتثال. ثم عفا الرئيس حاييم هرتزوغ عن رئيس جهاز الأمن العام وجميع موظفي الجهاز الآخرين المشتركين في الحادثة خوفا من إمكانية تسبب الحادثة في ضرر لا يجبر لوكالة الأمن. (جروسالم بوست، ٢٤ تموز/يوليه)

٢٦٨ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، حكمت محكمة الصلح في القدس بتبرئة مستوطن من شاني في جبال الخليل من تهمة تقديم الدعم لمنظمة "ارهابية"، غير أنها أدانته بجريمة التحريض على الثورة لما أدلى به من تعليقات بعد اغتيال اسحق رابين. وتفيد التقارير بأن المستوطن قال لفريق تليفزيوني أجنبي يوم جنازة رابين إنه سعيد جدا بوفاة الدكتاتور رابين وإنه يأمل بأن الشعب الإسرائيلي سيحارب الاسلام الشيطاني والحكم العربي على أرض إسرائيل. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، حُكم عليه بالسجن لمدة ٢١ يوما إضافة إلى أربعة أشهر مع وقف التنفيذ. (جروسالم بوست، ٢ أيلول/سبتمبر؛ وهآرتس، ١١ أيلول/سبتمبر)

٢٦٩ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، حُكم على جندي إسرائيلي بالسجن الانفرادي لمدة ١٨ يوما لرفضه الخدمة في الخليل. (هآرتس، ١١ أيلول/سبتمبر)

٢٧٠ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، كشف القائد العسكري للمنطقة الوسطى أوزي ديان، أثناء اجتماع مع رؤساء المستوطنات، عن حدوث انخفاض بنسبة الثلث في عدد أوامر تقييد الحركة الصادرة ضد الحركيين في الأحزاب اليمينية. (هآرتس، ١٣ أيلول/سبتمبر)

٢٧١ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، حكمت محكمة الصلح في اشكلون على عسقلان من نيفي ديكاليم في غوش قطيف بالقيام بأعمال لخدمة المجتمع لقيامه بهدم سياج مدرسة فلسطينية في دير البلح بواسطة جرافة. (هآرتس، ١١ أيلول/سبتمبر)

٢٧٢ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، حكمت محكمة الصلح في القدس على مهاجر يهودي جديد بالسجن لمدة أربعة أشهر إضافة إلى شهرين مع وقف التنفيذ لتخطيطه القيام بهجوم ضد العرب. (هآرتس، ١٧ أيلول/سبتمبر)

جيم - معاملة المدنيين

١ - التطورات العامة

(أ) المضايقة والإيذاء البدني

الإفادات الشفوية

٢٧٣ - وصف شاهد كيف يعامل الأشخاص أحيانا في نقاط التفتيش فقال:

"فيما يتعلق بنقاط التفتيش، يجب أن نكون حاملين لأكثر من تصريح واحد، يجب أن نتسلمه من المخابرات الاسرائيلية. دعوني أحدثكم عن نقطة التفتيش إيريز. إنها مكان عرضه متران وطوله ٦٠٠ متر. وفي الصباح الباكر، يحتشد هناك، في آن واحد، جمع غفير من العمال. وهم يدخلوننا كل واحد على حدة ويشرعون في عملية تفتيش بطيئة جدا. ونتعرض للضرب على أي خطأ أو أي شيء نفعله. ويستغرق المرور عبر نقطة التفتيش قرابة ساعتين. وهذه ليست نقطة التفتيش الوحيدة. فنحن مضطرون أيضا إلى تحمل عناء المرور بنقاط تفتيش أخرى.

"ولا توجد أي نقاط تفتيش ثابتة، ولكن يمكن أن تقوم الشرطة وشرطة الحدود بعمليات تفتيش مفاجئة". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٤، A/AC.145/RT.691)

٢٧٤ - ووصف شاهد آخر حالة الفلسطينيين الذين يغادرون قطاع غزة عند نقطة التفتيش ايريز فقال:

"إن مشاكلنا تتمثل فيما يلي: عندما نغادر قطاع غزة ونود العبور إلى داخل اسرائيل عند نقطة العبور إيريز، يتعين علينا أن ننتظر في صف ساعات طويلة. وعندما يكون هناك صحفيون، لا يكون الانتظار طويلا جدا. ولا يسمح لنا بالصلاة هناك. ثم نركب الحافلة. وتجري دائما عمليات تفتيش على الطريق. وفي بعض الأحيان، يتخلف بعض العمال. وكثيرا ما يتعرض العمال إلى الاهانة والشتم. وتتعقبنا الشرطة أيضا داخل اسرائيل، بالرغم من أن لدينا تصاريح عمل قانونية. ولكنهم لا يأبهون بذلك ويؤخروننا". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٦، A/AC.145/RT.691)

٢٧٥ - وتحدث الشاهد نفسه إلى اللجنة الخاصة عن معاملة جنود اسرائيليين لولد عمره عشر سنوات تقريبا، فقال:

"رأيت في غزة ذات مرة طفلا لا يزيد عمره على ١٠ سنوات، كان يرعى غنمه. ودخلت بعض المواشي إلى منطقة تابعة لمستوطنة اسرائيلية. فقبض عليه جنود إسرائيليون وضربوه ضربا مبرحا، وهم يسألونه لماذا ترك الغنم تدخل إلى المستوطنة. ثم غادروا المكان. ووصلت على متن سيارتي وأخذت الطفل إلى وحدة الاتصال المشتركة. وهناك استجوبوا الجنود الذين كانوا قد

ضربوا الطفل. ودار نقاش بين الجنود وضابط الشرطة، ولكن كان بدون نتيجة. هذه هي الحالة داخل غزة". (المرجع نفسه)

٢٧٦ - ووصف السيد ابراهيم شحادة، منسق العمل الميداني في مركز غزة للحقوق والقانون، كيف يعامل الفلسطينيون الذين يعبرون إلى داخل اسرائيل في نقطة التفتيش إيريز:

"إن الممر الرئيسي والأساسي هو إيريز. وهو يقع شمال مدينة غزة. وتدخل البضائع عبر نقطة العبور هذه، ويستخدمها العمال أيضا، ويمارس الجنود الإسرائيليون هناك أسلوبا يسمى "حلابات" وتعني بالعربية "حلب البقر" فهنالك ١٢ بوابة. وفي نهاية كل منها، يوجد جندي، يفترض أنه "يحلب البقرة". ذلك أن العامل الفلسطيني يدرج من كامل شخصيته كإنسان. فيتعين تفتيشه والتحقق منه. وبعد هذه العملية، التي تستغرق وقتا، تدخل وثائقه في الحاسوب وعندها فقط يسمح له بالدخول. وعليه أن يتعرض إلى نفس الإجراء عند عودته إلى منزله". (السيد ابراهيم خميس شحادة، الشاهد رقم ٧، A/AC.145/RT.692)

٢٧٧ - ووصف ممثل لرابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان المضايقة التي تعرض لها، في نقطة عبور، شخص مصاب بمرض خطير في القلب توفي فيما بعد:

"هناك حالات أخرى كذلك، حدثت آخرها في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦. كان محمد إبراهيم الصرصاوي، وهو من غزة وعمره ٣٤ عاما، يشكو من مرض خطير في القلب. وكان مستشفى الشفاء في مدينة غزة قد اتصل على سبيل الاستعجال بمستشفى تل هاشومر في تل أبيب، الذي كان مستعدا لاستقبال المريض، بالنظر إلى خطورة حالته. غير أنه أوقف عند وصوله إلى نقطة العبور إيريز. وقد تحدثت إلى سائق سيارة الإسعاف التي نقلت هذا المريض. وأخبرني أن الجنود في نقطة العبور طلبوا من المريض أن يذكر اسمه مرة ثانية، وأن يكتبه على ورقة وأن يعطي رقم بطاقة هويته، بالرغم من أنه كان تحت التنفس الاصطناعي! وقد أكد أشخاص آخرون صحة هذه الوقائع. وبسبب التأخير لما يزيد عن ساعة ونصف، تدهورت حالة المريض. ولم يكن باستطاعة السائق عندئذ نقله بالسيارة إلى تل أبيب، إذ أن ذلك سيستغرق ساعة ونصف أخرى، وقرر أن يأخذه إلى المستشفى في عسقلان. وتوفي المريض قبل وصوله إلى المستشفى". (السيد صالح الحاج يحي، الشاهد رقم ١٢، A/AC.145/RT.694)

٢٧٨ - وتحدث شاهد إلى اللجنة الخاصة عن المضايقة التي يتعرض لها الفلسطينيون على الطرق القريبة من المستوطنات:

"فيما يتعلق بالمضايقة والمستوطنات، توجد مستوطنات اسرائيلية على الطريق بين غزة ورفح. ويسمى مجمع المستوطنات هذا كفر داروم. ولأننا مضطرون لعبور المستوطنة على الطريق

العام، فإننا نشاهد الجنود الاسرائيليين يوقفون السيارات الفلسطينية، ويأخذون بطاقات الهوية ويفتشون السيارات. وهو أمر مزعج للفلسطينيين، بالإضافة إلى غير ذلك من المضايقة التي يتعرضون لها. وهذا الموقف يجعلهم لا يشعرون بالأمان. ولكن هذا هو ما يراه المرء على الطريق العام." (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٣، A/AC.145/RT.691)

٢٧٩ - ووصف الشاهد أيضا الطريقة التعسفية التي تجري بها الاعتقالات أحيانا في نقاط التفتيش فقال:

"فيما يتعلق بنقطة العبور، أحيانا يعتقل الإسرائيليون الأشخاص بدون أي تهم محددة موجهة لهم، وبدون أي سبب على الإطلاق. وعندما نحتج، يقال لنا إن هذه تدابير أمنية لا تعنينا، بالرغم من أن الاتفاق ينص على أنه لا يمكن إجراء اعتقالات إلا في واحدة من ثلاث حالات وهي عندما يكون الشخص حاملا سلاحا، أو عندما يعرض حياة شخص آخر للخطر، أو عندما يقوم بأعمال تخريب. هذه هي الحالات الثلاث التي يمكن فيها إجراء الاعتقالات. ولكننا رأيناهم يعتقلون أشخاصا غير مذنبين بارتكاب أي واحدة من هذه الجرائم وعندما نحتج، يقال لنا دائما إنها تدابير أمنية. ويجري اقتياد المعتقلين إلى المجدل لاستجوابهم لمدة أسبوع، وأحيانا أسبوعين. وبعد ذلك يفرج عنهم". (المرجع نفسه)

٢٨٠ - ووصف شاهد من القدس الحالة فيما يتعلق بدار الشرق فقال:

"تضع الحكومة الإسرائيلية، بتحريض مباشر أو غير مباشر من العناصر اليمينية وبمساعدة الشرطة، المصاعب والمشاكل لدار الشرق، ومن ذلك مثلا إقامة معسكر أمام دار الشرق في الشارع، يضم عناصر من اليمين الإسرائيلي (الذي هو الآن جزء من الحكومة الجديدة) وهم موجودون هناك طيلة ٢٤ ساعة يوميا، يزعجون ويهددون المارة، ليس فقط على مرأى من الشرطة الإسرائيلية، وإنما أيضا بمساعدة الشرطة التي أصبحت، فيما يبدو، تحميهم أكثر مما تحاول "حل" المشاكل الناجمة عما يقومون به من مضايقة وإزعاج". (السيد عادل عبد الرحمن أبو عرفه، الشاهد رقم ١٠، A/AC.145/RT.694)

٢٨١ - ووصف شاهد المعاملة التي تعرض لها ابنه ذات مرة في القدس فقال:

"إن ابني في آخر سنة من دراسته الثانوية. وكان يمشي في الشارع قرب باب العمود. وكل ٢٠ مترا يجد المرء جنودا من الجيش ومن قوات الأمن كذلك. وكان ذلك وقت وقوع آخر أعمال عنف. كان ابني يمشي في الشارع صحبة صديق له. وتعرضا للاعتداء على أيدي جنود فوقع أرضا. وكان على ابني أن يرد الاعتداء، فهو مراهق كما تعلمون. ومن الطبيعي أن يرد الفعل. فأخذوه واحتجزوه لمدة أسبوع. ولم أره طيلة أسبوع. ثم أفرج عنه عندما تعذر عليهم إدانته بأي شيء.

ولكنهم فرضوا علينا غرامة قدرها ٣ ٠٠٠ شاقل، أي ما يناهز ١ ٠٠٠ دولار". (السيد محمود عبد الله، الشاهد رقم ١٣، A/AC.145/RT.695)

٢٨٢ - ووصف شاهد سلوك قوات الأمن الإسرائيلية على النحو التالي:

"كانوا يبحثون عن بعض الرجال واتهمونا بإيواء هؤلاء الناس في بيتنا. واقتحموا البيوت ونهبوها. وأغلقوا منزل ابنة أخي". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ١٥، A/AC.145/RT.695/Add.1)

٢٨٣ - ووصف شاهد من الأراضي المحتلة المعاملة التي تعرض لها على يد الجيش الإسرائيلي فقال:

"كنت ذاهبا إلى عملي، بعد عملية إغلاق استمرت شهرا. وكانت تتعقبنا سيارة تابعة للجيش على الطريق الرئيسي قرب قريتي. وأوقفنا وطلبوا منا النزول من السيارة. وفتشوا السيارة تفتيشا شاملا. ودنا مني أحد الجنود وضربني. وقد ضربني بعقب بندقيته. والسبب هو أنني التفت إلى أخي وقد اعتقد أنني كنت سأقول شيئا وأجبر الآخرون الذين كانوا لا يزالون في السيارة على الاستلقاء على جنب. واتهمت بالانتماء إلى حماس لأنه كانت لي لحية. وتعرضت إلى التهديد مرارا. وبعد احتجازنا لقرابة ساعة، قال الجندي إنه إذا رآني مرة أخرى، سيزج بنا جميعا في السجن. تلك هي الحادثة". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ١٦ A/AC.145/RT.695/Add.1)

٢٨٤ - وأخبر شاهد من غزة اللجنة الخاصة عن مرور الأشخاص والسلع بين إسرائيل والأراضي المحتلة فقال:

"عندما يسمحون لتاجر، أو لسيارة بدخول إسرائيل لجلب بعض الأغذية أو الفواكه مثلا، تكون هناك حواجز، وعمليات تفتيش. ويستغرق المرور عدة ساعات. بل وهم أحيانا يعيدونه من جديد، بعد أن يكون الناس قد انتظروا طيلة ٨ أو ١٠ ساعات. ويشعر الناس أنهم تحت الضغط. إن لهم الحق في الحياة والأكل". (السيد عمر خليل، الشاهد رقم ٥، A/AC.145/RT.691/Add.1)

٢٨٥ - ووصف شاهد آخر ما يحدث أثناء الإغلاق عندما يسمح في نهاية الأمر للبضائع المعدة للتصدير بمغادرة الأراضي المحتلة، والإجراءات فيما يتعلق بالشاحنات:

"حتى عندما تخفف إسرائيل القيود المفروضة على الصادرات الزراعية، فإن الإجراءات الأمنية كثيرا ما تؤدي إلى تضرر المنتجات الزراعية القابلة للتلف، مثل الفراولة، والخيار، والطماطم وغيرها من الخضروات، بسبب حالات التأخير على الحدود. وتنتظر صفوف طويلة من الشاحنات عمليات التفتيش عند نقاط العبور إلى إسرائيل. وعندما تضطر الشاحنات إلى الانتظار طيلة يومين

أو ثلاثة، فإن البضائع التي تنقلها تتلف. وتعود الشاحنات إلى غزة ويتعذر تصدير المنتجات. وكثيرا ما يحدث ذلك". (السيد حمدي شقورة الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.697/Add.1)

٢٨٦ - ويمكن الاطلاع على بيانات تصف المضايقة والمعاملة البدنية في الوثائق A/AC.145/RT.691 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.691 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.691/Add.1 (السيد عمر خليل)، و A/AC.145/RT.691 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.692 (السيد ابراهيم خميس شحادة)، و A/AC.145/RT.694 (السيد عبد الرحمن أبو عرفه)، و A/AC.145/RT.694 (السيد صلاح الحاج يحيى)، و A/AC.145/RT.695 (السيد محمود عبد الله)، و A/AC.145/RT.695/Add.1 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.695/Add.1 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.697/Add.1 (السيد حمدي شقورة).

المعلومات الخطية

٢٨٧ - في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦، اشتكت والدة أحد حركيي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المطلوبين من الضرر الذي سببه جنود جيش الدفاع الإسرائيلي لبيتها أثناء عمليات التفتيش. (هآرتس، ١٨ نيسان/أبريل)

٢٨٨ - وفي ١٤ أيار/مايو، هاجم جيش الدفاع الإسرائيلي عددا من المزارعين الفلسطينيين من بيت أولا، قرب الخليل، عندما كانوا يعملون في حقولهم. وأشارت مصادر فلسطينية إلى أن الجنود الإسرائيليين طاردوا المزارعين واعتدوا عليهم، متسببين في إتلاف محاصيلهم، ومتحججين بأن المنطقة كانت مغلقة لأسباب أمنية. (جروسالم تايمز، ١٧ أيار/مايو)

٢٨٩ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، أفيد بأن جنودا ومستوطنين إسرائيليين كانوا يضايقون مزارعين ورعاة في عدد من القرى المحيطة بالخليل. وأفاد سالم اسماعيل الصويطي وهو مزارع من بيت عوا أن مستوطنين اختطفوه، وضربوه ثم تركوه على قارعة الطريق. (جروسالم تايمز، ٢١ حزيران/يونيه)

٢٩٠ - وفي ٨ تموز/يوليه، اتهم السيد أحمد سعيد بيوض التميمي وكيل وزارة الداخلية بالسلطة الفلسطينية، جيش الدفاع الاسرائيلي بمحاولة إضرام النار في مكاتب الوزارة في الخليل. وذكر التميمي أن جيش الدفاع الإسرائيلي داهم المكاتب قبل بضعة أيام، برفقة عصابات من المستوطنين. (جروسالم تايمز، ١٢ تموز/يوليه)

٢٩١ - وفي ١٠ تموز/يوليه، أفرجت الشرطة في العفولة بكفالة عن رجلين اسرائيليين يشتبه بقيامهما بالاعتداء الشديد على أخوين فلسطينيين يبلغان ١٠ أعوام و ١٢ عاما من العمر من قرية في منطقة جنين. وأفرج بكفالة أيضا عن شابين إسرائيليين يشتبه بأنهما اختطفا الولدين وأخذاهما إلى مخزن حيث تعرضا للاعتداء. وأفيد أن الحادثة بدأت عندما قبض الشابان الإسرائيليان على الولدين وهما يسرقان الطماطم من حقل تابع لمزرعتهما قرب الخط الأخضر. وشد الشابان وثاق الولدين بقيود من البلاستيك وأخذاهما إلى مخزن قريب حيث اعتدى عليهما بشدة إسرائيليان بالغان قاما بخلع ملابسهما، وقيداهما إلى أعمدة،

وضرباهما بقضبان حديدية بل وأطفآ السجائر على جسديهما. وذكر الولد البالغ ١٠ أعوام من العمر أن الدم تدفق من رأسه عندما ضرب بقضيب حديدي. وأشار إلى أنه كان يعتقد أنه سيقتل. وبعد ساعة ونصف من الاعتداء، أفرج عنه، عاريا ومصابا ومكبل اليدين، وبدأ يسير في اتجاه قريته. وفي طريقه إلى منزله لقيه ولد إسرائيلي أزال القيود البلاستيكية من يديه. ووصل إلى منزله بعد مسيرة ٤٠ دقيقة. وبعد نصف ساعة، وصل أخوه إلى المنزل عاريا ومكبل اليدين. ونقل الأخوان إلى مستشفى في جنين حيث أفيد أن الأخ الأكبر كان يشكو من إصابات وحروق خطيرة. واعترف الاسرائيليون الأربعة، أثناء استجوابهم، بمعظم التهم الموجهة اليهم. (هآرتس، ١١ تموز/يوليه)

٢٩٢ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، اعتقلت السلطات الإسرائيلية عباس زكي، عضو المجلس الفلسطيني واستجوبته لمدة ٥ ساعات. وأعيد زكي، الذي يمثل الخليل في المجلس، إلى الاحتجاز بتهم تحريض القرويين من السموع وحثهم على إضرام النار في الجرافات الإسرائيلية التي أتت لتسوية أراض فلسطينية تمت مصادرتها. (جروسالم تايمز، ٢ آب/أغسطس)

٢٩٣ - وفي ١ آب/أغسطس، ادعى طارق زيد، رئيس الشرطة الفلسطينية في الخليل، أن ابنه وسائقه تعرضا إلى الضرب على مرأى منه واحتجزا على يد جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي. وادعى زيد كذلك أن الجنود سخروا منه عندما أراهم بطاقته الشخصية البارزة التي يحملها والصادرة عن الحكومة الإسرائيلية، وهشموا الزجاج الأمامي لسيارة محاميين فلسطينيين توقفا للاستفسار عن الحادثة. (جروسالم بوست، ٢ آب/أغسطس)

٢٩٤ - وفي ٧ آب/أغسطس، داهم جيش الدفاع الإسرائيلي قرية فريوت واعتقل عشرات من القرويين. وأشارت مصادر محلية إلى أن حملة الاعتقال كانت رد فعل للمظاهرات التي نظمها القرويون، في تموز/يوليه ١٩٩٦ احتجاجا على توسيع مستوطنة جيلو المجاورة على حساب أرضهم. وحسب آخر التطورات، قرر جيش الدفاع الإسرائيلي اعتبار جزء من أرض قرية فريوت أرضا مملوكة للدولة. (جروسالم تايمز، ٩ آب/أغسطس)

٢٩٥ - وفي ٩ آب/أغسطس، أفيد أن جميل الطريفي، وزير الشؤون المدنية بالسلطة الفلسطينية، احتج على حادثة اعتقل فيها محمود عباس، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في نقطة التفتيش إيرتز، وهي المدخل الشمالي لقطاع غزة. وأشار الطريفي أيضا إلى أن مضايقة الشخصيات الفلسطينية ازدادت مؤخرا، وخاصة عند الحواجز العسكرية. (جروسالم تايمز، ٩ آب/أغسطس)

٢٩٦ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، داهمت السلطات الإسرائيلية منزل حاتم عبد القادر، ممثل القدس في المجلس الفلسطيني، وحجزت أثاثه بحجة أنه لم يدفع ضرائبه البلدية. وذكر عبد القادر أنه توصل قبل بضعة أيام إلى اتفاق حول المسألة مع إدارة الضرائب على الممتلكات. وأضاف ممثل المجلس الفلسطيني أن

منزله وضع تحت المراقبة لأنه حول بيته إلى مكتب حيث يمكنه الاستماع إلى طلبات وشكاوى من يمثلهم. (جروسالم تايمز، ٣٠ آب/أغسطس)

٢٩٧ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أصدرت منظمة بتسيلم تقريرا أكدت فيه حدوث زيادة في عدد الحوادث المتعلقة بضرب وإهانة السكان الفلسطينيين في الأراضي من قبل الشرطة وشرطة الحدود عند نقاط التفتيش على مدخل إسرائيل وفي داخل الخط الأخضر. وأفاد التقرير بأن سلوك قوات الأمن، التي ألقت القبض، في العديد من الحالات، على عمال فلسطينيين متواجدين داخل الخط الأخضر بصورة غير قانونية، وضربوهم ثم أعادوهم إلى الأراضي، يوحي بأن ثمة سياسة غير مكتوبة ترمي إلى منع الفلسطينيين من دخول إسرائيل بصورة غير قانونية عن طريق استخدام العنف والإساءة والإهانة. وعرض التقرير ١١ من هذه الحالات التي وقعت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. واستندت إلى شهادات الضحايا والشهود. وتعلقت عشر من هذه الحالات بعمليات ضرب وإساءة من جانب الشرطة وشرطة الحدود، وتعلقت إحدى الحالات باعتداء بالضرب من جانب مفتش من بلدية القدس. وفي أكثر من نصف هذه الحالات، كان العنف موجها نحو فلسطينيين، بالغين وأطفالا، كانوا قد دخلوا إسرائيل لمحاولة كسب رزقهم. وأشار التقرير إلى أن ورود التقارير المتعلقة بالإساءة تزامن مع تغير الحكومة. كما أشار إلى أن أحوال المعيشة القاسية في الأراضي تدفع سكانها، بمن فيهم كثير من الأطفال، إلى محاولة دخول إسرائيل بصورة غير قانونية بحثا عن العمل. وكانت إحدى حالات الإساءة الوارد ذكرها في التقرير هي حالة عامل فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ سنة قال إن رجال الشرطة كسروا رجله في موقع بناء كان يعمل فيه بصورة غير قانونية. وقال إن رجال الشرطة ضربوه أيضا بوحشية على وجهه ورأسه وعنقه وإنه فقد سمعه في إحدى الأذنين. وأضاف أن أحد رجال الشرطة توعد بقتله رميا بالرصاص إذا عاد إلى القدس مرة أخرى. وقبل الإفراج عنه، أجبره رجال الشرطة على التوقيع على ورقة يصرح بموجبها بأنه لم يتعرض للضرب أو الأذى. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ أيلول/سبتمبر)

(ب) العقاب الجماعي

'١' قائمة المنازل أو الغرف التي هدمت أو أغلقت بالشمع الأحمر

الإفادات الشفوية

٢٩٨ - قدم السيد فؤاد عيسى أبو حامد، وهو عامل ميداني في المنظمة الإسرائيلية بتسيلم لحقوق الإنسان، إلى اللجنة الخاصة المعلومات التالية عن هدم المنازل المملوكة للفلسطينيين:

"فيما يتعلق بمسألة هدم المنازل، هدم تسعة منازل أثناء هذه العملية في آذار/مارس ١٩٩٦. ودمر ثمانية من هذه المنازل. أما بالنسبة إلى المنزل التاسع، فقد ملئ بقوالب الأسمنت للحيلولة دون استخدامه، ذلك أنه كان متاخما لمنازل أخرى بحيث يتعذر هدمه. وهي المرة الأولى منذ الانتفاضة التي أشهد فيها استخدام طريقة من هذا القبيل لإغلاق منزل. وهدم منزل آخر خطأ، إذ كان متاخما لأحد المنازل الأخرى التي هدمت". (السيد فؤاد عيسى أبو حامد، الشاهد رقم ٢، A/AC.145/RT.690)

٢٩٩ - وقدم شاهد آخر معلومات للجنة الخاصة عن هدم المنازل المملوكة للعرب، وخاصة في القدس:

"إن سياسة هدم المنازل لا تزال مستمرة، وخاصة في القدس. ونحن لا نرى اليوم منازل تهدم لأسباب أمنية بواسطة المتفجرات والجرافات. ولكننا نرى المنازل في القدس تهدم لأنها تعتبر "غير مرخصة". وسياسة إعطاء رخص البناء هي، مثلما تدركون جميعا، واحدة من أعقد السياسات في العالم. بل إنني لا أستطيع أن أجد كلمات لتفسيرها. وقد يستغرق الحصول على رخصة من عشرة أعوام إلى ١٥ عاما ويكلف المرء أكثر من ثمن المنزل الذي يعتزم بناءه. وهذا يعني أيضا أن على المرء أن يثبت ملكية الأرض، وهو أمر لا يقدر عليه أحد. وبالتالي، فإن الطريقة الوحيدة هي بناء المنزل بدون رخصة. وتفرض على الناس غرامات باهظة جدا إذا كانت المنازل تقع في منطقة كثيفة السكان. ولكن إذا بنيت المنازل في منطقة أدرجها الإسرائيليون في خططهم الإنمائية للمستقبل، فإنها تهدم فورا. ويهدم ما متوسطه خمسة منازل كل شهر في القدس الشرقية. ومنذ عام ١٩٦٧، لم يمنح الفلسطينيون سوى ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ رخصة بناء، وهدم أكثر من ٠٠٠ ٢ منزل أثناء الفترة نفسها. وبنى الإسرائيليون ما يزيد عن ٠٠٠ ٧٠ وحدة في القدس، بالمقارنة مع ٧٠٠ وحدة للفلسطينيين. وفي السنوات العشر الأخيرة، قدم لنا وعد بـ ٥٠٠ ٧ وحدة جديدة. ولا تزال الخطة قيد الدراسة، وبالنظر إلى الحكومة الجديدة وإلى العلاقة القائمة اليوم بين وزير الإسكان ورئيس بلدية القدس، لا أعتقد شخصيا أنه ستكون هناك أي خطة إسكان في المستقبل للفلسطينيين في القدس". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٨، A/AC.145/RT.693)

٣٠٠ - وتحدثت ممثلة منظمة "الحق" إلى اللجنة الخاصة عن الوضع الذي يعيشه الفلسطينيون فيما يتعلق بالإسكان وإصدار رخص البناء فقالت:

"لا تزال ممارسة هدم المنازل مستمرة بدون هوادة لعدد من الأسباب، معظمها أسباب أمنية أو لانعدام رخص البناء. ومنح رخص البناء موضوع مهم بالنسبة إلى تخطيط المدن ولن أتناوله بالتفصيل. ولكن الرخص نادرا ما تمنح. وهدمت آلاف من المنازل لانعدام رخص البناء. غير أنه بالنظر إلى تزايد عدد السكان، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من المنازل والشقق لإيواء الناس. ولكن سلطات الاحتلال تعارض بناء منازل وشقق جديدة ويجد الناس أنفسهم مضطرين إلى البناء بدون رخص، حتى يتسنى لهم أن يسكنوا في مكان ما!". (السيدة نينا عطا الله، الشاهدة رقم ٢١، A/AC.145/RT.698)

٣٠١ - ووصفت شاهدة الغرامات المفروضة على البناء بدون رخصة:

"إن متوسط الغرامة المفروضة على الأسر التي تبني بدون رخصة والتي يثبت أنها مذنبة، ليس فقط أنه يفترض هدم منزلها، وإنما متوسط الغرامة اليوم هو ما يسمى "الغرامة المساوية لضعف قيمة المنزل"، وهي ٠٠٠ ١٠ شاقل، أي زهاء ٠٠٠ ٣٣ دولار.

"وماذا يحدث إذا لم تدفع؟" إنهم يزجون بك في السجن. إنهم يأتون ويأخذون كل الأثاث. ويضايقونك. إن الناس اليوم فظيعون، لهم مواقف فظيعة". (السيدة ليندا برايز، الشاهدة رقم ٩، A/AC.145/RT.694)

٣٠٢ - ووصف ممثل آخر لمنظمة بتسيلم لحقوق الإنسان الأسباب الكامنة وراء السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بإسكان الفلسطينيين:

"بعد أن عين إيلياهو، سويسا، وزيرا جديدا للداخلية، أعلن قبل بضعة أيام أنه سيتخذ تدابير صارمة ضد جميع المباني الفلسطينية التي بنيت بدون ترخيص... وجميعنا يعرف ما هي هذه التدابير القانونية. إنها ببساطة هدم المنزل المعني. بدون أي إنذار مسبق.

"ولعله ينبغي للجنة أن تعلم أن هناك آلاف المنازل في منطقة القدس العربية بنيت بدون ترخيص، لأن بلدية القدس ترفض إصدار تراخيص بناء للفلسطينيين. والهدف الرئيسي للامتناع عن منح هذه الرخص هو تقليص عدد الفلسطينيين القاطنين في القدس العربية". (السيد باسم عيد، الشاهد رقم ٢٢، A/AC.145/RT.698)

٣٠٣ - ويمكن الاطلاع على الإفادات المتعلقة بالمنازل أو الغرف التي هدمت أو أغلقت بالشمع الأحمر في الوثائق A/AC.145/RT.690 (السيد فؤاد عيسى أبو حامد)، و A/AC.145/RT.693 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.694 (السيدة ليندا برايز)، و A/AC.145/RT.698 (السيدة نينا عطا الله)، و A/AC.145/RT.698 (السيد بسام عيد).

المعلومات الخطية

٣٠٤ - في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ختم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بالشمع في مخيم الفوار للاجئين منزل محمد أبو وردة الذي زعم أنه نظم عمليات التفجير الانتحارية في القدس وعسقلان في ٢٥ شباط/ فبراير. (هآرتس، جروسالم بوست، ٥ نيسان/أبريل)

٣٠٥ - وفي ١١ نيسان/ابريل، هدم جيش الدفاع الإسرائيلي خمسة منازل مملوكة لفلسطينيين في الخليل بحجة أنها بنيت بدون ترخيص. وقال رئيس بلدية الخليل السيد مصطفى النتشة في رد فعله على الهدم، الذي تم بموجب أمر من الإدارة المدنية، إن هذه الممارسات تقوض عملية السلام وتزرع بذور اليأس في نفوس سكان المدينة. وذكر أن السكان رأوا أرضهم تؤخذ منهم لبناء مستوطنة كيريات أربع، ولم يقتصر الأمر على ذلك، ففي الوقت الحاضر تتعرض منازلهم إلى الهدم أيضا. (هآرتس، ١٢ نيسان/أبريل)

٣٠٦ - وفي ١١ نيسان/أبريل، هدمت السلطات الإسرائيلية سبعة منازل في الخليل بذريعة أنها بنيت بصورة غير قانونية. وصدرت أوامر بالهدم أيضا بالذريعة نفسها بالنسبة إلى عدد كبير من المنازل في

البقعة ووادي الجوز، وخلة النتشة. وسيقدم المالكون طعنا بأوامر الهدم لدى المحكمة الإسرائيلية العليا. (جروسالم تايمز، ١٩ نيسان/أبريل)

٣٠٧ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، ذكر رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشة، أن الحكومة الاسرائيلية وافقت، في أعقاب نداء مباشر موجه من ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى رئيس الوزراء شمعون بيريز، على عدم هدم قرابة ٦٠ منزلا بنيت بدون تراخيص بناء اسرائيلية في منطقة الخليل. وذكر المتحدث باسم الإدارة المدنية أن ٤٠ منزلا (وليس ٦٠) محاذية للطرق الرئيسية في منطقة الخليل قد أخطرت بأوامر الهدم التي يجري تنفيذها بمعدل أربعة أو خمسة منازل شهريا. (جروسالم بوست، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦؛ وأشير إلى ذلك أيضا في جيروسالم تايمز، ٢٦ نيسان/أبريل)

٣٠٨ - وفي ١٦ أيار/مايو، منع جمع من السكان الفلسطينيين في كفر عقب، منطقة رام الله، الجيش من أن يهدم بالجرافات منازل بنيت بدون تراخيص صادرة عن الإدارة الميدانية. وأفيد أن أحد المنازل يتكون من ثلاث شقق تؤوي ١٦ ساكنا. وذكر المتحدث باسم الإدارة المدنية أن الهدم قد تأجل لتفادي اشتباكات بين المدنيين والجنود ولكنه أشار إلى أن الهدم سيتم بالرغم من ذلك. (جروسالم بوست، ١٧ أيار/مايو)

٣٠٩ - وفي ٢٤ أيار/مايو، أفيد أن جيش الدفاع الاسرائيلي هدم أربعة منازل في كفر عقب بذريعة أنها بنيت بدون ترخيص. (جروسالم تايمز، ١٤ أيار/مايو)

٣١٠ - وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أفيد أن سلطات الأمن تدرس طلبا مقدما من السلطة الفلسطينية لفتح ما يزيد على ٦٠ منزلا كانت قد أغلقت بالشمع الأحمر أثناء الانتفاضة في رام الله، والخليل، والقرى الواقعة في المنطقة "باء" التي تخضع للسلطة المدنية الفلسطينية والرقابة الأمنية الإسرائيلية. وافيد أن الفلسطينيين حاولوا فتح المنازل بأنفسهم ولكن جيش الدفاع الاسرائيلي منعهم من ذلك. (هآرتس، ٤ حزيران/يونيه)

٣١١ - وفي ٥ تموز/يوليه، رفضت إسرائيل قرارا اتخذه ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية بالسماح لأسرة يحيى عياش، صانع القنابل المنتمي إلى حماس والذي تم اغتياله، بإعادة بناء منزلها في الضفة الغربية، الذي يقع في منطقة تديرها السلطة الفلسطينية ولكنها خاضعة للرقابة الأمنية الإسرائيلية دون غيرها. وذكر متحدث باسم جيش الدفاع الاسرائيلي أن الجيش لن يسمح بإعادة بناء منازل الإرهابيين التي دمرت بعد اصدار أوامر بالهدم أو بالمصادرة. (جروسالم بوست، ٧ تموز/يوليه)

٣١٢ - وفي ٢ آب/أغسطس، أفيد أن مالكي ١٠ منازل فلسطينية تقع في منطقة سكنية متاخمة لمدينة نابلس تلقوا إشعارات تخطرهم بأنه تقرر هدم منازلهم. (جروسالم تايمز، ٢ آب/أغسطس)

٣١٣ - وفي ١٢ آب/أغسطس، هدمت الإدارة المدنية ثلاثة منازل مملوكة لفلسطينيين بنيت بدون ترخيص في ثلاث قرى في منطقة رام الله. وحدثت عمليات الهدم تحت حراسة مشددة من شرطة الحدود وجيش الدفاع الإسرائيلي. وأصيب فرد من شرطة الحدود بحجارة أثناء الاضطرابات التي اندلعت في واحدة من القرى احتجاجا على عمليات الهدم. وذكر أب لخمسة أطفال هدم منزله أن الادارة المدنية رفضت طلبه الحصول على رخصة بناء على أرضه بحجة أن الأرض تقع خارج المنطقة التي يغطيها المخطط الرئيسي للقرية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ آب/أغسطس)

٣١٤ - وفي ١٢ و١٣ و ١٤ آب/أغسطس، هدمت جرافات إسرائيلية ما مجموعه ثمانية منازل داخل حدود بلدية القدس بحجة أنها بنيت بدون ترخيص. (جروسالم تايمز، ١٦ آب/أغسطس)

٣١٥ - وفي ١٦ آب/أغسطس، أفيد أن جيش الدفاع الإسرائيلي هدم ثلاثة منازل في الخليل في مدة يومين بحجة أن مالكيها لم يحصلوا على رخص بناء. وذكر اسحق مردخاي، وزير الدفاع الإسرائيلي، أن هناك قائمة بعشرة منازل بنيت بدون ترخيص تقرر هدمها. (جروسالم تايمز، ١٦ آب/أغسطس)

٣١٦ - وفي ٢٠ آب/أغسطس، دمرت أفرقة الهدم التابعة لوزارة الداخلية منزلين مملوكين لفلسطينيين، بنيا بدون ترخيص في حي رأس العمود في القدس الشرقية، وكانت الشرطة تقوم بالحراسة لمنع السكان المحليين من إحداث اضطرابات. وكان أحد المنازل التي هدمت مكتمل البناء بينما كان الآخر لا يزال بدون سقف. وعمليات الهدم هذه، التي تركت ٢١ فلسطينيا بدون مأوى، أتت في أعقاب تدابير مماثلة اتخذت قبل أسبوع عندما هدمت بلدية القدس بناءين أقيما "بصورة غير قانونية" في ضاحية العيسوية بالقدس الشرقية وتقرر هدم ثمانية منازل فلسطينية أخرى في القدس الشرقية. (جروسالم بوست، ٢١ آب/ أغسطس)

٣١٧ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، وجهت رابطة الحقوق المدنية في اسرائيل رسالة إلى وزير الداخلية مطالبة إياه بوقف هدم المساكن في حي رأس العمود في القدس الشرقية. وطلبت الرابطة أيضا إلى الوزير إعادة النظر في سياسة الهدم في القدس الشرقية والتوقف عن هذه الممارسة إلى حين يتم التوصل إلى حلول ملائمة لتلبية احتياجات سكان المدينة العرب من المساكن. وذكرت الرابطة أن مشكلة البناء غير القانوني في القطاع العربي هي نتيجة مباشرة للسياسة التي تنتهجها هيئات التخطيط والتي لا تسمح بالبناء القانوني الذي يمكن من تلبية احتياجات السكان العرب الحقيقية. وتسببت هذه السياسة في جعل العديد من السكان العرب الذين ليست لهم رغبة إلا في أن يكون لهم مسكن يؤويهم يتحولون إلى مجرمين. وقالت الرابطة أيضا إن السياسة المنتهجة في القدس الشرقية ترمي إلى الحد من البناء العربي بغية تشجيع السكان على مغادرة حدود بلدية القدس، ومن ثمة تغيير تكوينها الديمغرافية (تستتبع الهجرة من القدس فقدان الحق في بطاقة هوية اسرائيلية). (هآرتس، ٢٦ آب/أغسطس)

٣١٨ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، هدم، بناء على أوامر من بلدية القدس، مركز فلسطيني للرعاية النهارية للمعوقين في مدينة القدس القديمة بحجة أنه بني بدون ترخيص. وتسبب هذا الهدم في رد فعل حاد من القادة الفلسطينيين الذين شجبوا العمل واضعين إياه بأنه ضربة للعلاقات الفلسطينية - الاسرائيلية. وقاد عضوا مجلس الوزراء الفلسطيني، حنان عشراوي وحسن طهبوب، ورئيس المجلس التشريعي أحمد قريع مسيرة من قرابة ١٠٠ فلسطيني انطلقت من موقع الهدم وعبرت المدينة القديمة. وأصدرت دار الشرق، وهي مقر منظمة التحرير الفلسطينية في القدس، بيانا يدين بقوة عملية الهدم ودعت المجتمع الدولي والعالم العربي إلى ممارسة ضغط على اسرائيل للتوقف عن هذه الأعمال في المستقبل. وذكرت الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان التي يوجد مقرها في القدس أن كون الخدمات العامة التي تقدمها بلدية القدس للفلسطينين تجعل من عملية الهدم توضيحا بينا لقوة الحملة ضد سكان القدس العرب. واستدعى رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، الدبلوماسيين الأجانب للاعراب عن قلقه العميق إزاء ممارسات اسرائيل في القدس. وأفيد ان السيد عرفات ذكر أن هذه الاجراءات جزء من سياسة متعمدة ترمي إلى تهويد القدس العربية وتشجيع بناء المستوطنات داخل الاحياء العربية. (جروسالم بوست، ١٨ آب/أغسطس)

٣١٩ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، هدمت بلدية القدس مبنى "غير قانوني" كانت النية تتجه إلى استخدامه كقاعة ألعاب رياضية للأطفال الذين يعيشون في الحي العربي من مدينة القدس القديمة. وهذا الهدم، الذي أجري تحت حراسة مشددة من الشرطة وشرطة الحدود، أدانه أحمد قريع رئيس المجلس الفلسطيني الذي ذكر أن الهدم يشكل انتهاكا صارخا لاتفاقات السلام التي تنص على أن وضع القدس لن يتقرر الا أثناء المفاوضات حول الوضع النهائي. وذكر سفير كنـدا بالنيابة الذي تبرعت حكومة بلده بمبلغ ٠٠٠ ٣٠ دولار للمنظمة الخيرية التي شيدت المبنى، أن حكومة بلده تشعر بالقلق إزاء قرار هدم المبنى، مشيرا إلى أنه كان من المفروض استخدامه كمركز مجتمعي لسكان الحي وهو مشروع فريد في نوعه في منطقة تشكو من ضيق اجتماعي خطير. (هآرتس، ٢٨ آب/أغسطس)

٣٢٠ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، هدمت السلطات الاسرائيلية مركز برج لقلق للمسنين والمعوقين في القدس، بحجة أنه بني بدون ترخيص. (جروسالم تايمز، ٣٠ آب/أغسطس)

٣٢١ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، فكت الشرطة الاسرائيلية أربع خيام أقيمت على الموقع الذي كان يوجد فيه مركز برج لقلق. وقد نصبت الخيام لإسكان المنتفعين بالمركز. (جروسالم تايمز، ٣٠ آب/أغسطس)

٣٢٢ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، أفيد أن اسرائيل تكثف حملة الهدم التي تقوم بها ضد المنازل الفلسطينية التي بنيت بدون تراخيص في القدس والضفة الغربية. وفي "فورة" من الاهتمام بالبيئة واحترام القانون، كان يجري هدم عشرات المنازل الفلسطينية في الاراضي. وهذه المنازل يملكها، في أغلب الحالات، سكان ظلوا يقدمون طلبات للحصول على رخص البناء طيلة أعوام ولكن طلباتهم كانت ترفض. وأفيد أن إمكانية حصول فلسطيني على رخصة بناء في القدس أو في أي جزء آخر من الاراضي المحتلة منعدمة. وأحوال الإسكان الصعبة التي يعيشها هؤلاء الناس هي التي دفعت بهم إلى البناء بدون تراخيص. وطالبو التراخيص هم، في

أغلب الحالات، أسر كبيرة ليس لها أي بديل سوى البناء غير القانوني، وقد أصبحت الآن بدون مأوى. ومن أمثلة ذلك أرملة تعيش مع ١٠ أطفال، ٣ منهم متخلفون ذهنيا، في فقر مدقع وظروف مزرية في قرية حزمة التي تحيط بها المستوطنات اليهودية من كل جانب. وكان المنزل يؤوي أيضا غنم الأسرة وماعزها وقد قيل إن هذه المواشي والدجاج الموجود في ساحة الدار هي مصدر الدخل الوحيد للأسرة. وفي عام ١٩٩٤، حكم على المرأة بغرامة قدرها ٠٠٠ ٢٠ شاقل من جراء البناء غير القانوني للمنزل وأمرت بهدمه بنفسها. ولم تكتف دولة إسرائيل بأمر الهدم بل فتحت ملفا جنائيا ضد المرأة. وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ أشعر مفتش من وزارة الداخلية المرأة بأن منزلها سيهدم قريبا. وقد انهارت قلقا في اليوم التالي. (هآرتس، ٣٠ آب/أغسطس)

٣٢٣ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أفادت الأنباء أن الإدارة المدنية في الضفة الغربية أرسلت ١٣ أمرا بالهدم الى أصحاب المنازل في ضاحيتي السواحرة وصور باهر جنوب القدس. وكانت هذه المنازل على حد قول الإدارة المدنية، قد بنيت خارج نطاق سلطة بلدية القدس، أي في المنطقة جيم التي هي تحت سلطة الإدارة المدنية. (هآرتس، ١٣ أيلول/سبتمبر)

٣٢٤ - في ١٧ أيلول/سبتمبر، اشترك عشرات من رجال الشرطة في إبعاد نفر من السكان الفلسطينيين الذين تجمعوا أثناء قيام فريق الهدم بتدمير منزل يملكه فلسطيني كان قد بني بصورة غير قانونية في القدس الشرقية. وجاء على لسان المسؤولين في المدينة أن المالك الفلسطيني قد قدم التماسا الى محكمة العدل العليا طلب فيه منع الهدم، إلا أن طلبه رفض، وأعلم الزعماء الفلسطينيون في القدس إضرابا تجاريا قصير الأمد في القدس الشرقية احتجاجا على الهدم. وذكرت مصادر البلدية أن هدم المنزل كان القصد منه إنذار السكان العرب الذين يفكرون بالبناء دون الحصول على التراخيص الصحيحة. وفي تطور ذي صلة، ذكرت مصادر البلدية أن المستشار القانوني للمدينة كان في صدد استعراض تقرير مستكمل عما زعم من أنه بناء غير قانوني تم على مقربة من المسجد الإقصى. (جروسالم بوست، ١٨ أيلول/سبتمبر)

٣٢٥ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، هدمت بلدية القدس منزل أيمن حسن يغمور داخل باب الخليل في القدس الشرقية، بحجة أن البناء قد تم دون الحصول على ترخيص. (جروسالم تايمز، ٢٠ أيلول/سبتمبر)

٣٢٦ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أصدر مفتشو بلدية القدس أوامر بهدم ثلاثة منازل في قرية العيسوية في القدس الشرقية. وأعطي أصحاب المنازل مهلة ٢٤ ساعة قبل هدم منازلهم بحجة بأنها بنيت بصورة غير قانونية. وحذر السكان من أنهم سيقاومون بعنف أعمال الهدم وقالوا إن ١٢ شخصا آخر من مـُلاك المنازل سيتلقون أوامر بالهدم. وأعلنت الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة بأنها ستطلب أمرا مؤقتا لوقف هدم هذه المنازل على أساس أن أوامر الهدم صدرت مع إعطاء اشعار مدته ٢٤ ساعة، الأمر الذي حال دون قيام مـُلاك المنازل من الطعن في الأوامر أمام محكمة الشؤون المحلية التي تعطل أيام الجمعة. ونشرت الجمعية أيضا تقريرا جاء فيه أن اعتزام هدم المنازل إنما هو إيذان بحقبة جديدة من العدوان

ضد سكان القدس الفلسطينيين، ذلك لأن البلدية كانت في السابق تدفّع السكان غرامة على البناء غير القانوني، أما سياستها الجديدة فتستهدف تقليل الوجود العربي في المدينة. (هآرتس، ٢٠ أيلول/سبتمبر)

'٢' فرض حظر التجول، أو عزل المناطق أو إغلاقها

الإفادات الشفوية

٣٢٧ - وصف العامل الميداني في منظمة بتسيلم أثار حظر التجول المفروض على مخيم الفوار للاجئين بالقرب من الخليل على النحو التالي:

"زرت مخيم الفوار شخصيا ودخلت بعض المنازل فيه. ووجدت أن الناس بدون طعام، ولا حتى حليب الأطفال، وذلك بعد أن رفع حظر التجول أيضا إذ أنهم لا يستطيعون شراء الأغذية لعدم تواجدها في المحلات. وهناك نقص حاد في القمح والسكر والزيت ومنتجات الألبان ونتيجة لذلك، كانت الأسعار بطبيعة الحال مرتفعة جدا". (السيد فؤاد عيسى أبو حامد، الشاهد رقم ٢، A/AC.145/RT.690)

٣٢٨ - ووصف ممثل آخر لبتسيلم الأوضاع المتعلقة بحظر التجول في قريتي بدية والسموع في الضفة الغربية على النحو التالي:

"كما تعرفون، كنت بالأمس في قرية بدية في طولكرم حيث حظر التجول مفروض منذ ١٦ حزيران/يونيه بعد مقتل جندي إسرائيلي في المنطقة. وذهبت إلى القرية واستمعت إلى شهود عيان قالوا لي إن حظر التجول مفروض منذ ١١ يوما وإن ثمة نقص في الأغذية نظرا إلى أن الجنود يرفعون حظر التجول مرة كل يومين وذلك لمدة ساعتين فقط، غير أنهم يمنعون سكان القرية من مغادرتها لشراء الأغذية. وقد أدى هذا إلى وجود نقص شديد في الأغذية. وثمة أيضا نقص كبير في الأدوية في القرية.

"ويوجد أكثر من ١٠ أشخاص معاقين يعيشون في هذه القرية الصغيرة وهم بحاجة إلى أدوية لم تعد متوفرة في صيدلية القرية. ولذلك لا يستطيعون الحصول على العلاج المناسب الذي يحتاجون إليه. وقال لي بعض شهود العيان إن أي شخص يخرق حظر التجول يعرض نفسه لضرب مبرح من جانب الجنود الإسرائيليين ويجبر على العودة إلى منزله.

"وقبل أسبوعين، أعلنت سلطات الاحتلال أنها ستصادر أراضي في قرية السموع جنوب الخليل. وحين علم السكان بالأمر، قاموا بمظاهرة احتجاجا على هذا القرار. فجاء الجيش الإسرائيلي وأطلق النار دون تمييز على السكان، مما أسفر عن إصابة أكثر من عشرة فلسطينيين وفرض حظر التجول. ولا يزال حظر التجول هذا ساريا حتى هذه اللحظة". (السيد باسم عيد، الشاهد رقم ٢٢، A/AC.145/RT.698)

٣٢٩ - وترد الشهادات المتعلقة بفرض حظر التجول وعزل المناطق أو إغلاقها في الوثيقتين A/AC.145/RT.690 (السيد فؤاد عيسى أبو حامد)، و A/AC.145/RT.698 (السيد باسم عيد).

المعلومات الخطية

٣٣٠ - في ١ نيسان/أبريل، جرت عدة مظاهرات في قطاع غزة احتجاجا على الإغلاق. وأعلن عن إضراب عن الطعام لمدة ١٢ ساعة أمام مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. وتظاهر مئات العمال أمام مجلس بلدية غزة حيث انضم عدد من المتظاهرين إلى المضربين عن الطعام البالغ عددهم حوالي ٦٠ شخصا. (هآرتس، ٢ نيسان/أبريل)

٣٣١ - وفي ٤ نيسان/أبريل، أعلن الجيش نابلس منطقة عسكرية مغلقة بعد وقوع حادث أصيب فيه إثنان من أفراد شرطة الحدود بجراح طفيفة عندما قذفا بالحجارة وهما في طريقهما إلى جُب يوسف. ورفع الإغلاق في ٦ نيسان/أبريل. (هآرتس، ٥ و ٧ نيسان/أبريل)

٣٣٢ - وفي ٩ نيسان/أبريل، احتجز أفراد شرطة الحدود ١٢ رجلا من رجال الشرطة الفلسطينية عند مدخل مخيم شعفاط للاجئين شمال القدس. وقال متحدث باسم الشرطة إنه لم يكن مسموحا لرجال الشرطة بالتواجد داخل المدينة بسبب الإغلاق وأضاف أنه يتم استجوابهم لما زعم من أنهم يعملون في مخيم اللاجئين وفي أماكن أخرى في المدينة خرقا لاتفاقات السلام. (جروسالم بوست، ١١ نيسان/أبريل)

٣٣٣ - وفي ١١ نيسان/أبريل، سمح جيش الدفاع الإسرائيلي لـ ٥٠ فلسطينيا يعملون في سفارات وقنصليات أجنبية بالعودة إلى أماكن عملهم. وسمح الجيش أيضا للمواطنين الأردنيين الذين لم يتمكنوا من مغادرة قطاع غزة بالعودة إلى ديارهم، وأعلن أنه سيسمح أيضا لعدد محدود من الفلسطينيين المحتاجين لعلاج طبي طارئ بدخول إسرائيل. (جروسالم بوست، ١١ نيسان/أبريل)

٣٣٤ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر تجول على قرية تقوع بعد وقوع حادث أصيب فيه أحد الحراس الإسرائيليين بجروح معتدلة أثناء مظاهرة قام بها سكان القرية احتجاجا على مصادرة أراضيهم لبناء طريق "أمني" لخدمة مستوطنة تقوع القريبة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨ نيسان/أبريل)

٣٣٥ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، قررت اللجنة الوزارية لشؤون الأمن الإبقاء على الإغلاق ولكن مع السماح بنقل السلع إلى الأراضي. وفي تطور آخر، طلبت اللجنة من رئيس الأركان العامة، الفريق أمنون لبكين شاحاك أن ينظر في حادث فقدت فيه امرأة فلسطينية طفلها بعد أن منعها جنود عند حواجز الطرق ثلاث مرات من الوصول إلى مستشفى. واضطرت المرأة إلى الوضع داخل سيارتها ثم حمل الوليد إلى مستشفى في القدس الشرقية حيث أعلنت وفاته. (جروسالم بوست، ٢٩ نيسان/أبريل)

٣٣٦ - وفي ١ أيار/مايو، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر تجول على الخليل بعد أن طُعن مستوطن يهودي مسن بسكين في البلدة القديمة. وأغلق أصحاب المحال التجارية في البلدة القديمة محالهم فورا بينما فرض الجيش حظر التجول على البلدة القديمة. واشتكى أحد أصحاب المحال من أن الجنود لم يسمحوا له بالوقت الكافي لكي يضع السمك الموجود في محله والبالغة قيمته ٠٠٠ ١٠ شاقل إسرائيلي جديد في الثلاجة. (جروسالم بوست، ٣ أيار/مايو)

٣٣٧ - وفي ٦ أيار/مايو، أعلنت إسرائيل قلقيلية منطقة عسكرية مغلقة. (جروسالم تايمز، ١٠ أيار/ مايو)

٣٣٨ - وفي ١٥ أيار/مايو، وافق رئيس الوزراء شمعون بيريز على توصية لجنة مكافحة الارهاب وأعاد فرض إغلاق كامل على قطاع غزة والضفة الغربية حتى نهاية الانتخابات الإسرائيلية. ومعنى ذلك أنه لم يعد يسمح بدخول إسرائيل لـ ٠٠٠ ١٢ من العمال الفلسطينيين الذين كان قد سُمح لهم بدخول إسرائيل نتيجة تخفيف إجراءات الإغلاق في آذار/مارس. غير أنه أبقي على بعض الاستثناءات للإغلاق، بما في ذلك الحالات الإنسانية، وخروج المنتجات في ظل شروط معيَّنة، وتنقل الشخصيات البارزة. (هآرتس، ١٥ أيار/مايو، وجروسالم بوست، ١٦ و ١٧ أيار/مايو؛ وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ١٧ أيار/مايو)

٣٣٩ - وفي ٢٤ أيار/مايو، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر التجول على حي الشيخ في الخليل. (جروسالم تايمز، ٢٤ أيار/مايو)

٣٤٠ - وفي ٢٥ أيار/مايو، فُرض إغلاق كامل على قطاع غزة والضفة الغربية وكان من المتوقع أن يستمر حتى الانتخابات الإسرائيلية على أدنى تقدير. واتخذ هذا القرار استجابة للمخاوف من قيام منظمات "ارهابية" بهجمات عشية الانتخابات. وقال المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إنه لن يسمح للسكان الفلسطينيين في الأراضي بدخول إسرائيل إلا في حالات إنسانية خاصة. وسيُسمح للشخصيات الفلسطينية البارزة من ذوي المناصب العليا بدخول إسرائيل بصحبة سائق، في حين لن يسمح للشخصيات البارزة من ذوي المناصب الأدنى بمغادرة الأراضي إلا بعد التنسيق مع سلطات الأمن، وسيخضعون لعمليات التفتيش العادية عند نقاط تفتيش جيش الدفاع الإسرائيلي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ أيار/مايو)

٣٤١ - وفي ٣٠ أيار/مايو، تم تخفيف الإغلاق الذي فرض على الأراضي عشية الانتخابات الإسرائيلية: فسُمح لـ ٥٠٠ ٧ من العمال من غزة الذين تتجاوز أعمارهم ٤٠ سنة، و ٥٠٠ ٢ من العمال من الضفة الغربية الذين يحملون تصاريح عمل بدخول إسرائيل. وسُمح للبضائع بالمرور عبر محطة كارني للشحن إلى داخل قطاع غزة. وسُمح بمرور الشاحنات عبر نقطة تفتيش أريز فقط. أما الشاحنات المغادرة فكان يجب مرافقتها. وأعيد فتح المناطق الصناعية في الضفة الغربية (بما في ذلك المنطقة الصناعية في عطاروت) وفي غزة للعمال الفلسطينيين. ورفع حظر دخول إسرائيل لحاملي وثائق الشخصيات البارزة وموظفي المنظمات الدولية، الذي كان ساريا وقت إغلاق قلقيلية وطولكرم ونابلس وجنين التي أعلنت مناطق عسكرية مغلقة لأسباب أمنية. (هآرتس، ٢ حزيران/يونيه)

٣٤٢ - وفي ١ حزيران/يونيه، خفف جيش الدفاع الإسرائيلي إجراءات إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة بأن سمح لأكثر من ٠٠٠ ١٠ من العمال الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح عمل بالعودة إلى أعمالهم في إسرائيل. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه تم إصدار تصاريح لـ ٥٠٠ ٧ من سكان غزة الذين تتجاوز أعمارهم ٤٠ سنة وإلى ٥٠٠ ٢ من فلسطيني الضفة الغربية. (جروسالم بوست، ٢ حزيران/يونيه)

٣٤٣ - وفي ٣ حزيران/يونيه، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر تجول على قرى بدية وسرطة وقراوة (الضفة الغربية) بعد هجوم "إرهابي" أصيب فيه أربعة إسرائيليين بجراح طفيفة في حقل زيتون خارج القرية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٤ حزيران/يونيه؛ وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٧ حزيران/يونيه)

٣٤٤ - وفي ٥ حزيران/يونيه، زادت الحكومة تخفيف الإغلاق للضفة الغربية وقطاع غزة بأن سمحت لـ ٠٠٠ ١٠ من العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية و ٠٠٠ ١٢ من قطاع غزة بدخول إسرائيل. وأعلن جيش الدفاع الاسرائيلي أنه لن تصدر تصاريح على أساس فردي إلا للرجال الفلسطينيين المتزوجين الذين تتجاوز أعمارهم ٣٥ سنة وغير المحكوم عليهم بجرائم أمنية. وسمح الجيش أيضا لـ ٣٥٠ من التجار الفلسطينيين بدخول اسرائيل. (جروسالم بوست، ٦ حزيران/يونيه؛ وهآرتس، ٩ حزيران/يونيه)

٣٤٥ - وفي ٩ حزيران/يونيه، أفيد بأن سلطات الأمن تستمر في تخفيف إغلاق الأراضي بأن سمحت لـ ٠٠٠ ١٣ فلسطيني اضافي بالعمل في المناطق الصناعية وفي القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. (هآرتس، ٩ حزيران/يونيه)

٣٤٦ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، أغلقت السلطات الاسرائيلية سوق الخضار في الخليل، وذلك في أعقاب مقتل مستوطنين من كريات أربع بالقرب من مدينة كفر زكريا. (جروسالم تايمز، ١٤ حزيران/يونيه)

٣٤٧ - وفي ١٦ حزيران/يونيه، فرض جيش الدفاع الاسرائيلي حظر تجول على قرية بدية مباشرة بعد وقوع هجوم "إرهابي" أسفر عن مقتل شرطي اسرائيلي خارج أوقات عمله بالرصاص في القرية. وفي ١٨ حزيران/يونيه، كان حظر التجول لا يزال ساريا ومنع السكان من دخول اسرائيل للعمل حتى انتهاء التحقيق في الحادث. (هآرتس، ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه؛ و جروسالم بوست، ١٧ حزيران/يونيه؛ ووردت أيضا في جروسالم تايمز، ٢٨ حزيران/يونيه)

٣٤٨ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، فرض جيش الدفاع الاسرائيلي حظر تجول على قرية السموع (منطقة الخليل) واعتقل ستة فلسطينيين بعد أن أشعل العشرات من سكان القرية النيران في معدات ثقيلة مستخدمة لشق طريق التفافي على أراض مصادرة. (هآرتس، ٢٣ حزيران/يونيه)

٣٤٩ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه، فرض حظر تجول على قرية السموع، جنوب الخليل، على أثر اشتباكات بين سكانها وقوات جيش الدفاع الاسرائيلي. (جروسالم تايمز، ٢٨ حزيران/يونيه)

٣٥٠ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، أفيد بأن سلطات الأمن قررت اتخاذ سلسلة من التدابير لتخفيف الاغلاق. وبالاضافة الى منح تصاريح دخول للعمال من الأراضي، تقرر السماح بمرور الشاحنات بين قطاع غزة والضفة الغربية. وأفادت مصادر أمنية بأن هذه التدابير كانت ترمي الى الحيلولة دون حدوث فوضى اقتصادية في الأراضي. (هآرتس، ٢٦ حزيران/يونيه)

٣٥١ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، رفعت السلطات الاسرائيلية حظر التجول المفروض على بدية. وأبقي على حظر التجول المفروض على السموع. (جروسالم تايمز، ٥ تموز/يوليه)

٣٥٢ - وفي ٢ تموز/يوليه، رفع جيش الدفاع الاسرائيلي حظر التجول الذي كان مفروضا على قرية بدية حيث كان قد قتل شرطي اسرائيلي وأصيبت زوجته بجراح في هجوم "إرهابي" وقع في ١٦ حزيران/يونيه. (هآرتس، ٢ تموز/يوليه؛ وجروسالم بوست، ٧ تموز/يوليه)

٣٥٣ - وفي ٥ تموز/يوليه، رفع جيش الدفاع الاسرائيلي حظر التجول الذي فرضه على قرية السموع (منطقة الخليل) في ٢١ حزيران/يونيه، في أعقاب حادث أشعل فيه شباب فلسطينيون النيران في جرافات مستخدمة لشق طريق التفافي يمر عبر الحقول الملاصقة للمدينة على أراضيهم المصادرة. وأفادت مصادر جيش الدفاع الاسرائيلي بأنه تم احتجاز ٢٥ فلسطينيا مشتبها بإشعال الحريق عمدا لاستجوابهم. وتفيد التقارير بأن جيش الدفاع الاسرائيلي كان يرفع حظر التجول لمدة ساعتين كل ٤٨ ساعة من أجل السماح للسكان بالحصول على الأغذية. غير أنه لم يسمح للسكان بمغادرة قريتهم حتى خلال تلك المدة. وأدان السكان حظر التجول بوصفه عقابا جماعيا. واشتكوا أيضا من النقص في الأغذية، ولا سيما حليب الأطفال. وهرع سكان القرية الى الخليل لشراء الأغذية بعد رفع حظر التجول. (هآرتس، ٢ تموز/يوليه؛ وجروسالم بوست، ٧ تموز/يوليه؛ وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ١٢ تموز/يوليه)

٣٥٤ - وفي ٧ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن جيش الدفاع الاسرائيلي رفع الاغلاق الذي فرض على رام الله قبل ذلك بأسبوع. (هآرتس، ٧ تموز/يوليه)

٣٥٥ - وفي ١٠ تموز/يوليه، فرض جيش الدفاع الاسرائيلي حظر التجول على حي باب الزاوية في الخليل بعد وقوع حادث القيت فيه عبوة متفجرة على نقطة حراسة خارجية تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي في هذا الحي. وأغلق أيضا عدد من الأعمال التجارية الفلسطينية الواقعة بالقرب من موقع الحادث "حتى إشعار آخر". (هآرتس، ١١ تموز/يوليه)

٣٥٦ - وفي ١٤ تموز/يوليه، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أن طريق نيتساريم سيفتح لمرور الشرطة الفلسطينية كل أسبوعين غير أنه قال أيضا إنه لن يسمح للشخصيات البارزة باستخدامه. (هآرتس، ١٥ تموز/يوليه)

٣٥٧ - وفي ١٩ تموز/يوليه، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر تجول على قرية قريوت (الضفة الغربية) على أثر حادث ثار فيه حوالي ١٠٠ من سكان القرية غضبا وذهبوا إلى أراض متنازع عليها بالقرب من مستوطنة شيلو، مشعلين النيران ومدمرين الأشجار. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢١ تموز/يوليه)

٣٥٨ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، فرضت السلطات الإسرائيلية حظر تجول لمدة يوم على رام الله بعد أن أخذت قوات الأمن الوقائي الفلسطيني أحد سكان القدس للاستجواب. ورفع حظر التجول بعد إطلاق سراح هذا الشخص. (جروسالم تايمز، ٢٦ تموز/يوليه)

٣٥٩ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، رفعت السلطات الإسرائيلية الإغلاق المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة. (جروسالم تايمز، ٢ آب/أغسطس)

٣٦٠ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، عاد آلاف الفلسطينيين للعمل في إسرائيل بعد تخفيف القيود المفروضة على العمال من الأراضي التي استمرت طوال خمسة أشهر. وأفاد مسؤولون فلسطينيون في غزة بأنهم وزعوا ٢٠٨٣ تصريحا صادرا عن السلطات الإسرائيلية على السكان في قطاع غزة. وبهذا، بلغ عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل داخل الخط الأخضر ٢٧ ٤٨٣ فلسطينيا. وكان من المقرر إصدار ١ ٠٣١ تصريحا آخر في اليوم التالي. (جروسالم بوست، ٢٥ تموز/يوليه)

٣٦١ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، أعلنت السلطات الإسرائيلية مدينة قلقيلية منطقة عسكرية مغلقة إثر حادث إطلاق نار اشترك فيه شرطي فلسطيني. (جروسالم تايمز، ٢ آب/أغسطس)

٣٦٢ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي إغلاقا كاملا على الضفة الغربية وقطاع غزة على أثر هجوم شن من سيارة منطلقة بالقرب من بيت شمش. وبالإضافة إلى ذلك، تم عزل الخليل حيث اعتقد أن المهاجمين كانوا مختبئين، ووضعت حواجز على الطرق في جميع أنحاء المنطقة الواقعة بين المدينة وبيت لحم. ورفع الإغلاق في ٢٨ تموز/يوليه (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه)

٣٦٣ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، أعاد جيش الدفاع الإسرائيلي فتح قلقيلية والظاهرية بعد إغلاقهما في الأيام الأخيرة في أعقاب حادثين اشترك فيهما أفراد من الشرطة الإسرائيلية والفلسطينية. وفي أحد الحادثين، قتل أحد سكان راحات، وفي الحادث الآخر أصيب طفل برصاص أسفر عن جراح طفيفة. (جروسالم بوست، ٣٠ تموز/يوليه)

٣٦٤ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، فرضت السلطات الإسرائيلية إغلاقا جديدا على الضفة الغربية بعد وقوع هجوم مسلح في منطقة بيت شمش. (جروسالم تايمز، ٢ آب/أغسطس)

٣٦٥ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي بيت لحم منطقة عسكرية مغلقة على أثر حادث إطلاق نار في المنطقة أسفر عن إصابة إسرائيليين بجراح طفيفة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ آب/أغسطس)

٣٦٦ - وفي ٣١ آب/أغسطس ، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر تجول على قرية باقة الشرقية في الضفة الغربية على أثر حادث إطلاق نار أسفر عن إصابة عاملين رومانيين بجراح. (هآرتس، ١ أيلول/سبتمبر)

٣٦٧ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، ذكر أن سلطات الأمن قررت إغلاق الأراضي إغلاقا كاملا ابتداء من عشية رأس السنة اليهودية حتى نهاية العطلة. فحسب تقديرات سلطات الأمن، كانت خلايا الجهاد الإسلامي وحماس تعتزم شن هجمات ضد المستوطنين في الأراضي وداخل اسرائيل. (هآرتس، ١١ أيلول/سبتمبر)

٣٦٨ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أحكمت سلطات الأمن الإغلاق الكلي للأراضي. ولم يسمح إلا بعدد محدود جدا من العمال الفلسطينيين بالعبور الى اسرائيل. (هآرتس، ١٣ أيلول/سبتمبر)

٣٦٩ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، قررت السلطات الإسرائيلية إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة إغلاقا كاملا لمدة يومين، وذلك عشية يوم رأس السنة اليهودية. (جروسالم تايمز، ١٣ أيلول/سبتمبر)

٣٧٠ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، قام مئات من التجار وسائقي الشاحنات وأصحاب المصانع الفلسطينيين بقطع الطريق قرب وزارة التجارة التابعة للسلطة الفلسطينية في غزة احتجاجا على الإغلاق. وحمل بعض المتظاهرين اللافتات التي تندد بالإغلاق، في حين رفع آخرون مفاتيح مصانعهم المغلقة، وهم يصرخون بأنهم قد أصبحوا مفلسين. وبعد أربع ساعات من الاحتجاج امتثل المتظاهرون أمر الشرطة وفتحوا الطريق أمام المرور. ويقدر أن هناك في غزة حوالي ٦٠٠ ٣ تاجر، لم يعط إلا ١١٩ منهم تصاريح بدخول إسرائيل والضفة الغربية. وكانت السلطة الفلسطينية هي المسؤولة عن توزيع التصاريح التي كان يصدرها مكتب الاتصال في نقطة إيريز للتفتيش. وعلى حد قول أحد أصحاب مصانع القرميد، وكان من منظمي المظاهرة، إن الترتيب كان يستهدف إثارة التوتر بين التجار والسلطة الوطنية. وشكا تجار القرميد من أنه لم يُسمح إلا لسبع شاحنات بدخول إسرائيل أو الضفة الغربية كل يوم - وذلك أقل من إنتاج القطاع اليومي بثمانية أضعاف. ونتيجة للحظر الكامل على تصدير البضائع الذي فرض منذ شباط/فبراير، تجمع لدى التجار رصيد من القرميد ٥٠٠ ٠٠٠ قطعة. واشترك في المظاهرة ممثلو قطاع اقتصادي آخر هو قطاع صناعة الأغذية الذين منعوا من تصدير الأغذية المعلبة. وقال أحد منتجي الأغذية إنهم لم يعودوا يودون سماع أي شيء عن السلام. وقال "ما الفائدة من مثل هذه الشعارات إذا كنا لا نستطيع أن نصدر حتى الى الضفة الغربية؟" وقالت مصادر الأمن ردا على هذه الادعاءات إن الحظر على تصدير الأغذية المعلبة والقرميد سببه صعوبة إجراء التفتيش الأمني لهذه المنتجات. (هآرتس، ١٠ أيلول/سبتمبر)

٣٧١ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أعيد إغلاق الأراضي إغلاقا كاملا. وكان من المتوقع أن يرفع الإغلاق في ٢٤ أيلول/سبتمبر. (هآرتس، ٢٢ أيلول/سبتمبر)

'٣' أشكال العقاب الجماعي الأخرى

المعلومات الخطية

٣٧٢ - في ١٦ حزيران/يونيه ، أمر قائد القيادة الوسطى، اللواء اوزي ديان باغلاق أكثر من ١٠ دكاكين واقعة بالقرب من دكان ألعاب في قرية بدية (الضفة الغربية) حيث كان شرطي فلسطيني قد أطلق النار على شرطي اسرائيلي خارج أوقات دوامه الرسمي فقتله. وأعلن ديان أن القيادة الوسطى قد قررت العودة الى تطبيق اسلوب العقاب الجماعي وأشار الى أن المحال التجارية ستبقى مغلقة لفترة طويلة. وقال إنه يريد أن يكون من الواضح أن الحياة لن تستمر على النحو الاعتيادي بعد وقوع جريمة قتل كهذه. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ حزيران/يونيه)

٣٧٣ - وفي ١٢ آب/أغسطس، أفادت التقارير بأن قائد القيادة الوسطى، اللواء اوزي ديان، خفف القيود الشاملة المفروضة على خمس قرى فلسطينية في الضفة الغربية التي كان يسكن فيها مرتكبو عمليات التفجير الانتحارية. وكانت القيود المفروضة قد منعت جميع الأشخاص في قرى رافات والظاهرية وبرقة وفوار وقريوت من الحصول على تصاريح للعمل في اسرائيل. غير أنه استمر فرض بعض العقوبات مثل منع أقرباء القائمين بعمليات التفجير الانتحارية، والأشخاص المرتبطين بحماس من الحصول على تصاريح عمل. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٢ آب/أغسطس)

(ج) حالات الطرد

الإفادات الشفوية

٣٧٤ - في ٨ نيسان/أبريل، أبلغت سلطات الأمن رسميا السلطة الفلسطينية بأنه سيسمح لأربعة أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني كانوا مقيمين سابقا في القدس ولكن طردوا منها، بدخول اسرائيل بشرط أن يقيموا في مناطق الحكم الذاتي. وكان طلب سابق قدمته السلطة للسماح للأشخاص الأربعة بدخول الأراضي من أجل الاشتراك في أعمال المجلس، قد رفض على أساس أن هؤلاء الأعضاء يريدون العودة الى ديارهم في القدس الشرقية. وبعد اجراء مناقشات مع السلطة الفلسطينية بعد ذلك بأسابيع قليلة، تقرر السماح لأعضاء المجلس بالعودة الى اسرائيل شريطة أن يقيموا في الأراضي وليس في القدس الشرقية. (هآرتس، ٩ نيسان/أبريل)

(د) الحالة الاقتصادية والاجتماعية

الإفادات الشفوية

٣٧٥ - قيم أحد الشهود الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة، وخاصة منذ التوقيع على اتفاقات وسلو، بالعبارات التالية:

"كما قلت سابقا، لقد تدهورت الأوضاع في واقع الأمر. لقد تدهورت بغض النظر عن العمليات السياسية التي تكمن وراء التدابير التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية. ولكن، من جهة أخرى، أرى أن الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني تدهورت لأسباب أخرى، وهي أسباب تتصل بحقيقة أنه مع التوقيع على الاتفاق الاقتصادي بين اسرائيل وفلسطين فرضت بعض القيود على الفلسطينيين. وقد سمحت هذه القيود للاسرائيليين بالتحكم في الأوضاع الاقتصادية السائدة في المناطق الفلسطينية. هذا واحد من العوامل.

"وثمة عامل آخر هو أن اسرائيل قد تركت بعض المناطق للسلطة الفلسطينية، غير أنها تركتها مدمرة تماما. فلا يوجد أي هيكل أساسي اقتصادي حقيقي. ولا يوجد إلا سوق استهلاكي.

"والعامل الثالث هو أن جميع المصانع الصغيرة أو الوحدات الانتاجية في الأراضي المحتلة مرتبطة باسرائيل أو بالاقتصاد الاسرائيلي.

"أما العامل الرابع، فيتمثل في عدم وجود أسواق تصريف. والاغلاق هو أحد الأمثلة على ذلك. فالاغلاق لا يسفر عن منع العمال الفلسطينيين من العمل في اسرائيل فحسب - على الرغم من أنهم هم أساسا الذين يجلبون الدخل الذي يؤدي الى انتعاش اقتصادي في المناطق الفلسطينية. ولكن العمال الذين يذهبون الى اسرائيل ليسوا مصدر الدخل الوحيد. فثمة مصانع خياطة في قطاع غزة توظف عددا كبيرا من الأشخاص. غير أنها توقفت عن العمل بسبب الاغلاق. فقد أغلقت جميع مصانع الخياطة ووجد العمال أنفسهم بدون عمل. وبسبب الاغلاق، لم تعد هناك مبادلات مع المصانع الاسرائيلية. وفقد أكثر من ٣٠٠٠ عامل في صناعة الخياطة أعمالهم. وفيما يتعلق بعمال البناء، أسفر الاغلاق، حسبما ورد في تقرير أعده السيد تريي لارسن، منسق الأمم المتحدة، عن فقدان عدد كبير من العمال لوظائفهم. وبهذه الأمثلة، أريد ايضاح أن التدابير التي اتخذتها اسرائيل، ولاسيما عمليات الاغلاق، لم تؤثر في القوة العاملة التي تعمل داخل إسرائيل فحسب، بل تؤثر أيضا في عملية الانتاج داخليا.

"وقد مست عملية الاغلاق أيضا صيادي الأسماك، حتى في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وحتى في غزة في ظل الحكم الفلسطيني. فقد أسفرت قذائف الطوربيد الاسرائيلية عن أضرار في شبكات الصيد. وفي عدد من الحوادث، أطلق الاسرائيليون النيران على الصيادين، على الرغم من أنهم لم يغادروا مياه غزة الاقليمية.

"ومن جهة أخرى، أعتقد أن الحكومة الجديدة ستتخذ تدابير من المحتمل أن تزيد الحالة تعقيدا، سواء فيما يتعلق بعملية السلام ذاتها، أو فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في فلسطين بشكل عام. وسبب ذلك هو طبيعة تركيب الحكومة الجديدة وبرنامجها السياسي المعلن". (السيد محمد يوسف دهمان، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.690).

٣٧٦ - ووصف شاهد آخر الحالة الاقتصادية الراهنة في الأراضي المحتلة على النحو التالي:

"بعد اتفاق السلام، أصبحت الحالة الاقتصادية سيئة للغاية". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ١٥، A/AC.145/RT.695/Add.1)

٣٧٧ - ووصف شاهد الحالة المتعلقة بالعمال العرب والعمال الأجانب في إسرائيل، فقال:

"في مكان العمل، يوجد تمييز بين العمال العرب والعمال الأجانب. وقبل الانتفاضة، كنا نحصل على ضعفي الراتب الذي نحصل عليه الآن. ويعود ذلك إلى تدفق العمال الأجانب. وأنا أعمل ستة أيام في الأسبوع. غير أنني لا أستطيع العيش مثل أي شخص آخر في أي بلد آخر. فأنا لا أحصل حتى على نصف ما يحصل عليه الشخص العادي في البلدان الأخرى. أما إذا عملت في تل أبيب مثلا، فيستطيع أي شرطي أن يلقي القبض علي ويدخلني السجن، ويستطيع حتى حبس صاحب الشركة التي توظفني لأسباب أجهلها. ويمكن أن أتعرض للضرب لأي سبب، أو بدون سبب.

"وأيضا، لا يستطيع دخول إسرائيل إلا العمال الذين تتجاوز أعمارهم ٤٠ أو ٤٥ سنة، ولا يمكن أن يتجاوز عددهم ٠٠٠ ٥ شخص. هذا ما أريد قوله.

"وقد بلغ الأمر أنني لا أستطيع دفع تكاليف علاج إبني الذي يعاني من حصاة في الكلية. ولم يتمكن المستشفى من مساعدتي. ولا أستطيع أن أفي باحتياجات أسرتي". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٤، A/AC.145/RT.691)

٣٧٨ - ووصف شاهد الوقت الذي يستغرقه ذهابه إلى مكان عمله فقال:

"أغادر منزلي في حوالي الساعة ٣/٣٠ صباحا وأصل إلى مكان عملي في الساعة ٠٧/٠٠ صباحا. وأحيانا، عندما تكون عملية التفتيش دقيقة للغاية، تستغرق المرحلة وقتا أطول وأصل إلى عملي في الساعة ٠٨/٠٠ أو ٠٨/٣٠ صباحا.

"ويسمح لنا بالبقاء في إسرائيل من الساعة ٠٥/٠٠ صباحا حتى الساعة ٠٧/٠٠ مساء. ويحظر علينا البقاء لفترة أطول. وإذا بقينا في إسرائيل طوال الليل مرة واحدة، ولو حتى مرة واحدة، نجد أنفسنا في السجن، ونمنع من دخول إسرائيل مرة أخرى". (المرجع نفسه)

٣٧٩ - وأعرب شاهد آخر عن آرائه فيما يتعلق بتوظيف الإسرائيليين للعمال الفلسطينيين، فقال:

"يوجد عمال أجانب. يوجد العديد من العمال الأجانب. ولكن، في نهاية المطاف، لا يستطيع الإسرائيليون الاستغناء عن العمال الفلسطينيين، لأن الفلسطينيين يعملون معهم منذ وقت طويل جدا. إنهم يعرفون بعضهم بعضا جيدا. فضلا عن أن الفلسطينيين عمال جيدون ومهرة ويمثلون أيدي عاملة رخيصة".

"عندما يكون لدي عمل، أحصل على دخل، وهـذا يكفـي للـوفاء باحتياجاتي. غير أننا لا نعمل إلا لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر في العام، وفي الجزء المتبقي من السنة تكون الطرق مغلقة. والآن، ثمة تعليمات جديدة والحجة هي أن العمال صغار جدا في السن. والتعليمات الآن هي أن العمال الذين يدخلون إسرائيل يجب أن تبلغ أعمارهم ٤٠ سنة أو أكثر. ولا يسمح للعمال الأصغر سنا بدخول إسرائيل". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٦، A/AC.45/RT.691)

٣٨٠ - ووصف الشاهد كيفية وصوله إلى مكان عمله، فقال:

"ثلاث ساعات. أغادر منزلي في الساعة ٠٤/٠٠ صباحا. وأصل إلى تل أبيب في الساعة ٠٧/٣٠ صباحا. ولا تتجاوز المسافة ١٠٠ كيلو متر، ولا ينبغي أن تستغرق الرحلة أكثر من ساعة". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٦، A/AC.145/RT.691)

٣٨١ - وتكلم شاهد من غزة عن الحالة الاقتصادية للعمال الفلسطينيين الذي يعملون في اسرائيل أو كانوا يعملون داخلها، فقال:

"ثمة موضوع آخر أود الحديث عنه ألا وهو حالة العمال الذين يعملون داخل اسرائيل. فتقول إسرائيل إن لديها أسبابا عديدة لإغلاق المنطقة، إما سياسية أو أمنية. وكل هذا كلام فارغ وغير صحيح. فالأمر ليس إلا سياسة اقتصادية تستهدف إجبار الفلسطينيين على الاستسلام لطلباتهم. وإذا ذهبت إلى غزة الآن، سترى كم هي مكتظة بالعمال الذين لا يعملون، ولا يملكون شيئـا، ولا يستطيعون شراء أي شيء. ومثال ذلك أن سعر كيس الدقيق يبلغ ١٨٠ جنيها مصريا، فكيف يستطيع الناس شراءه؟ ولكن لا أحد يتكلم عن ذلك. كيف يستطيع العمال العاطلون عن العمل شراء أي شيء؟ لقد جئت إلى هنا من غزة مؤخرا، وكان ذلك في الاسبوع الماضي.

"إننا نعاني كثيرا. لا يوجد لدينا عمل. وقامت الأمم المتحدة، أو هيئة أخرى، بتقديم المساعدة. ولكن ما هو نوع المساعدة؟ ما الفائدة من هذه المساعدة عندما يرى المرء بنفسه حقيقة الوضع. إنها فعلا كارثة. فما معنى إعطاء عامل ١٠ شواقل، أي ٣ دولارات، لتنظيف الشوارع؟ لا شيء. لا يكفي إلا لشراء القوت. وبذلك يعامل الناس كمتسولين، كمجرد متسولين وليس كبشر. وفي رأيي، هذا هو القصد، من أجل اجبار الناس على التنازل والاستسلام. ولا يستطيع أي

عامل أن يغادر المنطقة، فالحدود مغلقة." (السيد عمر خليل، الشاهد رقم ٥، A/AC.145/RT.691/Add.1)

٣٨٢ - ووصف الشاهد للجنة الخاصة الحالة فيما يتعلق بمحصوله، فقال:

"فلنأخذ حالتي كمثال. زرعت ٢٠ دونما من البطاطا. ولم أبع منها شيئا. والثمن هو دولار لكل ٢٠ كيلو، أي لا شيء. فما الذي يمكن أن نفعله؟ إذا جئت معي، سأريك أرضي، وكيف رفست بالبطاطا على الأرض. فلم أقتلعها وإنما تركتها هناك. ثلاثة شواقل للصندوق، ما معنى ذلك؟ ثلاثة شواقل، أي دولار لصندوق سعته ٢٠ كيلو، ما معنى ذلك؟ أفضل إبقاء المحصول على الأرض. وهذا هو الوضع الآن في ظل السلطة الفلسطينية. ولكن الاسرائيليين هم الذين استهدفوا إغلاق كل شيء في وجه السلطة الفلسطينية." (المرجع نفسه)

٣٨٣ - وتكلم الشاهد عن حالة صيادي الأسماك بصفة خاصة في غزة، فقال:

"لنأخذ الصيد على سبيل المثال. لا يسمح لصيادي الأسماك إلا بساعات محدودة ومناطق محدودة للصيد. ولا يسمح لهم بالابتعاد إلا ثلاثة أميال، بدلا من ٩ أميال أو ١٢ ميلا وفقا للنصوص، ولكن ذلك على الورق فقط!

"لماذا أتكلم عن الصيد؟ أتكلم عنه لأنه هام جدا بالنسبة لاقتصاد قطاع غزة. فالسمك يحل محل اللحم والدجاج. والسمك أرخص للعمال الذين لا يقدرون على شراء اللحم." (المرجع نفسه)

٣٨٤ - ووصف العامل الميداني في منظمة بتسيلم آثار الإغلاق المفروض على الأراضي المحتلة على صحة سكانها، فقال:

"أود الإشارة على سبيل المثال، إلى أن ٦٠ مريضا بالسرطان مضطرون للذهاب بصورة منتظمة إلى اسرائيل لتلقي العلاج. وقد منعوا من مغادرة الضفة الغربية باتجاه اسرائيل. ومنع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الذهاب إلى مستشفى المقاصد وهو المستشفى الرئيسي الذي يقدم العلاج لسكان الضفة الغربية. ويقع هذا المستشفى في القدس. وقال المتحدث باسم المستشفى أن ثمة ٢٢٠ سريرا خاليا من أصل ٢٦٤ سريرا بسبب الإغلاق، في حين لا يوجد عادة أي سرير خال في المستشفى.

"وفيما يتعلق بالقيود المفروضة على حركة الموظفين الطبيين في الضفة الغربية أثناء عمليات الإغلاق الداخلي، لم يسمح للموظفين الطبيين بالوصول إلى المستشفيات التي يعملون بها. ووصل عدد الموظفيين الطبيين الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم ٣١٨ طبيبا و ٧٠٥

ممرضا وصيدليا واخصائيا في المختبرات. وترد هذه الاحصائيات في تقارير صادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية. وأثناء هذا الإغلاق الداخلي، لم تتمكن ٢٤٥ عيادة من العمل. وكان ثمة، بطبيعة الحال، نقص في المعدات الطبية والأدوية الأساسية. واضطرت العديد من العيادات إلى إغلاق أبوابها بسبب النقص في الأدوية. وكان هناك، مثلا، نقص في مادة الفنتولين والمضادات الحيوية، والأكسوجين، والمياه المعقمة، فضلا عن اللقاحات. وكانت الأغذية كذلك قليلة." (السيد فؤاد عيسى أبو حامد، الشاهد رقم ٢، A/AC.145/RT.690).

٣٨٥ - ووصف شاهد آخر آثار الإغلاق على قطاع الصحة فقال:

"في مجال الصحة مثلا توجد ٢٥ مؤسسة صحية في القدس، مثل المستشفيات، أو العيادات، أو مراكز الصحة، أو مراكز إعادة التأهيل. وتشير الأرقام التي جمعها زملائي إلى أن عدد الاستشارات المقدمة من هذه المؤسسات الصحية قد انخفض بنسبة تتجاوز ٦٠ في المائة منذ الإغلاق الإسرائيلي الأخير". (السيد عبد الرحمن أبو عرفة، الشاهد رقم ١٠، A/AC.145/RT.694)

٣٨٦ - ووصف الشاهد آثار الإغلاق على الاقتصاد العربي في القدس، فقال:

"وضع أعضاء في لجنتنا ومختلف الباحثين الاقتصاديين تقديرات. وتشير هذه التقديرات إلى أن حجم المبيعات انخفض في القدس بنسبة ٨٠ في المائة." (المرجع نفسه)

٣٨٧ - وقدم أحد الشهود وصفا لعدم المساواة في المزايا الاجتماعية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقال:

"لأنهم عندما تتخطى حدود القدس، يلغون بطاقة الهوية التي تحملها ويوقفون المزايا للأطفال. أما الإسرائيليون فيحق لهم إقامة مستوطنات خارج الحدود والعيش فيها. ولا يحرمون من مزاياهم الاجتماعية. انهم يريدون جعل حياتنا في القدس صعبة للغاية لكي نغادرها. وأنا أريد بناء بيت. ولا أستطيع الحصول على تصريح لذلك." (السيد محمود عبد الله، الشاهد رقم ١٣، A/AC.145/RT.695)

٣٨٨ - وتحدث أحد الشهود أمام اللجنة الخاصة عن بهظ تكاليف الحصول على تصاريح بناء للفلسطينيين، فقال:

"طلبوا مني نصف ثمن البيت للحصول على تصريح. أما الإسرائيلي، فيبني بيته مباشرة دون تصريح." (المرجع نفسه)

٣٨٩ - ووصف أحد الشهود الذين أدلوا بإفادتهم أمام اللجنة الخاصة، تكاليف البناء في القدس، فقال:

"ما فعله الإسرائيليون هو التالي: كانت هناك فعلا قرى عربية اندمجت معا لتصبح القدس، وفي حقيقة الأمر، قام الإسرائيليون بتخطيط اعتباطي ولم يأخذوا في عين الاعتبار ملكية الأراضي على الإطلاق وسمحوا بعمليات البناء، حيثما أمكن، في أماكن توجد فيها مباني من قبل. ولذلك، يضطر أغلبية الفلسطينيين في جميع هذه الأحياء إلى البناء دون تصريح. وأعتقد أن من المهم أن تعرفوا أن تكلفة الحصول على تصريح لبناء بيت في القدس اليوم (لا يوجد إسكان عام للفلسطينيين، ولا يوجد تمويل عام أو عمليات رهـــن للعقارات، ولا تتاح أية تسهيلات للفلسطينيين) قد تصل إلى ٠٠٠ ٩٠ شاقل، أي حوالي ٠٠٠ ٣٠ دولار، للشخص الفلسطيني، وذلك لمجرد الحصول على التصريح ودفع الضرائب المرتبطة به. ومن الضروري معرفة أن متوسط الدخل الجيد في القدس الشرقية، بما في ذلك مدفوعات التأمين الوطني، يتراوح بين ٠٠٠ ٣ و ٢٠٠ ٣ شاقل شهريا، أي حوالي ٠٠٠ ١ دولار. عندئذ يدرك المرء معنى ٠٠٠ ٣٠ دولار كمبلغ يجب دفعه حتى قبل البدء بعملية البناء." (السيدة ليندا براير، الشاهدة رقم ٩، A/AC.145/RT.694)

٣٩٠ - ووصف شاهد من غزة آثار الإغلاق على الحالة الصحية في الأراضي المحتلة، فقال:

"كما تعلمون، لم تقم السلطات الإسرائيلية خلال فترة الاحتلال كلها منذ عام ١٩٦٧ حتى إقامة السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤، بتطوير الهيكل الأساسي للمرافق الصحية في الأراضي بأي شكل من الأشكال. ولا تملك المستشفيات حتى المعدات الأساسية، وثمة اعتماد كامل على العالم الخارجي فيما يتعلق بالأدوية والمعدات، فضلا عن دخول المستشفى لتلقي العلاج في العديد من الحالات.

"وقد أدى استمرار الإغلاق الحالي إلى تدهور خطير في الخدمات الصحية. فقد عانت المستشفيات في قطاع غزة لفترة تجاوزت شهر، من نقص شديد في الأدوية، وخاصة من نقص في المواد الضرورية للمختبرات. وثمة نقص حاد في الأدوية اللازمة لعلاج الأمراض المزمنة مثل ارتفاع الضغط، والسرطان، والسكري.

"وأثناء الإغلاق، رفضت السلطات الإسرائيلية منح تصاريح للمرضى، حتى في الحالات الخطيرة، من أجل الذهاب إلى الضفة الغربية أو إسرائيل أو الأردن، وفي جميع الحالات نضطر إلى عبور الأراضي الإسرائيلية للوصول إلى العالم الخارجي". (السيد حمدي شقورة، الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.697/Add.1)

٣٩١ - واسترعى الشاهد انتباه اللجنة الخاصة إلى الحالة الاقتصادية في الأراضي المحتلة نتيجة الإغلاق، فقال:

"أسفر الإغلاق عن الحد من الأنشطة التجارية بين غزة والعالم الخارجي. فلم يُسمح بدخول جميع المواد الأساسية، سواء كانت أغذية أو غيرها من المنتجات. ولا شك في أنكم سمعتم عن خطورة الحالة الناجمة عن النقص الحاد في الدقيق. ويضطر الفلسطينيون إلى الوقوف في صفوف طويلة للحصول على بعض الدقيق. وسبب هذا النقص الحاد في الدقيق هو أنه تم إيقاف استيراد الدقيق من أو عبر إسرائيل لأكثر من شهر. ويستهلك قطاع غزة حوالي ٠٠٠ ٨ طن من الدقيق كل شهر. وعندما خُفف هذا الحصار قليلا، لم يُسمح بدخول إلا ما بين ٥ و ١٠ في المائة من هذه الكمية. ولذلك، حتى مع تخفيف الحصار، لم تكن الكميات المستوردة كافية لتغطية احتياجات السكان الأساسية.

"وما يقال عن الدقيق، يصدق أيضا على الواردات الأخرى، بما في ذلك مواد البناء. ومع عملية إعادة البناء في غزة والجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لاجتذاب الاستثمار، ثمة طلب متزايد على مواد البناء. غير أن استيراد الأسمنت والحديد وغير ذلك من مواد البناء أوقف لفترة من الوقت. والآن يُسمح بدخول كميات صغيرة، غير أن الإجراءات الإدارية معقدة ولا تسهل عمليات الاستيراد إلى داخل قطاع غزة. وينطبق هذا أيضا على المواد الخام التي تحتاج إليها مختلف الصناعات.

"ومسألة الواردات الزراعية مهمة جدا أيضا، نظرا إلى أن قطاع غزة يعتمد إلى حد بعيد على الزراعة، ولا سيما الخضروات والحمضيات. وقد أبرمت اتفاقات بين وزارة الزراعة ومستوردين من أوروبا. ولذلك ينبغي الالتزام بمواعيد محددة لزراعة مختلف المنتجات وحصادها وتصديرها، ولذلك يمثل الإغلاق، الذي يمنع التصدير، كارثة حقيقية لقطاع الزراعة في غزة.

"وتساهم جميع هذه التدابير في تدهور الحالة الاقتصادية في قطاع غزة بصورة لم يسبق لها مثيل، نظرا إلى أن الإغلاق يؤثر في الانتاج بشكل عام، سواء في قطاع الصناعة أو قطاع الزراعة أو حتى قطاع الخدمات والسياحة. ولذلك فإن الآثار السلبية للإغلاق تمس الجميع." (المرجع نفسه)

٣٩٢ - وقدم الشاهد أيضا وصفا لحالة صيادي الأسماك من أهل غزة، فقال:

"ثمة أيضا حصار على شاطئ البحر في قطاع غزة. ووفقا للاتفاقات المبرمة، يحق لصيادي الأسماك في قطاع غزة الصيد في مساحة تصل إلى ٢٠ ميلا بحريا من الشاطئ. ومع الإغلاق، فُرض حصار بحري ومُنع صيادو الأسماك من الذهاب للصيد في البحر. والآن، يُسمح لهم بالصيد في مساحة تصل إلى ١٢ ميلا بحريا من الشاطئ، وذلك، كما قلت سابقا، يخالف الاتفاقات وغير كاف. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يتعرض الصيادون للتهديد من جانب القوات العسكرية الإسرائيلية. ويتعرضون لإطلاق النار. وتدمر معداتهم، وخاصة شبكات الصيد." (المرجع نفسه)

٣٩٣ - وترد البيانات المتعلقة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الأراضي المحتلة في الوثائق التالية: A/AC.145/RT.690 (السيد محمد يوسف دهمان)، و A/AC.145/RT.690 (السيد فؤاد عيسى أبو حامد)، و A/AC.145/RT.691 (شاهد لم يذكر إسمه)، و A/AC.145/RT.691/Add.1 (السيد عمر خليل)، و A/AC.145/RT.691 (شاهد لم يذكر إسمه)، و A/AC.145/RT.694 (السيدة ليندا برايز)، و A/AC.145/RT.694 (السيدة ناتالي روثمان)، و A/AC.145/RT.695 (السيد محمود عبد الله)، و A/AC.145/RT.695/Add.1 (شاهد لم يذكر إسمه)، و A/AC.145/RT.697/Add.1 (السيد حمدي شقورة).

المعلومات الخطية

٣٩٤ - في ١ نيسان/ابريل، أرسلت منظمة حقوق الإنسان "بتسيلم" تقريرا عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي نتيجة الإغلاق إلى رئيس الوزراء شمعون بيريز. وجاء في التقرير أن ثمانية من المرضى الفلسطينيين لقوا حتفهم منذ فرض الإغلاق بسبب عدم تلقي العلاج الطبي، بينما حُرم عشرات من المرضى الآخرين بأمراض خطيرة من العلاج الأساسي. وبالإضافة إلى ذلك، هُدمت تسعة منازل أو أغلقت بالشمع الأحمر، أحدها بالغلط، واحتجز حوالي ١ ٠٠٠ شخص أثناء موجة من الاعتقالات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). ثم سُجن العديد منهم بموجب أمر احتجاز إداري وتعرضوا للتعذيب أثناء الاستجواب. ولاحظ التقرير أنه على الرغم من أنه يحق لإسرائيل أن تتخذ إجراءات ضد القائمين بالهجمات، فإن العقاب الجماعي يشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي وقد يدفع الفلسطينيين إلى ارتكاب أعمال يأس عنيفة ضد الإسرائيليين. (هآرتس، ٢ نيسان/ابريل)

٣٩٥ - وفي ٥ نيسان/أبريل، أفادت التقارير بأن اللجنة الوزارية الإسرائيلية التي أنشأتها الحكومة الإسرائيلية في وقت مبكر من الأسبوع، قد قررت زيادة عدد الشاحنات التي يسمح لها بالسفر من منطقة غزة وإلى داخلها. (جروسالم تايمز، ٥ نيسان/أبريل)

٣٩٦ - وفي ٧ نيسان/أبريل، سمح جيش الدفاع الإسرائيلي للفلسطينيين بتصدير بضائع عن طريق محطة شحن كارني. (هآرتس، ٧ نيسان/أبريل)

٣٩٧ - وفي ١١ نيسان/أبريل، أفادت التقارير بأن رئيس الوزراء شمعون بيريز قد قرر زيادة عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل داخل إسرائيل من ٣ ٠٠٠ إلى ٧ ٠٠٠، على أن يكون سن العمال ٤٠ عاما على الأقل. (هآرتس، ١١ نيسان/أبريل)

٣٩٨ - وفي ٨ أيار/مايو، أعلن مسؤول في البنك الدولي أن البنك الدولي يعتزم زيادة القروض التي يمنحها لقطاع غزة والضفة الغربية بغية مساعدة هاتين المنطقتين على التصدي للأزمة الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق. وكان من المتوقع أن يوافق البنك على قرضين يبلغ مجموعهما ٦٥ مليون دولار وذلك قبل نهاية حزيران/يونيه، بهدف إعادة بناء الهياكل الأساسية المتدهورة للاقتصاد الفلسطيني وتوفير الوظائف التي ثمة حاجة ملحة لها. (جروسالم بوست، ١٢ أيار/مايو)

٣٩٩ - وفي ١٢ أيار/مايو، قدمت رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان تقريرا إلى رئيس الوزراء ووزير الصحة تصف فيه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الدولة في المجال الطبي في كل من إسرائيل والأراضي. وحسبما جاء في التقرير، لم يتمكن الأطفال والمصابون بأمراض مزمنة في الأراضي من تلقي العلاج الطبي بسبب الإغلاق؛ كما فُرضت قيود على حركة الموظفين الطبيين وحدثت حالات تأخير في سفر المرضى إلى الأردن لتلقي العلاج. واتهم التقرير إسرائيل بانتهاك الحق في تلقي العلاج الطبي برفضها إصدار تصاريح دخول للمرضى، وتأخير المرضى والمصابين الفلسطينيين عند حواجز الطرق على مداخل إسرائيل؛ واصرارها، من حيث المبدأ، على رفض إصدار تصاريح دخول للآباء الفلسطينيين دون سن الـ ٣٠ عاما من أجل مرافقة أطفالهم المرضى، والحد من عدد الأيام أو الساعات المسموح بها للوالدين باصطحاب أطفالهم فيما يتعلق بدخول المستشفى والعمليات الجراحية. وذكر التقرير أن اسرائيل تفرض قيودا على حرية تحرك الأطباء والموظفين الطبيين وتلغي تصاريح دخولهم تلقائيا عند فرض أي إغلاق. ونتيجة لذلك، تضطر المستشفيات في القدس الشرقية إلى العمل بأقل من نصف موظفيها، وهو ما يراه الأطباء محاولة لإجبار المستشفيات على تغيير تكوين موظفيها واستخدام عدد أقل من العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة، على أساس أن الاخصائيين والأطباء الموظفين على أساس غير متفرغ غير ضروريين لسير أعمال المستشفى. وفي رسالة مرفقة بالتقرير، طلبت رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان إلى رئيس الوزراء أن يرفع الإغلاق فورا فيما يتعلق بالأطباء والموظفين الطبيين والمرضى الذين يحتاجون إلى العلاج في إسرائيل. وكتبت الرابطة أنه، في رأيها، "لا يمكن القبول على الصعيد الأخلاقي والإنساني والمهني بالتسبب بآلام لا ضرورة لها، أو بحالات عجز لا علاج لها، أو بحالات وفاة بسبب غباء البيروقراطية عند حواجز الطرق". (هآرتس، ١٣ أيار/مايو)

٤٠٠ - وفي ١٧ أيار/مايو، أفادت التقارير بأن أكثر من ٠٠٠ ١٠ عامل فلسطيني تأثر من جراء الإغلاق الشديد الذي فرضته إسرائيل على مناطق الحكم الذاتي قبل ذلك بيومين. (جروسالم تايمز، ١٧ أيار/مايو)

٤٠١ - وفي ١٩ أيار/مايو، أخبر وزير السلطة الفلسطينية فريح أبو مدين نقابة المحامين في تل أبيب أن الإغلاق يكلف السلطة الفلسطينية ٥ ملايين دولار يوميا. وقال السيد أبو مدين إن حوالي ٠٠٠ ١٠٠ فلسطيني لا يستطيعون العمل في إسرائيل بسبب الإغلاق، كما أن الفلسطينيين لا يستطيعون تصدير الفاكهة والخضروات. (جروسالم بوست، ٢٠ أيار/مايو)

٤٠٢ - وفي ٢٨ أيار/مايو، أفادت التقارير بأن تجديد الإغلاق المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة قد زاد من القيود المفروضة على الواردات وأجبر العائلات الفقيرة على اتباع نظام غذائي نباتي وخال من الخبز. وتفيد التقارير بأن الفلسطينيين في غزة يستخدمون البطاطا كبديل جزئي للدقيق لأن الأسعار أصبحت باهظة بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على الواردات من الدقيق. وقيل إن المحلات والأسواق والمطاعم في وسط غزة الذي يشهد عادة نشاطا كثيفا، كانت شبه خالية. واتسم الجو السائد بشعور بالاستسلام أكثر من اتسامه بالغضب، وذلك لأنه كان من المتوقع أن يستمر الإغلاق طوال فترة الإعداد للانتخابات العامة الإسرائيلية. (جروسالم بوست، ٢٨ أيار/مايو)

٤٠٣ - وفي ٤ حزيران/يونيه، طلب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، تريي لارسن، إلى إسرائيل أن ترفع الإغلاق الذي فرضته على الضفة الغربية وقطاع غزة وأن تحول الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية من أجل إنقاذ مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني من الانهيار المالي. (جروسالم بوست، ٥ حزيران/يونيه)

٤٠٤ - وفي ٧ حزيران/يونيه، قال رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات إلى ممثلين من ٣٥ بلدا إن الفلسطينيين في الأراضي على شفا الموت جوعا. وأعرب السيد عرفات أيضا في خطابه عن قلقه لقيام إسرائيل مؤخرا باستيراد أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من العمال الأجانب الذين أخذوا الوظائف التي كان الفلسطينيون يشغلونها سابقا. (جروسالم بوست، ٩ حزيران/يونيه)

٤٠٥ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أصدرت منظمة "رصد السلام" تقريرا ذكرت فيه أنه منذ فرض الإغلاق الحالي على الأراضي المحتلة في ٢٥ شباط/فبراير وحتى الانتخابات في إسرائيل، بلغت التكلفة الاقتصادية المترتبة على الإغلاق بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة أكثر من ٣٠٠ مليون دولار. وذكر التقرير أن الاقتصاد الفلسطيني تكبد خسائر تراوحت بين ٤ ملايين و ٥ ملايين دولار يوميا نتيجة الإغلاق. وبلغت نسبة البطالة في مناطق الحكم الذاتي ٦٥ في المائة حسب التقديرات الفلسطينية، وتراوحت بين ٢٠ و ٣٠ في المائة حسب تقديرات منسق أنشطة الحكومة في الأراضي. وأشار التقرير إلى أنه منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فرضت إسرائيل أكثر من ٣٠٠ يوم من الإغلاق على الأراضي، كان الإغلاق في حوالي ٢٠٠ يوم منها كاملا، وفي ١٠٠ يوم تقريبا إغلاقا جزئيا. ويستمر فرض الإغلاق الحالي منذ أكثر من ١٦ أسبوعا، وعلى الرغم من أنه لا يمثّل أطول فترة إغلاق، يبدو أنه أشد إغلاق من حيث القيود المفروضة على الفلسطينيين. وعلى الرغم من اتخاذ عدد من التدابير لتخفيف الإغلاق، استمر فرض العديد من القيود فيما يتعلق بحركة الأشخاص ومرور البضائع بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. وأشار التقرير إلى أن الإغلاق منع الفلسطينيين من التحرك من الضفة الغربية باتجاه قطاع غزة نظرا إلى أن إسرائيل لم تفتح ممرات العبور الآمن المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر الإغلاق عن عزل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية، الأمر الذي أثّر سلبيا في العديد من الجوانب المتعلقة بالحياة الفلسطينية نظرا إلى أن القدس الشرقية تمثّل مركزا ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا وتعليميا ودينيا بالنسبة لسكان الضفة الغربية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٥ حزيران/يونيه)

٤٠٦ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، وحسبما ورد في تقرير أصدرته منظمة "نحو السلام"، خسرت الضفة الغربية وقطاع غزة دخلا مقداره ٣٠٠ مليون دولار تقريبا، وارتفع معدل البطالة إلى ٦٥ في المائة نتيجة الإغلاق الإسرائيلي المفروض على هذه المناطق منذ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦. (جروسالم تايمز، ٢٨ حزيران/ يونيه)

٤٠٧ - وفي ١١ تموز/يوليه، اعتُقل رجل فلسطيني يبلغ عمره ٢٩ سنة من سكان قطاع غزة عند موقع بناء في عراد بتهمة الدخول غير المشروع إلى إسرائيل. وقال الرجل للشرطة إنه مضطر للعمل من أجل دفع تكاليف العلاج الطبي لابنته المريضة بالسرطان. وقال الفلسطيني، وهو أب لأربعة أطفال، للقاضي الذي

طـُلب منه تمديد مدة احتجازه، إنه عاطل عن العمل منذ ثمانية أشهر وإنه مضطر لاصطحاب ابنته إلى المستشفى مرة في الأسبوع ودفع مبلغ ٣ ٠٠٠ شاقل إسرائيلي جديد لعلاجها. ولاحظ القاضي أن المتهم اعترف بدخوله إسرائيل بطريقة غير مشروعة وأوصى ببذل جهود للتحقق من أقواله فيما يتعلق بمرض ابنته. وقال إنه في حالة ما إذا ثبت أن كلامه صحيح فقد يكون لذلك أثر على القضية بأكملها. (هآرتس، ١٤ تموز/يوليه)

٤٠٨ - وفي ١٢ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن وزير الداخلية الإسرائيلي اعترف بأن وزارته قد بدأت مؤخرا بسحب بطاقات الهوية من سكان القدس. وأفاد مسؤول بأنه وفقا لقوانين الوزارة، يعتبر أي شخص عاش خارج إسرائيل لمدة تتجاوز سبع سنوات قد غيَّر مكان إقامته. (جروسالم تايمز، ١٢ تموز/ يوليه)

٤٠٩ - وفي ٢١ تموز/يوليه، أحضر حوالي ٢٠ من حركيي مريتس ثلاثة صهاريج مياه إلى الخليل حيث أفادت التقارير أن السكان الفلسطينيين يعانون من نقص شديد في المياه. واستخدمت الصهاريج، التي يحتوي كل منها على ١٦ ٠٠٠ متر مكعب من المياه، لتعبئة ثلاثة آبار في ثلاثة أحياء مختلفة من المدينة. وفي تل الرميدة، خرج النساء والأطفال إلى الشارع للحصول على المياه، وقيل إن المنازل في هذا الحي لم تحصل على مياه شرب منذ حوالي ٢٠ يوما وأن السكان مضطرون إلى السفر لمسافات طويلة للحصول على المياه. وقام المستوطنون في الحي برئاسة الزعيم السابق لحزب "كاخ" بالإساءة شفويا إلى حركيي من مريتس وصاحوا بالعبارات التالية: "العار عليكم" و "يا خونة". وقيل إن حوالي ٨٠ في المائة من المنازل في الخليل تفتقر إلى المياه كل صيف. واتهمت بلدية الخليل الإدارة المدنية بانتهاج سياسة تمييز فيما يتعلق بتوزيع المياه. وادعت أن المستوطنين في المدينة يحصلون على أربعة أضعاف المياه التي يحصل عليها السكان الفلسطينيون. ومن المشاكل الأخرى تعرضت شبكة المياه في البلدية للعفن والخراب، الأمر الذي يحول دون وصول كميات كبيرة من المياه إلى المنازل (هآرتس، ٢٢ تموز/يوليه)

٤١٠ - وفي ٢ آب/أغسطس، أفادت التقارير بأن تجديد الاغلاق المفروض على مناطق الحكم الذاتي لم يؤثر على قطاع غزة حيث يذهب ٥٠٠ ١٧ من العمال للعمل داخل الخط الأخضر. (جروسالم تايمز، ٢ آب/أغسطس)

٤١١ - وفي ٩ آب/أغسطس، أفادت التقارير بأن أفراد شرطة الحدود الاسرائيلية ومفتشي الضرائب اقتحموا السوق الواقع على الطريق الرئيسي بين القدس ورام الله. وتمت مصادرة جميع السلع الموجودة على عربات البائعين، واعتقل بعض التجار. (جروسالم تايمز، ٩ آب/أغسطس)

٤١٢ - وفي ١٦ آب/أغسطس، أفادت التقارير بأن وكيل وزارة الزراعة في السلطة الفلسطينية عطا أبو كرش، صرح بأن المزارعين خسروا ٧٠٠ مليون دولار خلال الموسم الأخير نتيجة الإغلاق الاسرائيلي المفروض على مناطق الحكم الذاتي . (جروسالم تايمز، ١٦ آب/أغسطس)

٤١٣ - وفي ١٩ آب/أغسطس، قررت السلطة الفلسطينية إعادة فتح نقطة عبور مونتا (كارني) بالقرب من غزة بعد اغلاقها لمدة ست ساعات. وكانت نقطة العبور المستخدمة لشحن السلع فقط، قد أغلقت أمام السلع الاسرائيلية بعد أن رفضت إسرائيل السماح بتصدير السلع الفلسطينية الى الضفة الغربية واسرائيل. وقال الضابط المسؤول عند نقطة العبور إن إسرائيل قد منعت تسليم ٠٠٠ ٥٠٠ متر مربع من القرميد الى الضفة الغربية، الأمر الذي أثر سلبيا على ٢٨ من مصانع القرميد وحوالي ٠٠٠ ١ عامل. وأشار الضابط أيضا الى أن الاسرائيليين قد رفضوا السماح لشحنة من الأدوية بدخول غزة كانت هدية لسكان غزة. (جروسالم تايمز، ٢٣ آب/أغسطس)

٤١٤ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، قرر رئيس الوزراء نتنياهو أثناء اجتماع عقد لمناقشة المشاكل الاقتصادية التي يواجهها الفلسطينيون ، عدم زيادة عدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بدخول اسرائيل، وذلك بالاشتراك مع وزير الخارجية ووزير الدفاع ووزير المالية. وكما تقول السلطة الفلسطينية، بلغ معدل البطالة ٤٠ في المائة في الضفة الغربية و ٥١ في المائة في غزة (جروسالم بوست، ٢٧ آب/أغسطس)

٤١٥ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، حذر وزير التجارة والاقتصاد في السلطة الفلسطينية من أن عملية السلام ستصاب بنكسة في حالة استمرار حالة الضيق الاقتصادية في مناطق الحكم الذاتي. وشرح الوزير ان المشقات الاقتصادية التي يواجهها سكان الأراضي تولد مشاكل اجتماعية قد تؤدي إلى تحويل مسار عملية السلام. (هآرتس، ٢٨ آب/أغسطس)

٤١٦ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، طلب الزعماء الفلسطينيون الى أصحاب الأملاك الفلسطينيين في القدس الامتناع عن رفع الإيجارات خلال السنوات الثلاث المقبلة. وبينوا لهم بأن ارتفاع إيجارات الشقق في القدس الشرقية أجبر عددا كبيرا من الفلسطينيين على مغادرة المدينة. وهذا، كما قال الزعماء الفلسطينيون، يخدم مصلحة إسرائيل التي لا تتمنى شيئا أفضل من مغادرة السكان الفلسطينيين. وذكر حاتم عبد القادر، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، الذي كان واحدا من الزعماء الفلسطينيين الذين طالبوا بالتجميد المقترح للإيجارات، إنه إذا لم يتخذ أي إجراء لوقف خروج الفلسطينيين من المدينة، فسوف يغادرها نحو ٠٠٠ ٤٠ خلال عدة سنوات مقبلة. (جروسالم بوست، ٣ أيلول/سبتمبر؛ هآرتس، ٨ أيلول/سبتمبر)

٤١٧ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، ذكر مسؤولون اسرائيليون أن اسرائيل ستعطي ٠٠٠ ١٨ تصريح عمل إضافي للفلسطينيين وستسمح لـ ٣٠ شاحنة إضافية في الأراضي بدخول اسرائيل يوميا. وذكر المسؤولون أيضا أن الحكومة سوف تخفف القيود المفروضة على دخول العمال وسيارات الإسعاف التي تحاول الوصول الى مستشفيات في القدس الشرقية، وستزيد إصدار بطاقات المرور بنسبة ٥٠ في المائة لرجال الأعمال الفلسطينيين للسفر الى اسرائيل. وكانت اسرائيل قد أعلنت عن ذلك أثناء اجتماع لجنة الاتصال المخصصة للبلدان المساهمة في الجهود الإنمائية الفلسطينية الذي عقد في وزارة خارجية الولايات المتحدة. وناقشت اللجنة سبل تخفيف العجز المتوقع أن يصل الى ١٢٧ مليون دولار في ميزانية السلطة الفلسطينية لعام

١٩٩٦، وسبل زيادة العمالة على الأمدين القصير والطويل في الأراضي عن طريق ما وصف بمشاريع الهياكل "الأساسية". (جروسالم بوست، ٨ أيلول/سبتمبر)

٤١٨ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، قيل إنه بعد نحو سنتين من مباشرة بلدية القدس بتنفيذ الخطة التي روج لها كثيرا لبناء ١٨٠ صفا دراسيا جديدا في القدس الشرقية، لم يبن سوى ١٢ صفا، ومن غير المزمع بناء سوى بضعة صفوف إضافية في ١٩٩٦، وهي السنة الأخيرة للخطة. ووصف مسؤول كبير في البلدية تنفيذ المدينة للخطة بأنه "فشل ذريع". وذكر رئيس السلطة التعليمية في القدس أن القيود المفروضة على الميزانية وصعوبات الحصول على أرض لبناء الصفوف والمدارس الجديدة في القدس الشرقية أدت الى تأخير البناء. وفي غضون ذلك، قيل إن الاكتظاظ بدأ يزداد في المدارس العربية مما اضطر البلدية الى رفض تسجيل التلاميذ لعدم توافر الصفوف، وإلى أن تطلب الى آبائهم أن يرسلوا أبناءهم الى مدارس خاصة. ويقال إن ٢٤ ٠٠٠ تلميذ يداومون في مدارس عامة في القدس الشرقية. وكشفت مصادر في البلدية أنه عندما بدأت خطة الثلاث سنوات لبناء صفوف جديدة في عام ١٩٩٥، كانت هناك حاجة لنحو ٣٥٠ صفا جديدا، بينما هناك حاجة الآن الى أكثر من ٤٠٠ صف. (جروسالم بوست، ١١ أيلول/سبتمبر)

٤١٩ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، تظاهر نحو ٢٠٠ من تجار الخليل وأعيانها وحركييها في المدينة، مطالبين اسرائيل بإعادة فتح سوق الجملة في المدينة الذي كان أغلق منذ مذبحة مغارة الأولياء (الحرم الإبراهيمي) في عام ١٩٩٤ خشية قيام العرب بهجمات ثأرية ضد اليهود الذين يمرون من هناك. وقام المستوطنون من جانبهم بمظاهرة مضادة رفعوا فيها لافتات تقول إن السوق بنيت على أرض سرقت من يهود ذبحوا في عام ١٩٢٩. وقام جنود جيش الدفاع الاسرائيلي بتفريق المتظاهرين بسرعة بعد موافقة الحاكم العسكري على لقاء رئيس البلدية مصطفى النتشه. وكان اتفاق أوسلو الموقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قد وعد بأنه "سيجري اتخاذ تدابير معينة لتيسير التجارة والتنقل في الخليل بعد التوقيع مباشرة على الاتفاق وقبل إعادة نشر قوات جيش الدفاع الاسرائيلي". وكان أول تعهد في القائمة هو إعادة فتح سوق الجملة والسماح للمحلات بفتح أبوابها لتجارة المفرق. (هآرتس، ١٦ أيلول/سبتمبر، جروسالم بوست، ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر)

٤٢٠ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أبلغ عن إنشاء أول مصرف فلسطيني في رام الله التي تقع في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وذلك بمبادرة من الشركات التجارية، ومن المتوقع أن يبدأ عمله في تشرين الثاني/نوفمبر. وسيفتتح فرع آخر لاحقا في غزة. (هآرتس، ١٦ أيلول/سبتمبر)

٤٢١ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، قام جيش الدفاع الاسرائيلي للأسبوع الثاني على التوالي بمنع أصحاب المحال من الوصول الى محالهم في سوق الخضار بالخليل. وقام أصحاب المحال باتخاذ خطوتهم بعد اجتماعهم مع بلدية الخليل قرروا خلاله تنفيذ بند من بنود اتفاقات طابا يسمح بإعادة فتح السوق والمحال. وقد أغلقت المنطقة عقب مذبحة الخليل في شباط/فبراير ١٩٩٤. (جروسالم تايمز، ٢٠ أيلول/سبتمبر)

٤٢٢ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أبلغ عن تأجيل افتتاح المستشفى الأوروبي بغزة حتى شباط/فبراير ١٩٩٧ بسبب قيام اسرائيل بإغلاق مناطق الحكم الذاتي. (جروسالم تايمز، ٢٠ أيلول/سبتمبر)

(هـ) تطورات أخرى

الإفادات الشفوية

٤٢٣ - وصفت ممثلة منظمة الحق لحقوق الإنسان السياسة التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية فيما يتعلق بالفلسطينيين في القدس على النحو التالي:

"اتخذت تدابير من أجل تخفيض عدد الفلسطينيين المقيمين في القدس. وجرت جميع المحاولات لطردهم من مدينة القدس وإلغاء مواطنيتهم. وتم تصغير حدود مدينة القدس لكي لا يحصل جميع الذين يعيشون خارج هذه الحدود على أية من خدمات البلدية. وفي حالة تزوج مواطنة من القدس من أحد سكان الضفة الغربية وعدم اقامتها في القدس، تفقد فورا الحق في العيش في القدس. وفي حالة تزوج الرجل من امرأة من الضفة الغربية وإقامته مع زوجته في رام الله، التي تبعد ١٣ كيلومترا فقط عن القدس، يفقد حقه في الإقامة في القدس. أما أطفال أم من القدس وأب من الضفة الغربية، فلا يحق لهم الإقامة في القدس. وتضطر العائلات التي غادرت الضفة الغربية وتحمل تصريحا للعيش في القدس، إلى أن تعود وتجدد تصريحها بصورة منتظمة كل ثلاث سنوات. وقد ألغيت بعض تصاريح الإقامة هذه مؤخرا وطلب من الناس العيش خارج القدس". (السيدة نينا عطا الله، الشاهدة رقم ٢١، A/AC.145/RT.698)

٤٢٤ - ووصفت شاهدة أمام اللجنة الخاصة المشاكل المتعلقة بتسجيل الأطفال الفلسطينيين، فقالت:

"إننا نواجه مشكلة فيما يتعلق بتسجيل الأطفال. ومنذ عهد قريب جدا، كانت أمامنا حالة أسرة تقيم الزوجة فيها في القدس الشرقية بينما يقيم الأب في قطاع غزة. وتم منعهما من رؤية احدهما الآخر لفترة طويلة. وولدت المرأة في مستشفى في القدس الشرقية ولم يسمح للأب بزيارتها، على الرغم من أن حالتها كانت خطرة للغاية وكانت الولادة سابقة لأوانها ووضع الطفل في وحدة العناية المكثفة. وأخيرا، وبفضل جهودنا الكثيفة، سمح للزوج بزيارة زوجته. غير أن الطلب الذي قدمه للم شمل الأسرة لم يحظ بالقبول بعد". (السيدة ناتالي روثمان، الشاهدة رقم ١١، A/AC.145/RT.694)

٤٢٥ - وترد البيانات المتعلقة بتطورات أخرى في الوثيقتين A/AC.145/RT.694 (السيدة ناتالي روثمان)، و A/AC.145/RT.698 (السيدة نينا عطا الله).

المعلومات الخطية

٤٢٦ - في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، فازت الكتلة الإسلامية، المنتسبة إلى حركة حماس، بانتخابات الطلاب في جامعة بير زيت، وهي المركز الفلسطيني الرئيسي للتعليم العالي. وقد دل نجاح الكتلة المؤيدة لحماس في جامعة غير إسلامية تضم بين طلابها البالغ عددهم ٠٠٠ ٣، كثيرا من المسيحيين، على أن حماس تحظى باحترام كبير بين السكان الأثرياء نسبيا والمثقفين وليس في صفوف الفقراء فحسب. وشعر العديد من حركيي فتح بالإحباط بعد إعلان النتائج، وقال عدد من الحركيين إنه كان من الممكن توقع مثل هذه النتيجة نظرا إلى أن العديد من الشباب في الأراضي أصبحوا أكثر تطرفا وينتقدون ياسر عرفات لما قدمه من تنازلات مفرطة لإسرائيل ولإخفاقه في الدفاع عن مطالب الفلسطينيين. (هآرتس، جروسالم بوست، ٩ أيار/مايو)

٤٢٧ - وفي ١٧ أيار/مايو أبلغت الدولة محكمة العدل العليا بضرورة إغلاق مؤسسة الأراضي المقدسة التي تتخذ من القدس مقرا لها لأنها جزء لا يتجزأ من الهيكل الأساسي لحركة حماس. وجاء ذلك في رد الدولة على عريضة قدمتها المؤسسة ضد أمرين إداريين أُصدرا ضدها في آذار/مارس، وكان الأمر الأول قد طلب إغلاقها لمدة عام، بينما صادر الأمر الثاني جميع ممتلكاتها. وورد في العريضة أن المؤسسة هي منظمة خيرية بحتة تقدم الدعم للأرامل والأيتام ولذلك لا تستحق أن تخضع للإغلاق. ومن جهة أخرى، قالت الدولة للمحكمة أنه على الرغم من أن المؤسسة تقدم أحيانا منحا صغيرة للأيتام فإن الجزء الأكبر من مساعداتها يذهب لعائلات "الإرهابيين" من حركة حماس الذين قتلوا أو أبعدوا من البلاد أو سجنوا. وقالت الدولة إن المؤسسة تشجع الإرهاب وتسانده عن طريق منح "الإرهابيين" الثقة بأنه ستتم رعاية عائلاتهم في حالة تعرضهم لمكروه. وأضافت الدولة أن مؤسسة الأراضي المقدسة تعمل في القدس كوكيل لمؤسسة الأراضي المقدسة للإغاثة والتنمية الموجود مقرها في الولايات المتحدة ويديرها حركيون معروفون من حماس. (جروسالم بوست، ٢٠ أيار/مايو)

٤٢٨ - وفي ٢٢ أيار/مايو، توصلت اسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى اتفاق بشأن بناء مطار فلسطيني صغير بالقرب من رفح في قطاع غزة. ونص الاتفاق على أن تحتفظ إسرائيل بالسلطة الكاملة فيما يتعلق بالأمن في منطقة المطار. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ أيار/مايو)

٤٢٩ - وفي ٢٦ أيار/مايو، أعاد جيش الدفاع الإسرائيلي جثة فلسطيني قتل أثناء محاولة هجوم "إرهابي" في عام ١٩٩١، إلى عائلته في قرية دورا. وكان الرجل قد دفن سابقا في مقبرة في مرتفعات الجولان يستخدمها جيش الدفاع الإسرائيلي لدفن "الإرهابيين". (هآرتس، ٢٧ أيار/مايو)

٤٣٠ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، توفي أحد سكان غزة، ابراهيم الصرصاوي، عند نقطة تفتيش اريز بعد أن أوقف الجنود الإسرائيليون سيارة الإسعاف التي كان فيها لمدة ثلاث ساعات بينما قاموا بتفتيش أمني. وفي تطور ذي صلة، قالت منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان هي مركز غزة للحقوق والقانون، أن السلطات

الإسرائيلية لا تزال ترفض منح تصاريح للعشرات من حالات الطوارئ من غزة بسبب سياسة الإغلاق. (جروسالم تايمز، ٢١ حزيران/يونيه)

٤٣١ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن وزارة الداخلية الإسرائيلية واصلت حملتها المتمثلة في مصادرة بطاقات هوية القدس من الفلسطينيين المقيمين خارج القدس أو خارج البلاد. وينص القانون الإسرائيلي على أنه يجوز سحب بطاقة الهوية من أي شخص يقيم خارج القدس لسبع سنوات متتالية. وبدأت الوزارة بسحب بطاقات الهوية قبل مرور فترة السبع سنوات، وقامت بالإضافة إلى ذلك، بسحب بطاقات الهوية من نساء القدس المتزوجات من رجال من الضفة الغربية. (جروسالم تايمز، ٢٨ حزيران/يونيه)

٤٣٢ - وفي ٨ تموز/يوليه، استدعت شرطة القدس ستة أعضاء في المجلس الفلسطيني من منطقة القدس من أجل إجراء "محادثة توضيحية" في قسم الأقليات في المسكوبية. وقام شرطي بإبلاغ أعضاء المجلس هاتفيا بأن عليهم الحضور إلى المسكوبية في الساعة ٨/٣٠ صباحا. ولم يقدم أية تفاصيل إضافية فيما يتعلق بأسباب هذا الاستدعاء. وعقد أعضاء المجلس اجتماعا مع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني لمناقشة الأمر. فأدانوا قرار السلطات وأعلنوا عدم رغبتهم في الاستجابة للإستدعاءات. وقالت السيدة حنان عشراوي، وهي من ضمن الذين استدعوا، أن هذه الخطوة تمثل انتهاكا صارخا لاتفاقات السلام وبادرة خطيرة من جانب الحكومة فيما يتعلق بالفلسطينيين. وقال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني إنه لا يمكن القبول بأن تستدعي إسرائيل إلى مباني الشرطة أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني الذين يتمتعون بحصانة كاملة بموجب الاتفاقات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. (هآرتس، ٩ تموز/يوليه)

٤٣٣ - وفي ١٣ تموز/يوليه، حذر عضو رفيع المستوى في حركة حماس في قطاع غزة من أنه في حالة عدم انسحاب اسرائيل من القدس والخليل، ستشن قريبا هجمات كبرى في القدس وفي المستوطنات المحيطة بغزة والخليل. وأصدر حركي حماس هذا التحذير ردا على البيانات التي أدلى بها رئيس الوزراء نتنياهو في الولايات المتحدة. (هآرتس، ١٤ تموز/يوليه)

٤٣٤ - وفي ١ آب/أغسطس، أفادت التقارير بأن وزير العدل ياكوف نيمان تعهد باستعراض ملفات ٣٣ يهوديا يخضعون لأوامر إدارية تحد من تحركاتهم. ولا يتمتع الوزير بأية سلطة لتغيير هذه الأوامر التي أصدرها الجيش، غير أنه كان من المتوقع أن يكون لرأيه في هذه المسألة أهمية في مجلس الوزراء. (جروسالم بوست، ٢ آب/أغسطس)

٤٣٥ - وفي ٥ آب/أغسطس قال رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، في تعليق على مسألة سحب بطاقات الهوية من سكان القدس، إن بطاقات الهوية الوحيدة التي تم سحبها هي تلك التي ثبت أنها مزورة. وأضاف نتنياهو أنه تم تسوية المشكلة عندما اقتحمت السلطات الإسرائيلية الموقع الذي تتم فيه عملية تزوير الوثائق. وفندت مصادر فلسطينية إدعاءات نتنياهو بأنه لا يتم سحب إلا الوثائق المزورة وبأنه لا يتم أخذ

أية بطاقات أخرى من الأشخاص المقيمين حاليا خارج المدينة لأسباب مثل العمل أو الدراسة. وأشار الرئيس ياسر عرفات إلى أنه قد تم سحب حوالي ٥٠٠ من بطاقات هوية القدس. (جروسالم تايمز، ٩ آب/أغسطس)

٤٣٦ - وفي ٢١ آب/أغسطس، أغلقت قوات الأمن الإسرائيلي مكتبين من مكاتب الأمن الفلسطيني على حدود مدينة القدس بحجة أنهما يعملان بصورة تخالف الاتفاقات المرحلية. غير أن مكتبا ثالثا لم يتأثر بهذا الإجراء. وأفادت مصادر فلسطينية بأن المكتبين اللذين تم إغلاقهما يقعان في قرية العيزرية بينما يقع المكتب الذي أبقي مفتوحا في قرية أبو ديس المجاورة التي تقع على حدود القدس شرقا. وأعلنت هذه المنطقة منطقة عسكرية مغلقة أثناء العملية العسكرية وحاول الجنود منع الصحفيين والمصورين من الاقتراب من الموقع. ورفض المتحدث باسم الجيش أن يقدم تفسيرا لقرار السماح للمكتب في أبو ديس بالبقاء مفتوحا، وقال إن مكتبه لن يقدم تفاصيل بشأن اعتبارات تنفيذية. (جروسالم بوست، ٢٢ آب/أغسطس)

٤٣٧ - وفي ٣١ آب/أغسطس، بدأت السنة الدراسية في مناطق الحكم الذاتي وكان الدرس الأول مخصص لمسألة القدس. (هآرتس، ١ أيلول/سبتمبر)

٤٣٨ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، اقتحم المسؤولون في دائرة الآثار الاسرائيلية موقع بناء لوقف العمل في ضاحية السامريين على جبل جرزيم قرب نابلس. وقال الموظف المسؤول الكاهن حسني واصف إن الحكومة الاسرائيلية دأبت على مدى الـ ١٩ سنة الماضية على العمل على تحويل جبل جرزيم من موقع روحي الى موقع سياحي لاجتذاب السياح. وكان الكاهن يشير الى الخدمات التي تقوم بها دائرة الآثار الاسرائيلية على الجبل. (جروسالم تايمز، ١٣ أيلول/سبتمبر)

٤٣٩ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أصدرت بلدية القدس أمرا تقييديا يمنع كل أعمال الترميم في جامع عمر. وقالت البلدية إن أعمال الإصلاح غير قانونية. وكان قد صدر أمر مماثل قبل أسبوع لوقف أعمال الإصلاح في مصلّي المرواني وهو جزء من مجمع المسجد الأقصى. ورفضت الأوقاف الإسلامية امتثال الأمر، واصفة إياه بأنه تدخل في شؤون الوقف الداخلية. (جروسالم بوست، ١٣ أيلول/سبتمبر)

٢ - التدابير التي تؤثر في حريات أساسية معينة

(أ) حرية الحركة

الإفادات الشفوية

٤٤٠ - فيما يلي وصف لحرية الحركة في المناطق المحتلة كما جاء على لسان مدير عام رابطة دعم سجناء الضمير في غزة.

"لا تزال سيطرة اسرائيل قائمة على نقاط العبور، ومن ثم فإن إسرائيل هي التي تتحكم في حرية الحركة وحرية السفر، ليس من داخل الأراضي المحتلة الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية إلى إسرائيل وحسب، وإنما أيضا حرية الحركة والسفر للأشخاص والبضائع من المناطق الفلسطينية إلى خارج فلسطين سواء إلى البلدان العربية أو إلى العالم على سعته". (السيد محمد يوسف دهمان، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.690)

٤٤١ - وقدمت ممثلة رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان إلى اللجنة الخاصة معلومات أساسية عن إغلاق الأراضي المحتلة:

"كما تعلمون فإن الإغلاق بدأ عمليا في عام ١٩٩١ على أثر حرب الخليج، ولم يتم رفعه منذئذ. وإنما ظل يتزايد أو يتناقص تباعا لاعتبارات إسرائيلية مختلفة، ولكن لم يحدث أن أعيدت حرية الحركة إلى جميع الفلسطينيين منذ ١٩٩١. وقد يبدو غريبا أن إغلاق الأراضي المحتلة أصبح أكثر إحكاما وتعسفا منذ عام ١٩٩٣ وتوقيع اتفاقات أوسلو.

"وقد عادت الضفة الغربية بكاملها على نحو بطيء إلى النظام المطبَّق فعلا في قطاع غزة منذ عام ١٩٩٤، وهو أن الفلسطيني الذي يريد أن يحصل على تصريح دخول إلى إسرائيل أو تصريح خروج من قطاع غزة إلى أي مكان، يحتاج أولا إلى أن يقدم طلبا إلى السلطة الفلسطينية، ولا يستطيع أن يقدم طلبه إلى السلطات الإسرائيلية مباشرة. فهو إذا يقدم الطلب إلى السلطة الفلسطينية التي تحيله بدورها إلى الجانب الإسرائيلي. ويقرر الجانب الإسرائيلي ما إذا كان سيمنح التصريح أم لا ثم يعطي رده شفويا وليس كتابة، إلى الجانب الفلسطيني، الذي يقوم بدوره بإبلاغ الشخص المعني الذي طلب التصريح بقبول طلبه من عدمه. وهذا الإجراء يثير مشاكل كثيرة، وسوف أعود إلى ذكر مختلف المشاكل التي يخلقها. والنقطة الأساسية هنا هي أنه لا يوجد إجراء مكتوب أو معلن لتجهيز هذه الطلبات، مما يجعل عملنا بالغ الصعوبة لأننا لا نستطيع الحكم على قرار ما بأنه يخالف تلك الإجراءات. وليس من سبيل إلى معرفة الإجراء ذاته. هذه هي إحدى المشاكل.

"والمشكلة الأخرى هي عدم وجود وسيلة للاستئناف. فإذا ما رفض طلب ما فليس هناك وسيلة لاستئناف ذلك القرار. ثم إن الرد على الطلب يأتي شفويا مما يفتح المجال أمام مختلف الانتهاكات". (السيدة نتالي روثمان - الشاهد رقم ١١، A/AC.145/RT.694).

٤٤٢ - وتحدثت الشاهدة نفسها عن الصعوبات التي يواجهها العاملون في الحقل الطبي في القدس نتيجة لإغلاق المناطق المحتلة:

"فيما يتعلق بالأطباء والعاملين الصحيين، فإن هذه المشكلة تزداد صعوبة. ذلك أن أكبر المراكز الطبية وأكثرها تطورا أمام الفلسطينيين موجودة في القدس الشرقية. وهناك أيضا أكبر ثلاث مستشفيات فلسطينية في الضفة الغربية وهي مستشفى المقاصد ومستشفى المطلع العامة ومستشفى القديس يوحنا للعيون. وتوفر هذه المستشفيات الخدمات لسكان القدس الشرقية وكذلك لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. ... ومعظم العاملين الصحيين في هذه المستشفيات يأتون من الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس من القدس الشرقية نفسها، إذ أن حوالي ٦٨ في المائة منهم يأتون الضفة الغربية وقطاع غزة.

"وهكذا حين تـُغلق الضفة الغربية فإن هذه المستشفيات تعاني من مشاكل كثيرة في الإبقاء على سير العمل فيها. وكان من أثر الإغلاق الأخير، الذي بدأ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، أن ألغى فعلا كل التصاريح السابقة للأطباء والعاملين الصحيين والمرضى، وكذلك للفلسطينيين الذين يرغبون في الانتقال من منطقة إلى أخرى في داخل الضفة أو من قطاع غزة إلى الضفة الغربية وهكذا...

"وما يحدث الآن هو أنه حين يـُفرض الإغلاق يظل العاملون الصحيون في داخل المستشفيات طوال فترة الإغلاق. فإذا ما أرادوا العودة إلى بيوتهم في قطاع غزة أو في الضفة الغربية فإنهم يواجهون المحاكمة. وفي كل الحالات لا تعطى لهم تصاريحهم مرة أخرى من قبل إسرائيل، بادعاء أنهم انتهكوا الأوامر التي تقضي بأن يعود كل شخص إلى بلده حين يـُفرض الإغلاق (المرجع نفسه).

٤٤٣ - واسترعي انتباه اللجنة الخاصة إلى الوضع الخطير بصفة خاصة للمرضى الذين تقيد حرية حركتهم نتيجة للإغلاق وعدم وجود قواعد مكتوبة:

"كما ذكرت من قبل، نحن نواجه مشكلة حادة جدا إزاء عدم وجود إجراء عام مكتوب وصريح إزاء المعايير الطبية اللازمة لإعطاء تصاريح للمرضى بدخول إسرائيل. وقد مضت مدة طويلة ونحن نحاول الحصول على هذه الإجراءات من الجيش الإسرائيلي، ولكن بدون جدوى حتى الآن. وقيل لنا إن معيار السماح بدخول مريض إلى إسرائيل هو عدم وجود الرعاية الطبية اللازمة في المنطقة التي يسكن بها. ومعنى ذلك هو لو أن مريضا يحتاج نوعا من العلاج الطبي غير موجود في الضفة الغربية يـُسمح له بدخول إسرائيل. إلا أن هذا ليس هو ما يحدث فعلا. فهناك اعتبارات أمنية كثيرة. وهذا يتوقف أيضا على الفترة التي يقدم فيها الطلب. فإذا قـُدم الطلب أثناء فترة من الإغلاق الشديد، فمن المحتمل ألا يـُعطى التصريح إلا في الحالات التي تهدد الحياة، وحتى في هذه الحالة: واجهنا ١١ حالة وفاة خلال الشهور القليلة الماضية، سيتحدث إليكم زميلي عنها بشيء من التفصيل فيما بعد، وهي ١١ حالة لمرضى كان من الواضح أنهم في حالة خطورة شديدة على حياتهم ولكنهم لم يعطوا التصاريح اللازمة وماتوا نتيجة لذلك.

"أنا واثقة من أنكم جميعا على علم بمستوى العلاج الطبي المتاح في مستشفيات إسرائيل في معظم المجالات وأنه متفوق جدا على ما هو متاح سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة." (المرجع نفسه).

٤٤٤ - أما الممثل الثاني لمنظمة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان، فأعطى تفصيلات عن آثار إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة على القطاع الطبي:

"لأول مرة أيضا لم يكن من الممكن التحرك فيما بين القرى الفلسطينية. ففي الضفة الغربية لم تستطع ٢٤٥ عيادة طبية أن تواصل العمل أو أن تؤدي الخدمات إلى المواطنين بسبب الحواجز العسكرية الكثيرة التي كانت تمنع الأطباء والموظفين الصحيين من الوصول إلى أماكن عملهم.

"ومُنعت عربات الإسعاف من دخول القرى. وأود أن أؤكد أن المرضى من القرى التي لا توجد بها عيادات، ولا حتى مراكز صحية أولية، لم يستطيعوا الخروج من قراهم بسبب الحواجز العسكرية. فهم لم يستطيعوا أن يغادروا طولكرم أو نابلس أو رام الله، للذهاب إلى المستشفيات أو إلى المراكز الصحية الكبرى لتلقي العلاج اللازم.

"وخلال فترة الإغلاق الأخيرة لم يتمكن كثير من المرضى الفلسطينيين الذين يعانون من فشل كلوي، وخاصة الأطفال، من الذهاب إلى المستشفيات من أجل غسيل الكلية، وهي مسألة حيوية تتوقف عليها حياتهم.

"ومن بين ١٠٠ حالة لم يُسمح إلا لـ ١٠ من المرضى بالوصول إلى المستشفيات الإسرائيلية أو الأردنية.

"والتقرير الذي أمامي الآن يسجل عشر حالات وفيات نتجت عن إيقاف المرضى عند نقاط التفتيش العسكرية، رغم أن بعضهم كان يحمل تصريحات بالتنقل.

"وبسبب هذا الإغلاق لاحظنا نقصا حادا في الأوكسجين اللازم للمستشفيات، وخاصة لمستشفيات غزة. ولم يسمح بعدد محدود من اسطوانات الأوكسجين بالدخول إلى القطاع إلا بعد تدخل من منظمتنا (الأطباء من أجل حقوق الإنسان). وحاولنا الاتصال بالقائد العسكري الإسرائيلي للقطاع الجنوبي وبمنسقي المسائل الصحية في السلطة الفلسطينية. وبعد أربعة أيام من الجهد تمكنا من تزويد المستشفيات ببعض كميات الأوكسجين اللازمة.

"ووفقا للبيانات التي نُقلت إلينا كان هناك نقص في الأدوية، خاصة ما يتعلق منها بعلاج أمراض القلب والكلية، وكذلك الأدوية اللازمة للمرضى الذين يعانون من ضغط دم مرتفع. وكانت

شحنة الأدوية هذه تنقل يوميا إلى المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وتنتظر ساعات طويلة لكي يسمح لها بالدخول إلى قطاع غزة. وكما قلت فإن السماح بدخول تلك الأدوية لم يكن يأتي إلا بعد بضعة أيام، وفي بعض الحالات كانت الأدوية تفسد وتعاد إلى مصدرها بسبب الحرارة التي تتعرض لها أثناء فترات الانتظار الطويلة عند نقاط العبور." (السيد صلاح الحاج يحيى، الشاهد رقم ١٢، A/AC.145/RT.694)

٤٤٥ - وقدم الشاهد الإحصاءات التالية في هذا الصدد:

"تفيد معلوماتنا أن ٦٠ في المائة من الأشخاص العاملين في الحقل الطبي في العيادات والمستشفيات الفلسطينية، أي نحو ٣١٨ طبيبا وأكثر من ٧٠٠ ممرضة، بالإضافة إلى الفنيين والإداريين، لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم بسبب الإغلاق. ولم يتمكن نحو ٧٠ في المائة من العاملين الفلسطينيين في الخدمات الصحية من العمل، كما لم يتمكن ٣٦٧ ممرضة و ٥٦ صيدليا وفنيا للمختبرات يعملون في القرى الفلسطينية من الوصول إلى أماكن عملهم لتقديم الخدمات للمحتاجين والمرضى." (المرجع نفسه).

٤٤٦ - ووصف المدير العام لرابطة دعم سجناء الضمير أيضا آثار الإغلاق على حرية الحركة ومن ثم على صحة السكان في الأراضي المحتلة:

"لسوء الحظ كان كل ما نتلقاه في معظم الحالات لا يعدو أن يكون ذرائع ومبررات.

"وآخر قصة ترد إلى الخاطر هي قصة المريض الفلسطيني الذي مات وهو يقف على نقطة التفتيش. فبعد أن أكمل المريض كل الرسميات وحصل على تصريح بنقله إلى المستشفى في إسرائيل، أوقفت سيارة الإسعاف التي تحمله عند معبر إيريز لمدة ثلاث ساعات. ومن وجهة نظرنا فإن رفض إسرائيل السماح لطبيب بمرافقة المريض وتعطيل سيارة الإسعاف لمدة ثلاث ساعات تحت دعوى التفتيش الأمني، كانت هي الأسباب المباشرة وراء وفاة المريض. وكان رد إسرائيل عبارة عن أكذوبة. فقد اتصل بي أحد الإسرائيليين وذكر لي أن المتحدث العسكري الإسرائيلي قال إن سائق سيارة الإسعاف لم ينتظر لمدة ثلاث ساعات، ولكنه انتظر لمدة ٤٥ دقيقة فقط عند نقطة العبور، وأنه لم يكن في الواقع متوجها إلى المستشفى ولكنه كان ذاهبا إلى مكان آخر. وهكذا فهم يروجون الأكاذيب. فقد كانوا يحاولون فقط تبرير عملهم. لقد كانت سيارة الإسعاف تنقل مريضا في حالة صحية خطرة ومهمتها هي الوصول إلى المستشفى قبل أن يموت المريض. ولذلك ذهبت إلى المستشفى وسألت بحثا عن الحقيقة، وحاولت أن أعرف ما حدث بالضبط. سألت سائق سيارة الإسعاف وسألت الممرضة. وقد أكدا لي أن السيارة انتظرت ثلاث ساعات أمام نقطة العبور. وفي النهاية اضطروا إلى أخذ المريض إلى مستشفى أخرى أقرب، وهي مستشفى المجدل.

"وأنا أذكر هذا المثال بشيء من التفصيل لأبين أن الإجابات التي يعطينا إياها الإسرائيليون في معظم الحالات لا تعدو كونها مبررات. وهم يخبروننا دائما أن لديهم اعتبارات أمنية لا بد أن تؤخذ في الحسبان." (الدكتور محمد يوسف دهمان، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.690)

٤٤٧ - ويصف السيد فؤاد عيسى أبو حامد، وهو من العاملين الميدانيين في منظمة بتسيلم، أمام اللجنة الخاصة، الصعوبات، وأحيانا الآثار المميتة، التي يتعرض لها السكان في الأراضي المحتلة نتيجة للقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على حرية الحركة في إطار عملية الإغلاق:

"على سبيل المثال كان أحد سكان قرية النحالين في قضاء بيت لحم يحمل زوجته في سيارته إلى المستشفى في بيت لحم لتضع مولودا. واعترض الجنود الإسرائيليون في نقطة الخروج من البلدة طريقهم ومنعوهم من الوصول إلى المستشفى واضطروهم للانتظار ساعتين في سيارتهما ـ ومنعوهما حتى من مغادرة السيارة. وهناك، في السيارة، وضعت السيدة توأمين. ومات الطفلان بعد الولادة مباشرة بسبب عدم وجود الرعاية الصحية. وفي هذه الحالة لم تكن السيدة تريد إلا الوصول إلى المستشفى في الضفة الغربية، وليس في إسرائيل ولا في القدس، وكانت المسافة بين القرية والمستشفى لا تعدو ٧ دقائق بالسيارة. وقد منعها الجنود أيضا من العودة إلى القرية لتضع مولودها هناك.

"وهناك حالة أخرى، هي حالة السيدة سلمى عليان، وتبلغ من العمر ثمانين عاما. كانت هذه السيدة من قرية الشيخ سعد في قضاء بيت لحم. وفي ٣ آذار/مارس ١٩٩٦ تعرضت لحالة قلبية في الساعة السادسة صباحا. وحاول ابنها أن ينقلها بسرعة إلى المستشفى. إلا أن الجنود الإسرائيليين منعوهما من المرور. بل إنهم رفضوا حتى استدعاء سيارة إسعاف لنقل المريضة إلى المستشفى. بعد ذلك قرر إبنها أن يحملها على ظهره إلى المستشفى. ومضى بها ثلاثة كيلومترات على الأقدام على طريق جبلية، ثم استأجر سيارة وذهب إلى المستشفى في بيت لحم حيث وصلها في الساعة الثانية بعد الظهر، أي أن الرحلة استغرقته سبع ساعات. وفي المستشفى قالوا له إنه وصل في مرحلة متأخرة وأن المريضة لا بد أن تنقل إلى مستشفى في اسرائيل. ولكن الجنود الإسرائيليين رفضوا إعطاءهما إذنا بالمرور وتوفيت السيدة في نفس المستشفى." (السيد فؤاد عيسى أبو حامد الشاهد رقم ٢، A/AC.145/RT.690)

٤٤٨ - ووصف أحد الشهود حرية الحركة للعمال الفلسطينيين في اسرائيل:

"لا يُسمح لي بترك مكان العمل. وغير مسموح لي بالتجول. وإذا ضبطني أحد الشرطة خارج مكان العمل فسيقول إن هذا ليس مكان عملي وماذا أعمل خارج مقر عملي؟" (شاهد لم يذكر اسمه، الشاهد رقم ٦، A/AC.145/RT.691)

٤٤٩ - وذكر أحد الشهود من غزة ما يلي بالنسبة لحرية الحركة.

"هناك شيء آخر أود أن أذكره، وهو أنك إذا أردت الذهاب إلى قطاع غزة فليس مسموحا لك، وأكرر أنه ليس مسموحا لك أن تقود سيارتك وحدك من رفح إلى غزة. إذ لا بد أن تأخذ شخصا آخر معك، من الشارع أو من أي مكان آخر. يقولون إن هذا إجراء أمني. كل شيء بسبب الأمن. وإذا كنت تسوق وحدك فسيطلقون عليك النار بدون أي كلمة. القوات الإسرائيلية ستطلق عليك النار في الطريق حيث يقيمون حواجز." (السيد عمر خليل، الشاهد رقم ٥، A/AC.145/RT.691/Add.1)

٤٥٠ - ولخص أحد الشهود من قطاع غزة الموقف فيما يتعلق بحرية الحركة لأهالي غزة على النحو التالي:

"لماذا يحدث كل هذا؟ السبب واضح، السبب هو أنه لا توجد حرية حركة، إذ أن المواطن الفلسطيني لا يُسمح له بحرية الحركة. إن قطاع غزة يشبه منفضة السجائر التي في يدي. هنا معبر رفح، وهنا إيريز. أحدهما يؤدي إلى الحدود المصرية والآخر إلى اسرائيل. من يسيطر على هذه المنافذ؟ هناك أيضا كارني وسوفا. هناك أربع نقاط للعبور وهناك سيطرة كاملة ودقيقة من جانب اسرائيل. لا يُسمح للفلسطينيين بالتحرك بدون إذن من السلطات الإسرائيلية." (السيد ابراهيم خميس شحادة، الشاهد رقم ٧، A/AC.145/RT.692)

٤٥١ - ووصف أحد الشهود ما يلقاه الأشخاص العاملون في القدس بسبب القيود المفروضة على حرية تحركاتهم:

"أولا، لا يستطيع كثير من الموظفين الوصول إلى أماكن عملهم في القدس. وهذا يعني أن هؤلاء الموظفين وسائر العاملين لا يستطيعون القيام بمهامهم الوظيفية، بينما تستمر منظمتنا في دفع رواتبهم بدون الحصول على خدماتهم. ثانيا لم تستطع الرابطة تنظيم أنشطتها الأساسية نتيجة لغياب الأحوال الضرورية، مثل وجود وحضور من ندعوهم للاشتراك في أعمال الرابطة. ولذلك اضطرت رابطتنا إلى إلغاء عدد من الأنشطة التي خططنا لها من قبل." (السيد عبد الرحمن أبو عرفة، الشاهد رقم ١٠، A/AC.145/RT.694)

٤٥٢ - ووصف نفس الشاهد الآثار الخطيرة على الخدمات الصحية التي تترتب على غياب حرية الحركة:

"دعني أعطيك مثالا محددا. تستخدم مستشفى المقاصد، وهي أكبر المستشفيات الفلسطينية في القدس، ٦٧٥ شخصا، من بينهم ٤٤٤ من الضفة الغربية وقطاع غزة. أي أن هؤلاء لا يحملون بطاقة هوية من القدس، ومن ثم لا يمكنهم الدخول إلى المدينة بدون تصريح خاص. وفي أثناء الإغلاق لا تعطي اسرائيل تصريحات.

"وبعد ممارسة ضغوط كبيرة على السلطات الإسرائيلية، وبعد التدخلات حتى من المحكمة العليا في اسرائيل، زاد عدد الأشخاص المسموح لهم بالدخول إلى القدس تدريجيا ومُنح ما مجموعه ١٤٠ تصريحا بالدخول. وهذا لا يمثل سوى ٥ في المائة من العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعملون في القدس في القطاع الصحي بشكل عام." (المرجع نفسه).

٤٥٣ - ووصف أحد الشهود المولود في القدس حرية الحركة بالنسبة له فقال:

"لم أستطع التواجد في القدس لمدة ثلاث سنوات. لم أستطع الذهاب إلى القدس. لم يُسمح لي بذلك بالرغم من أني من مواليد القدس.

"وحتى حين كنت مريضا وأردت الذهاب إلى مستشفى في القدس رفضوا إعطائي تصريحا للذهاب". (شاهد لم يذكر اسمه، الشاهد رقم ١٥، A/AC.145/RT.695/Add.1)

٤٥٤ - وأدلى المدير العام لمؤسسة مانديلا للسجناء السياسيين بالمعلومات الأساسية التالية بخصوص حرية الحركة في الأراضي المحتلة:

"في بدء الاحتلال أعلنت السلطات العسكرية الإسرائيلية جميع المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة مناطق مغلقة عسكريا لا يجوز لأحد دخولها أو الخروج منها إلا بتصريح خاص وفقا للأمرين العسكريين رقم ٥٣٤ و ١٤٤. بعد ذلك قررت السلطات العسكرية الإسرائيلية السماح لجميع السكان في الضفة والقطاع بالمغادرة، ولكنها احتفظت لنفسها بحق سحب التصاريح جماعيا أو فرديا. وهذا يعني، في منطق السلطات الإسرائيلية، أن الإغلاق هو القاعدة العامة وأن رفعه هو الاستثناء". (السيد أحمد م. الصياد، الشاهد رقم ١٨، A/AC.145/RT.696)

٤٥٥ - وذكر ممثل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ما يلي فيما يتعلق بحرية الحركة للسكان في الأراضي المحتلة:

"لا يُسمح للفسطينيين بحرية الحركة في الأراضي الفلسطينية، بالرغم من الاتفاق الموقع بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية الذي ينص بشكل صريح على أن الأراضي الفلسطينية هي كيان واحد. وهذا يعني أن على اسرائيل أن تطبق هذا الاعتراف بشكل عملي". (السيد حمدي شقورة، الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.697/Add.1)

٤٥٦ - ووصفت ممثلة منظمة "الحق" الوضع الحالي فيما يتعلق بحرية الحركة في إطار اتفاقات السلام:

"كما تعلمون فإن الضفة الغربية الآن مقسمة وفقا لاتفاقات السلام الى مناطق متعددة: المنطقة ألف وهي تحت السلطة الفلسطينية، ولها صلاحيات في مجالات الصحة والتعليم، ولكن ليس لها أن تصدر تصاريح للأفراد. وهذا يعني أن حرية حركة الفلسطينيين ليست في أيدي السلطة الفلسطينية، وإنما لا تزال في أيدي السلطات الاسرائيلية.

"فإذا ما وجد مواطن من المنطقة ألف نفسه في المنطقة باء بدون تصريح، يمكن لأي جندي اسرائيلي أن يلقي القبض عليه. ويمكن القول بأنه لا تكاد توجد أي فوارق بين المنطقتين ألف وباء لأن الخط الفاصل بينهما قد يكون أحيانا مجرد شارع". (السيدة نينا عطا الله، الشاهدة رقم ٢١، A/AC.1/45/RT.698).

٤٥٧ - وترد شهادات تشير الى القيود على الحق في حرية الحركة في الوثائق A/AC.145/RT.690 (السيد محمد يوسف دهمان)، و A/AC.145/RT.690 (السيد فؤاد عيسى أبو حامد)، و A/AC.145/RT.691/Add.1 (السيد عمر خليل) و A/AC.145/RT.690 (السيد فؤاد عيسى أبو حامد)، و A/AC.145/RT.691/Add.1 (السيد عمر خليل) و A/AC.145/RT.691 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.692 (السيد ابراهيم خميس شحادة)، و A/AC.145/RT.694 (السيد عبد الرحمن أبو عرفه)، و A/AC.145/RT.694 (السيدة ناتالي روثمان)، و A/AC.145/RT.694 (السيد صلاح الحاج يحيي)، و A/AC.145/RT.695/Add.1 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.696 (السيد أحمد الصياد)، و A/AC.145/RT.697/Add.1 (السيد حمدي شقورة)، و A/AC.145/RT.698 (السيدة نينا عطا الله).

المعلومات الخطية

٤٥٨ - في ١ نيسان/أبريل، قررت سلطات الأمن السماح لعدد إضافي من الفلسطينيين يبلغ ثلاثة آلاف ممن تزيد أعمارهم على ٤٥ سنة بالعمل في القطاع الزراعي في المناطق الواقعة قرب قطاع غزة وكذلك في المنطقة الصناعية حول إيريز وفي المستوطنات اليهودية. وفي تطور لاحق، قررت سلطات الأمن أيضا رفع بعض القيود على السفر للنساء والأطفال الذين يحتاجون الى علاج طبي في اسرائيل. (هآرتس، ٢ نيسان/أبريل).

٤٥٩ - وفي ١٩ نيسان/أبريل توفيت امرأة من معسكر الشاطئ عمرها ٥٤ سنة لأن الأطباء الفلسطينيين لم يستطيعوا نقلها الى مستشفى تل هاشومر في اسرائيل. ولم ترد السلطات الإسرائيلية على طلب المرأة التي كانت تعاني من مرض قلبي خطير، بالحصول على تصريح للسفر. (جروسالم تايمز، ٢٦ نيسان/أبريل)

٤٦٠ - وفي ٢ أيار/مايو ألغت اسرائيل جوازات المرور للشخصيات البارزة بالنسبة لإثنين من وزراء السلطة الفلسطينية قاما بتهريب طلاب من غزة الى جامعة بير زيت. وفي رسالة موجهة الى وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، ذكر المتحدث باسم منسق أنشطة الحكومة في المناطق أن اسرائيل قررت إلغاء جوازات المرور للشخصيات البارزة بالنسبة لوزيرة الشؤون الاجتماعية، السيدة انتصار وزير، والسيد عبد

الرحمن حامد، المسؤول عن الطاقة، لأنهما أساءا استخدام حقوقهما لتهريب طلاب من قطاع غزة، وهم ممنوعون من دخول الضفة الغربية، الى جامعة بير زيت، مما يعرض الأمن العام للخطر. وقال المتحدث أيضا إنه نظرا لإساءة الاستخدام هذا، فإن مكتبه سوف يعيد النظر في كامل عملية إصدار جوازات مرور الشخصيات البارزة للدخول الى اسرائيل. وكان هناك ٨٠ تصريحا للشخصيات البارزة ذات المركز "ألف"، تسمح لهم بالسفر بصحبة مرافق وحارس دون التعرض لتفتيش أمني. كما كان هناك ١٦٠ شخصا من الفئة "باء" منحوا معاملة خاصة ولكنهم لم يعفوا من التفتيش ولم يكن بإمكانهم إحضار مرافق أو حارس. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣ أيار/مايو)

٤٦١ - وفي ٢٧ أيار/مايو، منع جيش الدفاع الاسرائيلي جميع العمال الفلسطينيين من دخول المناطق الصناعية في المستوطنات اليهودية وفي وادي الأردن. (جروسالم بوست، ٢٩ أيار/مايو)

٤٦٢ - وفي ٩ حزيران/يونيه أبلغ أن عميد كلية الطب في جامعة تل أبيب ذكر أن الحكومة رفضت السماح للأطباء الفلسطينيين والممرضات وسائر الموظفين بالعودة الى أعمالهم في مستشفى المقاصد في القدس الشرقية كجزء من إغلاق الضفة، وهذا إجراء مخجل. "وإذا نظرنا الى جانبي النزاع في هذا الموضوع، أحدهما بقوته العسكرية الضخمة، والآخر مجرد نظام طبي يحاول ببساطة تقديم العلاج، فإن هذا يعد أمرا مخجلا". وقد ألقى العميد بهذه الملاحظات في مؤتمر قامت برعايته رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان بعنوان "حدود الاستقلال في المؤسسة الطبية". (جروسالم بوست، ٩ حزيران/يونيه)

٤٦٣ - وفي ١١ حزيران/يونيه قرر ١٧ من أعضاء المجلس الفلسطيني البقاء في غزة وعدم الاشتراك في اجتماع المجلس الفلسطيني في نابلس احتجاجا على التفتيشات الأمنية التي يتعرضون لها في نقطة تفتيش رفح. (هآرتس ١٢ حزيران/يونيه)

٤٦٤ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ نفى جيش الدفاع الاسرائيلي التهم الفلسطينية التي ذكرت أن الجنود تسببوا في وفاة مريض بالقلب بأن أخروا دخوله من غزة الى اسرائيل أكثر من ثلاث ساعات. وذكر أن السلطة الفلسطينية كانت قد حصلت على تصريح بالدخول لإبراهيم الصرصاوي، البالغ من العمر ٣٤ سنة، بعد أن تعرض لأزمة قلبية. وقد توفي الصرصاوي بعد سبع دقائق من عبوره نقطة التفتيش في إيريز. (جروسالم بوست، ١٧ حزيران/يونيه)

٤٦٥ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه ألقت الشرطة الاسرائيلية القبض على عضو من المجلس الفلسطيني عند جسر اللنبي (الملك حسين). وقد أطلق سراحه بعد خمس ساعات من الاستجواب بشأن إثارة الشباب ضد مصادرة الأراضي الفلسطينية لأغراض تشييد طريق عبور عليها. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ حزيران/ يونيه)

٤٦٦ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ذكر مسؤول في السلطة الفلسطينية أنه تم الاتفاق مع السلطات الإسرائيلية على السماح للنساء من الضفة الغربية المتزوجات في قطاع غزة بحرية الحركة بين القطاع والضفة (جروسالم تايمز، ٥ تموز/يوليه)

٤٦٧ - وفي ٣ تموز/يوليه رفض مكتب التنسيق والعلاقات في نقطة تفتيش إيريز السماح لشاب من غزة يبلغ من العمر ٢٠ عاما يعاني من شلل كامل الدخول إلى إسرائيل لإجراء عملية، رغم أن الشاب حصل على إذن بالدخول قبلها بيوم واحد من مكتب منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي بناء على طلب منظمة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان. وذكر متحدث باسم مكتب العلاقات أن الإذن الصادر عن منسق الأنشطة الحكومية هو إذن مبدئي وأن المرور من خلال نقطة تفتيش إيريز يحتاج أيضا إلى موافقة مكتب العلاقات. وهذه الموافقة مشروطة بتقديم المريض تعهدا منه أو من السلطة الفلسطينية بسداد تكاليف المستشفى. وادعى ضابط العلاقات بأن هذا التعهد لم يقدم إليه في الحالة المذكورة. وذكرت منظمة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان ردا على ذلك أن مكتب العلاقات من المفترض فيه أن يبحث النواحي المتعلقة بالأمن فقط فيما يتعلق بإصدار تصاريح المرور وأنه لم يكن هناك مبرر يستند إليه المكتب في الدفاع عن حماية المصالح المالية للمستشفى. (هآرتس، ٥ تموز/يوليه)

٤٦٨ - وفي ٣ تموز/يوليه ذكر أن السلطات الأمنية قررت، كجزء من التدابير الأولية المتخذة للتخفيف من الإغلاق، السماح للشاحنات الإسرائيلية التي تحمل بضائع إلى قطاع غزة بالمرور دون إذن مسبق. كذلك تم رفع بعض القيود المتعلقة بنقل البضائع من قطاع غزة إلى إسرائيل. (هآرتس، ٣ تموز/يوليه)

٤٦٩ - وفي ١٢ تموز/يوليه ذكِر أن شاحنات من غزة كانت تنقل البلاط مُنعت من دخول إسرائيل. وذكرت المصادر الأمنية أن جيش الدفاع الإسرائيلي وجد من الصعب إجراء تفتيش كاف للشاحنات وهي محملة بالبلاط. إذ كان يخشى أنها ربما تستخدم في نقل "الإرهابيين" أو المفرقعات، ومن ثم تقرر عدم السماح لها بالعبور إلى إسرائيل مطلقا. وتسبب هذا القرار في إغلاق عدد كبير من الشركات والمصانع في قطاع غزة والاستغناء عن العاملين فيها. (هآرتس، ١٢ تموز/يوليه)

٤٧٠ - وفي ٢٩ تموز/يوليه ذكر مسؤول كبير في الجيش الإسرائيلي أنه سيسمح لـ ٠٠٠ ١٠ من العمال الفلسطينيين بالدخول إلى إسرائيل. وذكر أن عدد الفلسطينيين الذين سيسمح لهم بالعمل في المناطق الصناعية القريبة من إسرائيل سيزداد وأنه سيسمح بمرور سيارات الاسعاف إلى إسرائيل. وهذا الترتيب الذي جاء بعد رفع الحظر الذي فرض على المناطق المحتلة في ٢٦ تموز/يوليه أعاد الوضع إلى ما كان عليه في ١٨ تموز/يوليه حيث كان ٠٠٠ ٢٥ من الفلسطينيين المتزوجين الذين تزيد أعمارهم على ٢٩ سنة يحملون تصاريح دخول. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٩ تموز/يوليه)

٤٧١ - وفي ٧ آب/أغسطس مُنع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الأمن في السلطة الفلسطينية في غزة من المرور لمدة ساعة ونصف عند نقطة تفتيش إيريز، ومن ثم لم يتمكنا من

حضور اجتماع للمجلس الفلسطيني في رام الله. وذكر المسؤولان، ويحمل كل منهما جواز مرور من الدرجة الأولى للشخصيات البارزة، يسمح لهم بعبور نقاط التفتيش التابعة للجيش الإسرائيلي بدون عوائق، أن الجنود وجهوا إليهما ألفاظا مهينة. وذكر رئيس الأمن في السلطة الفلسطينية أن هناك سياسة لإهانة الفلسطينيين بشكل منتظم عند نقاط التفتيش. وعلّق متحدث باسم الجيش الإسرائيلي على الحادث فذكر أن المسؤولين الفلسطينيين وصلا عند نقطة التفتيش بدون تنسيق سابق مع مكتب العلاقات الإسرائيلي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٨ آب/أغسطس)

٤٧٢ - وفي ١٢ آب/أغسطس ذكِر أنه سيسمح الآن لـ ٠٠٠ ٣٥ من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة بدخول إسرائيل. (هآرتس، ١٢ آب/أغسطس)

٤٧٣ - وفي ١٣ آب/أغسطس ذكِر أن زعماء من العرب الإسرائيليين حثوا الحكومة على رفع القيود التي تمنع العرب الاسرائيليين من إرسال مساعدة إلى أقربائهم في غزة. وقد فرضت القيود على التأشيرات للعرب الاسرائيليين لدخول غزة من قبل قائد القطاع الجنوبي، اللواء شلوموياناي، على أثر الهجمات الانتحارية بالقنابل التي حدثت في أوائل العام. ومع ذلك ذكرت عدة تقارير أنه تم الاتفاق على إصدار تصاريح زيارة للعرب الاسرائيليين لأسباب إنسانية. وافتتح مكتب خاص لهذا الغرض عند نقطة تفتيش إيريز إلا أن الجنديات الست اللاتي كان من المفروض أن يتعاملن مع هذه التصريحات لم ينقلن إلى الموقع حتى الآن. وذكر متحدث باسم منبر رؤساء مجلس العرب الإسرائيليين أنه لم يسمح للعرب الاسرائيليين بزيارة أهاليهم أو تقديم المساعدة الإنسانية لهم لمدة تبلغ نحو خمسة شهور. (جروسالم بوست، ١٣ آب/أغسطس)

٤٧٤ - وفي ١٦ آب/أغسطس نظم عشرات من العرب الإسرائيليين مظاهرة عند نقطة تفتيش إيريز للاحتجاج على قيام الجيش الإسرائيلي بمنعهم من الدخول إلى قطاع غزة للقاء أقاربهم، بما في ذلك الأقارب من الدرجة الأولى، لعدة شهور. وكان من بين المتظاهرين عشرات من الأطفال يحمل بعضهم لافتات تقول "أريد أن أرى أمي". وذكرت إحدى المتظاهرات، وهي من سكان رافات وأم لستة أطفال، أن السلطات الإسرائيلية تمنعها وأولادها من لقاء زوجها، الذي يسكن في رفح (قطاع غزة) وكان قد ترك رافات بعد فرض الإغلاق الأول في شباط/فبراير. وذكر متظاهر آخر أن السلطات الإسرائيلية تمنعه من شيء كان يفعله طوال عقود من الزمن: وهو زيارة قبر والده في خان يونس كل أسبوع. وذكر متظاهر آخر يحمل شهادة من الجيش الإسرائيلي بأنه معاق وكان قد حصل على تصريح من مكتب وزارة الدفاع يسمح له ولزوجته، وهي من سكان غزة السابقين، بزيارة والديها، أن الجنود الإسرائيليين عند نقطة تفتيش إيريز رفضوا الاعتراف بالتصريح. وذكر عضو الكنيست طالب السانح، وكان من بين المتظاهرين، أن نقطة تفتيش إيريز كان مفروضا فيها أن تكون بوابة للسلم والأمن وليس حجر عثرة أمام عملية السلام. وذكر السيد السانح أن "سياسة الجيش تذكرنا بالأيام الغابرة للاحتلال وبأهمية مفهوم السلام". وأضاف أن عقلية السلطات العسكرية لم تتغير. (هآرتس، ١٨ آب/أغسطس)

٤٧٥ - وفي ٢٢ آب/اغسطس كان من المقرر أن يحضر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مداولات المجلس الفلسطيني في رام الله وأن يلتقي برئيس حزب العمل الاسرائيلي شيمون بيريز، ولكنه بقي في غزة بعد أن أبلغت السلطات الإسرائيلية السلطة الفلسطينية بأنها لن تسمح لطائرته العمودية بالتحليق فوق المجال الجوي لإسرائيل. ولم تبلغ السلطة الفلسطينية بموافقة وزارة الأمن الإسرائيلية على طيران السيد عرفات إلى رام الله إلا بعد الظهر عن طريق مصادر سياسية، إلا أن متحدثا باسم السيد عرفات أعلن أنه غيّر خطته ولن يسافر إلى رام الله. وقد أثار الرفض الإسرائيلي الأول لرحلة السيد عرفات نقاشا طوال أربع ساعات في المجلس الفلسطيني حول "الإهانة" في حق السيد عرفات وفي حق الشعب الفلسطيني. (هآرتس، ٢٣ آب/أغسطس؛ جروسالم بوست، ٢٩ آب/أغسطس)

٤٧٦ - وفي ٢٣ آب/أغسطس أُبلغ بأن اسرائيل رفضت إصدار تأشيرات لفلسطينيين من القدس يحملون جوازات سفر أمريكية إلا إذا تنازلوا عن حق الإقامة في المدينة. وتذرعت السلطات الإسرائيلية بقانون يعود إلى عام ١٩٥٢ لتبرير أعمالهم. ويبدو أن هذه التدابير كانت جزءا من حملة لسحب بطاقات الهوية من سكان القدس، بدأتها وزارة الداخلية الإسرائيلية قبل عدة شهور. وكانت اسرائيل طوال الثلاثين سنة الماضية تصدر تأشيرات لجميع الفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر أجنبية والذين يحملون في نفس الوقت بطاقات هوية اسرائيلية. وفي تطور آخر أبلغ الصحفي داود قطب أنهم رفضوا إعطاءه تأشيرة رغم أنهم أعطوا تأشيرة لأسرته. وأوضحت السلطات الإسرائيلية أن تأشيرة الدخول والعودة تُمنح فقط للأجانب الذين ولدوا بالخارج وليس لأولئك الذين حصلوا على جوازات سفرهم عن طريق اكتساب الجنسية. (جروسالم تايمز، ٢٣ آب/أغسطس)

٤٧٧ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، فتح جيش الدفاع الاسرائيلي معبر صوفا جنوبي غزة أمام الفلسطينيين الذين يعملون في النقب، في محاولة لتخفيف القيود المفروضة على العمال الفلسطينيين. غير أن الجيش أكد أنه سيجري تطبيق القيود نفسها المفروضة على السفر والمطبقة في نقطة تفتيش إيريز: حيث لا يسمح بدخول سوى الفلسطينيين المتزوجين الذين تزيد أعمارهم على ٢٩ سنة ممن يحملون تصاريح سارية المفعول، وحتى هؤلاء لا يدخلون إلا بعد الخضوع لتفتيشات أمنية صارمة. وبالإضافة الى ذلك، لن يسمح بالاجتياز إلا سيرا على الأقدام. (جروسالم بوست، ١١ أيلول/سبتمبر)

٤٧٨ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أفادت الأنباء أنه يجري منع الفلسطينيين، باستثناء قلة ممن يحملون تصاريح خاصة، من المرور على طريق جديد يمتد من غوش إيتزيون الى القدس، فأصبح أول طريق التفافي في الضفة الغربية لا يستطيع الفلسطينيون استخدامه. وأوضح الناطق باسم جيش الدفاع الاسرائيلي أن الطريق، الذي يحيل غوش إيتزيون الى ضاحية من ضواحي القدس، مصمم لخدمة السكان الاسرائيليين وقوات الدفاع الاسرائيلية فحسب، وأن السكان الفلسطينيين لديهم طرق أخرى تحت تصرفهم. وقال مصطفى النتشه، رئيس بلدية الخليل، إنه مندهش من هذا القرار، الذي وصفه بأنه "فصل عنصري على الطرق"، مشيرا الى أن الفلسطينيين يمنعون من السير على طرق أنشئت على أراضيهم المصادرة. وكانت

الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تدافع عن مصادرة الأراضي من أجل شق الطرق بحجة أن بإمكان الفلسطينيين استخدامها مثل الاسرائيليين. (جروسالم بوست، ١٣ أيلول/سبتمبر)

٤٧٩ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أفادت الأنباء أن جيش الدفاع الاسرائيلي يواصل فرض قيود تعسفية على حرية أهالي الخليل في التنقل في منطقة الحرم الإبراهيمي. وفي تطور ذي صلة، ألقى جنود اسرائيليون القبض في وسط الخليل على ثلاثة شبان من قرية دير سامت، واعتدوا عليهم بالضرب. ونقل الشبان الى مركز شرطة اسرائيلية في كريات أربع، وأطلق سراحهم بعد تدخل مكتب الاتصال الفلسطيني. (جروسالم تايمز، ١٣ أيلول/سبتمبر)

٤٨٠ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أفادت الأنباء أن كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية قد احتجوا على اسرائيل مؤخرا بسبب القيود القاسية المفروضة على تنقلهم في الأراضي وعبر معابر الحدود الى اسرائيل. وشكا جميل الطيبي، المنسق العام للسلطة الفلسطينية، في رسالة الى نظيره الاسرائيلي في لجنة الاتصال، من "المعاملة المشينة التي يعامل بها الاسرائيليون ممثلي السلطة الفلسطينية الذين يرغبون في الانتقال من غزة الى الضفة الغربية عبر اسرائيل". وانتقد السيد الطيبي أيضا المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون عند معبر الحدود الى مصر في رفح، قائلا إن اسرائيل عمدت في الآونة الأخيرة بصورة متزايدة الى منع الفلسطينيين من العبور الى مصر، وهو الأمر الذي قال إنه يشكل انتهاكا صارخا للاتفاقات المؤقتة. (هآرتس، ١٦ أيلول/سبتمبر)

٤٨١ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أعلن وزير المالية دان ميريدور أن عدد الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل في اسرائيل سيزيد من ٣٧ ٠٠٠ الى ٥٠ ٠٠٠ فلسطيني في الأسابيع التالية. (جروسالم بوست، ١٧ أيلول/ سبتمبر)

٤٨٢ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أصدرت منظمة بتسيلم بيانا يطالب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق مردخاي، بإلغاء تدبير جديد يحظر على الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح لدخول اسرائيل استخدام النفق الجديد الذي يربط القدس بمنطقة غوش ايتزيون. فقد صدرت الأوامر للفلسطينيين بدخول القدس من خلال الطريق الرئيسي الموصل بين بيت لحم والقدس. (جروسالم تايمز، ٢٠ أيلول/سبتمبر)

٤٨٣ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، كتبت منظمة بتسيلم الى وزير الدفاع مردخاي تطالبه بفتح الطريق الجديد الموصل بين غوش ايتزيون والقدس أمام الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح بدخول القدس. وقالت المنظمة إن السماح لليهود وحدهم باستخدام الطريق يعد انتهاكا لمبادئ القانون الدولي والعدالة والأخلاق. وشكت عدة منظمات أخرى من منظمات حقوق الإنسان أيضا من تدبير الفصل بين السكان، الذي قيل إنه يتعارض مع سياسة الدولة المعلنة القائلة بأن الطرق التي تشقها اسرائيل في الضفة الغربية هي لجميع المقيمين فيها. (جروسالم بوست، ١٩ أيلول/سبتمبر)

(ب) حرية التعليم

الإفادات الشفوية

٤٨٤ - وصف المدير العام لرابطة دعم سجناء الضمير أثر الإغلاق على الطلاب:

"في الفترات السابقة، وحتي أثناء الإغلاق، لم يكن الطلاب يُمنعون من الذهاب إلى جامعاتهم، ولم يكن المرضى يُمنعون من الوصول إلى المستشفيات، ولم يكن الطعام يُمنع من دخول المناطق، ولم يكن هناك حظر على الأدوية أو اللقاحات. ولكن الإغلاق الحالي يشمل كل هذه الأنواع من الحظر، التي لم تستخدم من قبل." (السيد محمد يوسف دهمان، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.690)

٤٨٥ - ووصف السيد فؤاد عيسى أبو حامد، وهو من العاملين الميدانين في بتسيلم، في المناطق المحتلة، أمام اللجنة الخاصة ما يلقاه الطلاب من اعتقال في جامعة بير زيت:

"في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ شن الجيش الإسرائيلي عملية واسعة لاحتجاز الطلاب في جامعة بير زيت. ففي الصباح الباكر قامت القوات الإسرائيلية باقتحام الداخلية التي يقيم بها الطلاب وإلقاء القبض على ٣٧٦ طالبا، من الذكور فقط. وكان هدف العملية إلقاء القبض على الطلاب من غزة وإعادتهم إلى القطاع، بحجة أن ليس لديهم تصاريح. وهنا لا بد من القول بأن السلطات الإسرائيلية لا تمنح أي تصاريح لطلاب غزة لتلقي التعليم في الضفة الغربية." (السيد فؤاد عيسى أبو حامد، الشاهد رقم ٢، A/AC.145/RT.690)

٤٨٦ - وقدم السيد أبو حامد أيضا معلومات عن إغلاق عدد من المؤسسات التعليمية الفلسطينية في آذار/مارس ١٩٩٦:

"والآن أصل إلى موضوع إغلاق المعاهد التعليمية. فقد كان من بين القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في آذار/مارس من هذا العام، وعلى وجه التحديد يوم ٣ آذار/مارس ١٩٩٦، قرار بتحطيم النواة الأساسية لحركة حماس. وتنفيذا لهذا القرار قامت القوات الإسرائيلية بإغلاق عدد من المنشآت التعليمية والمؤسسات الخيرية التي تعتبرها السلطات الإسرائيلية مؤسسات تابعة لحركة حماس.

"وفي ٥ آذار/مارس ١٩٩٦ قامت قوات الأمن الإسرائيلية بإغلاق المؤسسات التعليمية التالية في الخليل لمدة نصف سنة:

جامعة الخليل، حيث يتلقى العلم ٧٠٠ ١ طالب

المعهد الفني وبه ٩٠٠ طالب

الجمعية الخيرية الإسلامية

جمعية الشباب المسلم وهي تهتم بالأنشطة الرياضية للشباب.

"وفي ٦ آذار/مارس ١٩٩٦ قامت قوات الأمن الإسرائيلية بإغلاق المعاهد التالية لمدة ستة شهور:

كلية العلوم الإسلامية، في أبو ديس، بقضاء القدس، حيث يتلقى التعليم فيها ٥٢٠ طالبا

كلية أبو ديس للعلوم والتكنولوجيا، ويتلقى العلم فيها ١ ٠٥٠ طالبا.

"وأغلقت لجنة العلوم الإسلامية في القدس لمدة أسبوعين. كما أغلق صندوق الأرض المقدسة للمساعدة والإنقاذ لمدة ١٤ يوما (المرجع نفسه).

٤٨٧ - ووصف شاهد من قطاع غزة حالة الطلاب الذين كانوا يدرسون في مؤسسات تعليمية في الضفة الغربية:

"وأنا الآن أريد أن أتحدث عن حقوق الإنسان بالنسبة لطلاب جامعة بير زيت، وطلاب جامعة بيت لحم. أريد أن أتحدث عن طلاب غزة في جامعات الضفة الغربية.

"هؤلاء الطلاب من غزة الذين يدرسون في جامعات الضفة الغربية، هم حتى الآن ممنوعون من مواصلة دراستهم هناك. وفي قريتي هناك عدد كبير من الطلاب الذين يدرسون في جامعة بير زيت، وعلى مدى أربع سنوات ربما لم يستطيعوا الانتظام في الدراسة إلا لمدة سنتين، والآن هم لا يستطيعون الذهاب لإكمال تعليمهم. لماذا؟

"كما تعلمون فإن هذا يحدث بسبب تدابير الإغلاق الإسرائيلية. في المرة الماضية ألقوا القبض على الطلاب من غزة في مساكنهم في الجامعة وأعادوهم إلى غزة. وحتى الآن ينتظر هؤلاء الطلاب العودة لجامعاتهم. وقد أغلقوا المنطقة. لا أحد يستطيع الذهاب لمواصلة الدراسة. لدي أسماء. أنا أعرف طلابا من قريتي وكثيرين غيرهم. إنهم محرومون من حق أساسي من حقوق الإنسان وهو التعليم. هذا يحدث بسبب اسرائيل، على الرغم مما يدعونه من احترام حقوق الإنسان." (السيد عمر خليل، الشاهد رقم ٥، A/AC.145/RT.691/Add.1)

٤٨٨ - ووصف منسق الأعمال الميدانية في مركز غزة للحقوق والقانون الوضع بالنسبة لطلاب الجامعة من قطاع غزة:

"بالنسبة لحرية الحركة فإن الطلاب الذين يعيشون في قطاع غزة قد فقدوا سنة دراسية كاملة. ففي ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ قامت القوات الإسرائيلية بالهجوم على مساكن الطلاب في منطقة بير زيت. وقاموا باعتقال جميع الطلاب وبترحيل نحو ٢٨٠ منهم. وأجبر الطلاب على كتابة لوحة وتعليقها على ظهورهم بقبولهم "الشحن" الى غزة. وعوملوا معاملة الحيوانات!". (السيد ابراهيم خميس شحادة، الشاهد رقم ٧، A/AC.145/RT.692)

٤٨٩ - ووصف ممثل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان آثار الإغلاق على التعليم:

"سأتحدث بالتفصيل عن كل هذه المسائل، والآن أتحدث على وجه الخصوص عن الطلاب من قطاع غزة الذين يدرسون في الضفة الغربية. إذ يتلقى نحو ٢٠٠ ١ طالب من قطاع غزة تعليمهم في كليات ومعاهد الضفة الغربية. وبعض هذه المعاهد تقع في منطقة السلطة الفلسطينية في رام الله ونابلس وبيت لحم. ومع الإغلاق الأخير قامت السلطات الإسرائيلية بمنع جميع الطلاب من غزة من الذهاب الى جامعاتهم في الضفة الغربية. وكان عدد كبير منهم قد عاد الى غزة قبل ٢٥ شباط/فبراير بوقت قصير ليحتفلوا مع أهاليهم بعيد الفطر. ومع الإغلاق لم يستطع هؤلاء الطلاب العودة الى دراستهم. وبعد ذلك، وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦ أصدر الجيش الإسرائيلي قرارا بإبعاد جميع طلاب غزة في الضفة الغربية وإعادتهم الى غزة. وأعلن المتحدث باسم الجيش أن الأمر ينطبق على جميع الطلاب من غزة الذين يدرسون في الضفة الغربية بمن فيهم أولئك الذين يدرسون في مناطق واقعة تحت السلطة الفلسطينية." (السيد حمدي شقورة، الشاهد رقم ٢٠، A/AC.145/RT.697/Add.1)

٤٩٠ - وعرض الشاهد تفصيلات لما حدث في جامعة بير زيت في يوم ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ في إطار إجراءات الإغلاق:

"ولكن في ٢٨ آذار/مارس قامت القوات المسلحة الإسرائيلية، مجهزة بالعربات وطائرات الهليكوبتر، بمهاجمة بير زيت والقرى المجاورة، وشنت حملة واسعة النطاق من الاعتقالات شملت نحو ٣٧٠ شخصا، منهم ٢٨٠ طالبا من جامعة بير زيت. وكانت هذه أكبر وأعنف حملة اعتقالات تتم ضد الطلاب الفلسطينيين.

"ونُقل الطلاب الى مركز اعتقال في اسرائيل. وقام الجنود الإسرائيليون بالاعتداء بالضرب على بعض الطلاب، وتم تقسيم الطلاب بين طلاب غزة وطلاب الضفة الغربية. وأطلق سراح طلاب

الضفة الغربية، فيما عدا بعض الطلاب الذين كانوا مطلوبين من قِبَل سلطات الأمن الإسرائيلية. أما طلاب غزة الذين بلغ عددهم ٣٢ فقد رحلوا الى قطاع غزة.

"وأدلى بعض هؤلاء الطلاب بشهادات لمركز حقوق الإنسان الفلسطيني. فقالوا إن الجنود الإسرائيليين وضعوا على ظهورهم علامات بالكرتون مكتوب عليها "يرحل الى غزة". وهذا عمل مهين ومقصود. كما أن مصير خمسة من هؤلاء الطلاب ليس معروفا حتى الآن. نحن نعلم أنه تم اعتقالهم ولكن لا نعلم أين هم وما إذا كانوا ما زالوا تحت الاحتجاز أو أنه قد أطلق سراحهم.

"وحتى الآن لا يزال معظم طلاب غزة موجودين في قطاع غزة. وهم في حالة يأس لأنهم فقدوا عاما دراسيا كاملا." (المرجع نفسه).

٤٩١ - ووصف ممثل منظمة الحق آثار الإغلاق على حرية التعليم في القدس:

"ومن الآثار الأخرى للإغلاق فيما يتعلق بالقدس أثر على مجال التعليم. فهناك مدارس خاصة في القدس تستوعب عددا لا بأس به من طلاب الضفة الغربية. وقد منع الإغلاق والعقبات التي يسببها طلاب الضفة الغربية من الذهاب الى أماكن دراستهم". (السيدة نينا عطا الله، الشاهدة رقم ٢١، A/AC.145/RT.698)

٤٩٢ - ووصف شاهد من القدس الصعوبات التي تؤثر في حرية التعليم في تلك المدينة نتيجة للإغلاق:

"في قطاع التعليم توجد في مدينة القدس وضواحيها ٩٦ مدرسة ينتظم فيها نحو ٠٠٠ ٥٠ من التلاميذ ويعمل فيها نحو ٠٠٠ ٢ من المعلمين والمعلمات. ومن هؤلاء ٦٥ في المائة من المعلمين والمعلمات تقريبا يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية، وبسبب الإغلاق لا يستطيعون الذهاب الى مدارسهم طالما لا يحملون تصاريح الوصول الى القدس. ونتيجة لذلك فإن الخسارة تقدر بنحو ٩١٠ ٣ فصول دراسية يوميا أي ٠٠٠ ١٤ حصة تدريسية شهريا.

"وفي محاولة لتصحيح هذا الوضع لجأ عدد من الناس الى ترتيبات خاصة عن طريق إعطاء فصول إضافية أو حتى تجميع التلاميذ في فصول مؤقتة خارج منطقة القدس في بيوت المعلمين والمعلمات. ولكن السلطات الإسرائيلية منعت حتى هذا الترتيب.

"وتأثر التعليم الجامعي أيضا وربما بشكل أكبر نظرا لاقتحام سلطات الاحتلال للكليات. وأستطيع أن أعطي مثالا على ذلك. فقد طردت سلطات الاحتلال وأبعدت الطلاب والطالبات من الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يدرسون في جامعة القدس. ومنعت السلطات الإسرائيلية الطلاب من قطاع غزة الذين يدرسون في الضفة الغربية من الوصول الى جامعاتهم. كذلك أغلقت السلطات

الإسرائيلية كلية الدراسات الإسلامية لستة شهور متواصلة. وأغلقت كلية أصول الدين وكلية الشريعة. ودمرت معدات كلية العلوم والتكنولوجيا التابعة لجامعة القدس ثم أغلقتها". (السيد عبد الرحمن أبو عرفة، الشاهد رقم ١٠، A/AC.145/RT.694)

٤٩٣ - وترد إفادات بشأن القيود على حق الحرية في التعليم في الوثائق A/AC.145/RT.690 (السيد محمد يوسف دهمان)، و A/AC.145/RT.690 (السيد فؤاد عيسى أبو حامد)، و A/AC.145/RT.691/Add.1 (السيد عمر خليل) و A/AC.145/RT.692 (السيد ابراهيم خميس شحادة) و A/AC.145/RT.694 (السيد عبد الرحمن أبو عرفة) و A/AC.145/RT.697/Add.1 (السيد حمدي شقورة) و A/AC.145/RT.698 (السيدة نينا عطا الله).

المعلومات الخطية

٤٩٤ - وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ قام نحو ٣ ٠٠٠ من الطلاب الفلسطينيين من جامعة بير زيت بتنظيم مظاهرة احتجاجا على اقتحام الشرطة الاسرائيلية لجامعة النجاح وقيام قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بالقبض على طلاب غزة في جامعة بير زيت. وفي نهاية المظاهرة سار نحو ٣٠٠ طالب باتجاه مستوطنة حلاميش وألقوا الحجارة على السيارات الإسرائيلية. ورد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي باستخدام القنابل المسيلة للدموع وإطلاق الرصاص في الهواء. وجُرح خمسة من حرس الحدود الإسرائيليين وجندي أثناء المصادمات. وأصيب ثلاثة من الطلبة من جراء استنشاق الغاز. (هآرتس، ٢ نيسان/أبريل)

٤٩٥ - وفي ٣ نيسان/أبريل عقد طلاب غزة الذين يدرسون في الضفة الغربية وممثلون عن السلطة الفلسطينية مؤتمرا صحفيا مشتركا للاحتجاج على استمرار إغلاق الضفة والقطاع وقرار السلطات الإسرائيلية منع الطلاب من العودة إلى دراساتهم. ويدرس نحو ٢٠٠ ١ طالب فلسطيني من غزة في الدراسات العليا في الضفة الغربية، منهم ٧٠٠ طالب عادوا إلى منازلهم بمناسبة عيد الفطر ثم مُنعوا من العودة إلى الضفة الغربية منذ فرض الإغلاق في ١٣ شباط/فبراير والهجمات بالقنابل في ٢٥ شباط/فبراير. وأوقف الطلبة الذين بقوا في الضفة الغربية خلافا للأمر الصادر عن اللواء إيلان بيران بالعودة إلى قطاع غزة، أثناء عملية تفتيش قام بها الجيش في ٢٨ آذار/مارس وأعيدوا إلى القطاع أو وضعوا رهن الاعتقال. ورغم أن الطلاب عُرض عليهم بصفة مؤقتة إكمال دراساتهم في المعاهد التعليمية في قطاع غزة، فإنهم رفضوا الاقتراح على أساس أن قبوله يعني الإذعان إلى سياسة إسرائيل. وشكا متحدث باسم اللجنة التنفيذية للطلاب بأن مسألة الطلاب الفلسطينيين أصبحت بندا في المفاوضات وأن إسرائيل لم تعترف بمبدأ حق الفلسطينيين في الدراسة في المؤسسات التعليمية التي يرغبون فيها. وكرر مستشار الرئيس عرفات للشؤون الثقافية والتعليمية أثناء المؤتمر الاتهامات السابقة التي ذكرتها السلطة الفلسطينية بأن الإغلاق بشكل عام والموقف إزاء الطلاب الفلسطينيين بشكل خاص يشكل حربا شاملة ضد الشعب الفلسطيني. وذكر أن "... الهدف الإسرائيلي هو منع شعبنا من التعليم." وذكِر أن مئات من الطلاب من غزة ضاع عليهم على الأقل، فصل دراسي أثناء السنتين الدراسيتين السابقتين وأن من المحتمل أن يضيع عليهم أيضا الفصل الدراسي الربيعي الجاري. (هآرتس، ٥ نيسان/أبريل)

٤٩٦ - وفي ٩ نيسان/أبريل فرقت قوات الدفاع الإسرائيلية بالقوة مظاهرة عنيفة في كلية الخليل الإسلامية بعد أن حاول الطلاب الفلسطينيون شق طريقهم إلى الكلية، التي كانت قد أغلقت بعد أحداث القنابل الانتحارية على أساس أنها تشكل نقطة انطلاق للمتطرفين الإسلاميين. وأعلن الجيش المنطقة المحيطة بالكلية منطقة عسكرية مغلقة واعتقل خمسة من الفلسطينيين لمخالفتهم أمر الإغلاق. وجرح خمسة طلاب آخرين جراحات خفيفة أثناء الاصطدام. وأبلغ مواطنون في الخليل أن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي قامت بالاعتداء بالضرب والركل على الطلاب الذين حاولوا أن يشقوا طريقهم إلى حرم الجامعة المغلق. وأبلغ الدكتور نبيل جعبري، رئيس الكلية، وكالة رويترز أن أحد الجنود صوب بندقيته تجاه صدره ودفعه بها حينما حاول التحدث مع الجنود في محاولة لتهدئة الموقف. (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ نيسان/أبريل)

٤٩٧ - وفي ٩ نيسان/أبريل، عقد طلاب جامعة الخليل مظاهرة احتجاج مطالبين بإعادة فتح الجامعة. وكانت الجامعة قد أغلقت يوم ٥ آذار/مارس ١٩٩٦ لمدة ستة شهور من قِبل السلطات الاسرائيلية. وقد جُرح عدد من الطلاب واعتقل آخرون عندما تدخلت قوات الجيش لتفريق المتظاهرين. وعقد الطلاب أيضا مظاهرات احتجاج في أبو ديس ضد إغلاق الجامعة يوم ٥ نيسان/أبريل. (جروسالم تايمز، ١٢ نيسان/أبريل)

٤٩٨ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه نظم نحو ٨٠ طالبا من قطاع غزة مسجلين في دراسات عليا في معاهد الضفة الغربية مظاهرة أمام مكاتب المجلس الفلسطيني في غزة ضد سياسة إسرائيل بإغلاق الضفة مما منعهم من العودة إلى دراستهم. وذكر أحد المتظاهرين أن الطلاب الذين أوقفوا عند نقطة تفتيش تابعة للجيش الاسرائيلي قرب جامعة بير زيت قد احتجزوا أو تعرضوا لمعاملة مهينة. ويوجد نحو ٣٠٠ ١ طالب من قطاع غزة مسجلين في الدراسات العليا في معاهد الضفة الغربية. وعلى إثر موجة الهجوم في شباط/فبراير تلقوا أمرا بالرجوع إلى ديارهم. (هآرتس، ٢١ حزيران/يونيه)

٤٩٩ - وفي ٧ تموز/يوليه نظم نحو ١٠٠ طالب فلسطيني من قطاع غزة مظاهرة على الجانب الفلسطيني من نقطة تفتيش إيريز احتجاجا على قرار اسرائيل بعدم السماح لمئات من الطلاب بمغادرة قطاع غزة للدراسة في الضفة الغربية والأردن. (هآرتس، ٧ و ٨ تموز/يوليه)

٥٠٠ - وفي ٢٥ آب/أغسطس عقدت اللجنة الوزارية الخاصة بالقدس اجتماعا خاصا لمناقشة التدابير التي يمكن اتخاذها لوقف زيادة نفوذ السلطة الفلسطينية في المدارس في القدس الشرقية. وأصدرت اللجنة، برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، تعليمات إلى مختار القدس ووزير التعليم، زيفولين هامر، بوضع خطة محددة لمواجهة محاولة السلطة الفلسطينة السيطرة على المدارس في القدس الشرقية. وأبلغ السيد اولمرت اللجنة أن البلدية قد وضعت فعلا ملصقات فوق شعار السلطة الفلسطينية الموجود على الكتب المدرسية الموزعة للتلاميذ في القدس الشرقية، كما كان الحال من قبل. (جروسالم بوست، ٢٦ آب/أغسطس)

٥٠١ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، هدد رئيس بلدية القدس ايهود أولمرت بإنهاء الاستقلال الذاتي النسبي الممنوح للمدارس العربية إذا ما استمرت السلطة الفلسطينية في محاولة السيطرة عليها. وأدلى السيد أولمرت بتصريحه أثناء زيارته مدرسة الطور الاعدادية للبنات بمناسبة بدء السنة الدراسية بالمدارس العربية بالمدينة. وقال السيد أولمرت للمدرسين في المدرسة إنه ملتزم بتمويل المدارس العربية واليهودية على قدم المساواة. غير أن مسؤولي المدينة أقروا بأن ذلك لا يحدث على الدوام. فعلى سبيل المثال، كشف موظف البلدية المسؤول عن برنامج الحاسوب أنه من بين ٠٠٠ ٣ حاسوب تم تركيبها في مدارس المدينة على مدار السنوات الثلاث السابقة، لم تحصل المدارس العربية إلا على ٣٠٠ حاسوب. وأشار الى أن ذلك يقل كثيرا عن احتياجات المدارس لو كان توزيع الحواسيب قد تم وفقا لأعداد التلاميذ. وقال المسؤول إن ضعف الأوضاع المادية في العديد من المدارس العربية يعني أنها لا تفي بالمعايير اللازمة للحصول على الحواسيب، وأضاف أنه في كثير من المدارس العربية لا توجد ببساطة أي مساحة للحواسيب بسبب الازدحام. ويذكر أن حوالي ٠٠٠ ٤٠ تلميذ عربي يدرسون في القدس الشرقية: حوالي ٠٠٠ ٢٤ تلميذ في المدارس العامة التي تشرف عليها البلدية ووزارة التعليم، بينما يلتحق الجزء المتبقي بمدارس مسيحية وإسلامية خاصة مستقلة بدرجة كبيرة عن السلطات الاسرائيلية. (جروسالم بوست، ٣ أيلول/سبتمبر)

٥٠٢ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، قدم مجلس أمناء جامعة الخليل واثنان من طلبة الجامعة التماسا الى المحكمة العليا ضد قرار قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بتمديد أمر إغلاق الجامعة. وكان القائد السابق للقيادة الوسطى إيلان بيران قد أصدر أمرا بإغلاق الجامعة لمدة ستة أشهر بسبب ما يجري فيها من أنشطة غير مشروعة تنطوي على خطر تقويض الأمن في المنطقة وتهديد جنود جيش الدفاع الاسرائيلي. وكان مقررا أن ينتهي أمر الإغلاق في ٥ أيلول/سبتمبر، وكان الأمر قد صدر عقب موجة من الهجمات في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس. غير أن قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) أعلن في ٤ أيلول/سبتمبر تمديد الإغلاق لمدة ١٤ يوما، والنظر في تمديده لفترة ستة أشهر أخرى. وقال مقدمو الالتماس أن مديري الجامعة التقوا بالحاكم العسكري للخليل في شهر آب/أغسطس، وتلقوا وعدا بأنه ليست هناك أي نية لتمديد أمر الإغلاق. ولذلك، فقد أعلنوا بدء السنة الدراسية وقبلوا طلابا جدد. وقال مقدمو الالتماس أن أمر الإغلاق ترك أثرا سلبيا على طلاب الجامعة البالغ عددهم ٨٠٠ ١ طالب، وعلى حياة المحاضرين والباحثين الذين يعملون فيها وعددهم ١٤٠ شخصا. وقالوا إن أمر الإغلاق لا يستند الى أساس كاف من الوقائع التي تثبت وجود خطر أمني يبرر اتخاذ هذا التدبير الحاد. (هآرتس، ١٠ أيلول/سبتمبر)

(ج) حرية الديانة

الإفادات الشفوية

٥٠٣ - وصف شاهد من القدس الصعوبات التي يواجهها الذاهبون إلى الصلاة نتيجة للقيود التي تفرضها إسرائيل على حرية الحركة:

"بالنسبة للمسائل الدينية، من المعروف للجميع أنه توجد في القدس بعض من أقدس الأماكن الإسلامية والمسيحية. ولكن المواطنين الفلسطينيين المسيحيين والمسلمين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة لا يسمح لهم بأداء شعائرهم الدينية في المسجد الأقصى أو في كنيسة القيامة. وفي نفس الوقت فإن السلطات الاسرائيلية تفرض تدابير معينة مثل حظر التجول وإغلاق الشوارع حينما يكون احتفال ديني يهودي. ومن ثم يفرض حظر التجول للسماح بمئات معدودة من اليهود لأداء شعائرهم الدينية بينما تمنع إسرائيل ، لأوهى الأسباب، مئات الآلاف من المسلمين والمسيحين من أداء شعائرهم وصلواتهم.

"ثم إن كثيرا من أماكن العبادة قد اقتحمت أو أغلقت، أو فتشت مع العبث بمحتوياتها، بما في ذلك الكتب الدينية. وتعرض كثير من أمناء أماكن العبادة للاستجواب.

"وقد حـُرم الفلسطينيون المسيحيون للعام الرابع على التوالي من الاشتراك في الاحتفالات الدينية في مدينة القدس. ولم يـُسمح لنحو ٠٠٠ ٤٥ من السكان المسيحيين في رام الله وبيت لحم بالاشتراك في احتفالات عيد القيامة هذا العام في القدس". (السيد عبد الرحمن أبو عرفة، الشاهد رقم ١٠، A/AC.145/RT.694)

٥٠٤ - وترد إفادات بشأن القيود على الحق في حرية الديانة في الوثيقة A/AC.145/RT.694 (السيد عبد الرحمن أبو عرفة).

المعلومات الخطية

٥٠٥ - في ٥ نيسان/أبريل، وهو يوم الجمعة الحزينة، توافد الآلاف من الحجاج من جميع أنحاء العالم للسير في طريق الأحزان إلى كنيسة القيامة في المدينة القديمة في القدس. وبعد يومين احتفلت الكنائس الغربية بعيد القيامة. ولم يـُسمح لمئات السكان من بلدة بيت لحم بالاشتراك في الاحتفالات الدينية بسبب إغلاق الضفة. (هآرتس، ٧ نيسان/أبريل)

٥٠٦ - وفي ٨ نيسان/أبريل سـُمح لنحو ٩٠ من المستوطنين اليهود بالدخول إلى ساحة المسجد الأقصى لصلاة عيد الفصح. ودخل المستوطنون، الذين يعتقد بأنهم أعضاء في جماعة أتباع جبل الهيكل، إلى ساحة الحرم تحت حماية مشددة من الشرطة. وذكرت الشرطة الإسرائيلية أنها اعتقلت ١٥ من المتطرفين، جميعهم أعضاء في جماعة هاي فيكايام، حينما حاولوا دخول ساحة الحرم في القدس حاملين علما اسرائيليا في أيديهم. (جروسالم تايمز، ١٢ نيسان/أبريل)

٥٠٧ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل نشر تقرير صادر عن المعهد الدولي للتضامن من أجل حقوق الإنسان يتبين منه أن عدد انتهاكات الأماكن الإسلامية المقدسة أثناء شهر آذار/مارس ١٩٩٦ في المنطقتين "باء" و "جيم" يزيد عنه في أي وقت مضى منذ توقيع اتفاقات أوسلو في سنة ١٩٩٣. وهذه المناطق تقع تحت السيطرة

الإسرائيلية. وذكر التقرير أيضا أن أكثر من ٥٤ هجوما قد شُنت على المسجد الأقصى منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ومعظم الهجمات شنها يهود متطرفون حاولوا أداء الصلاة في داخل حرم المسجد. وذكر المركز أيضا وقوع نحو ٢٢٠ غارة من القوات الإسرائيلية على المساجد في الضفة الغربية. وأغلق نحو ٣٥ مسجدا. (جروسالم تايمز، ٢٦ نيسان/ابريل)

٥٠٨ - وفي ٢ أيار/مايو ذكر أن رئيس الوزراء شيمون بيريز أعلن في مقابلة صحفية أن مغارة الأولياء (المسجد الإبراهيمي) سيظل تحت السيطرة الإسرائيلية في أي تسوية نهائية مع الفلسطينيين الذين عليهم أن يتعايشوا مع هذه الحقيقة. (هآرتس، ٢ أيار/مايو)

٥٠٩ - وفي ١٤ أيار/مايو أُبلغ أن القيادة الوسطى للضفة الغربية أمرت بإغلاق مسجدين في الضفة الغربية بعد العثور على منشورات متأججة فيهما. وأحد المسجدين يقع في عرام، القريبة من القدس، بينما يقع المسجد الآخر في قبلان، في منطقة نابلس. وذكر متحدث باسم إدارة يهودا وسامرا في مكتب منسق الأنشطة الحكومية في المناطق أن إغلاق المسجدين كان جزءا من عملية مستمرة من الحرب مع حماس وغيرها من المنظمات الإسلامية الأصولية في المناطق المحتلة. (جروسالم بوست، ١٤ أيار/مايو)

٥١٠ - وفي ١٠ حزيران/يونيه أقام جيش الدفاع الإسرائيلي نقطة حراسة مسلحة في مدخل الحرم الإبراهيمي في الخليل. وأرسل مسؤولو الأوقاف شكوى الى الإدارة المدنية الإسرائيلية الجديدة ضد إقامة عدادات الكترونية لتسجيل أعداد المسلمين الذين يؤدون الصلاة في المسجد وحوله. (جروسالم تايمز، ١٤ حزيران/يونيه)

٥١١ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه ذكر مفتي القدس المعين من قبل السلطة الفلسطينية، ووزير الشؤون الدينية في السلطة الفلسطينية، أن الحكومة تخطط للسماح لليهود بالصلاة في حرم المسجد الأقصى. وذكرا أنه، طبقا للخطة، سينظم جدول أسبوعي للصلاة اليهودية والإسلامية في المسجد، على غرار الترتيبات القائمة في الحرم الإبراهيمي في الخليل. وذكر مسؤول كبير في بلدية القدس أن الاتهام لا أساس له من الصحة واتهم المسؤولين بمحاولة إثارة مشاعر المسلمين بإطلاق تلك الادعاءات. (جروسالم بوست، ٢١ حزيران/يونيه)

٥١٢ - وفي ١ تموز/يوليه أعلن متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن الحرم الإبراهيمي سيغلق سواء لليهود أو للعرب لعدة أيام اعتبارا من ٧ تموز/يوليه. وذكر أن الإغلاق المؤقت هو إجراء روتيني يتخذ مرة كل أربعة أشهر لتمكين القوات التي تحرس الموقع من عمل الإصلاحات وإجراء المناورات. (جروسالم بوست، ٢ تموز/يوليه)

٥١٣ - وفي ٧ تموز/يوليه قررت السلطات الإسرائيلية إغلاق الحرم الإبراهيمي في الخليل حتى إشعار آخر، متذرعة بأسباب أمنية. (جروسالم تايمز، ١٢ تموز/يوليه)

٥١٤ - وفي ١٠ تموز/يوليه أُبلغ أن رئيس جماعة هاي فيكايام قدم إلى محكمة الصلح في القدس رسالة من رئيس الوزراء نتنياهو يذكر فيها أن اليهود ينبغي أن يُسمح لهم بالصلاة في المسجد الأقصى رغم معارضة المسلمين. وقدم رئيس الجماعة هذه الرسالة المرسلة إليه من نتنياهو ردا على سؤال في اجتماع للبرلمان بشأن محاكمته لاتهامه بالاعتداء على شرطي حاول أن يبعده عن المسجد الأقصى حينما حاول الصلاة هناك في أيلول/سبتمبر. وكتب السيد نتنياهو في آذار/مارس ١٩٩٥ "قرأت رسالتك باهتمام. إن حق الشعب اليهودي في هذا المكان المقدس - جبل الهيكل - لا يقبل النقاش وأعتقد أن من الضروري عمل ترتيبات لإقامة الصلاة اليهودية في الموقع، وخاصة أننا نسمح بحرية العبادة لجميع الأديان في القدس". وكانت الصلاة اليهودية ممنوعة في الحرم منذ عام ١٩٦٧، على أساس أنها ستثير مشاعر المسلمين الذين يصلون في المسجد الأقصى وقبة الصخرة. (جروسالم بوست، ١٠ تموز/يوليه)

٥١٥ - وفي ١١ تموز/يوليه ادعت عضو الكنيست (الحزب الديني الوطني) حنان بورات أن وزير العدل ياكوف نيمان أعرب عن تأييده للسماح لليهود بالصلاة في حرم المسجد الأقصى ووعد بأن تقدم وزارته الدعم القانوني لهذه المبادرة. وفي تطور آخر ذكر قاضي إحدى محاكم القدس في ندوة دولية أن القانون اليهودي الذي يمنع الصلاة في المسجد الأقصى في القدس يشكل مخالفة للحقوق المدنية وانتهاكا للقانون الأساسي: كرامة وحرية الإنسان. (جروسالم بوست، ١٢ تموز/يوليه)

٥١٦ - وفي ١٩ تموز/يوليه شكا مسؤولو الأوقاف الإسلامية في الخليل من أن المستوطنين قاموا في ثلاث مناسبات أثناء السابق الماضي بقطع خطوط الاتصال بمكبرات الصوت التي تصل إلى مآذن المسجد الإبراهيمي. (جروسالم تايمز، ١٩ تموز/يوليه)

٥١٧ - وفي ٢٥ تموز/يوليه سمحت الشرطة الإسرائيلية في القدس لجماعة من "مؤمني جبل الهيكل" بدخول حرم المسجد الأقصى زوجين زوجين مع حراسة الشرطة. ولما سمحت الشرطة بدخول هؤلاء إلى ساحة المسجد الأقصى حاول آخرون كانوا ينتظرون في أماكن قريبة أن يشقوا طريقهم إلى حرم المسجد. وأدان أعضاء المجلس الفلسطيني الذين وصلوا إلى مكان الحادث، ومدير الأوقاف، قرار الشرطة بالسماح للمتظاهرين بدخول حرم المسجد الأقصى. وانعقد المجلس الإسلامي العالمي في القاهرة بحضور مفتي القدس ووزير الشؤون الدينية في السلطة الفلسطينية، وأدان المجلس قرار السلطات الإسرائيلية السماح لليهود بالصلاة في حرم المسجد الأقصى. وذكر متحدث باسم البيت الشرقي أن القرار يعتبر تحديا لمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم. وفي حادثة أخرى أخلت الشرطة مجموعة من اليهود كانوا يصلون على سقف مبنى لشرطة الحدود يطل على المسجد الأقصى. وقد لفت اقتحام السقف انتباه المسلمين الذين كانوا يصلون فتجمعوا قرب المبنى ونادوا "الله أكبر". وفي حادثة أخرى وقعت بعد ذلك بقليل قام ١١ من ناشطي "هايفيكام" بمحاولة لشق طريقهم إلى ساحة المسجد الأقصى للصلاة هناك. وتعرضت لهم قوة الشرطة التي تحرس الموقع وأوقفتهم وأخذت بعضهم للاستجواب. (هآرتس، ٢٦ تموز/يوليه)

٥١٨ - وفي ٢٩ تموز/يوليه أعلن وزير السياحة والآثار في السلطة الفلسطينية استنكاره للحفريات التي تتم تحت جبل جيريزيم قرب نابلس، والتي تقوم بها إدارة الآثار الإسرائيلية. وذكر أن هذه الأعمال قد دنست نحو ٢٠ قبرا من قبور المسلمين قرب مقام الشيخ غانم القدسي. وكانت الحفريات تتم في السر. (جروسالم تايمز، ٢ آب/أغسطس)

٥١٩ - وفي ٣٠ تموز/يوليه أعلن وزير الأمن الداخلي في إسرائيل، أفيجدور كاهالاني، أن الشرطة الإسرائيلية كانت تنسق خططها مع الأوقاف الإسلامية لتنفيذ قرار المحكمة الإسرائيلية العليا الذي يسمح لليهود بالدخول إلى ساحة المسجد الأقصى. ولكن مدير الأوقاف الإسلامية عدنان الحسيني أنكر أن الأوقاف تشترك في هذا الترتيب مع الشرطة الإسرائيلية. وأصر السيد الحسيني، مشيرا إلى موضوع الولاية على الحائط الغربي، أن الحائط يشكل جزءا لا يتجزأ من ساحة المسجد الأقصى وأن الإصلاحات الضرورية سيقوم بها المسلمون. (جروسالم تايمز، ٢ آب/أغسطس)

٥٢٠ - وفي ١٨ آب/أغسطس أصدرت بلدية القدس أمرا بوقف العمل الذي تقوم بها الكنيسة القبطية في المدينة المقدسة ببناء ملحق للكنيسة بدون إذن. وذكرت أنه ما لم توقف الكنيسة هذا العمل فإن البلدية ستصدر أمرا بالإزالة. (جروسالم بوست، ٢١ آب/أغسطس)

٥٢١ - وفي ٣٠ آب/أغسطس كان هناك نحو ٥٠٠ ٢ من أفراد الشرطة وحرس الحدود متمركزين في القدس الشرقية، معظمهم حول المدينة القديمة، وأقيمت نقاط تفتيش على الطرق عند المفترقات الرئيسية لمنع السكان الفلسطينيين من الأراضي المحتلة من دخول المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة. وجاءت هذه العملية بعد نداء من رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات بالذهاب إلى المسجد في أعداد كبيرة للاحتجاج على المواقف الإسرائيلية إزاء عملية السلام والقدس. وتقدر المصادر الفلسطينية والإسرائيلية أنه لم يتمكن سوى ٠٠٠ ١٥ من الفلسطينيين من حضور صلاة الجمعة. مع أن العدد في الأيام العادية يتراوح بين ٠٠٠ ٢٠ و ٠٠٠ ٢٥ من المصلين. وكان من المتوقع أن يصل ٠٠٠ ١٠٠ من المسلمين إلى المسجد تلبية لنداء عرفات. وذكر مفتي القدس وفلسطين أنه لم يحدث في تاريخ القدس الطويل أي سابقة لهذا الحصار الذي يقصد منه منع المسلمين من الصلاة في المسجد الأقصى. وأعلن المفتي أن هذا غزو جديد للقدس وأن العملية لم يقصد بها اعتبارات أمنية وإنما كانت استعراضا للقوة يهدف إلى تقليل عدد العرب والمسلمين في المدينة. وذكر المفتي أنه إذا أخذت التدابير الإسرائيلية في الاعتبار فإن عدد المصلين يعتبر عاليا. وأنكر رئيس البوليس، آري آميت أن الإغلاق المحكم وتشديد إجراءات الأمن عند نقاط الحدود كان يهدف إلى تقليل عدد المصلين في المسجد الأقصى، مشيرا إلى أن أي فلسطيني يحمل تصريحا سُمح له بدخول القدس. (هآرتس، جروسالم بوست، ١ أيلول/سبتمبر)

٥٢٢ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر، أعلن المتحدث باسم بلدية القدس أن البلدية قد أصدرت أمرا بوقف أعمال التجديد المضطلع بها في ساحة الحرم الشريف دون الحصول على تصريح بناء ومخالفة لأمر المحكمة. وقال مدير الأوقاف، عدنان الحسيني، ردا على الأمر أن المسجد الأقصى يقع خارج نطاق سلطة البلدية وإن

مسؤولي الأوقاف ليسوا في حاجة الى إذن البلدية بإجراء التجديدات في الموقع. ووصف السيد الحسيني تصرف البلدية بأنه استفزاز وقال إن المسجد الأقصى يمثل "الخط الأحمر" بالنسبة للفلسطينيين وإنه ليس هنالك أي حق لغير المسلمين في الإشراف على ما يُعمل في الأماكن الإسلامية المقدسة. وأضاف أن الأوقاف لن تتقدم بأي طعن في الأمر القضائي الذي حصلت عليه البلدية. (هآرتس، ٨ أيلول/سبتمبر)

(د) حرية التعبير

الإفادات الشفوية

٥٢٣ - تحدث أحد الشهود أمام اللجنة الخاصة عن حرية التعبير فقال:

"يمكن للجنود الإسرائيليين أن يمنعوني من الكلام. لقد تحدثت بنفسي مع صحفيين إسرائيليين. فإذا كانت الأجوبة التي يعطيها العمال الفلسطينيون تبدو وكأنها تحبذ السياسة الإسرائيلية، فإنها تذاع على نطاق واسع ويسمعها كل الناس. أما إذا كانت على غير هوى السياسة الإسرائيلية فإنها لا تنشر ولا تذاع". (شاهد لم يذكر إسمه، رقم ٦، A/AC.145/RT.691)

٥٢٤ - وترد الإفادات بشأن القيود على الحق في حرية التعبير في الوثيقة A/AC.145/RT.691 (شاهد لم يذكر اسمه).

المعلومات الخطية

٥٢٥ - في ٩ نيسان/أبريل شكا اثنان من مصوري التلفزيون الفلسطينيين إلى المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي بأنهم تعرضوا للضرب من قِبل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وإلى تكسير كاميراتهم أثناء مظاهرة عنيفة في الخليل احتجاجا على إغلاق الكلية الإسلامية في المدينة. وذكِر أن الجنود فرقوا بالقوة الصحفيين الذين كانوا يراقبون المشهد. (هآرتس، ١١ نيسان/أبريل)

٥٢٦ - وفي ١٧ نيسان/أبريل منعت شرطة القدس رابطة السجناء الفلسطينيين من عقد مؤتمر في المسرح الوطني الفلسطيني في القدس الشرقية إحياءً ليوم السجين الفلسطيني، على زعم أن المؤتمر سيعقد نيابة عن السلطة الفلسطينية. ونفى رئيس الرابطة تلك الادعاءات وذكر أن رابطته ليس لها صلة بالسلطة الفلسطينية وأن الغرض من المؤتمر هو الإعراب عن التضامن مع آلاف الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في سجونها. (هآرتس، ١٨ نيسان/أبريل)

٥٢٧ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل ذكِر أن عددا من الصحفيين الفلسطينيين من الضفة الغربية والقدس الشرقية لم يتمكنوا من حضور الجلسة الافتتاحية للمجلس الفلسطيني في غزة بسبب التأخيرات في إصدار تصاريح سفر لهم من قِبل سلطات الأمن. ومن بين ٣٩ صحفيا من القدس الشرقية تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح، لم يتلق التصاريح منهم سوى ٤ أعطيت لهم قبل ساعات من افتتاح المؤتمر في ٢٢ نيسان/أبريل. وبعد ذلك قام مكتب منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي المحتلة بإعطاء تصاريح لجميع الصحفيين فيما

عدا اثنين لم يعطيا تصاريح لأسباب أمنية، وذلك في الساعة ١١/٠٠ مساء من يوم ٢٢ نيسان/ أبريل. وذكر المكتب أن التأخير راجع لأسباب فنية فقط. (هآرتس، ٢٥ نيسان/أبريل)

٥٢٨ - وفي ١٤ أيار/مايو ذكِر أن إسرائيل وافقت على إصدار تصاريح دخول لـ ٦٠ صحفيا فلسطينيا على أن يكونوا مسجلين في مكتب الصحافة الحكومي. وذكر المتحدث باسم منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي المحتلة أن ٥٠ صحفيا من مجموع ١٦٠ صحفيا فلسطينيا مسجلين في المكتب يعملون في وكالات أنباء إسرائيلية وأجنبية. (جروسالم بوست، ١٤ أيار/مايو)

٥٢٩ - وفي ١٩ أيار/مايو تم القبض على نحو ٥٠ صحفيا فلسطينيا كانوا قد أعطوا تصاريح لدخول القدس لتغطية أخبار الانتخابات الإسرائيلية، وقد تم إيقافهم على البوابة الرئيسية بين القدس ورام الله. واحتجز عدة صحفيين لمدة ٤٨ ساعة قبل إطلاق سراحهم. (جروسالم تايمز، ٢٤ أيار/مايو)

٥٣٠ - وفي ١٠ تموز/يوليه ذكر مصور صحفي عربي كان يصور مصادمات عنيفة بين الفلسطينيين وجنود قوات الدفاع الإسرائيلية في الخليل أن أحد ضباط الشرطة اعتدى عليه بالضرب العنيف في جميع أجزاء جسمه بعد أن رفض أن يسلمه الكاميرا. وعلى أثر الحادث اقتيد المصور للاستجواب في مركز شرطة الخليل بتهمة الاعتداء على شرطي حدود. وقد أطلق سراحه بكفالة في وقت لاحق من ذلك اليوم. وأكد متحدث باسم شرطة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) أن المصور قد اقتيد للاستجواب. وذكر المتحدث أن المصور منع شرطي الحدود من تنفيذ مهامه وتجاهل إنذارا بأن المنطقة منطقة عسكرية مغلقة. وقال إن ملف القضية سيعرض على المدعي العام العسكري. (هآرتس، ١١ تموز/يوليه)

٥٣١ - وفي ٨ آب/أغسطس ذكِر أنه تم التوصل إلى حل وسط بين وزير الأمن الداخلي وعضو مجلس السلطة الفلسطينية حاتم عبد القادر يسمح للأخير بالاحتفاظ بمكتب في القدس الشرقية في بيته. وأدت هذه التسوية إلى تخفيف التوتر بين السلطة الفلسطينية والحكومة على إثر قرار الحكومة بإغلاق المكتب على أساس أنه انتهاك لاتفاقات السلم التي تمنع أنشطة السلطة الفلسطينية في القدس. وكان الاتفاق عبارة عن رسالة من السيد عبد القادر إلى وزير الأمن يذكر فيها أن المكتب القائم في منزله ليس له صلة بالسلطة الفلسطينية أو المجلس الفلسطيني وإنما هو مكتبه الخاص. وذكر مسؤول كبير في وزارة الأمن أن إسرائيل ستواصل مراقبة السيد عبد القادر عن كثب للتأكد من أنه لن ينتهك الحظر على أنشطة السلطة الفلسطينية في القدس. (جروسالم بوست، ٨ آب/أغسطس)

٥٣٢ - وفي ٨ آب/أغسطس خرج عشرات من الصحفيين الفلسطينيين من الضفة الغربية في مظاهرة أمام نقطة التفتيش عرام شمال القدس للاحتجاج على استمرار سياسة الإغلاق والحظر على الدخول إلى إسرائيل. وتوقف أعضاء المجلس الفلسطيني الذين كانوا في طريقهم إلى رام الله عند نقطة التفتيش للتعبير عن تأييدهم للصحفيين. وأوقف رئيس اتحاد الصحفيين الفلسطينيين نعيم طوباسي لعدة ساعات من قِبل شرطة الحدود. وكان من المتوقع إقامة الدعوى عليه بتهمة "تحريض المتظاهرين على الدخول إلى

منطقة مغلقة" وقد مُنع السيد طوباسي، وهو مواطن من رام الله، من الذهاب إلى مكاتب اتحاد الصحفيين الفلسطينيين في القدس الشرقية لمدة ستة أشهر. وذكر السيد طوباسي أنه "لا يفهم أن يمنع الصحفيون، في فترة يفترض أنها فترة سلام، من دخول القدس بينما كان يسمح لهم بذلك أثناء الانتفاضة". (هآرتس، ٩ آب/أغسطس)

٥٣٣ - وفي ٩ آب/أغسطس أعلن رئيس الوزراء نتنياهو أنه لن يمضي قدما في مباحثات السلام ما لم تغلِق السلطة الفلسطينية مكاتبها في القدس. وانتقد السيد نتنياهو أيضا وزير الأمن الداخلي بسبب الحل الوسط الذي توصل إليه مع عضو مجلس السلطة الفلسطينية حاتم عبد القادر. وذكر أنه أصدر توجيها لا رجعة فيه إلى وزير الأمن الداخلي بإغلاق مكتب السيد حاتم عبد القادر في بيته في القدس وأنه يطلب تنفيذ الأمر. (جروسالم بوست، ١١ آب/أغسطس ١٩٩٦، هآرتس، ١٤ آب/أغسطس)

٥٣٤ - وفي ١٢ آب/أغسطس التقى رئيس الوزراء نتنياهو مع ممثلين للصحافة العربية في إسرائيل والأراضي المحتلة ووعد بإزالة جميع العقبات التي تمنع الصحفيين الفلسطينيين من مناطق الحكم الذاتي من الدخول إلى إسرائيل والتحرك بين مدن الضفة الغربية وغزة والقدس في وقت قريب. (هآرتس، ١٣ آب/ أغسطس)

٥٣٥ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ذكِر أن أعضاء من اتحاد الصحفيين الفلسطينيين في غزة رفضوا مقابلة وفد من إسرائيل، ومنهم صحفيون إسرائيليون، للاحتجاج على الحظر الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على دخول الصحفيين الفلسطينيين إلى إسرائيل. (هآرتس، ٢٣ آب/أغسطس)

٥٣٦ - وفي ٢٥ آب/أغسطس ذكرت مصادر حكومية أن السلطة الفلسطينية أبلغت الحكومة أنها وافقت على طلب السلطات الإسرائيلية، وهو واحد من عدة طلبات ذكرتها إسرائيل كشرط للتقدم في عملية السلام - بإغلاق مكاتب لها صلة بالسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية. والمكاتب هي: المركز الجغرافي الفلسطيني، ومركز التدريب المهني الفلسطيني، وإدارة الشباب والرياضة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ آب/أغسطس)

٣ - المعلومات المتعلقة بأنشطة المستوطنين التي تمس السكان المدنيين

الإفادات الشفوية

٥٣٧ - وجهت ممثلة منظمة الحق انتباه اللجنة الخاصة إلى العنف الذي يمارسه المستوطنون، وخاصة في القدس والخليل:

"والآن، أود أن أتحدث عن العنف الذي يمارسه المستوطنون الاسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني. وهذا العنف ما فتئ يمارس منذ وقت طويل في القدس والخليل بوجه خاص، لأن كل منهما لا تزال تحت الاحتلال وتقع المستوطنات داخل المدينتين. وحدث العديد من الهجمات والضرب الوحشي وأحيانا أعمال القتل في مدينة الخليل من جانب المستوطنين.

"ويتمثل السبب الرئيسي في استفزاز الأسر الفلسطينية التي تعيش هناك وطردها من القدس والخليل.

"ولا يتمكن سكان هاتين المدينتين من الفلسطينيين من التنقل بحرية في الشوارع بعد الساعة السادسة أو السابعة مساء خوفا من استفزازات المستوطنين. وهذا هو نوع من حظر التجول ليلا". (السيدة نينا عطا الله الشاهدة رقم ٢١، A/AC.145/RT.698)

٥٣٨ - ويمكن الإطلاع على وصف للآثار التي تترتب على أنشطة المستوطنين وتؤثر في السكان المدنيين في الوثيقة A/AC.145/RT.698 (السيدة نينا عطا الله).

المعلومات الخطية

٥٣٩ - في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ذكر أن منظمات المستوطنات قامت مؤخرا بتزوير أوراق تتعلق بسندات ملكية الأراضي في الجزء الشمالي من القدس.ومن بين المناطق المعنية بدو وبيت إجزا والجب والنبي صموئيل وبيت سوريك. وفي تطور آخر، نجحت منظمات المستوطنات نفسها في تزوير سندات ملكية الأراضي في الجزء الشمالي من المدينة وشرائها. وتعود ملكية الأرض، التي تقع بالقرب من مستوطنة جيلو إلى فلسطينيين يعيشون في الخارج، أي في شيلي. (جروسالم تايمز، ١٢ نيسان/أبريل)

٥٤٠ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، ذكر أن المستوطنين اليهود صادروا ممتلكات في مدينة القدس القديمة تعود ملكيتها إلى أحد السكان الفلسطينيين، وهو ابراهيم توتنجي. (جروسالم تايمز، ٢٦ نيسان/أبريل)

٥٤١ - وفي ١ أيار/مايو، ذهب نحو ٢٠ مستوطنا من الخليل إلى سوق البلدة للاحتجاج ضد طعن أحد المستوطنين المسنين هناك. وقام المستوطنون بقلب أكشاك الفواكه والخضار وتوجيه الشتائم إلى الفلسطينيين. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢ أيار/مايو)

٥٤٢ - وفي ٧ أيار/مايو، ذكر أن لجنة المستوطنين للسلامة على الطرقات التي تضم بين أعضائها العاملين عددا وفيرا من أعضاء منظمة "كاخ"، تقوم بتسيير دوريات على الطريق بين حلحول والخليل. كما كانت هذه الدوريات تدخل إلى الخليل. (هآرتس، جروسالم بوست، ٧ أيار/مايو)

٥٤٣ - وفي ١٠ أيار/مايو، ذكر أن المستوطنين اليهود واصلوا بناء منازل جديدة في بيت روميـنو، وهو أحد أحياء الاستيطان في مدينة الخليل القديمة. (جروسالم تايمز، ١٠ أيار/مايو)

٥٤٤ - وفي ١١ أيار/مايو، أصيبت امرأة فلسطينية من الخليل عمرها ٤٠ عاما بجراح طفيفة عندما ألقيت عليها حجارة من بيت هداسا في الخليل. وغابت هذه الامرأة التي كان يرافقها إثنان من أطفالها وقت الحادث، عن الوعي ونقلت إلى إحدى المستشفيات في البلدة. (هآرتس، ١٢ أيار/مايو)

٥٤٥ - وفي ٥ حزيران/يونيه، قام ألوف من المستوطنين بالغناء والرقص في الخليل للاحتفال بانتصار رئيس الوزراء بنجامين نتنياهو. وتليت رسالة من نتنياهو في المسيرة التي عقدت في الساحة التي تقع خارج كهف الأولياء (الحرم الإبراهيمي). وورد في الرسالة "أيها المستوطنون في الخليل، مدينة الآباء والأجداد، إني أشاطركم ابتهاجكم، إلا أنني لسوء الحظ لم أتمكن من أن أكون معكم". "وكلي تقدير لعملكم الصهيوني الرائد الذي يواصل الوجود اليهودي في أقدم مدينة يهودية في العالم. فكونوا أقوياء وشجعان". وفي الوقت نفسه اتهم الفلسطينيون أن المستوطنين، وقد شجعهم انتصار نتنياهو، أقدموا على هدم جدران عدد من المنازل في مدينة الخليل القديمة. كما تم هدم جزء من مجمع الحمامات التركية في الخليل، التي ادعوا أنها ممتلكات يهودية بينما تعود ملكيتها إلى إدارة الأوقاف الإسلامية. وقام المستوطنون في مطلع الاسبوع، باستعراض في شوارع الخليل وهتفوا بشعارات معادية للعرب. ونقل عن السيد صلاح النتشة مدير أوقاف الخليل قوله إنه لم يمر اسبوع على انتصار نتنياهو في الانتخابات حين حاول المستوطنون بالفعل القيام بتوسيع مستوطناتهم. (جروسالم بوست، ٦ حزيران/يونيه؛ وأشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز؛ ٧ حزيران/يونيه)

٥٤٦ - وفي ٧ حزيران/يونيه، ذكر أن مستوطنين يهود من مستوطنة أرييل بالقرب من سلفيت قد أقاموا حاجزا من الأسلاك الشائكة حول قطعة من الأرض في وادي عبد الرحمن، تقدر مساحتها بـ ٢٥٠ فدانا، وذلك لضمها إلى حدود المستوطنة. وذهب القرويون فورا إلى مركز شرطة أرييل لتقديم شكوى ضد المستوطنين إلا أنه لم يسمح لهم بالدخول. (جروسالم تايمز، ٧ حزيران/يونيه)

٥٤٧ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، ذكر أن زعماء المستوطنات أعربوا عن الغضب إزاء احتفال بوضع حجر الأساس لبناء مطحنة فلسطينية تقدر قيمتها بـ ١٦ مليون دولار ستشيد على "أرض من أملاك الدولة" بالقرب من الطريق الرئيسي المؤدي إلى غوش قطيف. وأعلن رئيس المجلس المحلي لغوش قطيف أن مجلس المستوطنة سيعمل مع السلطات الحكومية على وقف تشييد المطحنة. وذكر الناطق باسم المجلس أن السلطة الفلسطينية قد اختارت تشييد المطحنة في هذه المنطقة لكي تثبت سيادتها على الأراضي الواقعة بالقرب من المستوطنات. (جروسالم بوست، ١٠ حزيران/يونيه)

٥٤٨ - وفي ١١ حزيران/يونيه، أطلق المستوطنون الاسرائيليون النار على إحدى الحافلات بالقرب من مخيم العروب للاجئين الذي يقع إلى الجنوب من الخليل. ولم يصب أحد بأذى وكان المستوطنون يكمنون في منعطف خطر على الطريق الرئيسي بين القدس والخليل. (جروسالم تايمز، ١٤ حزيران/يونيه)

٥٤٩ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، ذكر أن المستوطنين الاسرائيليين قاموا بمهاجمة سلوان من ضواحي القدس. وجاء هذا الهجوم في أعقاب البيان الذي أدلى به بنجامين نتنياهو رئيس الوزراء المنتخب، بتأييد المستوطنين في مسعاهم الذي يرمي إلى الاستيلاء على منطقة سلوان. (جروسالم تايمز، ١٤ حزيران/يونيه)

٥٥٠ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، تجمع المستوطنون بالقرب من موقع حمام ابراهيم، وهو أحد المواقع الاسلامية القديمة في مدينة الخليل. (جروسالم تايمز، ٢١ حزيران/يونيه)

٥٥١ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، اشتكى القرويون الفلسطينيون الذين يقطنون بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية في الجزء الشمالي من الضفة الغربية من وجود قطيع من الحيوانات البرية التي تطوف في حقولهم. ويعتقد أن المستوطنين من مستوطنة آلون موريه قد أقدموا عمدا على إطلاق هذه الحيوانات التي تم التعرف عليها بأنها من الذئاب والكلاب الوحشية والخنازير الوحشية، وذلك بغية الإضرار بالخضار والمحاصيل التي تزرع حول قريتي بيت جنين وسالم في منطقة نابلس. (جروسالم تايمز، ٢١ حزيران/يونيه)

٥٥٢ - وفي يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، أقدم عشرات من المستوطنين من نتزاريم (قطاع غزة) بإقفال الطريق بالقرب من مستوطنتهم للاحتجاج على القرار الذي اتخذه الجيش بالسماح للفلسطينيين بالسفر عليه. وكان هذا الطريق الذي يمر على بعد ٢٠ مترا من المستوطنة، قد أقفل في وجه حركة مرور الفلسطينيين منذ التفجير الانتحاري الذي وقع هناك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، قررت قوات الدفاع الإسرائيلية إعادة فتح الطريق بطريقة محدودة - للسيد ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية والشرطة الفلسطينية التي تمر في طريقها لأداء عملها المعتاد. وبعد أن حدثت مواجهة مع المستوطنين، أعلن الجيش بأن المنطقة هي منطقة عسكرية مغلقة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٨ و ٣٠ حزيران/يونيه)

٥٥٣ - وفي ١ تموز/يوليه، ذكر أنه تم تمزيق إطارات نحو ٣٠ سيارة يملكها فلسطينيون في وسط مدينة الخليل ليلا، وبالرغم من أنه لم يكن هناك شهود عيان، فإن الفلسطينيين يفترضون أن ذلك من عمل المستوطنين الذين يهدفون إلى زيادة حدة التوتر في البلدة وتخفيف فرص انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية. (جروسالم بوست، ١ تموز/يوليه)

٥٥٤ - وفي ٥ تموز/يوليه، ذكر أن مستوطنين من مستوطنة معال أموس قاموا بمهاجمة أفراد أسرة عودة علي الرشايدة بالقرب من مخيم بدو عرب الرشايدة، الذي يقع إلى الجنوب الشرقي من بيت لحم. فقد قام خمسة من المستوطنين، وفقا لما ذكره السيد الرشايدة الذي يبلغ ٧٠ سنة من العمر، بضربه وأفراد أسرته

بأعقاب بنادقهم، وأطلقوا النار على أغنامهم، وقتلوا كلب الرعي. ثم هدد المستوطنون بأنهم سيقتلونه إذا حضر إلى الحقل مرة أخرى. (جروسالم تايمز، ٥ تموز/يوليه)

٥٥٥ - وفي ٩ تموز/يوليه، نقل صبيان فلسطينيان من قرية زبوبة بالقرب من جنين إلى المستشفى بعد أن هاجمهما بعنف اثنان من المستوطنين من مستوطنة غيفات أور. وقد اختطف محمد كركوش، وعمره ١٢ سنة وأخوه مهند وعمره ١٠ سنوات وأخذا إلى أحد الحقول حيث تم تقييدهما وضربهما بالقضبان الحديدية وإحراقهما بالسجائر. وبعد أن جردهما المستوطنون من ثيابهما، صبوا عليهما الطلاء قبل إطلاق سراحهما. (جروسالم تايمز، ١٢ تموز/يوليه)

٥٥٦ - وفي ١٤ تموز/يوليه، أعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية أنه سيسمح للشرطة الفلسطينية مرة أخرى استخدام طريق نتزاريم (قطاع غزة) كل عدة ساعات، شريطة أن يتم تنسيق مرورهم مسبقا ومرافقة قوات الدفاع الإسرائيلية. بيد أن بيانا أصدره الجيش أضاف أن الشخصيات الفلسطينية البارزة لا تزال ممنوعة من السفر على الطريق. وكان من المقرر أن يفتتح هذا الطريق في ٢٧ حزيران/يونيه بعد أن كان أغلق منذ التفجير الانتحاري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الذي قتل فيه ثلاثة جنود. وقد قام بإغلاقه سكان مستوطنات نتزاريم القريبة الذين أعلنوا أنهم لن يسمحوا للفلسطينيين باستخدام هذا الطريق مرة أخرى. (جروسالم بوست، ١٥ تموز/يوليه)

٥٥٧ - وفي ١٧ تموز/يوليه، التقى اسحق مردخاي وزير الدفاع بزعماء المستوطنة ووعد، حسبما ذكر هؤلاء الزعماء بإنشاء وحدات للحرس المدني في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) ومساعدتها على تنسيق أنشطتها مع قوات الدفاع الإسرائيلية. كما طلب أعضاء مجلس المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة إلى الحكومة مواصلة تعبيد الطرق الجانبية لإلغاء القرار الذي سبق أن اتخذته الحكومة بتجميد أعمال التشييد في الأراضي، والإذن ببيع الشقق الخالية في المستوطنات. وذكر ناطق بلسان وزارة الدفاع أن الجو أثناء الاجتماع كان إيجابيا وأنكر أن يكون الوزير قد تعهد بأي التزامات فيما يتعلق بوحدة الحرس المدني أو أي طلبات أخرى للمستوطنين. (جروسالم بوست، ١٨ تموز/يوليه)

٥٥٨ - وفي ١٩ تموز/يوليه، نشبت مواجهة عنيفة بين المستوطنين والفلسطينيين بالقرب من مستوطنة شيلو في الضفة الغربية. ووقعت الحادثة عندما انطلق حوالي ١٠٠ من سكان قرية كريات وانضم اليهم حركيون من لجنة حماية الأراضي من قريتهم في مسيرة احتجاج ضد توسيع مستوطنة شيلو القريبة. وادعى السكان أن المستوطنين استولوا على ٥٠٠ ١ دونم من أراضيهم الزراعية قبل ذلك بشهرين، وأحاطوها بسياج وحولوها إلى بستان للتفاح. ولما وصل المحتجون إلى الأرض المتنازع عليها، قاموا بإزالة السياج ورفعوا عليها الأعلام الفلسطينية ولافتات تقول "نتنياهو، أوقف مصادرة الأراضي" و "لا سلام مع المستوطنات". وقاموا بإحراق العشب، واقتلعوا الشجيرات الصغيرة وأتلفوا شبكة الري في البستان. ووصلت مجموعة من ٣٠ مستوطنا إلى مكان الحادث وهاجمت الفلسطينيين بالعصي والقضبان الحديدية وأطلقت النار في الهواء. وضربت امرأة فلسطينية تبلغ ٨٠ سنة من العمر في وجهها بقضيب حديدي وقدم لها

العلاج الطبي في أحد المستشفيات في نابلس. كما أصيب عدد من القرويين الآخرين بجراح بالاضافة إلى ٣ من المصورين العرب، حيث أصيب اثنان منهم بجراح طفيفة في حين أصيب الآخر بجراح متوسطة. وذكر أحد المصورين أنهم ضربوا أمام الجنود الذين لم يتدخلوا. كما قام المستوطنون بتحطيم نوافذ مركبات القرويين والمصورين. وتواصلت المواجهة بين المستوطنين والفلسطينيين الذين قاموا بإلقاء الحجارة إلى أن قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بتفريقهم باستخدام الغاز المسيل للدموع. وانتهت الحادثة بعودة الفلسطينيين إلى قريتهم. (هآرتس، ٢١ تموز/يوليه)

٥٥٩ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، حاولت مجموعة من المتطرفين اليهود الدخول عنوة إلى منطقة بيت الشرق، مقر وفد السلام الفلسطيني في القدس. (جروسالم تايمز، ٢ آب/أغسطس)

٥٦٠ - وفي ٢ آب/أغسطس، ذكر أن المستوطنين قاموا بمهاجمة سكان الخليل وإتلاف ممتلكاتهم أثناء الأيام التي تلت إطلاق النار في بيت شميش التي قتل فيها ثلاثة من الإسرائيليين. (جروسالم تايمز، ٢ آب/أغسطس)

٥٦١ - وفي ١١ آب/أغسطس، ذكر اللواء صموئيل آراد أن المستوطنين رفضوا إقامة سياج وجدران حول الجيب الذي يحتلونه في الخليل في محاولة للحيلولة دون انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من البلدة. وذكر ناطق باسم مستوطني الخليل أن الحماية المادية التي يوفرها الجيش لا يمكن أن تشكل بديلا عن جنود قوات الدفاع الإسرائيلية الذين يحتاج المستوطنون بكل تأكيد إلى بقائهم في البلدة. (جروسالم بوست، ١٢ آب/أغسطس)

٥٦٢ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، حاول العشرات من الفلسطينيين الدخول عنوة إلى محلين في الخليل يملكهما فلسطيني كان الجيش قد استولى عليهما "لأسباب أمنية" قبل ذلك بأعوام قليلة ويقوم مستوطنون الآن بشغلهما. وأفاد شهود عيان فلسطينيون بأن المستوطنين دمروا بوابة الدخول إلى أحد المحلين وبنوا جدارا من الحجر مكانه. ثم فتحوا بابا يصل المحلين ببناية مجاورة يسكنها يهود. وقال صاحب المحل إنه لا يستطيع تقديم شكوى لأحد، لأن المستوطنين قد استولوا على محليه وأن الجيش يؤيدهم. وأنكر متحدث باسم المستوطنة اليهودية في الخليل ما قاله العرب من إنهم المالكون الحقيقيون للمحلين، قائلا إن المحلين جزء من عقار تعود ملكيته للجماعة اليهودية التي كانت في الخليل قبل مذبحة عام ١٩٢٩. (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ ايلول/سبتمبر)

٥٦٣ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن مستوطنين إسرائيليين هاجموا أربعة محال في الخليل بالقرب من سوق الخضار المركزي وقاموا بسرقة محتوياتها التي قدرت قيمتها بعشرات الآلاف من الدولارات. وأفاد شهود عيان بأن المستوطنين دمروا بعد ذلك جدران المحال وباشروا بأعمال إعادة بناء تحت حراسة كثيفة من جيش الدفاع الإسرائيلي. وكانت هذه المحال الواقعة بالقرب من وسط المدينة

بجانب موقع يسكن فيه مستوطنون يهود، قد أغلقت في أعقاب مذبحة الحرم الإبراهيمي التي وقعت في شباط/فبراير ١٩٩٤. (جروسالم تايمز، ١٣ أيلول/سبتمبر)

٥٦٤ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، حاولت المجموعة الاستيطانية اتيريت كوهانيم أن تستولي على مبنى عربي في القدس الشرقية. وجرت مواجهة بين حراس أمن يعملون لحساب المجموعة الاستيطانية التي ادعت أنها اشترت المبنى، أو على الأقل جزءا منه، وبين عائلة عربية ادعت أنها تملك نصف المبنى، أسفرت عن قيام أفراد الشرطة بإجبار الطرفين على الخروج من المبنى. وأفادت الشرطة بأن الحراس قد ضربوا أحد أفراد العائلة الفلسطينية عندما حاول دخول المبنى. وقال محام يمثل العائلة الفلسطينية إن بحوزته وثائق تثبت أن موكليه يملكون ٥٠ في المائة من المبنى وأشار إلى أنه حتى لو كان المستوطنون يملكون نصف المبنى الآخر فإن ذلك لا يعطيهم الحق في اقتحام المبنى والاستيلاء عليه بالكامل. وحصل المحامي على أمر من المحكمة يمنع المستوطنين من إعادة الدخول إلى المبنى إلى أن تعقد جلسة بشأن هذه المسألة. غير أن رئيس شرطة القدس أصدر أمرا آخر يمنع العائلة العربية من دخول المبنى "لأسباب أمنية". ويقال إن المجموعات الاستيطانية قامت بشراء العديد من المباني أو تقوم حاليا بعملية شرائها. وفي أغلبية الحالات التي نظرت فيها المحكمة، تمت تبرئة المستوطنين ومُنحوا الحق في ملكية العقار. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٠ أيلول/سبتمبر)

٥٦٥ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، اقتحمت مجموعة من المستوطنين اليهود ملكية كبيرة واقعة على طريق نابلس أمام قنصلية الولايات المتحدة في القدس الشرقية. وزُعم أن أحد أفراد عائلة رشيد الذي تحول إلى اعتناق اليهودية قد باع الملكية إلى المنظمة الدينية اليهودية اتيريت كوهانيم. وقالت عائلة رشيد إن الصفقة احتيالية وإنه يجب إخلاء المستوطنين. وحاول بعض أفراد العائلة الدخول إلى المنزل غير أن المستوطنين أوقفوهم واعتدوا عليهم بالضرب. وأصيب عصام رشيد بجراح ونُقل إلى المستشفى لتلقي العلاج. (هآرتس، جروسالم تايمز، ٢٠ أيلول/سبتمبر)

دال - معاملة المحتجزين

١ - التدابير المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين

الإفادات الشفوية

٥٦٦ - ذكر المدير العام لرابطة الضمير للدفاع عن السجناء ما يلي فيما يتعلق بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين:

"باختصار، كنا نتوقع أن يكون للاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني تأثير إيجابي على حالة المحتجزين، ولا سيما فيما يتعلق بإطلاق سراحهم (امتثالا لاتفاق جنيف الذي وقعته اسرائيل والذي ينص على ضرورة تسليم الأشخاص الذين قدموا للمحاكمة أو المتهمين، إلى السلطات المحلية في

مناطق الحكم الذاتي). ولم تمتثل اسرائيل لهذا الاتفاق، ولا امتثلت لأحكام الاتفاق الموقع بشأن مجموعات السجناء الذين يتعين إطلاق سراحهم من السجون الإسرائيلية، على نحو ما ذكره السيد هشام عبد الرازق المفاوض الفلسطيني الخاص المكلف بمسألة إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين).

"وكنا نأمل كذلك أن الاتفاق لن يقتصر على إحداث تأثير إيجابي في إطلاق سراح السجناء، بل وأن يحسن أحوال معيشة السجناء، بانتظار إطلاق سراحهم. بيد أن النتيجة كانت العكس من ذلك. فحالة السجناء والمحتجزين مستمرة في التدهور.

"وحتى شباط/فبراير ١٩٩٦، لم يكن يتجاوز عدد المحتجزين ٥٠٠ ٣. وبعد شباط/فبراير ١٩٩٦، جرت الاعتقالات التعسفية والجماعية وبلغ عدد الفلسطينيين المعتقلين حتى أيار/مايو ١٩٩٦ وفقا لمصادر الأمن الإسرائيلية، ٠٠٠ ٥ فلسطيني. وهكذا فقد ارتفع مجموع المحتجزين من ٥٠٠ ٣ إلى ٥٠٠ ٨.

"وفي الوقت نفسه، دعني أذكر لكم أن بعض الذين اعتقلوا أو احتجزوا، قد تم إطلاق سراحهم، في حين تم تقديم آخرين إلى إجراءات الاحتجاز الإداري. ونظرا لأن المحامين الذين يعملون مع المنظمات غير الحكومية التي تساعد المحتجزين لم يتمكنوا من العمل بسبب حالات الإغلاق، فإننا لا نستطيع أن نقدم لكم أرقاما دقيقة جدا. والأرقام التي نقدمها لكم هي التي أشارت إليها مصادر الأمن الإسرائيلية". (السيد محمد يوسف دهمان، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.690)

٥٦٧ - وقدم المدير العام لمعهد مانديلا للسجناء السياسيين المعلومات التالية فيما يتعلق بحالة السجينات الفلسطينيات:

"فيما يتعلق بالسجينات الفلسطينيات، كما ذكرت، يبلغ عدد السجينات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية ٣٦، بالرغم من اتفاق السلام المبرم بين إسرائيل والفلسطينيين ينص على وجوب إطلاق سراح جميع السجينات دون شرط مسبق ودون تمييز. ورفض الجانب الإسرائيلي إطلاق سراح ست من المحتجزات، وهن رولا أبو دحو، ولمياء معروف، وعطافة عليان، وزهرة كروش، وعبير الواحدي، وانعام جابر، ونتيجة لذلك، فقد رفضت السجينات المتبقيات إطلاق سراحهن. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أعلنت السجينات إضرابا عن الطعام مفتوح المدة وهددن بإحراق أنفسهن إذا حاولت سلطات السجن وضع حد لإضرابهن عن الطعام بالقوة أو إجبار بعضهن على إطلاق سراحهن واستثناء أخريات". (أحمد م. الصياد، الشاهد رقم ١٨، A/AC.145/RT.696)

٥٦٨ - ويمكن الاطلاع على الإفادات المتعلقة بمعاملة المحتجزين في الوثيقة A/AC.145/RT.690 (محمد يوسف دهمان)، و A/AC.145.RT.696 (أحمد م. الصياد).

المعلومات الخطية

٥٦٩ - وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، أصدر الرئيس عازرا وايزمان قرارا بالعفو عن اثنتين من السجينات الفلسطينيات كانتا تقضيان أحكاما بالسجن لمدة طويلة لاشتراكهن بقتل إسرائيليين. وجاء الإعلان عن هذا القرار في رسالة أرسلت عن طريق رئيس الوزراء بنجامين نتنياهو إلى الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر. وقد تعهدت اسرئيل بموجب اتفاقات السلام المرحلية التي أبرمتها مع الفلسطينيين، بإطلاق سراح جميع السجينات الفلسطينيات. ورفضت تسع عشرة سجينة فلسطينية من سجناء الأمن اللواتي صدر العفو عنهن إطلاق سراحهن حتى يتم إطلاق سراح جميع السجينات. (جروسالم بوست، ١٩ تموز/يوليه؛ هآرتس، ٢٢ تموز/يوليه)

٥٧٠ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، ذكر أن قائد المنطقة الوسطى يدرس الجوانب الأمنية والقانونية المتعلقة بإطلاق سراح ثلاث من السجينات الفلسطينيات اللواتي يقضين أحكاما بالسجن مدى الحياة بعد أن أدانتهن المحاكم العسكرية باشتراكهن بقتل إسرائيليين. بيد أنه كان من المتوقع أن يصدر القرار النهائي بشأن إطلاق سراحهن على المستوى السياسي. وأعلنت النسوة المحتجزات في سجن شارون، أنهن سيظللن في السجن إلى أن يتم العفو كذلك عن سجينة أخرى لم يرد اسمها في أي قائمة من قوائم الأشخاص المقرر إطلاق سراحهم. (هآرتس، ٢٢ تموز/يوليه)

٥٧١ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، صادقت محكمة العدل العليا على القرار المتعلق بإطلاق سراح اثنتين من "الإرهابيات" الفلسطينيات اللتين أصدر الرئيس عازرا وايزمان عفوا عنهما. وجاء قرار المحكمة في أعقاب استئناف قدمته "رابطة ضحايا الارهاب" ضد قرار الرئيس. وتم إطلاق سراح إحدى السجينات من سجن نيفي تيريزا في اليوم التالي بعد توقيع وثيقة وعدت فيها بالامتناع عن "ارتكاب المزيد من أعمال الارهاب". وكانت قضت ثماني سنوات في السجن من أصل الحكم الصادر بحقها لمدة ١٢ سنة لإقدامها على إطلاق الرصاص على أحد طلاب المعهد الديني في القدس في عام ١٩٨٨. بيد أن السجينة الأخرى رفضت أن يطلق سراحها في حين لا يزال ثلاث من السجينات الفلسطينيات في السجن. ورفض حوالي ٢٠ من السجينات الفلسطينيات الأخريات اللواتي صدر العفو عنهن مغادرة السجن تضامنا مع السجينات المتبقيات اللواتي لم يصدر عنهن العفو. (هآرتس، ٢٦ تموز/يوليه؛ جروسالم بوست، ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه)

٢ - معلومات أخرى عن المعتقلين

الإفادات الشفوية

٥٧٢ - تلقت اللجنة الخاصة المعلومات التالية بشأن المعتقلين الفلسطينيين بالسجون الإسرائيلية ومراكز الاحتجاز من المدير العام لمؤسسة مانديلا للسجناء السياسيين:

"تشير الاحصاءات التي قدمها معهد مانديلا إلى أن عدد المعتقلين في السجون ومعسكرات الاعتقال في إسرائيل داخل الخط الأخضر يبلغ ٣٠٠ ٣ شخص.

"ويبلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين، رجالا ونساء، الموجودين حاليا قيد الاعتقال في إسرائيل داخل حدود الخط الأخضر حوالي ٣٠٠ ٣، منهم ١٧٨ من المعتقلين العرب غير الفلسطينيين، و٥٩ من داخل الخط الأخضر. ولا تزال السلطات العسكرية الإسرائيلية تحتجز عددا من المعتقلات يبلغ مجموعه ٣٦، في انتهاك صريح للاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، لا تزال السلطات الإسرائيلية تحتجز ١٤٠ شخصا دون سن ١٨ سنة. ويبلغ مجموع عدد المحتجزين الإداريين الفلسطينيين ٣٧٢ شخصا. ولا تزال سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفصل بين المعتقلين وهناك ١٢٠ معتقلا في الحبس الانفرادي. ويبلغ عدد المعتقلين المرضى الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية في المستشفيات ٣٥١". (السيد أحمد م. الصياد، الشاهد رقم ١٨، A/AC.145/RT.696)

٥٧٣ - ووصف المدير العام لرابطة الضمير لدعم السجناء ظروف الاحتجاز على النحو التالي:

"بعد الأحداث والاعتقالات الجماعية، ذكر أن السجون مكتظة. فمن ٥٠٠ ٣ إلى ٥٠٠ ٨ شخص، يمكنكم أن تتصوروا أن هذا قد أدى إلى الاكتظاظ في أماكن الاحتجاز بدرجة حادة.

"والآن، وفيما يتعلق بظروف الاعتقال، تشير الرسائل الواردة من المعتقلين، إلى أن هذه الظروف قاسية ومستمرة في التدهور، سواء من حيث ما يقدم من الطعام، أو من حيث الخدمات الطبية المقدمة إلى المعتقلين".

"وقبل توقيع إعلان المبادئ، اعتاد المعتقلون إعلان الاضراب. وقد حدث مرة، بعد أحد الاضرابات، أن وافقت سلطات السجن على الاستجابة لبعض المطالب التي قدمها المعتقلون. وبعد إعلان المبادئ، رفضت سلطات السجن الاسرائيلية الوفاء بالوعود التي قطعتها، قائلة إنه سيجري إطلاق سراح المعتقلين قريبا على أية حال. وتتصل جميع هذه المطالب بظروف العيش في السجون، بالإضافة إلى الأحوال الصحية في السجون".

"وقبل الاتفاق، عندما كنا في السجن، كان لنا الحق في تنظيم أنشطة للتسلية. وبعد ذلك، تم إلغاء جميع الاحتفالات. وتم إلغاء الحق في تنظيم أي احتفالات في معسكرات الاحتجاز أو السجون.

"وسأقدم لكم مثالا آخر. قبل الاتفاق، كان لي الحق في تلقي زيارة من أفراد الأسرة كل أسبوعين. وكان لي الحق في استقبال محامي مرتين في الأسبوع. وبعد الاتفاق لا يتمكن السجناء من تلقي زيارات من أسرهم إلا كل شهرين أو ثلاثة أشهر.

"وهذه أمثلة بسيطة. ولدي كذلك أمثلة أخرى. فبعد الإضرابات التي حدثت في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، وافقت إسرائيل على تلبية بعض المطالب التي تقدم بها السجناء. إلا أن اسرائيل بعد الاتفاق، تنصلت من التزاماتها، فيما يتعلق على سبيل المثال، بالسماح للسجناء بإعداد طعامهم بأنفسهم في بعض السجون. وكان هذا أحد مطالب السجناء. وهناك مثال آخر يتمثل في فترة المشي للسجناء، وكذلك حق السجين في الاتصال بأسرته.

"وقد تم عرقلة جميع هذه الحقوق ويتمثل المبرر الذي قدمته اسرائيل، عن طريق مدراء السجون، "بأنه ليس هناك حاجة لتحسين أحوالكم، لأنه سيتم إطلاق سراحكم".

وهكذا، فإننا نستمع دوما إلى القصة نفسها من سلطات السجن ومدراء السجون. وعندما يحاول أي سجين أن يطالب بتحسين الأحوال في السجن، فإن الجواب الوحيد الذي يتلقاه هو "إنكم لن تحتاجوا إلى أي تحسين لأنه سيطلق سراحكم". وهكذا، فقد كان الهدف الوحيد يتمثل بالفعل في إسكات احتجاجات السجناء". (السيد محمد يوسف دهمان، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.690)

٥٧٤ - وتتمثل إحدى الشكاوى التي تسمع مرارا بشأن أحوال احتجاز السجناء الفلسطينيين في انعدام الرعاية الطبية:

"هناك أيضا حالات كان فيها أشخاص يعانون من مرض شديد. وفي بعض الحالات، صدرت أوامر بإطلاق سراح محتجزين بسبب تدهور أحوالهم الصحية. ولنضرب مثالا على ذلك أبو رفعت نيرات. وهو رجل مسن تجاوز الآن سبعين سنة من العمر. وقد قضى حوالي ٢٠ سنة في السجن. إلا أنـــه بالرغم من أن لديه أمر بإطلاق سراحه بسبب حالته الصحية، فإن السلطات الاسرائيلية لا تزال ترفض إطلاق سراحه.

"وعلاوة على ذلك، لا تجرى الجراحة لعدد من المحتجزين الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية. وحتى شباط/فبراير ١٩٩٦، كان هناك ٤٠ حالة من المرضى الذين يعتبرون في حالة خطيرة تحتاج إلى عمليات جراحية. إلا أن السلطات الإسرائيلية وسلطات السجن لم تسمح بإجراء هذه العمليات الجراحية ولم تطلق سراح المحتجزين المرضى كذلك". (المرجع نفسه)

٥٧٥ - ووصف شاهد كان محتجزا في معسكر الأنصار للاحتجاز ظروف الاحتجاز هناك على النحو التالي:

"هناك عدد يتراوح من ٤٠ إلى ٤٢ شخصا في كل خيمة. ولا يسمح للسجناء بالتكلم مع السجناء من خيمة أخرى. وكنا غالبا نحتج على سوء المعاملة وبسبب رداءة الطعام. وكانت طلباتنا تلقى أحيانا ردا إيجابيا، إلا أننا عندما كنا نعترض أحيانا، كانت قنابل الغاز تستخدم لتفريق السجناء.

"وتوضع الخيام في مجموعات من خمس إلى ست خيام. ولم نكن نتمكن من أن نرى عدد الخيام بدقة، لأنه لم يكن لدينا الحق في الاتصال بالخيام الأخرى أو حتى بالاقتراب من مكانها. وكانت هناك حواجز بين مختلف مجموعات الخيام هذه.

"وهناك الأسلاك الشائكة والحراس. وهناك أبراج للحرس وكذلك حرس يقومون بدوريات حول الأسلاك الشائكة". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٣، A/AC.145/RT.691)

٥٧٦ - كما كان للقيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على حرية التنقل أثر ضار على المحتجزين:

"وفيما يتعلق بتأثير الإغلاق الأخير على المحتجزين، أصدرت السلطات العسكرية الإسرائيلية أمرا يحظر على أسر المحتجزين الفلسطينيين عبور الخط الأخضر، اعتبارا من ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ وحتى إشعار آخر.

"ويعتبر هذا التدبير الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة التي تفرض في المادة ١١٦ على السلطة القائمة بالاحتلال تيسير اللقاء بين المحتجزين وأسرهم.

"وقد ادعت السلطات الإسرائيلية أنها ستنفذ برنامجا خاصا لزيارة السجناء أثناء الأعياد الإسلامية. إلا أنه لدى مراقبة الحالة عن كثب كما فعلنا في معهد ماندبلا، فقد اكتشفنا أن السلطات الإسرائيلية وافقت على تنفيذ برنامج لزيارات أسر الأشخاص الموجودين في معسكر مجدو في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، إلا أن السلطات الإسرائيلية منعت هذه الزيارات بالفعل دون إعطاء أي سبب محدد أو واضح. وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦، عندما كان عدد من أسر المحتجزين الإداريين على وشك امتطاء الحافلات إلى مجدو لزيارة أفراد أسرهم، أمرت السلطات الإسرائيلية ٣٠ شخصا من رام الله بمغادرة الحافلات وأعلمتهم بأنه لن يسمح لهم بالذهاب إلى معتقل مجدو للاحتجاز، دون بيان أي سبب كذلك.

"ولم تكن سلطات الاحتلال تصدر تصريحات للأطفال لزيارة والدهم، إلا إذا كانوا بين سن الثالثة والرابعة من العمر ومصحوبين بوالدتهم دون أي شخص آخر. ويحظر على الأسر من غزة زيارة أطفالهم المعتقلين، وذلك منذ تسلم السلطة الفلسطينية الوطنية السلطة وشروعها في ممارسة سلطتها في قطاع غزة". (السيد أحمد م. الصياد، الشاهد رقم ١٨، A/AC.145/RT.696)

٥٧٧ - كما تكلم المنسق الميداني لمركز غزة للحقوق والقانون عن حق المحتجزين في الزيارات على النحو التالي:

"أما فيما يتعلق بالأسر، فإنه يسمح لها بزيارة المحتجزين. وهكذا فإن بإمكانهم اتخاذ الترتيبات للقيام بهذه الزيارات عن طريق الصليب الأحمر. بيد أنه بسبب الإغلاق، تم إغلاق المناطق منذ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ وحتى يومنا هذا، أي لمدة تجاوزت أربعة أشهر. وطوال هذه الفترة، لم يتمكن المحتجزون من رؤية أسرهم أو تلقي أي زيارات أخرى". (السيد ابراهيم خميس شحادة، الشاهد رقم ٧، A/AC.145/RT.692)

٥٧٨ - وينطبق عدم إمكانية الاتصال بالسجناء على الأطباء والموظفين الطبيين بنفس الدرجة:

"فيما يتعلق بزيارات الأطباء والموظفين الطبيين للمحتجزين، فقد تعذر القيام بهذه الزيارات منذ بداية الإغلاق الأخير. ولم يصدر أي تصريح بالزيارة إلى أي طبيب فلسطيني لكي يتمكن من تقديم الخدمات الطبية إلى المحتجزين الذين يحتاجون إليها.

"وفيما يتعلق بمسألة السجناء المرضى، فإن جميع السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية تفتقر إلى الحد الأدنى من مرافق الرعاية. وليس هناك رعاية طبية يومية. وتقتصر الرعاية الطبية على ممرضة طبية تقوم بإجراء فحص شكلي للمرضى والاكتفاء بوصف حبة لهم جميعا. ويحتاج عدد من المحتجزين يبلغ مجموعه ٣٥٠ على الأقل إلى الخدمة الطبية يوميا في المستشفى، لأنهم يعانون من ارتفاع ضغط الدم أو هبوط ضغط الدم ومن مختلف أمراض القلب، ومختلف المشاكل الرئوية، واضطرابات الجهاز الهضمي، وأمراض الكلى. ويحتاج عدد كبير من المرضى إلى رعاية نفسية كذلك". (السيد أحمد م. الصياد، الشاهد رقم ١٨، A/AC.145/RT.696)

٥٧٩ - وبالإضافة إلى حرمان المحتجزين من زيارات الأسر فهم يحرمون كذلك من الاتصال بالمحامين نتيجة الإغلاق:

"وقد ترافق حرمان المحتجزين من زيارات أسرهم بحرمانهم من اللقاء بمحاميهم، نتيجة رفض السلطات الإسرائيلية منح المحامين من قطاع غزة والضفة الغربية التصاريح اللازمة لعبور الخط الأخضر. أما المحامون الذين يسمح لهم بالفعل بعبور الخط الأخضر فهم المحامون الذين يحملون بطاقة الهوية الإسرائيلية وحدهم، ومع ذلك، فإن أولئك الذين يحملون بطاقة الهوية الإسرائيلية، أي المحامون من القدس الذين يحملون بطاقة هوية إسرائيلية، قد واجهوا كذلك صعوبات في القيام بزيارات لموكليهم". (المرجع نفسه)

٥٨٠ - كما قدم أحد المحامين الفلسطينيين إلى اللجنة الخاصة معلومات عن أحوال الاحتجاز الراهنة:

"منذ عام ١٩٦٧ وحتى منتصف الانتفاضة، تم تحقيق بعض التقدم في حياة السجناء. فقد نجحوا، بعد نضالهم يوما بعد يوم في الحصول على بعض المزايا، مثل الحصول على المزيد من الطعام أو رعاية طبية أفضل، أو تحسين الأحوال داخل الغرف أو توسيع ساحات المشي.

"إلا أن كل ذلك قد ضاع بعد إعادة الانتشار. فالسجون ملأى. ويوجد في سجن مجدو عدد من السجناء في الخيام أكثر مما في الغرف. ويعتبر الطعام أسوأ ما سبق للسجناء أن حصلوا عليه. وكل يوم، يقومون بالاضراب عن الطعام في قسم أو آخر في سجن أو آخر.

"وقبل أن أغادر مجدو في زيارتي الأخيرة، كان المحتجزون الإداريون قد شرعوا في إضراب عن الطعام للاحتجاج على رداءة الطعام وسوء المعاملة.

"ينقل السجناء باستمرار من سجن إلى آخر، وذلك لحرمانهم من أي استقرار في حياتهم. وهناك افتقار إلى الكتب وافتقار إلى الثياب المناسبة للشتاء أو للصيف.

"وبدلا من أن يكون هناك ٢٠ سجنا، فإن لدينا الآن خمسة سجون والعدد نفسه من السجناء.

"وهكذا، فإني أرى أن السجناء هم الذين يعانون أكثر من غيرهم". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٨، A/AC.145/RT.693)

٥٨١ - وتلقت اللجنة الخاصة المعلومات التالية بشأن الاحتجاز الإداري من المدير العام لمعهد مانديلا:

"فيما يتعلق بالاحتجاز الإداري، لا تزال السلطات العسكرية الإسرائيلية تمارس سياسة الاحتجاز الإداري، أي الاحتجاز لفترة لا تتجاوز ١٢ شهرا، قابلة للتجديد - ودون توجيه أي تهمة ضد الشخص ودون تقديمه للمحاكمة. وتواصل السلطات تجديد أوامر الاحتجاز الإداري. ويبلغ مجموع عدد المحتجزين حاليا قيد الاحتجاز الإداري ٣٧٢ شخصا، منهم ٩٢ شخصا قد تعرضوا لتجديد احتجازهم أكثر من مرة. ومنهم أسامة براح، الذي تم تمديد فترة احتجازه للمرة السابعة على التوالي. وقد قضى في السجن حتى الآن ٤٢ شهرا. وتم تجديد احتجاز أحمد قطامش ست مرات وقد قضى في السجن حتى الآن ٣٦ شهرا. أما خالد جلايشة الذي مدد احتجازه الإداري للمرة الرابعة فقد قضى في السجن حتى الآن ٢٤ شهرا". (السيد أحمد م. الصياد، الشاهد رقم ١٨، A/AC.145/RT.696).

٥٨٢ - كما قام المدير العام لرابطة دعم سجناء الضمير بموافاة اللجنة الخاصة بالمعلومات التالية عن الاحتجاز الإداري:

"ولنتحدث الآن عن المحتجزين الإداريين، وهم الأشخاص الموجودون قيد الاحتجاز الإداري، ويعتبرون من سجناء الرأي. فلا يُتهمون، ولا توجه إليهم أي تهمة رسمية. إلا أن ما يحدث عادة يتمثل في أن هناك تقريرا سريا تقدمه شين بيت، المخابرات الإسرائيلية، إلى القاضي. ولا يتمكن المحامي من الاطلاع على هذا التقرير. وفي ضوء هذا التقرير، يوضع الشخص عندئذ في السجن. ويمكن تمديد فترة السجن التي تبلغ عادة ستة أشهر. ونحن نعلم حالة ٢١ شخصا قيد الاحتجاز الإداري الذين تم تمديد سجنهم لأكثر من مرة. وقد تم تمديد احتجاز أحد المحتجزين على سبيل المثال إلى ثلاث سنوات حتى الآن، أي منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن. واسمه أحمد قطامش.

"وقد ارتفع عدد الأشخاص الموضوعين قيد الاحتجاز الإداري من ١٦١ في بداية السنة الراهنة إلى أكثر من ٤٠٠ حاليا". (السيد محمد يوسف دهمان، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.690)

٥٨٣ - وقام السيد فؤاد عيسى أبو حامد، وهو عامل ميداني في منظمة بتسيلم بموافاة اللجنة الخاصة بمعلومات أساسية فيما يتعلق بالاحتجاز الإداري:

"والآن، سأتناول موضوع الاحتجاز الإداري، الذي هو عبارة عن الاحتجاز دون محاكمة. وينظم الاحتجاز الإداري المادة ١١١ من أنظمة الطوارئ لعام ١٩٤٥. وينص الأمر العسكري على أنه يجوز للقائد العسكري إصدار أمر باحتجاز أي شخص لفترة لا تتجاوز ١٢ شهرا وتجديد فترة الاحتجاز. ولدينا احصاءات عن حالات الاحتجاز الإداري سأقدم لكم عددا من الأمثلة عنها.

"ففي ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بلغ عدد المحتجزين داخل إسرائيل ٤٧٢ ٥ شخصا منهم ١٩٨ من المحتجزين الإداريين. وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦، بلغ مجموع عدد السجناء ٣٧٩ ٣، منهم ٣٢٤ من المحتجزين الإداريين. وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بلغ مجموع عدد المحتجزين ٣٦٩ ٣ منهم ٣٨٧ من المحتجزين الاداريين. وهذا يبين أن عدد الأشخاص المحتجزين إداريا قد ازداد". (السيد فؤاد عيسى أبو حامد، الشاهد رقم ٢ A/AC.145/RT.691)

٥٨٤ - وضرب السيد أبو حامد مثلا صبيا يبلغ من العمر ١٥ سنة لا يزال قيد الاحتجاز الاداري منذ آذار/مارس ١٩٩٦:

"هناك مثال آخر يتمثل في صبي يبلغ من العمر ١٥ سنة، من مخيم الفوار للاجئين، في منطقة الخليل. وقد قدم لي إفادة عندما قمت بزيارته في سجن مجدو، داخل اسرائيل، في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ويقول السيد أحمد عطية أبو عردا أنه اعتقل الساعة الثانية من صباح يوم ٣ آذار/مارس ١٩٩٦. وقد اقتحم الجيش الاسرائيلي المنزل بطريقة وحشية. واعتقلوه، بالإضافة إلى أخيه طارق، وأعمامه وأولاد عمه. ويذكر أحمد أبو عردا أن ابن عمه مجدي أبو عردا هو الشخص الذي قام بعملية عسقلان ضد الجنود الاسرائيليين. ومضى يقول إن الجنود الاسرائيليين ضربوه،

ثم تم احتجازه لمدة ثلاثة أيام دون استجواب. وبعد ذلك، نقل إلى سجن مجدو مقيد الذراعين معصوب العينين. وفي الطريق كان يتعرض للضرب طوال الوقت. وفي ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ - أي بعد ذلك بخمسة أسابيع، سلمت له نسخة من أمر الاحتجاز الاداري. وكان سبب الاحتجـــاز كما يلي، أي أنه يشكل "خطرا على أمن المنطقة". وقام أحد الأطباء بفحصه في السجن ووجد أنه يعاني من قصر البصر ومن النكاز لأنه لم يكن يعطى ما يكفي من السوائل، بالإضافة إلى الروماتيزم، وأنه يحتاج إلى تلقي حقنة مرة كل شهر كعلاج. ولم يقدم أي علاج إلى هذا المحتجز بالمرة بالرغم من كل ما يعاني منه من علل.

"كما أعلمني أحمد أنه يود أن أخبر أسرته بأنه على ما يرام، إلا أنه يفتقد وجودهم، وأنه في شوق شديد اليهم. كما طلب مني أن أعلم أسرته بأن تزوره وأن ترسل له الشيكولاتة وأقلام حمراء وسوداء. هذه هي الطريقة التي يفكر فيها صبي يبلغ من العمر ١٥ سنة عندما يكون قيد الاحتجاز الاداري، كما ذكر أنه منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ - وحتى حضوري إلى هنا - لم تتمكن أسر المحتجزين من الضفة الغربية من زيارتهم داخل اسرائيل بسبب الإغلاق المفروض على الأراضي المحتلة". (السيد فؤاد عيسى أبو حامد، الشاهد رقم ٢، A/AC.145/RT.690)

٥٨٥ - كما تكلمت ممثلة منظمة الحق إلى اللجنة الخاصة عن الاحتجاز الاداري:

"يعني الاحتجاز الاداري أن الشخص معتقل، وأن ملفه مفتوح في القضية ويعني أن الشخص يبقى قيد الاحتجاز لمدة ستة أشهر، مع إمكانية تجديدها لفترة ستة أشهر أخرى، دون توجيه أي تهمة محددة ضده. ولا يتمكن المحامون من الدفاع عن المحتجزين لأن ملفاتهم تعتبر سرية. وهكذا فإن المحامين لا يتمكنون من الاطلاع على ملفات موكليهم. ويحرم المحتجزون من زيارات أسرهم. وكانت هذه الزيارات تنظم عادة من جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية، إلا أن ذلك قد توقف كذلك. وكما ذكرت، فإن بعض المحتجزين هم في حالة صحية سيئة. ولا يسمح لهم حتى في تلك الحال من تلقي زيارات أسرهم". (السيدة نينا عطا الله، الشاهدة رقم ٢١، A/AC.145/RT.698)

٥٨٦ - ووصف المدير العام لرابطة الضمير لدعم السجناء ممارسات الاستجواب التي يخضع لها السجناء على النحو التالي:

"أسفرت ممارسات الاستجواب عن وفاة أكثر من شخص، كان آخرهم عبد الصمد حريزات. وقد وجدنا وفقا لما أشار إليه تشريح الجثة أنه توفي نتيجة لأساليب الاستجواب المستخدمة، ونتيجة للتعذيب أثناء الاستجواب. ويتمثل أعنف وأقسى شكل من أشكال المعاملة في أنهم يحضرون الشخص المحتجز، ويداه مقيدتان خلف ظهره وكيس موضوع فوق رأسه، كيس ضيق ذو رائحة كريهة بحيث لا يتمكن من رؤية أي شيء، ويجلسونه على كرسي صغير دون ظهر. وفي بعض الحالات يمكن أن يكون ذلك في أحد الممرات. كما يمكن أن ينقل الشخص أحيانا إلى مكان

بارد جدا. وهذا ما يطلق عليه المحتجزون اسم "الثلاجة". أو عندما يكون الطقس حارا، فإنهم يضعون الشخص في مكان حار جدا. ويجري كل هذا لا لساعات وإنما لأيام طويلة".

وما لم يدل السجين بالاعتراف الذي يود المحققون أن يحصلوا عليه، فهم لا يطلقون سراحه. وإذا ما أدلى باعتراف بعد ٢٤ ساعة، فإنهم يفكون وثاقه بعد ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة، نعم ٤٨ ساعة. ولذلك، فإن الفترة التي يقيد الشخص خلالها تعتمد على الاعتراف الذي يدلي به إلى الأشخاص الذين يستجوبونه، أي ضباط التحقيق.

"وهناك أشكال أخرى من التعذيب. يوضع الشخص على سبيل المثال على الأرض، ويجبر على الاستلقاء ويدوس المحقق على صدره أو على أضلاعه، أو يضغط على أعضائه التناسلية. وتعلمون كيف يمكن أن تكون هذه العملية حساسة ومؤلمة بالنسبة لأي شخص - أي شخص قد ألقي أرضا، إلى حد أنني أعلم أن هناك أشخاصا اعترفوا بأشياء لم يفعلوها، لمجرد إيقاف التعذيب. وليس من قبيل النكتة أن أخبركم أن كبير المحققين قد اكتشف أن أحد الأشخاص قد اعترف بقتل عدد من الأشخاص دون أن يكون له أدنى صلة بقتلهم. وقال أحدهم إنه سيعترف حتى بقتل النبي إذا قاموا بمعاملته بهذه الطريقة وبتعذيبه. وهذا شيء قد حدث. "ولا تزال طريقة التعذيب هذه جارية". (السيد محمد يوسف دهمان، الشاهد رقم ١، A/AC.145/RT.690)

٥٨٧ - وتكلم السيد دهمان عن خبرته الخاصة عندما كان في السجن:

"أذكر عندما كنت محتجزا لآخر مرة، كنت أتمنى ألا يكون لي ذراعان بسبب الألم الشديد الذي كنت أحس به في ذراعي. وكما ذكرت فإن هناك كذلك ضغطا نفسيا: فإنك تظل لفترات طويلة من الزمن، دون قدرة على أن ترى، ولا تعلم كم الساعة، ولا تميز الليل من النهار ولا تسمع إلا صيحات الناس الذين يضربون. وعندئذ، يفك وثاقك لدقائق معدودة، من أجل وجبات الطعام ثم تقيد ثانية. وفي الماضي، جرت عادتهم أن يفكوا وثاق السجناء أيام السبت. فيظل السجناء في الزنزانة غير مقيدين لمدة ١٢ ساعة ثم يقيدون ثانية في نهاية يوم السبت. ومؤخرا توقف هذا ويظل الأشخاص مقيدين طوال الأسبوع، وحتى أيام السبت. وهناك أشخاص قضوا ثلاثة أشهر مقيدين بهذه الطريقة". (المرجع نفسه)

٥٨٨ - ووصف شاهد آخر كان محتجزا في معتقل الأنصار كيف كان السجناء يعاملون هناك بمن فيهم هو نفسه:

"كانوا يمسكون الشخص على سبيل المثال من شعره، ويركلونه على الأعضاء الحساسة من الجسم بوجه خاص. وكان الأشخاص يركلون ويجلدون عادة. وكان معسكر الأنصار الذي يقع على شاطئ البحر باردا جدا. وغالبا ما كان الأشخاص تُعصب عيونهم وتقيد أيديهم خلف ظهورهم من

الساعة الرابعة صباحا وحتى الساعة السادسة مساء. وكنا نجبر على الوقوف فترات طويلة من الزمن معصوبي العينين وأيدينا خلف ظهورنا. وأحيانا كنت أعطى قسطا من الراحة لتناول طعامي، لكنه ليست هناك أي إمكانية للراحة على الاطلاق. وكان المحققون الذين يقومون باستجوابي يقولون لي دوما: "اعترف وسيطلق سراحك". إني أخبركم بما تعرضت له، لأنه ثمة زنزانات أخرى بالقرب من المكان الذي كنت محتجزا فيه وكنت أستمع إلى كثير من الصراخ ينطلق من هناك. ومرة كان بعض الجنود مشتركين في تعذيبي وشرع أحدهم في عملية الضغط على الأعضاء التناسلية التي تسبب ألما بالغا، وأشرفت على الإغماء.

"وقد أصبت بقرحة في المعدة نتيجة اللكمات التي تلقيتها على معدتي ولا زلت أعاني منها.

"وإني أعرف المئات، مئات الأشخاص الذين عانوا من الإصابات، هناك من فقد عينه وهناك من بتر أحد أعضائه.

"وكانوا أحيانا يوقظوننا في منتصف الليل، حوالي الساعة الثانية صباحا، ويقومون بعد السجناء. وكانوا يقومون بالعد ثلاث مرات أو أربع مرات أثناء فترة ٢٤ ساعة ليلا ونهارا".

"ولم يكن يسمح لنا بالنوم لفترة طويلة من الوقت. وكان نومنا متقطعا. وفي الفجر، كان يتعين علينا أن نرفع أطراف الخيمة، حتى يتمكن الاسرائيليون من التأكد من أنه ليس هناك أحد ما زال نائما وأن الجميع قد استيقظوا". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٣، A/AC.145/RT.691).

٥٨٩ - ووصف السيد ابراهيم شحاده، منسق العمل الميداني لمركز غزة للحقوق والقانون أسلوب "الشبح" من أساليب التعذيب:

"سأتناول الآن أحد أساليب التعذيب، وهو أسلوب الهز، الذي يدعى "الشبح" باللغة العربية. وهي عبارة عن هز الضحية هزا عنيفا جدا. ومنذ يومين، وافقت الحكومة الإسرائيلية على تمديد الفترة التي يمكن أثناءها استخدام هذا الأسلوب من أساليب التعذيب. وهم يمسكون المحتجز من كتفيه بقوة ويهزونه هزا عنيفا إلى اليمين واليسار، وإلى الأعلى وإلى الأسفل، حتى يفقد الضحية وعيه". (السيد ابراهيم خميس شحاده، الشاهد رقم ٧، A/AC.145/RT.692).

٥٩٠ - وذكرت ممثلة رابطة الأطباء لمناصرة حقوق الإنسان ما يلي بشأن معاملة المحتجزين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية:

"منذ وفاة عبد الصمد حريزات في مطلع عام ١٩٩٥، قررت الحكومة الإسرائيلية تمديد الإذن باستخدام أساليب الاستجواب الاستثنائية كل ثلاثة أشهر. ويعزى هذا القرار إلى وفاة حريزات، التي نجمت على ما يبدو من هذه الأساليب والاجراءات المفرطة من أساليب الاستجواب.

"وتقوم الحكومة الإسرائيلية كل ثلاثة أشهر بالتصويت على تمديد هذه الأوامر المحددة التي تظل سرية. ولا نزال لا نعلم ما هي هذه الأساليب الاستثنائية، إلا أن الحقيقة تتمثل في أنها تمدد كل ثلاثة أشهر، مما يسمح لمحققي دائرة الأمن العام استخدامها دون مساءلتهم أمام أية سلطة.

"وفيما يتعلق بالمسألة نفسها عمليا، بإمكاني اعطاءكم احصاءات عن الأسابيع الثلاثة الماضية. فقد تلقينا ١٧ نداء من محتجزين جدد يطلبون فيها زيارة طبيب في زنزانات سجنهم". (السيدة نتالي روثمان، الشاهدة رقم ١١، A/AC.145/RT.694)

٥٩١ - وتلقت اللجنة الخاصة معلومات أساسية عن أساليب الاستجواب التي لا تزال تمارس والتي تصل إلى حد التعذيب:

"في آذار/مارس ١٩٩٦، وافقت اللجنة الإسرائيلية الرفيعة المستوى المسؤولة عن المسائل التي تتعلق بجهاز الأمن على تمديد صلاحية الأذونات الخاصة المتعلقة بالتحقيق مع المحتجزين الفلسطينيين واستجوابهم. وقد وافقت اللجنة على طلب قدمه شمعون بيريز وزير الدفاع ورئيس الوزراء آنذاك والسيد آمي أيالون، المسؤول عن دوائر الاستخبارات، بتمديد صلاحية الأذونات التي تسمح لمحققي "الشاباك" باستخدام أساليب العنف والتعذيب، مع المحتجزين بما في ذلك الهز العنيف. وقد أدى هذا الأسلوب إلى وفاة عبد الصمد حريزات في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وتجدد هذه الأذونات كل ثلاثة أشهر. وكذلك فقد تم منح حصانة خاصة إلى كل من يمكن استجوابه قضائيا بعد وفاة أحد المحتجزين أو بعد إصابة أحد المحتجزين بالعجز الدائم أو المؤقت". (السيد أحمد م. الصياد، الشاهد رقم ١٨، A/AC.145/RT.696).

٥٩٢ - وتم إبلاغ اللجنة الخاصة بـ "أسلوب القنبلة الموقوتة" للاستجواب:

"في ١١ أيار/مايو ١٩٩٦، أشارت الصحف الإسرائيلية إلى أن هناك طريقة جديدة من طرق التعذيب تطبق على الفلسطينيين، أطلقت عليها المخابرات العسكرية اسم "أسلوب القنبلة الموقوتة". وقد وصفت بأنها من أقسى وسائل الاستجواب التي يسمح بها دون أن يتعرض المحقق للمسؤولية أو المساءلة عن عمله.

"وتشير إحصاءات معهد مانديلا، إلى أنه يجري حاليا استجواب نحو ٧٥٠ فلسطيني وإخضاعهم لجميع وسائل التعذيب. وبالرغم من أن الاستخبارات لم توضح ما هي "القنبلة الموقوتة"،

فإن معهد مانديلا مع ذلك، نتيجة للزيارات التي يقوم بها إلى السجون ومتابعة القضايا، بالإضافة إلى إفادات المحتجزين الذين خضعوا للتعذيب مؤخرا، في موقف يسمح له بالقول بأن هذا الأسلوب من أساليب التعذيب يتضمن إخضاع المحتجز للضغط النفسي والبدني عن طريق الضرب، وإغلاق الأنف والفم للتسبب في الاختناق حتى الإغماء، وهز الجسم هزا عنيفا، والحرمان من النوم، وعدم السماح للمحتجز باستعمال المرافق وتناول طعامه بانتظام، والتعذيب الدوري في أوقات محددة، وكل هذا يفضي في النهاية إلى "انفجار" السجين فإما أن يعترف أو يموت". (المرجع نفسه)

٥٩٣ - ووصف أحد الشهود "مبرر" التعذيب الذي تقدمه السلطات الإسرائيلية بالطريقة التالية:

"إن السلطات الإسرائيلية كدأبها دوما، تبرر استخدام الضغط البدني وأسلوب الهز العنيف بوجه خاص بقولها إن هناك حالات محددة تقتضي استخدام هذه الأساليب، على سبيل المثال لمنع التفجيرات الانتحارية والكشف عن خطط التفجيرات الانتحارية هذه". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ١٩، A/AC.145/RT.697)

٥٩٤ - وقدمت ممثلة منظمة الأطباء لحقوق الإنسان المعلومات التالية فيما يتعلق بالحبس الانفرادي:

"تشمل الأنظمة الإسرائيلية المتعلقة بدوائر السجون ما يسمى "القاعدة ٢١"، التي تنص على أنه يجوز أن يوضع السجين في الحبس الانفرادي لمدة لا تتجاوز ثمانية أشهر دون أن يكون له الحق في جلسة استماع. وفيما بعد، يمكن تمديد فترة الحبس الانفرادي إلى ما لا نهاية عمليا باستخدام ما يمكن أن أسميه إجراءات "تقنية"، بعرض القضية على قاض دون أي حق في الطعن، أي دون أن يتمكن السجين من الطعن في قرار القاضي.

"ولدينا إحصاءات من الشهر الأخير تبين أن هناك ١٨٠ سجينا ومحتجزا موضوعين في الحبس الانفرادي في السجون الإسرائيلية. ولا نعلم بالضبط عدد الفلسطينيين الذين يشملهم هذا الرقم. بيد أننا نعلم أن هناك ٢٩ فلسطينيا على الأقل مصنفون في فئة من "يشكل خطرا على الأمن". ولدينا الأسباب التي تدعونا إلى الاعتقاد بأن العدد الحقيقي للفلسطينيين الموجودين في الحبس الانفرادي يربو على الأربعين". (السيدة ناتالي روثمان، الشاهدة رقم ١١، A/AC.145/RT.694)

٥٩٥ - ويمكن الاطلاع على الإفادات المتعلقة بمعاملة المحتجزين في الوثائق A/AC.145/RT.690 (السيد محمد يوسف دهمان)، و A/AC.145/RT.690 (السيد فؤاد عيسى أبو حامد)، و A/AC.145/RT.691 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.692 (السيد ابراهيم خميس شحادة)، و A/AC.145/RT.693 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.694 (السيدة ناتالي روثمان)، و A/AC.145/RT.696 (السيد أحمد م. الصياد)، و A/AC.145/RT.697 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.698 (السيدة نينا عطا الله).

المعلومات الخطية

٥٩٦ - في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، رفعت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل الى محكمة العدل العليا استئنافا بالنيابة عن اثنين من المحتجزين لأسباب أمنية وذلك لمنع جهاز الأمن العام من تعريضهما بصورة غير مشروعة للضغط البدني والعقلي. وطلب الى المحكمة منع جهاز الأمن العام من "إساءة معاملة" المحتجزين خلال الاستجواب، ومن تقييدهما في مقعد صغير مع تكميم رأسيهما، ومن إذاعة موسيقى مرتفعة ومنعهما من الحصول على عدد معقول من الوجبات وساعات النوم بتواتر مقبول. وادعى المحتجزان، وهما طالبان من جامعة بير زيت جرى اعتقالهما ١٠ أيام، أن القائمين بالاستجواب التابعين لجهاز الأمن العام قد هددوا بإخضاعهما لاستجواب عسكري. وذكر أحد المحتجزين أنه خلال الأربعة الأيام الأولى من الاستجواب، كان يتعين عليه انتظار مستجوبيه جالسا على مقعد صغير مع تقييد يديه خلف ظهره ووضع وتكميم رأسه بكيس وأنه مُنع من النوم. وخلال الأيام الثلاثة التالية جرت إساءة معاملته بطريقة عنيفة على أيدي ستة أشخاص مختلفين من القائمين بالاستجواب. وأشار المحتجز أيضا إلى أن الاستجواب استغرق ست ساعات يوميا، وكانت تقدم له ثلاث وجبات يوميا ولكن كانت ترفع بعد دقيقة واحدة وأنه كان يجري إذاعة الموسيقى المرتفعة ٢٤ ساعة يوميا. (هآرتس، ٧ نيسان/أبريل)

٥٩٧ - وفي ٥ نيسان/أبريل رفعت رابطة الحقوق المدنية في اسرائيل استئنافا الى محكمة العدل العليا لإصدار أمر بعقد جلسات سماع للنظر في تمديد احتجاز المحتجزين من سكان الأراضي وهو الاحتجاز الذي كان ينقل من غرف الاستجواب إلى المحاكم. وطُلب إلى المحكمة أيضا أن تصدر أوامرها بالسماح للمحامين من الأراضي بدخول اسرائيل خلال إغلاقها لتمثيل المحتجزين الفلسطينيين. وقُدم الاستئناف ضد قائد قوات الاحتلال التابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالنيابة عن أربعة من سكان الأراضي الذين احتجزوا في سجن قيشون. وادعى المحتجزون في الاستئناف أنه قد جرى احضارهم دون أي توضيح مسبق إلى حجرة في قسم الاستجواب مع تكبيل أيديهم بالقيود وتكميم رؤوسهم بأكياس. ورُفعت الأكياس فقط عند وقوفهم في مواجهة أحد ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي الذي لم يقل لهم إنه قاض ولكن أبلغهم فقط بأن فترة احتجازهم قد جرى تمديدها. ولم تُتح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم كما لم يوجه إليهم سؤال عما إذا كانوا يرغبون في أن يكون لهم تمثيل قانوني. وحسبما ذكر محامي رابطة الحقوق المدنية في اسرائيل، حسن جبرين، فقد رفض جيش الدفاع الإسرائيلي بدون أي تفسير طلبه الاطلاع على قرار القاضي وبروتوكول جلسة السماع. ولم تكن لديه أي وثيقة تحدد متى جرى تمديد الاحتجاز، وما هي مدة التمديد ومتى ستعقد الجلسة التالية. وادعي في الاستئناف أنه منذ انسحاب جيش الدفاع الاسرائيلي من مدن الضفة الغربية في تشرين الأول/أكتوبر، جرى نقل مئات من المحتجزين الفلسطينيين من السجون في الأراضي إلى السجون المدنية والعسكرية في اسرائيل. ومن أجل تمديد احتجازهم، جرى عرض المحتجزين على قاض عسكري في جناح الاستجواب. إلا أنه في مناسبات عديدة، لم يدرك المحتجزون أنهم في إطار إجراءات قانونية تتعلق بتمديد احتجازهم، ولذا فقد حرموا من فرصة حقيقية للدفاع عن أنفسهم. وعلاوة على ذلك، لم يكن في مقدور المحامين القادمين من الأراضي دخول إسرائيل منذ فرض الإغلاق. وتولى المحامون الإسرائيليون تمثيل المحتجزين الفلسطينيين (في عدد قليل جدا من القضايا فقط). وحُرم معظم المحتجزين بالتالي من التمثيل المناسب خلال مرحلة الاستجواب التي

تعتبر ذات أهمية حيوية والتي أعطيت أثناءها للقائمين بالاستجواب سلطات استثنائية في التعامل مع المحتجزين الذين كان يمكن انتهاك حقوقهم. وفضلا عن ذلك، لاحظ المحامي حسن جبرين أن جلسات الاستماع في غرف الاستجواب قد انطوت أيضا على مساس باستقلال المحاكم نظرا لأن المحتجزين اعتبروا القاضي العسكري جزءا من فريق الاستجواب وليس جزءا من الجهاز القضائي. (هآرتس، ٩ نيسان/أبريل)

٥٩٨ - وفي ١١ نيسان/أبريل، أصيب ١٥ سجينا فلسطينيا وخمسة من جنود جيش الدفاع الاسرائيلي بجراح طفيفة من جراء اطلاق الغاز المسيل للدموع خلال اضطراب في سجن مجدو. وقيل إن السجناء قاموا بإحراق الحواشي وألقوا بأشياء على الجنود الذي ردوا باطلاق الغاز المسيل للدموع وقنابل الاضطرابات. واندلع الشغب كما قيل في سياق تحقيق أجرته سلطات السجن بشأن اغتيال سجينين اتهما بالتعاون مع العدو. واشتكى السجناء من أنه منذ بداية التحقيق لم يُسمح لهم بالمشي اليومي خارج زنزاناتهم وحُرموا من المياه الساخنة للاغتسال. وفضلا عن ذلك، لم يتمكن الأقرباء والمحامون من زيارة السجن خلال الشهرين الماضيين بسبب الإغلاق. وشكت المحامية ليا تزيميل التي قامت بزيارة السجن من أنه منذ إعادة نشر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية، حُلت محاكم عسكرية عديدة وظل كثير من المحتجزين ينتظرون محاكمتهم لفترات طويلة. وفي تطور ذي صلة، وجه رئيس رابطة السجناء الفلسطينيين نداء عاجلا إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يحذر فيها من أن السجون الإسرائيلية هي "مثل بركان على وشك الانفجار". (هآرتس، ١٢ نيسان/أبريل)

٥٩٩ - وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، رفع مركز الدفاع عن الفرد استئنافا إلى محكمة العدل العليا بالنيابة عن ٣ من حركي حماس الذين احتجزوا للاشتباه في ارتكابهم جرائم أمنية، وذلك لإلغاء أوامر جهاز الأمن العام بمنع المحتجزين من مقابلة أحد المحامين. وادعي في الاستئناف أن رفض السماح للمحتجزين بمقابلة أحد المحامين قد أصبح أسلوبا للاستجواب ويستهدف تعزيز شعورهم بأنهم معزولون عن العالم المحيط وأن مصيرهم بين أيدي القائمين باستجوابهم. (هآرتس، ١٢ نيسان/أبريل)

٦٠٠ - وفي ١٢ نيسان/أبريل، أفادت التقارير أن اثنين آخرين من المحتجزين من حركة حماس في سجن شيكما قد رفعا استئنافا إلى محكمة العدل العليا لإصدار أوامرها إلى القائمين بالاستجواب التابعين لجهاز الأمن العام بوقف تعذيبهما أثناء الاستجواب. وطُلب إلى المحكمة أيضا أن تمنع جهاز الأمن العام من استخدام القوة ضدهما حتى يتم النظر في استئنافهما. وزعم أحد المحتجزين، وهو من سكان حلحول وكان قد احتجز قبل ١٢ يوما، أن القائمين باستجوابه قد أجبروه على الركوع وبقي لساعات طويلة في وضع مؤلم يسمى "الشبح" أي وضع على مقعد صغير مع ضغط مسند المقعد إلى ظهره، وتكبيل يديه بالقيود خلف ظهره ووضع كيس على رأسه. وبالاضافة إلى ذلك، كانت الموسيقى المرتفعة تذاع بدون توقف. وادعى المحتجز أن قيوده الحديدية كانت مُحكمة للغاية مما تسبب في تورم يديه. وأشار أيضا إلى أن القائمين باستجوابه منعوه من النوم بما فيه الكفاية. وشكا المحتجز الآخر، وهو مدرس من الخليل أُلقي القبض عليه قبل أسبوعين في مدرسته، أن القائمين باستجوابه قد أبقوه في وضع الشبح، وأسمعوه موسيقى مرتفعة

وحرموه من النوم. وفضلا عن ذلك، اتهم القائمين باستجوابه بأنهم حذروه من أنه إن لم يعترف بأنه ارتكب الجرائم المتهم بها، سيسيئون معاملته وسيلحقون به ضررا بدنيا وعقليا. (هآرتس، ١٢ نيسان/أبريل)

٦٠١ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، رفع مركز الدفاع عن الفرد استئنافا إلى محكمة العدل العليا بالنيابة عن ثلاثة آخرين من أعضاء حماس من الخليل لكي تمنع جهاز الأمن العام من تعذيبهم. وذكر أحد المحتجزين، الذي أُلقِي القبض عليه قبل ذلك بنحو ١٠ أيام ونُقل إلى سجن قيشون، أنه خلال الأيام الثلاثة الأولى لاحتجازه وضِع في زنزانة لا منافذ لها تماما. وخلال الأربعة أيام التالية كان في وضع "الشبح"، أي وُضِع على مقعد يبلغ ارتفاعه ٢٠ سنتيمترا ذي مسند منخفض مضغوط على ظهره، مع تكبيل يديه بالقيود خلف ظهره، وتكميم رأسه بكيس وإذاعة موسيقى مرتفعة بدون انقطاع. وعلاوة على ذلك، حرمه القائمون بالاستجواب التابعون لجهاز الأمن العام من النوم لثلاثة أيام متتالية وهددوا بأنهم سيدفعونه إلى الجنون وبالتالي تصفيته، كما فعلوا مع حريزات. (هآرتس، ١٦ نيسان/أبريل)

٦٠٢ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، منع وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، موشيه شاحال، إقامة مسيرة في القدس بمناسبة يوم السجين. وتولت جمعية السجناء الفلسطينيين تنظيم المسيرة. وذكرت الجمعية أن أكثر من ٠٠٠ ١ فلسطيني قد أُلقي القبض عليهم خلال الشهرين الماضيين، وجرى التحفظ على عديدين منهم في الحجز الإداري. (جروسالم تايمز، ١٩ نيسان/أبريل)

٦٠٣ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، أبلغت دولة إسرائيل محكمة العدل العليا أنها ستسمح للرجلين الفلسطينيين المتهمين بالمساعدة على تنفيذ عملية التفجير الأولى للحافلة رقم ١٨ في القدس بالاجتماع مع محامييهم. وجاء القرار استجابة لالتماسات مقدمة من الرجلين اللذين لم يُسمح لهما بلقاء مع أحد المحامين منذ إلقاء القبض عليهما في ٢٧ آذار/مارس و ٢٨ آذار/مارس. (جروسالم بوست، ٢٢ نيسان/أبريل)

٦٠٤ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، منحت محكمة العدل العليا الدولة مهلة ٤٥ يوما لوضع قواعد جديدة تكفل أن احتجاز المسجونين من الأراضي قد مُدد في جلسة علنية، لحضور محامييهم وليس في جلسة سرية. وجاء القرار استجابة لالتماس قدمته رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، تذكر فيه أن جلسات الاحتجاز تُعقد عادة بصفة سرية، في غرف الاستجواب بالسجون وأنه لا يتم عادة إبلاغ محامي المدعَى عليهم وأفراد أسرهم بزمان ومكان انعقاد الجلسات. وحتى عند إبلاغهم، يكونون عادة غير قادرين على الحضور بسبب الإغلاق. وسلَّمت الدولة بأن هناك مشاكل في النظام الراهن وذكرت أن المدعي العام للجيش قد أمر، لذلك، بأن يعقد القضاة العسكريون جلسات علنية للاحتجاز، داخل السجون بدلا من عقدها في غرف الاستجواب. وأبلغت الدولة أيضا المحكمة بأنها تعتزم التصريح للمحامين من الأراضي بحضور هذه الجلسات بالرغم من الإغلاق وأنه سيُسمح لأفراد الأسر بالحضور كلما أمكن ذلك. (جروسالم بوست، ٢٢ نيسان/أبريل)

٦٠٥ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، أبلغ مكتب محامي الدولة محكمة العدل العليا بأن جهاز الأمن العام قد وافق على الامتناع عن استخدام القوة خلال استجواب ثمانية محتجزين من حماس حتى انعقاد جلسة الاستئناف

الخاصة بهم. وأفادت التقارير أن المحتجزين رفعوا ٣٦ استئنافا خلال الشهرين الماضيين. (هآرتس، ٢٣ نيسان/أبريل)

٦٠٦ - وفي ٩ أيار/مايو، رفع أحد الرجال من حركة حماس كان قد ألقِي القبض عليه قبل أسبوع ونصف استئنافا إلى محكمة العدل العليا لمنع تعذيبه على أيدي القائمين بالاستجواب التابعين لجهاز الأمن العام. وكان الفلسطيني، وهو من قطاع غزة، محتجزا في جناح الاستجواب بسجن شكيم. وادعى أن القائمين بالتحقيق التابعين لجهاز الأمن العام قد أبقوه في وضع "الشبح"، ووضعوه على مقعد بدون ظهر، مع تقييد يديه خلف ظهره وتكميم رأسه بكيس، مع إذاعة موسيقى مرتفعة في الخلفية. وذكر أيضا أنه تعرض للحرمان من النوم. (هآرتس، ١٠ أيار/مايو)

٦٠٧ - وفي ١٠ أيار/مايو، ذكرت التقارير أن السلطات الإسرائيلية قررت إغلاق سجن الأنصار ٣، المعروف أيضا باسم كِتزيوت. وسيُنقل السجناء الـ ٢٠٠ إلى سجن مجدو. (جروسالم تايمز، ١٠ أيار/مايو)

٦٠٨ - وفي ١٧ أيار/مايو، وحسبما ذكره معهد مانديلا للسجناء السياسيين، جرى مؤخرا نقل أعداد كبيرة من السجناء الفلسطينيين من سجون مجدو، وعسقلان والأنصار إلى سجن بئر السبع. (جروسالم تايمز، ١٧ أيار/مايو)

٦٠٩ - وفي ٢٢ أيار/مايو، أفادت التقارير أن أحد أفراد قوات الأمن الفلسطينية كان قد ادعى بأن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي قد اختطفوه من مناطق الحكم الذاتي رفع استئنافا إلى محكمة العدل العليا لمنع جهاز الأمن العام من تعذيبه. وذكر الرجل، وهو من سكان بيت لحم، أنه قد اختُطف قبل شهرين على أيدي دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بينما كان يستقل إحدى المركبات على الطريق الرئيسي لبيت لحم الخاضع لولاية السلطة الفلسطينية. واصطحبه الجنود في سيارة جيب إلى نقطة تفتيش جيلوه حيث أوضح له أحد ضباط المخابرات أنه قد احتُجز للتحقق من هويته. وادعى الفلسطيني أنه قد جرى استجوابه خلال الخمسة أيام الأولى بعد إلقاء القبض عليه وصدر أمر باحتجازه لمدة ستة أشهر في سجن مجدو. وبعد ذلك بشهر ونصف الشهر، نُقل إلى سجن عسقلان لاستجوابه على أيدي قوات الأمن بقطاع غزة. وقال إنه تعرض للتعذيب بصفة مستمرة منذ بداية استجوابه. وذكر أن القائمين باستجوابه أبقوه في وضع "الشبح"، وأشار كذلك الى أن القيود المحكمة قد أدت إلى تورم رجليه ويديه بنزيفها. وادعى أن القائمين باستجوابه قد وضعوه أيضا بالقرب من جهاز تكييف هواء مما أدى به إلى الشعور بقشعريرة والتقيؤ. وذكر علاوة على ذلك أن القائمين باستجوابه حرموه، في مناسبتين، من النوم لثلاثة أيام متتالية. وذكر أيضا أنه في اليوم الرابع لاستجوابه، اعترف للقائمين باستجوابه الذين استمروا مع ذلك في تعذيبه. ووجه الاستئناف اتهاما إلى القائمين بالاستجواب التابعين لجهاز الأمن العام بأنه ليس في إمكانهم تبرير استمرار تعذيب المحتجز بحجة "القنبلة الموقوتة" نظرا لانقضاء شهرين بالفعل منذ اعتقال المحتجزين وانقضاء أسبوع منذ اعترافه. واتهم محامي المحتجز أيضا قوات الأمن بأنها استمرت في التصرف كما لو كانت إسرائيل

لم تلتزم باحترام الترتيبات الجديدة ولا سيما ولاية السلطة الفلسطينية على المنطقة "ألف" التي اختُطف منها الفلسطيني. (هآرتس، ٢٢ أيار/مايو)

٦١٠ - وفي ٢٦ أيار/مايو، قدم اثنان من المحتجزين التابعين لحركة حماس في سجن شكيم استئنافا الى محكمة العدل العليا لكي تصدر أمرها بوقف تعذيبهما على أيدي جهاز الأمن العام. وذكر أحد المحتجزين، الذي ألقي القبض عليه منذ أكثر من شهرين، أنه في مناسبتين أجبره القائمون بالاستجواب التابعون لجهاز الأمن العام على خلع ملابسه وقاموا بتعليقه عاريا من يديه في باب الزنزانة. وذكر المحتجز كذلك أنه تعرض لاستجواب قاس وعنيف، شمل الركوع المتكرر بالإكراه. وشكا المحتجز الثاني أيضا، وهو طالب في جامعة بير زيت ألقي القبض عليه قبل أسبوعين، بأنه تعرض للتعذيب، بما في ذلك الركوع. وذكر أنه عندما رفض الركوع جذبه القائم بالاستجواب من قميصه وركله في الموضع الذي قيدت منه رجلاه. وفضلا عن ذلك، حرم من الذهاب الى المرحاض لمدة خمس ساعات بالرغم من كونه يعاني من اضطراب في الكلى. (هآرتس، ٢٧ أيار/مايو)

٦١١ - وفي ١١ حزيران/يونيه، بدأ السجناء بسجن الشاطئ إضرابا عن العمل احتجاجا على حرمانهم من زيارات أقاربهم. (جروسالم تايمز، ١٤ حزيران/يونيه)

٦١٢ - وفي ١٧ حزيران/يونيه، أصدرت رابطة دعم سجناء الضمير بيانا يدين فيه رفض اسرائيل السماح باستمرار برنامج الصليب الأحمر الذي نظم بهدف تيسير الزيارات الأسرية. ومنذ بداية السنة، منعت إسرائيل أسر السجناء من زيارة أقاربهم المحتجزين في السجون الإسرائيلية. (جروسالم تايمز، ٢١ حزيران/يونيه)

٦١٣ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، حدث اعتصام في سجن تل موند للمطالبة بالإفراج الفوري عن جميع السجناء الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية. وشكت السجينات المحتجزات في سجن تل موند من تركيب قضبان إضافية في نوافذ السجن. (جروسالم تايمز، ١٤ حزيران/يونيه)

٦١٤ - وفي ١ تموز/يوليه، نظمت جمعية السجناء الفلسطينيين مظاهرة خارج بلدية البيرة للمطالبة بالإفراج عن جميع الفلسطينيين الذين مازالوا محتجزين في السجون الإسرائيلية. (جروسالم تايمز، ٥ تموز/يوليه)

٦١٥ - وفي ٥ تموز/يوليه، أفادت التقارير أن أحد المحتجزين الإداريين الذي ألقي القبض عليه في ١٦ حزيران/يونيه واحتجز في مركز الاحتجاز بالمسكربيه قد ذكر لأحد المحامين من جمعية سانت إيفيس أنه قد تعرض للحرمان من النوم منذ بداية احتجازه. وادعى أيضا أنه أجلس لأيام عديدة متتالية على مقعد بدون مسند، مع تقييد يديه، وأن أحد القائمين باستجوابه قد هدد بأنه ما لم يعترف فإنه سيموت بالطريقة نفسها التي مات بها المحتجزون الآخرون أثناء استجوابهم. وفي إحدى المناسبات، قال له أيضا

القائمون باستجوابه إنه من المأذون لهم استخدام الضغط البدني المتزايد ضد أولئك الذين يرفضون الاعتراف سواء كان ذلك صدقا أو لم يكن. وتفيد التقارير أن هناك نحو ٣٢٠ محتجزا إداريا من الأراضي في إسرائيل. (هآرتس، ٥ تموز/يوليه)

٦١٦ - وفي ١٥ تموز/يوليه، ذكرت إحدى السجينات التي أفرج عنها مؤخرا، رنا أبو كشك، أن عدد السجينات المحتجزات في سجن تل موند قد ارتفع الى ٣١ في أعقاب اعتقال ٧ نساء من القدس ورام الله. وأضافت رنا أنه بموجب أمر صادر من وزير الأمن الداخلي، لم يسمح لبعض السجينات باستقبال أي زوار فيما عدا أفراد أسرهن. (جروسالم تايمز، ١٩ تموز/يوليه)

٦١٧ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، قررت المحكمة العليا الإسرائيلية عدم الإفراج عن سجينتين أصدر الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمان عفوا عنهما. ومنع الإفراج عن انعام الجباري ومي الغصين بسبب التماس مقدم من جماعة يمينية هي لجنة ضحايا الإرهاب. (جروسالم تايمز، ٢٦ تموز/يوليه)

٦١٨ - وفي ٤ آب/أغسطس، أمرت محكمة العدل العليا رئيس التحقيقات في جهاز الأمن العام التأكد من عدم استخدام الضغط البدني المحظور ضد أحد المحتجزين في سجن قيشون منذ اعتقاله قبل أسبوعين بتهم أمنية غير محددة. وادعى المحتجز أنه خلال الأيام الأربعة الأولى التالية لاعتقاله، أبقي في حبس انفرادي. وفي خلال الأيام التالية قيد في مقعد منخفض، مع تقييد يديه خلف ظهره وتكميم رأسه بكيس. وكانت تذاع باستمرار في الغرفة موسيقى مرتفعة منعته من النوم. ومن المتوقع صدور الحكم النهائي من المحكمة بشأن الاستئناف المقدم من المحتجز لوقف تعذيبه في نهاية الأسبوع الحالي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٥ آب/أغسطس)

٦١٩ - وفي ٤ آب/أغسطس، فر سجينان فلسطينيان، هما غسان محمد عبد الرحمن المهداوي وتوفيق أحمد حسن الزبن، من سجن أشموريت الواقع في وسط اسرائيل. وذكرت مصادر اسرائيلية. أن السجينين، اللذين حفرا نفقا طوله ١١ مترا وعرضه ٤٠ سنتيمترا، هما من حركيي الجهاد الإسلامي. وذكرت سلطات السجن أن هذا الحادث كان أكثر حوادث الفرار من السجن جرأة في تاريخ إسرائيل. (جروسالم تايمز، ٩ آب/أغسطس)

٦٢٠ - وفي ١١ آب/أغسطس، أفادت التقارير أن ثلاثة من المحتجزين الفلسطينيين لأسباب أمنية في المسكربيه قد قاموا بإضراب عن الطعام لمدة أسبوع احتجاجا على استمرار احتجازهم بالرغم من حقيقة انتهاء استجوابهم وأن لوائح الاتهام قد وجهت إليهم. وأبقي أحد المحتجزين في مرفق الاحتجاز لمدة ٦٥ يوما بينما جرى الاحتفاظ بالآخرين لمدة ٤٧ يوما. وشكا المحتجزون من الأحوال القاسية في الزنزانة الصغيرة التي احتجزوا فيها لفترة طويلة بالرغم من انتهاء استجوابهم. وشكوا بصفة خاصة من حرمانهم من تغيير ملابسهم. (هآرتس، ١١ آب/أغسطس)

٦٢١ - وفي ١٧ آب/أغسطس، ذكر بعض السجناء الفلسطينيين المفرج عنهم أن إدارة السجون الإسرائيلية قد شددت تدابير الأمن في السجون بعد فرار سجينين من سجن كفار يونا في الأسبوع السابق. وأضاف السجناء المفرج عنهم أن نحو ٧٠ سجينا و٣٠ سجينة في سجن تل موند قد احتجزوا في ظل أحوال قاسية. واحتجز بعضهم في حبس انفرادي كعقاب لمطالبهم الدائمة بتخفيف أحوال الاحتجاز. وفي تطور منفصل، أفادت التقارير أن إدارة السجون الاسرائيلية قد رفضت السماح للجنة طبية بالفحص الصحي للسجين محمد رجاء نويرات، ٦٦ سنة، المحكوم عليه بالسجن المؤبد والذي يعاني من مرض القلب وشكا السجناء المحتجزون في سجن الجلمة من أن الإدارة قد رفضت نقل الحالات الطارئة أو الخطيرة الى المستشفى. (جروسالم تايمز، ٢٣ آب/أغسطس)

٦٢٢ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، التمس محامي أحد الفلسطينيين المحتجزين إداريا والذي مضى على احتجازه سنة و ١٠ شهور، من محكمة العدل العليا إصدار أمر إحضار يوجه وزير الدفاع والقيادة الوسطى لجيش الدفاع الاسرائيلي في الضفة الغربية الى إطلاق سراح المحتجز فورا. وادعى المحامي أن المحتجز لم يكن حاضرا جلسة سماع تقرر فيها تمديد احتجازه، ولذا وجب الإفراج عنه وفقا للقانون. وادعى أيضا أن الفترة التي يمكن فيها احتجاز المتهم دون محاكمة قد انقضت. (هآرتس، ٤ أيلول/سبتمبر)

٦٢٣ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أبلغ أن رابطة الحقوق المدنية في اسرائيل كانت قد طالبت وزير الدفاع ومفوض السجون التحقيق في شكوى أحد المعتقلين في سجن زلمون فيما يتعلق باستخدام العنف ضده من قبل حراس السجن. وطالبت أيضا بالتحقيق في الادعاءات بأن القضية قد كتمت في السجن. وعلى حد قول المعتقل، فإن الضابط المسؤول عن جناحه في السجن استدعاه الى مكتبه حيث حمله أحد الحراس من الخلف في حين أخذ الضابط يخنقه. وعندما وقع على الأرض، جلس الضابط عليه وأخذ يضربه في جميع أجزاء جسده. وقال المعتقل إنه كان قد حذر مهاجميه بأنه كان قد عملت له عملية جراحية في المعدة وإنه يعاني من القرحه. إلا أن هذا التحذير زاد من تعمد مهاجميه ضربه في الأجزاء الحساسة من جسده. وقد تجاهل قائد السجن طلبه إجراء فحص طبي له. إلا أنه في اليوم التالي أرسل الى طبيبة المستشفى التي رفضت فحصه خشية أن تتعرض للتأنيب إن فحصته. ولم توافق على فحصه إلا بعد تكرر الطلبات، ثم أرسلته الى مستشفى حيث وضعت يده اليسرى في جبيرة للعظام. وقال محامي الرابطة إن الرسائل التي بعث بها الى وزير الدفاع ومفوض السجون كان لها أثر مخالف لما أريد: فبدلا من فرض عقوبة قاسية على آمر السجن، آثرت سلطة السجن قفل القضية وكتمها في حين جرت ممارسة ضغط بصورة منتظمة على المعتقل ليسحب شكواه. وقال المحامي إنه سمع عن معتقلين آخرين تعرضوا للضرب في السجن. (هآرتس، ٩ أيلول/سبتمبر)

هاء - الضم والاستيطان

الإفادات الشفوية

٦٢٤ - أعرب أحد المحامين الفلسطينيين أمام اللجنة الخاصة عن مخاوفه حيال وضع المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة بعد التطورات السياسية الأخيرة في اسرائيل فقال:

"اليوم، بعد انتخابات الحكومة الجديدة، برزت قضية المستوطنات الجديدة مرة أخرى، ذلك أننا بدأنا بدأنا نقرأ في الصحف عن أوامر جديدة لبناء مستوطنات جديدة. وخلال السنوات الأربع الماضية، لم تشيد مستوطنات جديدة ولكن جرى توسيع مستوطنات عديدة، وفي بعض الأحيان مضاعفة حجمها أو زيادته إلى ثلاثة أمثال، ولكن في المنطقة نفسها. وسنواجه اليوم سياسة بناء مستوطنات جديدة داخل الأحياء الفلسطينية، عن طريق مصادرة مناطق صغيرة وبناء نقاط ومواقع صغيرة داخل المجتمع المحلي الفلسطيني. وبصفة رئيسية في القدس". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٨، A/AC.1/45/RT.693)

٦٢٥ - وأشار الشاهد أيضا إلى حالة قبيلة الجهالين البدوية التي تواجه الطرد من الموقع الذي تشغله حاليا بالقرب من مستوطنة معالي أدوميم:

"يقضي قرار المحكمة العليا الأخير بمنحهم مهلة شهرين للمغادرة طوعا إلى قطعة أخرى من الأرض، قبل أن يطردوا قسرا، وظلت هذه القضية في المحكمة العليا طوال السنوات الخمس الماضية. والشيء المثير للدهشة أن قضاة المحكمة العليا قد أصدروا حكمهم ضد قبيلة الجهالين دون توفر الوثائق لها، بعد أن زعم المدعي العام أمام المحكمة أنهم قد أتلفوا الملفات. ولذلك فليس لديهم أي وثائق لإثبات أن هذه الأرض هي من أراضي الدولة أو أن هذه الأرض غير مملوكة لتلك الأسر". (المرجع نفسه)

٦٢٦ - وقامت السيدة ليندا براير، المديرة القانونية التنفيذية لجمعية سانت إيفس، وهي المحامية الممثلة لقبيلة الجهالين البدوية، بتزويد اللجنة الخاصة بمعلومات أساسية تتعلق بمفهوم "أراضي الدولة":

"أراضي الدولة هي حيلة قانونية ابتدعها الرجل الذي هو الآن رئيس المحكمة العليا في اسرائيل، البروفيسور أهارون باراك . وما فعلوه أساسا هو ما يلي : بسبب عدم تمكنهم من شراء أي أراضي، وفي الواقع العملي أي قطع كبيرة من الأراضي في الضفة الغربية، لأن الفلسطينيين يرفضون البيع، كان على الاسرائيليين أن يجدوا طريقة للحصول على الأراضي من أجل مستوطناتهم. ويتعارض مفهوم أراضي الدولة برمته تعارضا كليا مع جميع نظريات قانون الملكية ومبادئه. فما فعلوه إذن هو ما يلي: أصدر الاسرائيليون مرسوما عسكريا. وأعتقد أنه الأمر العسكري رقم ٥٨. ويتعلق بحارس أملاك الغائبين والأملاك الحكومية. وأعتقد أن المادة ٢ منه تنص

على ما يلي: إذا ما أعلن الحاكم العسكري أن أرضا ما هي من أرض حكومية، فإنها تكون أرضا حكومية. وإذا ما اعترض أحد، فإنها يمكن أن تحال إلى لجنة للاعتراضات. وتدركون أن المبدأ الأساسي في أي نظام قانوني هو أنه إذا أردت شيئا، فإن عبء الإثبات يقع عليك، فيتعين عليك أن تثبت أن لك الحق في الحصول عليه إذا كان في يد شخص آخر. وإذا أردت أن آخذه من الشخص ألف، فإنه يتعين علي أن أثبت، أنا باء، أن لي الحق في ذلك. فماذا فعل الأمر العسكري؟ إنه ينقل عبء الإثبات بأكمله وعبء تقديم الأدلة إلى الشخص الذي يريد الاعتراض على الإعلان، وإذا لم يوجد أي شخص يعترض، فإن الأرض تصبح بموجب التعريف خاضعة في هذه الحالة لإشراف السلطات الاسرائيلية، لأنها اعتبرت نفسها الحكومة في هذه المنطقة، أو على الأقل في مقام الحكومة.

"وقالوا إن نحو ٦٦ في المائة من الأراضي في الضفة الغربية هي من أراضي الدولة. وهي ما يتطابق تقريبا مع المنطقة "جيم". وتشمل المنطقة "جيم" هذه الأراضي، بالرغم من أن المنطقة "جيم" تزيد على ٦٦ في المائة من مساحة الأراضي.

"والسبب في أنني خصصت وقتا لقضية أراضي الدولة هذه هو أنني أريد أيضا أن أضيف وأقول إنه يمكن القول أن ذلك شكلا من أشكال تأميم الأراضي، فهو تأميم للأراضي لصالح المحتل أو لصالح المستعمِر - والسبب هو أنهم لا يتمسكون حتى بقواعدهم الخاصة". (السيدة ليندا براير، الشاهدة رقم ٩، A/AC.145/RT.694)

٦٢٧ - ووافت السيدة براير اللجنة الخاصة بمعلومات أساسية تتعلق بتسجيل الأراضي فقالت:

"أوقفت اسرائيل تسجيل الأراضي تماما في عام ١٩٦٧. ونأتي عندئذ إلى قصتنا، أي المكان الذي أبدأ به، لأن اسرائيل قالت ما يلي: "إذا لم تكن الأرض مسجلة باسمك، فإنها لا يمكن عندئذ أن تكون مملوكة لك. وأفضل شيء في إمكانك أن تفعله بغية إثبات الملكية هو أن تبين أنك قد زرعت الأرض. ونرفض قبول الخرائط المساحية والتي تحمل توقيعات الجيران كأدلة. ونرفض قبول الإجراءات التي تمت في ظل الأردنيين وذلك القانون الذي نظم تسجيل الأراضي". وكما تعرفون، فليس من المفترض في القانون الدولي تغيير القوانين المدنية التي تنظم قانون الملكية. وليس لهذا أي علاقة مع أمن الدولة الغازية، أو مع دولة الاحتلال. ولكنهم قاموا بذلك بالطبع.

"والنتيجة المترتبة على هذا الطلب هي أنـــه إذا كانت الأرض قابلة للزراعة لأسباب عديدة - كأن تكون، على سبيل المثال، صخرية ولم يتم إزالة الصخور، (وفي معظم فلسطين، إذا ما أزيلت الصخور، تحصل على تربة فوقية ويمكن عندئذ استخدام الأرض، مع المياه)، وإذا كانت صخرية، أو إذا كان قد تم إيقاف مورد المياه للأرض، أو أعلِنت تحت الاحتلال الاسرائيلي منطقة عسكرية مغلقة وبالتالي لن يمكن الوصول إلى الأرض، أو حتى إذا كانت الأرض قد زرعت على

أساس الاعتماد على ماء المطر، عندئذ، كما يقول الاسرائيليون إذا لم تكن قد قمت بزراعتها لمدة عشر سنوات متتالية دون أي انقطاع على الإطلاق، فلا يمكنك حيازة أو ملكية الأرض". (المرجع نفسه)

٦٢٨ - وضربت مثلا قرية أبو ديس فقالت:

"وإحدى الطرق التي دحض بها الاسرائيليون ادعاء السنوات العشر المتتالية كانت من خلال الصور الجوية. ويحرص الاسرائيليون على التقاط الصور الجوية للمنطقة، ربما كل شهر أو كل شهرين، لمعرفة ما يجري في المنطقة منذ عام ١٩٦٧. ولذلك فإنهم سيستخدمون، وقد استخدموا ويستخدمون، الصور الجوية كدليل مضاد لأي شخص يقول إنه قام بزراعتها". (المرجع نفسه)

٦٢٩ - ووصفت المديرة القانونية التنفيذية لجمعية سانت إيفس النظام الخصومي الذي أخذت به اسرائيل فيما يتعلق بمطالبات الأراضي فقالت:

"ما حدث بالنسبة للإعلان العسكري الإسرائيلي، هو إقامة نظام خصومي حيث يكون في هذه اللجان، محام يمثل حارس الممتلكات الحكومية يتقدم بمطالبات بالنسبة للأرض بصورة منفصلة تماما وضد الفلسطيني الذي يأتي للاعتراض على الإعلان بأن الأرض تدخل في نطاق الأراضي الحكومية. وستجد إذن أن هناك مطالبات مضادة في نطاق هذه اللجنة، بالطبع مع محامين للحكومة والجيش الإسرائيليين يمثلون المصالح الإسرائيلية ولديهم موارد غير محدودة تماما". (المرجع نفسه)

٦٣٠ - ووصفت السيدة براير للجنة الخاصة التعقيد الإضافي المتمثل في استخدام اسرائيل للخرائط بمقياس رسم غير مناسب:

"ولكن حتى مع كون معدل النجاح صغيرا، فإن اللجان لم تؤد عملها على النحو الملائم بأي حال. وعند إصدار الإعلان الأصلي، فإن الخريطة المرفقة بالإعلان كانت موضوعة بمقياس رسم يبلغ ١ : ٠٠٠ ٥٠. ولا يهم عدد الإحداثيات القائمة، فمقياس ١ : ٠٠٠ ٥٠ هو مقياس مستحيل. ولترسيم حدود قطعة من الأرض، فإنك تحتاج إلى مقياس رسم يبلغ ١ : ٠٠٠ ١. وإذا أردت أن تكون دقيقا حقا، فينبغي أن يكون مقياس الرسم ١ : ٥٠٠". (المرجع نفسه)

٦٣١ - ووصفت السيدة براير، التي تمثل قبيلة الجهالين البدوية، عدم توفر الخرائط المساحية المتعلقة بالموقع الذي يجري طرد القبيلة منه:

"لم ير أي منا - وخاصة في قضية معالي أدوميم هذه - خرائط مساحية أصدرتها السلطات الإسرائيلية لتوضيح ما هي الأراضي المشمولة بالإعلان بصورة نهائية وما هي الأراضي الخارجة عن نطاقه، أي ما هي الأراضي التي عملوا على اثبات أنها لم تكن مزروعة". (المرجع نفسه)

٦٣٢ - وبينت السيدة براير الموقع البديل الذي كان من المفروض أن تنقل السلطات الإسرائيلية القبيلة إليها. ووجهت أيضا انتباه اللجنة الخاصة إلى نوع ممثلي السلطة الحاضرين لهذه المناسبة فقالت:

"لقد ذهبت لمشاهدة الموقع البديل. وكان أصغر من المنطقة التي كانت تعيش عليها قبيلة الجهالين بأكملها وهي كلها تل صخري. وكان حاضرا معي أعضاء من وزارة الإسكان الإسرائيلية، ووزارة الداخلية الإسرائيلية - وهم ليسوا من أفراد الجيش، ولكن أعضاء بالوزارات المدنية الفعلية داخل اسرائيل.

"ولقد اكتشفت أن الموقع البديل التي تريد السلطات العسكرية الإسرائيلية أن تنقل قبيلة الجهالين إليه هو موقع يبعد بنحو ٥٠٠ متر عن مقلب النفايات العام للقدس والقرى المجاورة، وتوجد فيه مواد إشعاعية من المستشفيات. واكتشفت عندئذ أيضا أنه مقلب للنفايات لا يُدار أو يُعالج وفقا للقانون في اسرائيل، لأنه ليس في اسرائيل. فهو يقع في الضفة الغربية. واكتشفت أيضا أن سبب منح السلطات الاسرائيلية لهذا "الموقع البديل" إلى قبيلة الجهالين كان في الواقع بسبب أنه لا يمكنها استخدامه للمستوطنات اليهودية لأنه ينطوي على خطورة شديدة.

"وفي الجلسة التالية للمحكمة العليا، حملت تقريرا كتابيا وضعه خبير بيئة اسرائيلي أكد فيه أن الموقع البديل غير ملائم لسكنى الإنسان". (المرجع نفسه)

٦٣٣ - ووصفت الشاهدة الحوار الذي دار في محكمة العدل العليا بين القاضية ومحامي الدولة. وسألت القاضية محامي الدولة:

"هل يمكن أن تتفضل بأن تذكر للمحكمة ما هي الأسس التي تريد استنادا إليها طرد أو إبعاد قبيلة الجهالين قسرا من أراضيها التي عاشت عليها، كما قالوا، لمدة ٤٠ عاما؟". (المرجع نفسه)

٦٣٤ - وأشارت الشاهدة إلى أن محامي الدولة أجاب بأنها أراضي الدولة. وحسبما ذكرت الشاهدة، فإن القاضية ردت قائلة:

"إذا ما قبلنا كحقيقة ما ادعاه مقدمو الالتماس، وهو أنهم كانوا في هذه المنطقة لمدة ٤٠ سنة، فبموجب أي القوانين ستقول إنه يحق لك إبعادهم منها؟" وأجاب مرة أخرى: "اراضي الدولة". وقالت: "لقد اختلقنا أراضي الدولة. لا أريد ذلك. ما هو المبرر الأصلي؟". (المرجع السابق)

٦٣٥ - وأشارت الشاهدة إلى أن القاضية سألت عندئذ محامي الدولة:

"... لماذا لم تتقدم بالأدلة المادية على هذا، من السجلات المتعلقة بأراضي الدولة؟" فقال، في المحكمة، والبروتوكول لم يكن يحرر في هذا الوقت: "لقد أتلفت". ونظرت إليه. ولقد سقطت عن مقعدي بالطبع. وقالت "عفوا،". وأجاب بأن "ملفات أراضي الدولة قد أتلفت". وقالت: "هل تود أن تقول لي إذا تجاهلنا القانون بين ١٩٦٧ وذلك الحين، ولكن وفقا فقط للمعايير الخاصة لأراضي الدولة، فإنك لا تملك أي دليل إيجابي على أنها أراضي الدولة، وعلى أن بإمكانك إبعاد قبيلة الجهالين منها؟" وقال: "لا نملك أي دليل إيجابي". وكان رئيس القضاة من بين قضاة المحكمة الثلاثة الحاضرين. (المرجع نفسه)

٦٣٦ - وعند صدور قرار المحكمة العليا، قال رئيسها للمحامي الذي يمثل قبيلة الجهالين إنه:

"... في غياب الملفات والسجلات الخاصة بأراضي الدولة - استخدم مصطلح "في غياب" (وليس لأنها أتلِفت) -، وقال إن مما يدخل في اختصاصي إعادة تكوين الملفات بالمعلومات المستقاة من المحامين الذين مثلوا أمامي على مدى ١٥ عاما ممثلين لبعض الأشخاص، بغية تحديد ما هي أراضي الدولة. وفي وقت سابق، في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر - بعث المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل رسالة الى الصحف يقول فيها إنهم يقومون على الدوام بإتلاف الملفات بعد مهلة زمنية معينة وفقا للقانون. والكلمة التي استخدمها بالعبرية هي "دين". وهي ليست نفس الكلمة بالعربية. وهي مصطلح عام جدا، لا يعني قانونا معينا، وبالطبع، لا يوجد قانون في أي بلد لا تحتفظ بموجبه بأي سجلات مادية تتعلق بملكية الأراضي. وتحتفظ به الى الأبد. وفي الواقع، لا توجد مهلة زمنية محددة. ولا يوجد نظام أساسي لوضع قيود فيما يتعلق بملكية الأراضي". (المرجع نفسه)

٦٣٧ - وبالإضافة الى المستوطنات، هناك قضية أخرى تتعلق بالحالة الراهنة هي بناء طرق التفافية تربط المستوطنات الاسرائيلية فيما بينها وبإسرائيل:

"في قرية السموع بالقرب من الخليل، افتتح الاسرائيليون طرقا فرعية من أجل المستوطنات. وكما تعلمون جميعا، تمثلت سياسة اسرائيل بعد إعادة الانتشار في افتتاح طرق جديدة تربط المستوطنات الاسرائيلية فيما بينها دون أن تمر عبر الأحياء أو القرى أو المدن الفلسطينية العربية. وسيجري بناء تلك الطرق الالتفافية على أراضي فلسطينية خاصة. وستمر عبر

المناطق الزراعية وتدمر المنازل إذا ما كانت تقف في طريقها. وسيستخدم المستوطنون فقط هذه الطرق، وليس بواسطة الفلسطينيين، ما لم يذهبوا للعمل في المستوطنات.

"وعلاوة على ذلك، لا تُبنى هذه الطرق بمجرد أن تكون شوارع للربط، فهي تشبه الطرق البرية السريعة الكبيرة، وهي أعرض من المهبط في المطارات! ولا يمكن لأي شخص أن يتصور أن مستوطنة تضم ٣٠٠ أو ٥٠٠ أسرة ستحتاج الى طريق بري سريع، في حين لا تمتلك مدننا التي تضم ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة طرقا بنصف هذا الحجم. ولذلك فإن الغرض من بناء هذه الطرق الالتفافية هو تدمير ومصادرة أكبر قدر ممكن من الأراضي العربية". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٨، A/AC.145/RT.693)

٦٣٨ - وأبلغت السيدة براير اللجنة الخاصة عن أحد أغراض بناء الطرق الفرعية في الأراضي المحتلة فقالت:

"إن أحد الأغراض التي تخدمها الآن الطرق الفرعية هي أن تكون بمثابة حاجز. ويعني ذلك أنه إذا كان هناك شخص أو قرية، مثلا في شرق أو غرب أو شمال أو جنوب أحد الطرق، فإنها لن يمكنها الذهاب الى الجانب الآخر من الطريق، لأنه لا يمكن للأشخاص عبور الطرق، لأن الطرق نفسها تشكل الآن في الواقع حواجز، هي في الواقع ستار حديدي. وهذا هو اعتقادي، لأن هذا ما حدث في حالات أخرى. وما سنراه الآن هو أنه عندما لا يتمكن الفلسطينيون من عبور الطرق والذهاب الى الجانب الآخر منها الى أراضيهم لزراعتها (وهذه الأراضي توجد في المنطقة "جيم")، فإن الاسرائيليين سيعلنون عندئذ في خلال سنة أو سنتين أن هذه الأراضي تدخل ضمن أراضي الدولة، لأنها لم تتم زراعتها. ولذلك فإنهم سيحددون الشروط التي يمكنهم بموجبها سلب المزيد من الأراضي. وسيفعلون ذلك". (السيدة ليندا براير، الشاهدة رقم ٩، A/AC.145/RT.694)

٦٣٩ - وذكر ممثل بتسيلم ما يلي فيما يتعلق بالطرق الالتفافية التي بنتها السلطات الاسرائيلية:

"يبدو أن اسرائيل تحاول في بعض الأحيان بناء طرق دائرية حول الطرق الفرعية، لأنني لا أعرف حقا الى أين تؤدي هذه الطرق وأين تنتهي الطرق الأخرى. ومن الصعب للغاية أن تجد طريقك. وترى فقط الجرافات تعمل وترى التراب يملأ الجو. وترى أيضا اقتلاع أشجار الزيتون والكرم". (السيد باسم عيد، الشاهد رقم ٢٢، A/AC.145/RT.698)

٦٤٠ - وتستمر أيضا عمليات مصادرة الأرض في الأراضي المحتلة من أجل مقالع الحجارة:

"توجد منطقة تقع جنوب شرقي طولكرم، تسمى وادي التيم. ... وصدر إعلان في عام ١٩٩٤ جرى بموجبه الاستيلاء على ٠٠٠ ١٠ دونم لمقالع الحجارة. وتعتبر الأرض من بين أجود الأراضي

الزراعية، لأن بها تربة علوية ممتازة وحتى في الأماكن غير المزروعة، توجد نباتات طبيعية. ... واستولى الاسرائيليون على ٠٠٠ ١٠ دونم سيقومون بحشد ستة محاجر عليها، باستخدام ما يصل الى ٥٠٠ ٢ دونم التي من المتوقع أن تنتج ٣ ملايين طن من الحصى سنويا، وهو ما يصل الى نحو ثمانية أو تسعة في المائة من المقدار الإجمالي اللازم والمستخدم في اسرائيل ذاتها.

"واكتشفت عندئذ أيضا سبب إعلان العسكريين الإسرائيليين أن هذه المنطقة ستكون مقلعا للحجارة، وهو أن هناك أصحاب مشاريع أعمال يهود يريدون إنشاء مشاريع في مجال المحاجر وكما تعلمون، تريد إسرائيل بناء ما يسمونه "مدن النجوم السبعة" القائمة على خط حدود ١٩٦٧، أي الخط الأخضر، ويحتاجون إلى مواد البناء. وقرروا لذلك أن يأخذوا مواد البناء من هذه المقالع، التي تقع بعد الخط الأخضر تماما، أي على بعد نحو من ثلاثة إلى أربعة كيلومترات من الخط الأخضر، وبذلك يجري استغلال فلسطين المحتلة واستخراج الموارد الطبيعية من هذه الأراضي المحتلة وسرقتها بالمعنى الحرفي للكلمة ونقلها إلى إسرائيل". (السيدة ليندا براير، الشاهدة رقم ٩، A/AC.145/RT.694)

٦٤١ - وقدم شاهد من القدس إلى اللجنة الخاصة معلومات أساسية بشأن السياسة الإسرائيلية المتعلقة بهذه المدينة فقال:

"قامت السلطات الإسرائيلية، مخالفة للقانون الدولي كما هو معروف، بضم القطاع الشرقي من القدس إلى إسرائيل في عام ١٩٦٧، وذلك عن طريق ترسيم حدود القدس الشرقية بطريقة تخدم الاستيطان الإسرائيلي وخطط التهويد. وحاولت إضافة قطاعات مختلفة عن طريق ضم أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفارغة وإبقاء أكبر عدد من السكان الفلسطينيين بقدر الإمكان خارج حدود البلدية. ووسعت إسرائيل بذلك حدودها بطريقة هزلية بالمعنى الحرفي للكلمة، كالكاريكاتور: فتمر الحدود في بعض الأحيان على رصيف أحد الشوارع، بينما يكون الشارع نفسه داخل إسرائيل والرصيف في الضفة الغربية. وفي بعض الأحيان تخترق الحدود أحد المنازل ويجد المطبخ نفسه في الضفة الغربية وغرفة الجلوس في إسرائيل أو في القدس". (السيد عبد الرحمن أبو عرافة، الشاهد رقم ١٠، A/AC.145/RT.694)

٦٤٢ - وقدم أحد المحامين الفلسطينيين مثالا محددا فيما يتعلق بالقدس:

"في الأسبوع الماضي فقط، قرر الإسرائيليون مصادرة أرض في منطقة راس العمود وسلوان في القدس الشرقية زاعمة أنها إما من أراضي الدولة أو تم شراؤها من الفلسطينيين، أو أن المصارف قد وضعت أيديها على تلك المنازل لأنها بُنيت بقروض مصرفية إسرائيلية، أو أن تلك المنازل ذات صلة بالأسر اليهودية قبل عام ١٩٤٨. واستُخدمت كل هذه الأسباب الأربعة

لمصادرة قطع مختلفة من الأراضي في هاتين المنطقتين". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٨، A/AC.145/RT.693)

٦٤٣ - وتحدث أحد الشهود من غزة عن المستوطنات الإسرائيلية هناك فقال:

"توجد نقطة أخرى أريد أن أشير إليها، وهي حالة يشاهدها أيضا بعينيه وهي الشوارع والطرق التي يجري شقها من أجل المستوطنات وتوسيع المستوطنات على شاطئ غزة. وبالقرب من قرية تسمى بيت لاهيا يجري توسيع للشارع. وإذا ما توجهت على شاطئ البحر في مخيم خان يونس، تشاهدهم يقومون بالتوسيع كل يوم". (السيد عمر خليل، الشاهد رقم ٥، A/AC.145/RT.691/Add.1)

٦٤٤ - وتحدث منسق الأعمال الميدانية بمركز غزة للحقوق والقانون إلى اللجنة الخاصة عن المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة فقال:

"كما تعلمون، توجد ١٨ مستوطنة في قطاع غزة. وتوجد أيضا منطقة صناعية يحتلها المستوطنون. ويحتل المستوطنون نحو ٣٠ في المائة من مساحة قطاع غزة ويعيش ١,٢ مليون مواطن فلسطيني في المنطقة المتبقية. وتعتبر المستوطنات بمثابة حواجز عسكرية. وهي تعني أيضا إغلاق الطرق. وتعني تدمير الأرض ومصادرتها. ويمكن أن تعني أيضا أعمال القتل والإصابة بجراح. وآخر الضحايا هو عطية أبو سمرة، الذي قتل على أيدي الجنود الإسرائيليين الذين فتحوا النيران عليه في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦". (السيد ابراهيم خميس شحاده، الشاهد رقم ٧، A/AC.145/RT.692)

٦٤٥ - وأوجز ممثل منظمة الحق أهم موضوع يثير القلق فيما يتعلق بالأراضي المحتلة على النحو التالي:

"أهم موضوع هو مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات. ولدينا إحصائيات تدل على أن ٩٣ في المائة من الأراضي في منطقة القدس قد جرت مصادرتها. وفي أعقاب إبرام اتفاق أوسلو، جرت مصادرة ٧٩٦ ٢ دونم لتوسيع المستوطنات حول مدينة القدس. ويعزى تركيز المستوطنات في منطقة القدس إلى أسباب سياسية جليَّة.

"وفيما يتعلق بالمستوطنات، هناك توسيع واضح للمستوطنات في الضفة الغربية وجرت مصادرة مناطق شاسعة من الأراضي في الضفة الغربية من أجل إنشاء مستوطنات. ويتمثل السبب الجديد المقدم لمصادرة الأراضي في بناء طرق التفافية. ويقومون بذلك بمصادرة آلاف الدونمات من الأراضي واقتلاع آلاف الأشجار بغية بناء تلك الطرق الالتفافية بهدف ربط المستوطنات فيما بينها". (السيدة نينا عطا الله، الشاهدة رقم ٢١، A/AC.145/RT.698)

٦٤٦ - ويمكن الاطلاع على بيانات عن سياسة الضم والاستيطان التي تتبعها السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة في الوثائق A/AC.145/RT.691/Add.1 (السيد عمر خليل)، و A/AC.145/RT.692 (السيد ابراهيم خميس شحاده)، و A/AC.145/RT.693 (شاهد لم يذكر اسمه)، و A/AC.145/RT.694 (السيدة ليندا برايز)، و A/AC.145/RT.694 (السيد عبد الرحمن أبو عرفة)، و A/AC.145/RT.698 (السيدة نينا عطا الله).

معلومات خطيّة

٦٤٧ - في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أذنت لجنة الشؤون المالية بالكنيست بتحويل نحو ٢٠ مليون شاقل إسرائيلي جديد إلى المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. وقُدمت الأموال، الموجهة إلى المشاريع الإنمائية والزراعية، عن طريق الوكالة اليهودية. (جروسالم بوست، ٣ نيسان/أبريل)

٦٤٨ - وفي ٢ نيسان/أبريل، أوقفت الشرطة أعمال البنية الأساسية في مستوطنة هار حوما التي اضطُلع بها مخالفة لأمر المحكمة الصادر في وقت سابق من الأسبوع بحظر بدء الأعمال المتعلقة بالمشروع موضع النزاع، وهو حي يهودي جديد في موقع جرى ضمه إلى القدس بعد حرب الأيام الستة، على الأقل حتى ١٥ أيار/مايو، حيث تكون لجنة تخطيط القضاء قد عقدت جلسة استماع جديدة بشأن المشروع. (جروسالم بوست، ٣ نيسان/أبريل)

٦٤٩ - وفي ٦ نيسان/أبريل، قام نحو ٨٠٠ فلسطيني وإسرائيلي وسائح أوروبي بمظاهرة في بيت لحم احتجاجا على إغلاق ومصادرة الأراضي المملوكة للفلسطينيين من أجل بناء طريق فرعي جنوبي القدس. وسيخدم الطريق، الذي استدعى نزع ملكية أكثر من ٥٠٠ ١ دونم من الأراضي، أساسا المستوطنات في منطقة غوش عتصيون. وادعى الفلسطينيون أيضا أن المصادرة ستخدم أغراضا أخرى، بما في ذلك إقامة قرية لقضاء الإجازات للمستوطنين الإسرائيليين. (هآرتس، جروسالم بوست، ٧ نيسان/أبريل)

٦٥٠ - وفي ٨ نيسان/أبريل، جرى احتجاز ٦ من أعضاء حركة "السلام الآن" بينما كانوا يتظاهرون في احتفال تدشين طريق جديد في مستوطنة كارني شمرون. وحضر مئات من المستوطنين احتفال تدشين الطريق الذي رحب به زعماء المستوطنين باعتباره هاما للمنطقة، من الناحية السياسية والاقتصادية على السواء. وجاء أعضاء حركة السلام الآن للاحتجاج على احتفال المستوطنين وعلى الحكومة التي اتهموها باستجلاب المزيد من المستوطنين إلى الأراضي عن أي حكومة سابقة. (جروسالم بوست، ٩ نيسان/أبريل)

٦٥١ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، أعلن المسؤول الإداري المدني للضفة الغربية، مئير بلومنتال عن نية الحكومة الإسرائيلية مصـــادرة أراضٍ مملوكة لخمس قرى في منطقة رام الله. والقرى المتأثرة بالأمر هي: دير دبوان، والجانية، والمزرعة القبلية، وعين يبرود، ورافات. (جروسالم تايمز، ١٩ نيسان/أبريل)

٦٥٢ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، تظاهر عشرات من الفلسطينيين من قرية تقوع ضد مصادرة أراضيهم من أجل بناء طريق "أمني" لمستوطنة تقوع القريبة. وأطلق أحد الحراس الإسرائيليين طلقات نارية في الجو

بغية تفريق الحشد ولكنه أصيب بجراح طفيفة عندما أفلتت بندقيته خلال مشادة مع أحد الفلسطينيين الذي حاول الاستيلاء على سلاحه. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨ نيسان/أبريل)

٦٥٣ - وفي ١٩ نيسان/أبريل، أفادت التقارير أن السلطات الإسرائيلية قررت مصادرة الأراضي في أقضية الخليل وبيت لحم وطولكرم بهدف بناء طرق دائرية إضافية للمستوطنين اليهود. وبدأ العمل في تمهيد الطريق رقم ٣٥ في قضاء الخليل مما سيغلق جميع الاحتمالات أمام المدينة للتوسع في اتجاه الشمال. وتعتزم السلطات الإسرائيلية أيضا مصادرة ٠٠٠ ٢ متر مربع من الأراضي التابعة لقريتي بيت ليد ورامين في منطقة طولكرم. وأشار خبير شؤون المستوطنات بجمعية الدراسات العربية، خليل توفكجي، إلى أن إسرائيل قد صادرت حتى الآن ٢٢ كيلومترا مربعا من الضفة الغربية بغية بناء طرقها الدائرية. ولا يشمل هذا الرقم منطقة الأراضي التي سيجري مصادرتها من أجل الطرق الإضافية التي تعتزم إسرائيل بناءها. (جروسالم تايمز، ١٩ نيسان/أبريل)

٦٥٤ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، أيدت محكمة العدل العليا قرار نزع ملكية الأراضي المملوكة للفلسطينيين في الخليل من أجل بناء طريق بري سريع من عسقلان إلى مرتفعات الخليل. ورفضت المحكمة الاعتراضات من بلدية الخليل و ٢٨ آخرين من مقدمي الالتماسات وأمرتهم بدفع ٠٠٠ ٢٥ شاقل إسرائيلي جديد لتكاليف المحكمة. (جروسالم بوست، ٢٢ نيسان/أبريل)

٦٥٥ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أفادت التقارير أن القائد العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية قد أصدر أمرا عسكريا بمصادرة، للأغراض العسكرية، ١٢,٥ دونم من الأراضي من بلدة قلقيليه، لأسباب عسكرية. وفي تطور منفصل، قررت قيادة المنطقة الوسطى التابعة لقيادة قوات الاحتلال الإسرائيلية إغلاق أجزاء مختلفة من الأراضي المحيطة بالخليل لأسباب أمنية. وأبلغت السلطات العسكرية الإسرائيلية أيضا المجلس البلدي لإثنا، غربي الخليل، باعتزامها ضم نحو ٠٠٠ ٩ دونم من الأراضي التابعة لقرية "النطاق الأمني". (جروسالم تايمز، ٢٦ نيسان/أبريل)

٦٥٦ - وفي ٦ أيار/مايو، أطلق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الغازات المسيلة للدموع والطلقات المطاطية والحية من أجل تفرقة نحو ٦٠٠ فلسطيني حاولوا إيقاف الجرافات من تطهير الأرض من أجل بناء سياج حول قلقيليه. وكان الفلسطينيون يحتجون على مصادرة الأراضي حيث كان من المقرر بناء سياج طوله ١٥ كيلومترا بغية فصل قلقيليه والقرى الأخرى عن إسرائيل. وذكر رئيس بلدية قلقيليه معروف زهران أن السياج قد بُني على ٢٠٠ ١ دونم من الأراضي المملوكة للفلسطينيين وأنه يقترب من بعض المنازل بمسافة ٢٠ مترا. وذكرت المصادر الفلسطينية أنه كان يتعين نقل اثني عشر شخصا على الأقل إلى المستشفيات بعد إصابتهم بجراح خلال الاشتباكات. وذكرت إذاعة الجيش أن ١٨ فلسطينيا قد أصيبوا. وذكرت وكالة رويترز أنه وفقا لما ذكره مسؤولو المستشفيات، أن تسعة من الفلسطينيين قد أصيبوا بطلقات نارية. وذكر المسؤولون أن رجلين قد أصيبا بإصابات طفيفة من طلقات حية بينما أصيب سبعة بجراح من الطلقات المطاطية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٧ أيار/مايو)

٦٥٧ - وفي ٧ أيار/مايو ١٩٩٦، اشتبك المتظاهرون من بيت لحم مع الشرطة خلال مسيرة احتجاج على استمرار العمل في قبة راجيل، والمصادرة المستمرة للأراضي من أجل الطرق الالتفافية في يهودية والسامرة (الضفة الغربية)، وعلى التصاريح الصادرة لبناء حي هار حوما بالقدس. وانضمت إلى المتظاهرين ليلى خالد عضو المجلس الوطني الفلسطيني التي هتفت بشعارات ضد الاحتلال الاسرائيلي وانطلقت المسيرة، المسماة "مظاهرة لإنقاذ بيت لحم"، من المجلس البلدي لمدينة بيت لحم واتجهت إلى قبة راجيل حيث اشتبك المتظاهرون مع الشرطة وقوات شرطة الحدود بينما كانوا يحاولون دون أن ينجحوا الاتجاه شمالا من خلال صفوف الجنود. وفي تطور آخر في قلقيلية، احتج عشرات من الفلسطينيين على بناء سياج فاصل غربي طولكرم وقلقيلية. وتجمع المحتجون بالقرب من الموقع الذي كان يضطلع فيه جنود جيش الدفاع الاسرائيلي بالعمل وألقوا بالحجارة على الجنود الذين ردوا بالغاز المسيل للدموع والطلقات المطاطية بعد الفشل في تفرقة الحشد. ووفقا لمصادر عسكرية، أصيب ثلاثة من السكان بجراح طفيفة خلال المظاهرة. وذكر مصدر فلسطيني أن ستة من السكان قد أصيبوا بجراح طفيفة. (هآرتس، ٨ أيار/مايو)

٦٥٨ - وفي ٧ أيار/مايو، قال آرييل شارون، عضو الكنيست من حزب الليكود، لآلاف من المستوطنين في مسيرة في الخليل إنه يرتئي وجود آلاف من اليهود يعيشون في المدينة في المستقبل. وذكر السيد شارون أنه يعتقد أنه سيأتي اليوم الذي ستواصل فيه المستوطنة اليهودية في الخليل النمو والازدهار وسيعيش آلاف من اليهود في المدينة. (جروسالم بوست، ٨ أيار/مايو)

٦٥٩ - وفي ٧ أيار/مايو، بدأت الجرافات الاسرائيلية تسوية الأرض في منطقة زبدة الواقعة شمال شرقي مدينة قلقيليه. وقد صادرت السلطات الاسرائيلية الأرض لبناء سياج. (جروسالم تايمز، ١٠ أيار/مايو)

٦٦٠ - وفي ١٢ أيار/مايو، قدمت مدينة بيت لحم التماسا إلى محكمة العدل العليا ضمن تشييد الجيش لمبنى على أرض نُزعت ملكيتها بالقرب من قبة راجيل فيما يتعلق بالتغييرات للوصول إلى القبة. وجاء في الالتماس أن المشروع الجديد انتهك اتفاق طابا الذي حظر على الجيش إقامة أي بناء في الموقع، فيما عدا ثلاث نقاط حراسة. وعلاوة على ذلك، ذكر الالتماس أنه في حين أن الجيش كان مسؤولا عن الأمن في الموقع، لم تكن هناك أي أسباب أمنية لإقامة المبنى. وختاما، ذكر الالتماس أن المشروع سيلحق الضرر بالسكان والسياحة عن طريق تغيير المدخل الشمالي للمدينة. (جروسالم بوست، ١٣ أيار/مايو)

٦٦١ - وفي ١٢ أيار/مايو، وافقت الحكومة على تخصيص ١١ مليون شاقل اسرائيلي جديد لتطوير مستوطنة قريات سيفير للأورثوذوكس المتطرفين، التي تقع خلف الخط الأخضر. وشملت خطة التطوير إقامة ٦٠٠ وحدة سكنية جديدة التي بدأ تشييدها بالفعل في عام ١٩٩٤. وجرى شغل بعضها بالفعل بالسكان. ووفقا للخطة، سيجري في نهاية المطاف ربط قريات سيفير بمستوطنة مديين، وبالتالي إيجاد مساحة متماسكة من الأرض. (هآرتس، ١٣ أيار/مايو)

٦٦٢ - وفي ١٥ أيار/مايو، اتهم خليل توفكجي، وهو من كبار الباحثين في جمعية الدراسات العربية، بلدية القدس بأنها تتقدم في تنفيذ خطة لمصادرة ما يصل إلى ٣٠٠ دونم من الأراضي في حي شعفاط العربي بغية ربط مستوطنة بسكات زئيف بحافة مرتفعات شعفاط. وتلقت أكثر من ٢٠ أسرة من شعفاط، كما ذكرت التقارير خلال الأسبوع، رسائل من البلدية تبلغهم فيها بأنه سيجري نزع ملكية أراضيهم لبناء الطريق رقم ٢١. وأعطت الرسالة مُهلة للملاك مدتها ٦٠ يوما لتقديم طعن. وجرى بالفعل نزع ملكية مئات عديدة من الدونمات في شعفاط لبناء القطاع الشمالي من الطريق رقم ١، الذي يربط مستوطنتي بسكات زئيف ونيفي يعقوب بوسط القدس. وفي تطور آخر، ذكر السيد توفكجي أن البلدية تقوم أيضا بإزالة حديقة مساحتها عشرة دونم تقع في حي الشيخ جراح العربي بهدف السماح بتنفيذ مشروع إسكان يهودي هناك. ولاحظ السيد توفكجي أنه جرى نزع ملكية الأرض في عام ١٩٧٣ من أحد السكان العرب بالقدس. ورفض متحدث باسم البلدية هذه الادعاءات، وأكد أن دونمين فقط من الأرض التي كانت على الدوام مملوكة لليهود هي الأرض المشار إليها. (جروسالم بوست، ١٦ أيار/مايو)

٦٦٣ - وفي ٢٦ أيار/مايو، استلقى عشرات من الفلسطينيين، بزعامة وزير شؤون القدس في السلطة الفلسطينية، فيصل الحسيني، على الأرض أمام الجرافة التابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي لمنعها من القيام بأعمال الطرق في وصلة بين حي هار حوما اليهودي الجديد والطريق الفرعي لبيت لحم. وانضم أيضا إلى الاحتجاج عناصر من حركة "السلام الآن". ونجح المحتجون في التوصل إلى وقف أعمال الطرق حتى يتم عقد اجتماع مع قيادة المنطقة الوسطى التابعة لقيادة قوات الاحتلال.

٦٦٤ - في ٣٠ أيار/مايو تظاهر عشرات من أفراد قبيلة الجهالين البدوية ضد قرار صادر عن المحكمة العليا يفوض قوة الدفاع الإسرائيلية بإجلائهم عن أرض تملكها الدولة بالقرب من مستوطنة معالي أدوميم بهدف توسيع المستوطنة. وادعت القبيلة أنها تسكن تلك المنطقة منذ الخمسينات حينما طردتهم إسرائيل إلى هناك من منطقة تل آراد، وكانت تحت السيادة الأردنية في ذلك الوقت. وعلى أي حال، رفضت المحكمة هذا الادعاء ولكنها اقترحت أن تنظر الدولة في منح القبيلة تعويضا ماليا بالإضافة إلى الأرض البديلة التي كانت قد وعدتهم بها. (رفضت القبيلة الأرض البديلة على أساس أنها قريبة من مقلب النفايات في أبو ديس). (جروسالم بوست، ٢٩ أيار/مايو، هآرتس، ٢ حزيران/يونيه)

٦٦٥ - وفي ٢ حزيران/يونيه أفادت التقارير أن منتدى القدس، برئاسة نائب رئيس بلدية القدس، وضع خطة من ١٥ نقطة لمشاريع مستوطنات يهودية وشق طرق في القدس الشرقية. وتضمنت الخطة بناء وحدات سكنية يهودية في الأحياء العربية في رأس العمود، وسلوان وفي حي الطور على جبل الزيتون. ودعت إلى بناء حي هار حوما المختلف فيه في جنوب القدس لخلق امتداد متواصل للمستوطنات اليهودية بين جيلو وتلبيوث الشرقية والاسراع في إكمال نفق الحائط الغربي الذي كان قد توقف منذ سنين بسبب معارضة السلطات الدينية الإسلامية المسؤولة عن المساجد الواقعة في الحرم الشريف. وتناولت الخطة مجالات أخرى بالاضافة إلى الاعمار اليهودي، فدعت إلى الإغلاق الفوري للبيت الشرقي و ٥٠ مكتبا

فلسطينيا آخر بدعوة صلة هذه المكاتب بالسلطة الفلسطينية وإجلاء رجال الأمن الفلسطينيين من المدينة. (جروسالم بوست، ٢ حزيران/يونيه)

٦٦٦ - وفي ٢ حزيران/يونيه اقتلع بلدوزر تابع لقوة الدفاع الاسرائيلية أكثر من مائة شجرة زيتون في أرض تابعة لسكان بيت لحم وبيت ساحور كجزء من التمهيد لفتح طريق جديد لربط حي هار حوما اليهودي المعتزم بناؤه بالطريق المحيط ببيت لحم. وحاول العشرات من ملاك المزارع الفلسطينيين وقف العمل بالاستلقاء على الأرض فقام رجال الشرطة والجيش بإبعادهم. واعتقل اثنان من الفلسطينيين للاستجواب وأفرج عنهما في وقت لاحق. وأفادت التقارير أن فلسطينيين آخرين تعرضوا للضرب. وأعلنت المنطقة فيما بعد منطقة عسكرية مغلقة واستؤنف العمل في شق الطريق. وصرح أحد ملاك الأراضي الفلسطينيين أنه لا يفهم كيف يستطيع البلدوزر أن يقتلع شجرة عمرها ٦٠٠ سنة. وأن المشهد، كان ،كما قال، يقطع القلوب. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣ حزيران/يونيه)

٦٦٧ - وفي ٢ حزيران/يونيه، تحركت البلدوزرات الإسرائيلية كي تمهد لشق طريق لخدمة مستعمرة هار حوما الجديدة. وهذا الطريق، الذي يصل هضبة أبو غنيم بالطريق رقم ١٦٠ سيفصل القدس عن بيت لحم. وقد تمت مصادرة ما يقرب من ٥٠٠ فدان واقتلعت مئات أشجار الزيتون تمهيدا لشق الطريق. (جروسالم تايمز، ٦ حزيران/يونيه)

٦٦٨ - وفي ٦ حزيران/يونيه أفادت التقارير أن جماعة مستوطنات إيلاد التي اعتبرت انتصار رئيس الوزراء، نتنياهو، بمثابة ضوء أخضر للاسراع في أنشطة بناء المستوطنات في القدس الشرقية، نقلت أسرة يهودية إلى بيت كانت الجماعة قد أشترته في قرية سلوان العربية. وبهذه الحركة أصبح عدد الأسر اليهودية التي تعيش في القرية ١٢ أسرة. ووصفت هذه العملية بأنها أول توسيع للمستوطنة اليهودية في تلك القرية منذ ٤ سنوات. وذكر مختار القرية أن عددا من الأسر العربية تلقت إنذارات بالاخلاء من محامي إيلاد. وأعرب رئيس إيلاد عن الأمل في أن ييسر انتصار نتنياهو للجماعة نقل العديد من الأسر الأخرى إلى بيوت مشتراة في القرية. وادعى أن إيلاد تملك أكثر من نصف البيوت والأرض في قسم مدينة داود من سلوان، فضلا عن ممتلكات أخرى في مكان آخر من القدس تعتزم أن تبني فيه ٢٠٠ بيت لأسر يهودية. وفي أثناء ذلك أعلن محام لجماعة إورشاليم ينتسب إلى حركة "السلام الآن" أن كثيرا من تلك الممتلكات شريت بأموال حصلت عليها جماعات إيلاد ومستوطنات أخرى في ظل حكومة ليكود السابقة، وأن هذه الأموال كشف التحقيق الذي أجرته وزارة العدل أن تلك الجماعات حصلت عليها دون أن يكون لها حق في ذلك. (جروسالم بوست، ٦ حزيران/يونيه)

٦٦٩ - وفي ٧ حزيران/يونيه، أفادت التقارير أن السلطات الاسرائيلية صادرت ٣٥٠ فدانا من الأرض في قرية النبي صموئيل بالقرب من القدس بقصد تحويل الأرض إلى محمية طبيعية للمستوطنات اليهودية المحلية (جروسالم تايمز، ٦ حزيران/يونيه)

٦٧٠ - وفي ٨ حزيران/يونيه، قام نحو مائتين من الفلسطينيين والإسرائيليين المناضلين من أجل السلام بسد طريق يجري شقه في منطقة حي هار حوما المعتزم بناؤه في جنوب القدس. ومشى المحتجون في مسيرة من بيت لحم إلى الموقع يحملون شعارات تقول "يا إسرائيل توقفي عن سياستك الرامية إلى تدمير بيت لحم"، "فإن خنق بيت لحم هو خنق لعملية السلام" و "نعم للسلام، ولا لمصادرة الأراضي". وأعلنت اللجنة الفلسطينية للدفاع عن بيت لحم أن الطريق يقع في أرض مملوكة للفلسطينيين ويعيش من نتاجها عدد من الأسر. وأعلنت أيضا أن بعض بساتين الزيتون القديمة تخربت أثناء بناء الطريق. وأعرب سكان بيت لحم أيضا عن مخاوفهم من أن هناك خطة اسرائيلية أخرى لمصادرة آلاف الدونمات من الأرض لبناء مجمع سياحي وصناعي كبير قرب هارجيلو. وأصدرت مؤسسة الأرض والماء للدراسات والخدمات القانونية بيانا حذرت فيه من أن تنفيذ الخطة سيدمر صناعة السياحة في بيت لحم ويحول دون توسع المدينة الى الشمال. وقالت المؤسسة إن هناك ٤٠٠ ٢ عائلة ستفقد أرضها إذا ما نفذت الخطة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٩ حزيران/يونيه)

٦٧١ - وفي ١٧ حزيران/يونيه، أفادت التقارير بأن المبادئ التوجيهية الجديدة التي وضعتها الحكومة نصت على أن أنشطة الاستيطان في مرتفعات الجولان ووادي الأردن ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) تتسم بأهمية وطنية من الناحية الأمنية فضلا عن أنها تعبير عن تنفيذ الصهيونية. ووفقا لما جاء في المبادئ التوجيهية، ستغير الحكومة سياسة بناء المستوطنات وستعمل على توحيد عمليات الاستيطان في هذه المناطق وستخصص الأموال اللازمة لهذا الغرض. وستقوم الحكومة أيضا بتوطيد المركز القانوني للقدس على أنها العاصمة الأبدية التي لا تتجزأ لإسرائيل. وبالاضافة إلى ذلك، ستحافظ على امدادات المياه الحيوية من موارد المياه في مرتفعات الجولان ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) وستقوم الحكومة، عن طريق وزارتها المختلفة وبلدية القدس، بتخصيص أموال خاصة لتعجيل البناء في القدس وفي جوارها. وتنص المبادئ التوجيهية كذلك على أن الحكومة تعتبر مرتفعات الجولان منطقة ذات أهمية حيوية لأمن اسرائيل وللمحافظة على امداداتها المائية. واستمرار السيادة الاسرائيلية على الجولان سيكون الأساس لأي ترتيب يتم مع سوريا. (هآرتس، ١٧ حزيران/يونيه)

٦٧٢ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، أعطت محكمة الصلح في القدس الضوء الأخضر لسلطات البناء والتخطيط كي توافق على خطة بناء حي هار حوما الجديد في جنوب القدس. ورفضت المحكمة أيضا التماسا مقدما من ٣٠ من ملاك الأراضي من قرية صور باهي يطلبون فيه من المحكمة نقض قرار اتخذته سلطات التخطيط بتغيير المخطط الرئيسي للمحلة. (هآرتس، ٢١ حزيران/يونيه)

٦٧٣ - وفي ٢١ حزيران/يونيه، أدى مئات من المحتجين الفلسطينيين من قرية السموع قرب الخليل صلوات الجمعة في العراء في المكان المقرر لبناء طريق التفافي يربط بين المستوطنات الموجودة جنوب هار حوما. وقدرت لجنة حماية الأراضي الفلسطينية أن اسرائيل ستقوم بمصادرة نحو ٠٠٠ ٢٧ دونم من الأراضي الزراعية المملوكة للقرويين. وأثناء التظاهرة دعا الخطباء، ومنهم اثنان من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، البلدان العربية وبلدان العالم إلى التدخل بسرعة لوقف مصادرة الأراضي في السموع. وأعلن

أحد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني أن سياسات اسرائيل لبناء الطرق وتوسيع المستوطنات تستهدف تقسيم الأراضي الى كانتونات وتقييد تحرك السكان الفلسطينيين. وفي نهاية التظاهرة قام عشرات الفلسطينيين بإحراق المعدات الثقيلة المستخدمة لبناء الطريق. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ حزيران/يونيه)

٦٧٤ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه، تجمع سكان السموع بجنوب الخليل للاحتجاج على مصادرة ٠٠٠ ٦ فدان من أراضيهم لبناء طريق دائري. (جروسالم تايمز، ٢٨ حزيران/يونيه)

٦٧٥ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، كشفت صحيفة بروشاليم الاسبوعية الاسرائيلية عن تفاصيل خطة اسرائيلية لمستوطنة في منطقة شعفاط. وهذه الخطة، التي سميت "البوابة الشرقية" تشمل قطعا كبيرة من أراضي قرية شعفاط في منطقة راس الشواهده وراس خميس. وينتظر جلب نحو ٠٠٠ ٢ مستوطن إلى المنطقة لخلق منطقة سكنية متواصلة في الجناح الشرقي للمدينة. (جروسالم تايمز، ٥ تموز/يوليه)

٦٧٦ - وفي ٥ تموز/يوليه، أفادت التقارير أن اسرائيل استأنفت تعبيد الطريق العسكري شمالي مدينة بيت لحم، حول قبة راحيل، على الرغم من وجود اتفاق بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية على وقف بناء الطريق في المنطقة. وفي تطور منفصل، قالت الصحف الاسرائيلية إن قوة الدفاع الاسرائيلية بدأت في شق طريق جديد لحماية القطاع الشمالي للقدس. وهذا الطريق، الذي ستحرسه دوريات حرس الحدود، يمر الى الشمال من مستوطنتي رادار وجفعات زيف. وينتهي في بيت أوز. وأضافت هذه المصادر أن الجيش يعتزم إقامة سياج الكتروني على طول الطريق. (جروسالم تايمز، ٥ تموز/يوليه)

٦٧٧ - وفي ١١ تموز/يوليه، أفادت التقارير أن البلدوزرات والشاحنات وناقلات الأتربة بدأت تطويق المخيمات وحظائر الأغنام والخيام التابعة لقبيلة الجهالين البدوية في منطقة معالي أدوميم. وكانت العملية نتيجة لقرار من المحكمة العليا بفرض موعد نهائي هو ٢٨ آب/أغسطس لانتقال القبيلة إلى موقع جديد بالقرب من أبو ديس. وكانت قبيلة جهالين قد هربت من النقب في عام ١٩٥٠ واستقرت في صحراء اليهودية (منطقة الخان الأحمر) تحت الحكم الأردني، لتكون بأمان من طغيان عمران المجتمع الاسرائيلي المتنامي على بدو النقب. لكنهم، في عام ١٩٦٧، وجدوا أنفسهم مرة أخرى تحت الحكم الاسرائيلي، في منطقة من أسرع مناطق الاستيطان توسعا. وفي عام ١٩٨١ أعلنت الأرض التي يعيشون عليها أملاك الدولة، وفي عام ١٩٩٣ عرض عليهم مواقع بديلة فاختاروا أبو ديس كيدار. ولكن عليهم الآن أن يواجهوا ما أمرت به السلطة الفلسطينية وهو البقاء في الموقع، على أساس أن الأرض المعنية هي أرض خاصة وتعود إلى سكان البلدة. وأعلنت القبيلة أنها ترفض الانتقال إلى المنطقة الأخرى إذا كان ذلك يعني أنه سيطلب منهم الانتقال مرة أخرى. (هآرتس، ٤ تموز/يوليه، جروسالم بوست ١١ تموز/يوليه)

٦٧٨ - وفي ١٠ تموز/يوليه، أفادت التقارير أن قادة المستوطنات من منطقة غوش قطيف يعتزمون الشروع في حملة لملء آلاف الوحدات السكنية الخالية في مستوطنات المنطقة. وكان القادة أيضا يدرسون

إمكانية تقديم قروض ميسرة أكثر إلى الأسر التي ترغب في الانتقال إلى المنطقة. وصرحت الناطقة باسم المجلس الاقليمي لغوش قطيف أن المجلس قد أنشأ بالفعل عدة لجان لاستيعاب المستوطنين الجدد. وأوضحت أن الحكومة الجديدة تضغط على المستوطنين وأن من المتوقع بالفعل أن يصل مستوطنون جدد هذا الصيف. وقالت إن "غزة هي أكثر الأماكن حيوية بالنسبة للحكومة بسبب قلة عدد سكانها وأهميتها فيما يتعلق بالأمن". ووفقا لاستقصاء قام به قادة المستوطنات ارتفع عدد المستوطنين في غوش قطيف من ٥٠٠ ٣ إلى ٥٠٠ ٥ خلال السنتين الماضيتين. (هآرتس، ١٢ تموز/يوليه)

٦٧٩ - وفي ١٢ تموز/يوليه، أفادت الأنباء أن بلدية القدس استأنفت العمل في بناء منتزه وحديقة عامة في موقع مقبرة باب الرحمة الواقعة على الطرف الجنوبي لجدران المدينة القديمة. وهكذا، فإن البلدية، برئاسة ايهود أولمرت رئيس البلدية، تخرق الاتفاق الذي تم مع أهل للسلوان في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ والذي قررت وفقا له أن تلغي خطتها من أجل بناء المنتزه بعد انهيار جزء من المنطقة. في أعقاب نشاط للبلدوزرات أدى إلى انفتاح بعض القبور، وتناثر رفاة الموتى. وفي تطور مستقل، أفادت التقارير أن بلدوزرات إسرائيلية تحركت إلى موقع بيوت بدو الجهالين في هضاب القدس الشرقية. ووفقا لقرار المحكمة العليا سيضطر بدو الجهالين إلى الانتقال إلى المكان الذي خصصته لهم السلطات الإسرائيلية، وهو هضبة صخرية مجاورة لمقلب نفايات مدينة القدس. (جروسالم تايمز، ١٢ تموز/يوليه)

٦٨٠ - وفي ١٤ تموز/يوليه، أعلن بناس وليستين، رئيس مجلس المجتمعات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وفي غزة، أن المجلس يعد خطة لتوسيع المستوطنات القائمة وإنشاء مستوطنات جديدة، من شأنها أن تضيف ٠٠٠ ٣٠٠ إلى ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة إلى سكان المستوطنات. وصرح السيد وليستين أن الهدف الأول للمجلس هو ملء الشقق الخالية في العديد من المستوطنات التي لم تسمح الحكومة السابقة ببيعها. أما الهدف الثاني فهو توسيع مستوطنات الضواحي الكبيرة حول القدس وغوش دان. وأوضح يتشيل لايتر، رئيس مكتب العلاقات الخارجية التابع للمجلس، أن منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) قد أعيدت لها شرعيتها الآن. ومن الطبيعي بالنسبة للناس أن يريدوا الانتقال من مدينتي القدس وتل أبيب المتروبوليتين إلى ما سماه "الضواحي". وأشار إلى أن هناك طلبا على الانتقال إلى مناطق مثل كريات أربع وأضاف أن مهمة المجلس هي الاستجابة إلى ذلك الطلب. وفي تطور ذي صلة، دعا وزير الزراعة والبيئة، رافائيل إيتان، إلى نقل مئات الألوف من الناس إلى الضفة الغربية وتعهد بأن يبذل قصاراه لضمان مستقبل المستوطنين عن طريق محاولة زيادة عددهم. (جروسالم بوست، ١٥ تموز/يوليه)

٦٨١ - وفي ١٧ تموز/يوليه، قام عدة عشرات من الأطفال الفلسطينيين ومسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية، وفيصل حسيني، بمظاهرة احتجاجا على تغيير مخطط حديقة عامة في القدس الشرقية وتسليمها إلى مقاول بناء يهودي. ويقول الفلسطينيون إن الحديقة، وهي على طريق نابلس في حي الشيخ جراح، تقع على أرض فلسطينية مصادرة. بيد أن الناطق باسم البلدية ادعى أن البلدية اكتشفت مؤخرا أن جزءا من الحديقة كان قد بني على دونمين من الأرض لمالك يهودي وأنها تعاد إليه. وأضاف الناطق أن فيصل حسيني، الذي نظم الاحتجاج، يبالغ في أهمية المشروع. وأدعى أن ١,١ دونم من الأرض فقط يمكن

البناء عليه وفقا لنظام التخطيط. وأدعت رابطة أورشاليم، في دعوى معارضة رفعتها ضد الخطة، أن بلدية القدس ولجنة التخطيط والبناء لقضاء القدس تنوي خلق حصن يهودي في قلب منطقة عربية في القدس الشرقية. وأعلنت الرابطة أن الخطوة الأولى في تنفيذ الخطة هي تغيير مخطط الحديقة وتحويلها إلى منطقة عمرانية. ومن ثم تقليص حجم الحديقة إلى النصف، وهي من الحدائق القليلة المتاحة للعرب في الأحياء العربية من القدس الشرقية. وادعت الرابطة كذلك أن من مجموع ٥٥٠ ٩ دونما من الأرض في القدس الشرقية محددة كمساحة عامة مفتوحة لم يتحول إلى حدائق عامة في القطاع العربي من القدس الشرقية سوى ٣٢٠ (٣,٤ في المائة) دونما بينما خصص لهذا الغرض ١٢٠ ٥ دونما في الأجزاء الأخرى من المدينة. ولا يتاح لسكان القدس العرب عمليا سوى ٥,٩ في المائة من الأماكن المخصصة للحدائق في القدس على الرغم من أنهم يشكلون ٢٩ في المائة من مجموع سكان المدينة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ تموز/ يوليه)

٦٨٢ - وفي ١٣ تموز/يوليه، انطلق ما بين ٧٠ و ١٠٠ فلسطيني في حركة هياج في قطاع من الأرض الزراعية التابعة لمستوطنة شايلو في السامرة (شمال الضفة الغربية) وحرقوا الحقول وخربوا المعدات الزراعية واقتلعوا أشجار الزيتون. وكان الفلسطينيون، وهم من قرية كريوت المجاورة، يحتجون على استخدام المستوطنات للأرض التي يدعون بأنها أرضهم هم. ونشأت صدامات بعد ذلك بين الفلسطينيين والمستوطنين والجنود. وألقيت فيها الحجارة وحطم المستوطنون زجاج السيارات المملوكة للعرب وأطلقوا أعيرة نارية في الهواء. وأعلن ناطق باسم قوة الدفاع الاسرائيلية أن عددا من الفلسطينيين أصيبوا بجراح من الزجاج المتحطم ونقلوا إلى المستشفى. وأعلن وزير النقل التابع للسلطة الفلسطينية، السيد عماد الفالوجي، أن سيارته تعرضت لهجوم من جانب المستوطنين ألقوا فيه الحجارة والأنابيب المعدنية عليها. ووصلت قوات من شرطة الحدود إلى مكان الحادث بعد قليل فأرغمت الفلسطينيين على الرجوع إلى قريتهم. (جروسالم بوست، ٢١ تموز/يوليه)

٦٨٣ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، أفادت التقارير بأن المحكمة العليا أمرت سلطات التخطيط والبناء في القدس ألا تقدم المخطط الخاص ببناء مستوطنة هارهاحوما إلى وزارة الداخلية للموافقة عليه ريثما ينتهي النظر في دعاوى الاستئناف المقدمة من شركة "ميكورو و ٣٠ من ملاك الأراضي من قرية صور باهر ضد رفض سابق لاستئنافاتهم. (هآرتس، ٢٤ تموز/يوليه)

٦٨٤ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، أصدرت حركة "السلام الآن" سلسلة من الأرقام تتعلق بالمستوطنات تشير إلى أن عدد المستوطنين في الأراضي قد ازداد بنسبة ٣٩ في المائة، كان منها نحو ١٦ في المائة نتيجة للنمو الطبيعي في ظل حكومة العمل (حزيران/يونيه ١٩٩٢ إلى أيار/مايو ١٩٩٦). ووفقا للتقديرات التي تستند إلى بيانات المكتب المركزي للاحصاء في نهاية ١٩٩٦، كان عدد المستوطنين في قطاع غزة والضفة الغربية هو ٠٠٠ ١٤٥ مستوطن. وحسب قول حركة "السلام الآن" فإن بناء ٠٠٠ ١٠ وحدة سكنية، الذي بدأ في ظل حكومة ليكود، كان هو السبب الأكبر في هذه الزيادة. وبالاضافة إلى الـ ٠٠٠ ١٠ وحدة سكنية التي اكتمل بناؤها في ظل حكومة العمل، وافقت لجنة الاستثناءات على بناء ٩٤٢ ٣ شقة؛ معظمها واقع في "القدس الكبرى" وقليل منها في وادي الأردن. وبالاشارة إلى التقرير، أعلن مجلس المستوطنات اليهودية في يهودا

والسامرة (الضفة الغربية) وفي غزة أن أرقام حركة "السلام الآن" متفقة مع أرقام المجلس، وهذه أعلى بقليل. فبحسب ما قاله المجلس، يعيش ما يقرب من ٠٠٠ ١٥٠ يهودي حاليا في الأراضي أي بزيادة ٤٦ في المائة أثناء فترة حكومة العمل (وليس ٣٩ في المائة كما قالت حركة "السلام الآن"). (هآرتس، ٢٥ تموز/ يوليه)

٦٨٥ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، أشارت التقارير الى أن نتنياهو رئيس الوزراء يؤيد إقامة مستوطنات جديدة على طول الطرق الالتفافية في الضفة الغربية. وصرح السيد نتنياهو بأنه ينبغي أن نسمح للتشييد بأن ينمو بطريقة طبيعية على طول الطرق الالتفافية بدلا من على التلال. وادعى أن الطرق الالتفافية قد عبدت في مناطق لا توجد فيها قرى عربية. وسيسمح تشييد المستوطنات على طول الطرق بوجود امتداد متصل من المستوطنات المتلاصقة ويزيد من الاتصال الإقليمي بين المستوطنات والأراضي الواقعة داخل الخط الأخضر. (هآرتس، ٢٥ تموز/يوليه)

٦٨٦ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، صرح قيس المخزومي، رئيس مكتب الاتصال الفلسطيني الإسرائيلي بأنه قد تمت مصادرة ما يزيد على ٢١ كيلومترا مربعا من الأراضي التابعة لطولكرم من أجل بناء سياج الكتروني يفصل الضفة الغربية عن المناطق الواقعة داخل الخط الأخضر. وأشار المخزومي إلى أن السلطات الإسرائيلية بدأت مؤخرا في مصادرة الأراضي دون إخطار مسبق. (جروسالم تايمز، ٢ آب/أغسطس)

٦٨٧ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، أعلن افيغنور ليبرمان المدير العام لمكتب رئيس الوزراء أن الحكومة ستتبع نهجا جديدا في تنمية الأراضي سيرفع من مستوى معيشة المستوطنين. ورغم أن السيد ليبرمان تجنب الكشف عن أي مقترحات تفصيلية في مجال السياسات العامة الرئيسية فقد أعلن أن الخطط الجديدة ستحسن الخدمات العامة وتهيئ فرصا للعمل وتجلب الصناعة إلى المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. (جروسالم بوست، ٢٩ تموز/يوليه)

٦٨٨ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، أعلن أرييل شارون وزير البنية التحتية الوطنية أن وزارته تعتزم البدء في تشييد طريقين جديدين في الأراضي قبل نهاية السنة. وسيربط المشروع الأول بن شيمين المجاورة لمطار بن غوريون بمطار أتاروت (الضفة الغربية). وابتداء، ستقوم إدارة الأشغال العامة بتشييد طريق ذي اتجاهين طوله ١٠ كيلومترات بين مستوطنة جبنعات زعيف وأتاروت. وسيربط الطريق في النهاية بالطريق رقم ٤ في القدس الذي يجري تشييده حاليا. ويتعلق المشروع الثاني بتشييد طريق طوله ٢٠ كيلومترا سيمد الطريق رقم ٥ نحو الشرق من روش هعين إلى مستوطنة إيريال بطريق القنا. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣٠ تموز/يوليه)

٦٨٩ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، أعرب قادة المستوطنات عن تفاؤلهم وارتياحهم في أعقاب لقاء عقدوه مع رئيس الوزراء. وحضر ما يزيد على ٢٠ عضوا من أعضاء مجلس المجتمعات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) اجتماعا مدته ساعة أثاروا فيه عددا من المسائل، من بينها رفع التجميد المفروض على البناء في الأراضي؛ وتوسيع المستوطنات القائمة ومن بينها المستوطنة اليهودية في الخليل؛ وبناء

مستوطنات جديدة؛ ورفع التجميد المفروض على بيع نحو ٥٠٠ ٢ شقة في الأراضي؛ ومنح رهون عقارية جديدة للمستوطنين في الضفة الغربية؛ ومنع إعادة نشر قوات جيش الدفاع في الخليل؛ ووقف عمليات البناء "غير القانوني" التي يقوم بها العرب في الأراضي؛ والسماح للمنازل المتنقلة بالتحرك بحرية من مستوطنة إلى أخرى؛ وإلغاء الأوامر الإدارية التي تحد من حركة الدعاة اليهود المنتمين إلى الجناح اليميني. واستجابة لطلب السيد نتنياهو بوضع تقديرات تتعلق باحتمالات زيادة السكان اليهود في الضفة الغربية، أعلن القادة أن سكان المستوطنات يمكن أن يزيدوا ضعفين إلى ثلاثة أضعاف. وأبلغ القادة رئيس الوزراء أنه في منطقة القدس الكبرى، في غوش عتصيون أو السامرة الغربية، (شمال الضفة الغربية) "ستشغل أي شقق جديدة ولكن "في عمق الأراضي" سيكون من الضروري تجميد بيع الشقق قبل تشييد شقق جديدة يمكن، تشجيع الجمهور على شرائها عن طريق الحوافز. وأشار القادة إلى أنه على الرغم من أن السيد نتنياهو لم يعطهم وعودا ملموسة، باستثناء أنه سيسمح للمستوطنات في الضفة الغربية وغزة بأن تنمو مثل أي موقع آخر في إسرائيل، فقد أعطاهم نصيحة واحدة محددة وهي: أن التصريحات بأصوات مرتفعة إلى الصحافة يمكن أن تحبط أحيانا التنفيذ الفعلي للخطط. وبعد الاجتماع، أعلن رئيس المجلس بداية حقبة جديدة لن يعكس خلالها اتجاه التمييز الذي ساد في السنوات الأربع الصعبة للغاية فحسب ولكن سيحدث فيها أيضا نمو ضخم. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣٠ تموز/يوليه)

٦٩٠ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، أعلن أرييل شارون وزير البنية التحتية الوطنية أن أهدافه تشمل إنشاء مستوطنة جديدة إلى الشرق من كيبوتز بيت جبرين على طول الخط الأخضر واستثمار مبالغ طائلة في طريق وادي الأردن. وأوضح السيد شارون أنه ينوي العودة إلى أفضل أيام الصهيونية. وأعرب عن أمله في أن تتصدى الحكومة الحالية لمسألة المستوطنات بصفة عامة، مشيرا إلى أن ذلك هو أحد الأسباب التي حدت بالأفراد إلى انتخابها. وفي تعليق على ما أعلنه السيد شارون، حذر فريح أبو مدين وزير العدل في السلطة الفلسطينية من العنف وإراقة الدماء إذا ما أطلقت يد السيد شارون في المستوطنات. وصرح السيد أبو مدين للصحفيين بأن المستوطنات وتشييد الطرق في قلب الكيان الفلسطيني هي بمثابة إعلان حرب على الفلسطينيين. (جروسالم بوست، ٣١ تموز/يوليه)

٦٩١ - وفي ٣١ تموز/يوليه، بدأ الجيش الاسرائيلي العمل في طريق دائري يهدف إلى تطويق رام الله من جميع الجوانب. وأشار تقرير أذاعه تليفزيون إسرائيل أن الهدف من تشييد الطريق هو الحد من توسيع رام الله. وأضاف مصدر عسكري أن الطريق سيساعد في وقف الفلسطينيين الذين يحاولون الوصول إلى القدس من خلال الطرق الفرعية. (جروسالم تايمز، ٢ آب/أغسطس)

٦٩٢ - وفي ١ آب/أغسطس، اجتمع يعقوب نئمان وزير العدل بمستوطنين من الخليل أثاروا عددا من المسائل ذات الأهمية بالنسبة لهم مثل عدم السماح بشراء منازل العرب المطروحة في السوق المفتوحة وحرمانهم حتى الآن من الحصول على تصاريح بناء حتى لو كانت داخل حدود مستوطناتهم. وصرح متحدث باسم المستوطنة في الخليل بأنه رغم أن نئمان لم يعد بأي وعود بشأن أي من المسائل، فقد خرج المستوطنون بانطباع بأنه متعاطف مع شواغلهم. (جروسالم بوست، ٢ آب/أغسطس)

٦٩٣ - وفي ١ آب/أغسطس، أشارت التقارير أن أرييل شارون وزير البنية التحتية قد أصدر تعليمات إلى إدارة الأراضي الإسرائيلية بشراء أي أراضي معروضة للبيع في إسرائيل وخارج الخط الأخضر بغض النظر عن سعرها. وصرح بأنه ليس ثمة خط أخضر بالنسبة له. ومن المعتقد أن تعليمات السيد شارون تعني أساسا أراضي العرب في إسرائيل ووراء نطاق الخط الأخضر. (هآرتس، ١ آب/أغسطس)

٦٩٤ - وفي ١ آب/أغسطس، قامت قبيلة الكعابنة البدوية بمظاهرة احتجاج على محاولات السلطات الإسرائيلية إجبارها على الخروج من أراضيها. ويعيش الكعابنة بالقرب من بلدة الطيبة الواقعة شرقي رام الله. وصرح المتحدث بسام كعابي بأن إسرائيل تحاول إجبار ٥٠٠ أسرة وأغنامها التي يبلغ عددها ٥٠٠ ١ رأس على مغادرة الأراضي. (جروسالم تايمز، ٩ آب/أغسطس)

٦٩٥ - وفي ٤ آب/أغسطس، دعا رفائيل ايتان وزير البيئة والزراعة إلى زيادة السكان في المستوطنة اليهودية في الخليل من ٤٠٠ إلى ٠٠٠ ٤ مستوطن. وصرح السيد إيتان بأنه يؤيد وجود مستوطنة كبيرة وقوية في المدينة وأضاف أنه ليس ثمة ما يمنع اليهود من الإقامة هناك بينما يؤذن للعرب بالإقامة في حيفا ويافا. (جروسالم بوست، ٥ آب/أغسطس)

٦٩٦ - وفي ٨ آب/أغسطس، قام نحو ٣٠٠ فلسطيني بمظاهرة في رفح احتجاجا على خطة إسرائيل لمصادرة أراضي مملوكة للفلسطينيين لتشييد طريق يؤدي إلى مستوطنة موراغ. وصرح أحد المتظاهرين، وهو من سكان رفح، بأن الجنود قد أمروه قبل أسبوعين بإخلاء أرضه التي تبلغ مساحتها ١٨٠ دونما يزرعها بطاطس، وإلا يسجن لمدة عشر سنوات. (هآرتس، ٩ آب/أغسطس)

٦٩٧ - وفي ٩ آب/أغسطس، أشارت التقارير إلى أن وزارة الإسكان قد باعت ٩٦٥ شقة في الأراضي وأجرت ٨١٧ ١ شقة أخرى خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦. (هآرتس، ٩ آب/أغسطس)

٦٩٨ - وفي ١٢ آب/أغسطس، تعهد ايلي سويسة وزير الداخلية بأن يمنح على الفور مبلغ ١٥ مليون شاقل إسرائيلي جديد كمساعدة طارئة إلى المستوطنين في الأراضي لتعويضهم عن نفقاتهم الزائدة نتيجة لاتفاقات أوسلو. وهذه المساعدة هي جزء من الميزانية البالغة ٤٠ مليون شاقل إسرائيلي جديد المخصصة للمستوطنات في الضفة الغربية في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. ووعد السيد سويسة أيضا بأن يبذل قصارى جهده للتعجيل بالتخطيط والبناء على الخط الأخضر بما في ذلك بناء ٥٠٠ ٢ وحدة سكنية في مستوطنة آدم وحي جديد في مستوطنة حفعات يعقوب. وأثنى مجلس المجتمعات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) على مبادرات الوزير، وأعلن أن المجلس يعتبر التجميد المفروض على البناء في الأراضي مشكلته الأولى. وفي تطور ذي صلة، اجتمع نائب رئيس مجلس المجتمعات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) مع وكيل وزير الإسكان لمناقشة سبل التعجيل بالبناء في الأراضي. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٣ آب/أغسطس)

٦٩٩ - وفي ١٢ آب/أغسطس، صرح رئيس الوزراء بأن أرض إسرائيل هي أرض الآباء اليهود وأنه يحق لليهود أن يستقروا فيها أينما يشاؤون. وقد أدلى السيد نتنياهو بهذا البيان عند الإشارة إلى قرار الحكومة برفع التجميد المفروض على عمليات البناء في المستوطنات. (هآرتس، ١٣ آب/أغسطس)

٧٠٠ - وفي ١٢ آب/أغسطس، سمح اسحق مردخاي وزير الدفاع لنحو ٣٠٠ منزل متنقل بالتمركز بالقرب من المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى في الضفة الغربية. وصرح مصدر أمني بأنه منذ قرار الحكومة حل لجنة الاستثناءات، يمارس قادة المستوطنات ضغطا كبيرا للحصول على تصاريح بناء وإدخال تغييرات على الخطط الرئيسية للمستوطنات والحصول على موافقة بتمركز المنازل المتنقلة. وأشار المصدر إلى أنه وإن كان من غير المتوقع أن "تغمر" المنازل المتنقلة المستوطنات، فإن الاتجاه يميل إلى تلبية طلبات المستوطنين إلى أقصى حد ممكن. وأثنى مجلس المجتمعات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة على قرار نقل ٣٠٠ منزل متنقل إلى المستوطنات بوصفه الخطوة الأولى في الاتجاه السليم. ولكنه أعلن أن هذه الخطوة لا يمكن أن تحل محل البناء ولا تصحح ما وصفه بتمييز الحكومة السابقة ضد المستوطنين (هآرتس، ١٣ آب/أغسطس)

٧٠١ - وفي ١٤ آب/أغسطس، احتجت نحو ١٥٠ سيدة فلسطينية في رفح على قرار إسرائيل بمصادرة ١٧٧ دونما من الأراضي المملوكة للفلسطينيين لتشييد طريق يؤدي إلى مستوطنة غوش قطيف. ورفعت النسوة شعارات تقول "لا يلتقي السلام والمستوطنات". ودعون السيد ياسر عرفات إلى وقف محادثات السلام مع إسرائيل وحثت البلدان العربية على وقف عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وصرحت زوجة أحد الملاك بأن لديها ١٢ طفلا ولو استولت إسرائيل على قطعة الأرض التي تملكها الأسرة، يكون مآلها الفقر. وفي تعليق على الاحتجاج، صرح المتحدث باسم مكتب الاتصال للشؤون المدنية بأن الفلسطينيين فشلوا في إثبات ملكيتهم للأراضي. (جروسالم بوست، ١٥ آب/أغسطس)

٧٠٢ - وفي ١٤ آب/أغسطس، قامت مئات من النساء الفلسطينيات بمظاهرة في رفح ضد القرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بمصادرة ١٠ فدادين من الأراضي لتوسيع مستوطنة موراغ المجاورة. وتقع الأراضي التي تقررت مصادرتها في منطقة أبو ظهير. وصرح سليمان الرومي عضو المجلس الفلسطيني بأنه كان من المخطط بناء مسجد على الأرض المعنية على مساحة تبلغ ٦٠٠ متر مربع. وأشار شلومو درور المتحدث باسم الإدارة المدنية للضفة الغربية إلى أن الأراضي مملوكة للدولة وأنها ستستخدم في رصف طريق يؤدي إلى مستوطنة موراغ. (جروسالم تايمز، ١٦ آب/أغسطس)

٧٠٣ - وفي ١٥ آب/أغسطس، أفادت التقارير أنه حسب مسح أجرته "أمانا" الذراع الاستيطاني لغوش امونيم ("جبهة الولاء") وضع أفراد أيديهم بالفعل على ١٥٦ ١ شقة من الشقق المملوكة للحكومة في الأراضي البالغ عددها ١٠٠ ٣ شقة وهم تواقون لشرائها. وقد أجرت "أمانا" المسح في تموز/يوليه ووزعته على الوزارات الحكومية المختصة في محاولة لتبين لها أنه سيكون هناك مشترون للشقق بمجرد أن تعطي

الحكومة إشارة البدء في بيعها. وكانت الحكومة السابقة قد رفضت بيع الشقق لأسباب سياسية مما يفسر أسباب شغلها بوضع اليد. (جروسالم بوست، ١٥ آب/أغسطس)

٧٠٤ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، أجلى جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وشرطة الحدود نحو ١٠ أسر تنتمي إلى قبيلة الجهالين البدوية من المنطقة المجاورة لمستوطنة معالي أدوميم، وتم الإجلاء بعد أن أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي اعتبار المنطقة منطقة للتدريب على إطلاق النيران واعتبار أفراد القبيلة متعدين على المنطقة. وحسب أقوال الأسر المعنية، وصل الجنود ورجال شرطة الحدود إلى بيوتهم في الصباح ودمروا ١٠ خيام وصادروا خيمتين منها. ونفذت العملية في وقت لم يكن فيه في المخيم سوى النساء والأطفال. وتشير التقارير إلى أن النساء اشتبكن مع قوات الأمن. وادعت الأسر كذلك أن الجنود نهبوا ممتلكاتها وسرقوا أموالها ومجوهراتها. وصرح متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه يجري التحقيق في الشكوى. (هآرتس، ٢٧ آب/أغسطس)

٧٠٥ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، أعلن أرييل شارون وزير البنية التحتية الوطنية قراره بإنشاء خط جديد للسكك الحديدية يمتد من ميناء اسدود إلى قطاع غزة. واتخذ القرار أثناء اجتماع عقده السيد شارون مع ممثلي السكك الحديدية الإسرائيلية ووزارة المالية ومنسق أنشطة الحكومة في الأراضي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٨ آب/أغسطس)

٧٠٦ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، أصدرت محكمة العدل العليا أمرا قضائيا مؤقتا يحظر إجلاء الجهالين إلى حين الاستماع إلى آخر التماس مقدم منهم للاحتجاج على الموقع البديل الذي اختاره الجيش. وبموجب الأمر الصادر عن محكمة العدل العليا في ٢٨ أيار/مايو، يتعين على الجهالين الانتقال إلى موضع جديد. وعرضت الإدارة المدنية على كل أسرة أرض مساحتها نصف دونم مجانا بالقرب من مقلب النفايات التابع للبلدية في منطقة مجاورة لمستوطنة كدار. ولكن السلطة الفلسطينية أعلنت أن الأراضي المعنية مملوكة لسكان أبو ديس وأنها لا تود نقل الفلسطينيين من أجل توسيع مستوطنة إسرائيلية. (هآرتس، ٢٦ آب/أغسطس، جروسالم بوست، ٢٨ آب/أغسطس)

٧٠٧ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، هدمت السلطات الإسرائيلية، لأول مرة، مبنى واقعا داخل أسوار المدينة القديمة في القدس. وتقول مصادر فلسطينية إن الإسرائيليين يخططون لإقامة مستوطنة في الموقع المقام فيه مركز برج لقلق للمسنين والعجزة. وأرسلت مؤخرا بلدية القدس إخطارات إلى خمسة من ملاك المنازل حول برج لقلق بحجة أن منازلهم قد شيدت دون ترخيص. وأشار الشيخ حسن طهبوب رئيس الجمعية الإسلامية في القدس إلى أن المركز مقام على أرض مملوكة للوقف الإسلامي. (جروسالم تايمز، ٣٠ آب/أغسطس)

٧٠٨ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، أكد موشيه فوجل المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية أن اسحق مردخاي وزير الدفاع قد وافق على خطة لبناء ٩٠٠ منزل آخر في مستوطنة كيريات سيفر غربي رام الله. وستسكن المنازل البالغ عددها ٩٠٠ منزل أسر المتدينين. (جروسالم تايمز، ٣٠ آب/أغسطس)

٧٠٩ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، افتتح طريق يربط القدس بمستوطنات غوش أتزيون. وقال وزير البنية الأساسية الوطنية أرييل شارون، الذي حضر مراسم الافتتاح الرسمي، إن هذا الطريق سيصل الخليل، التي عرفها بعبارة "مدينة أباء اليهود"، وعاصمة النقب (بئر السبع) بالقدس. وسيصبح من الممكن بفضل هذا الطريق الذي يبلغ طوله ١٢ كيلومترا السفر من غوش أتزيون إلى القدس دون المرور عبر بيت لحم أو بيت جالا أو المرور بالقرب من مخيم الدهيشة للاجئين. وعقب افتتاح الطريق، أعلن رئيس المجلس الإقليمي لغوش أتزيون أن المعركة انتهت أخيرا وأقيمت وسيلة مواصلات مباشرة بين غوش أتزيون والقدس. (جروسالم بوست، ٣ أيلول/سبتمبر)

٧١٠ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أخبر وزير الصحة تزاهي هانغبي الكنيست بأن حكومته لن تقبل بأي اتفاق بشأن الخليل لا يمنح المستوطنة اليهودية المقامة فيها والمستوطنة اليهودية في كريات أربع الحق في النمو والتوسع. وأكد السيد هانغبي أن الخليل تختلف عن المدن الرئيسية الأخرى في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، لا لوجود مجتمع يهودي محلي فيها فحسب، بل ولأنه كان هناك وجود يهودي فيها أيضا أثناء الجانب الأعظم من السنوات الـ ٢٠٠٠ الماضية، إلى أن قتل العرب سكانها اليهود في عام ١٩٢٩، ولما لهذه المدينة من أهمية دينية خاصة. وأشار السيد هانغبي أيضا إلى أن حكومة العمل نفسها أرجأت الانسحاب من الخليل قبل الانتخابات لأنها أدركت أن الاتفاق بصيغته الموقع عليها ما هو إلا كارثة. وفي تطور ذي صلة، قام وزير الزراعة والبيئة روفائيل أيتان في ٣ أيلول/سبتمبر، بزيارة الخليل وقوبل بالهتاف عندما قال للمستوطنين إن حكومته لن تنسحب من هذه المدينة. (جروسالم بوست، ٤ أيلول/سبتمبر)

٧١١ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، دكت الجرافات الاسرائيلية ثلاثة ارباع الهكتار من الأرض في ضاحية سلوان في القدس. ونفى المتحدث باسم لجنة الدفاع عن الأراضي صحة ما ادعته بلدية القدس من أنه كان من المقرر بناء مدرسة على قطعة الأرض هذه. (جروسالم تايمز، ٦ أيلول/سبتمبر)

٧١٢ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، نظم سكان بيتونيا مظاهرة احتجاج على خطة اسرائيلية تقتضي الاستيلاء على ما يزيد على ٢٥٠ ١ هكتارا من الأرض إلى الغرب من رام الله من أجل ربط مطار قلنديا في القدس بمطار اللد الدولي. (جروسالم تايمز، ٦ أيلول/سبتمبر)

٧١٣ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن وزير البنية الأساسية الوطنية أرييل شارون أعد خطة تقتضي القيام بعملية بناء وتعمير ضخمة في المستوطنة اليهودية في الخليل، وتسمح لنحو ٣ ٠٠٠ مستوطن إضافي بالانضمام إلى الـ ٤٥٠ يهوديا المقيمين فيها حاليا. وستسمح خطة السيد شارون أيضا لجيش الدفاع الإسرائيلي بنشر دوريات والاحتفاظ بنقاط مراقبة في المواقع المشرفة على الجزء اليهودي من المدينة،

على الرغم من أن هذه المناطق ستكون خاضعة رسميا لسيطرة السلطة الفلسطينية. وسيكون لجيش الدفاع الاسرائيلي أيضا الحق في دخول أي جزء من المدينة لملاحقة "الإرهابيين" أو لمنع أي هجوم "إرهابي". وتتوخى الخطة، أخيرا، بناء جدار يفصل بين الجزئين اليهودي والعربي من المدينة ويربط مستوطنة كريات أربع بالمناطق اليهودية من المدينة. (جروسالم بوست، ٥ أيلول/سبتمبر)

٧١٤ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أعلن مجلس المجتمعات اليهودية المحلية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة قراره بأن يبدأ حملة بناء كبيرة في الأراضي، بصورة قانونية إذا أمكن، أو بصورة غير قانونية إذا لم يكن ذلك ممكنا. وذكرت المتحدثة باسم المجلس أن المجلس قرر بدء التشييد في المواقع التي توجد بها خطط بناء موافق عليها بالكامل. وكانت الحكومة السابقة قد جمدت هذه الخطط التي تشمل المئات من الوحدات السكنية، ولكن أصبح من الممكن نظريا تنفيذ هذه الخطط الآن بعد أن ألغت الحكومة تجميد البناء في الأراضي. وفي تطور ذي صلة، أعلن وزير الصحة تزاهي هانغبي، في مقابلة أجرتها معه "القناة ٧"، أن هدف الحكومة هو الوصول بعدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى الضعفين على الأقل بحلول نهاية ولايتها البالغة مدتها أربع سنوات. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ أيلول/سبتمبر)

٧١٥ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أعرب زعماء المستوطنات في وادي الأردن عن ارتياحهم إثر اجتماعهم بوزير السياحة موشى كاتساف. وقد وعد السيد كاتساف في هذا الاجتماع بتخصيص ٦ ملايين شاقل إسرائيلي جديد لمشروعين سياحيين في الوادي ووافق على المساعدة في التخطيط لمشروع ثالث. (جروسالم بوست، ١٠ أيلول/سبتمبر)

٧١٦ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، كشف وزير البنية الأساسية الوطنية أرييل شارون النقاب عن عدة خطط عمرانية لوادي الأردن، وهو ما ابتهج له زعماء مستوطنات الوادي. ووعد السيد شارون في اجتماع عقده مع هؤلاء الزعماء بتخصيص ٣٠ مليون شاقل إسرائيلي جديد، إضافة إلى الـ ١٠ ملايين شاقل إسرائيلي جديد التي وعدهم بها وزير النقل قبل ذلك بأسبوع، لتحسين الطريق السريع الرئيسي في الوادي، أي الطريق ٩٠. وتعهد أيضا بتخصيص ما يلزم من أموال لتحسين الطريق الرئيسي الآخر في المنطقة الممتد من الشمال إلى الجنوب، والمعروف بطريق آلون (الطريق ٨٠). وأخيرا قال للمستوطنين إنه يحبذ إضافة ٤٠٠ أسرة على الفور إلى المستوطنات القائمة في المنطقة، ويود رؤية مستوطنتين إضافيتين في الوادي، هما مستوطنة روتم ومستوطنة كوشاف هاشاهار، وقد حولتا إلى مركزين بلديين، ووعد بالمساعدة في تأمين الهياكل الأساسية الإضافية التي ستلزم لهذا الغرض. (جروسالم بوست، ١٠ أيلول/سبتمبر)

٧١٧ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، نقل إلى مستوطنة بيتار ٥٠ بيتا متنقلا، ستستخدم كصفوف مدرسية، وهي إضافة إلى البيوت المتنقلة الأخرى البالغ عددها ٣٠٠ بيتا التي كانت قد نقلت قبل بضعة أسابيع إلى المستوطنات في الأراضي لأغراض مماثلة. وبدأ في مستوطنة بيتار شغل ١ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة، وهي خطوة يتوقع أن تضيف ٥ ٠٠٠ شخص إلى سكان المستوطنة. وتستعد وزارة الاسكان فضلا عن ذلك لنشر

دعوة للمناقصة على بناء ٩٠٠ وحدة سكنية إضافية اكتملت هياكلها الأساسية. وهي تخطط أيضا لبناء ٠٠٠ ٥ وحدة سكنية إضافية على تل آخر في المستوطنة. (هآرتس، ١١ أيلول/سبتمبر)

٧١٨ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن وزير العمل والشؤون الاجتماعية أعلن نهاية ما أشار إليه بـ "التمييز" ضد المستوطنين في منطقة غوش أتزيون. وخلال زيارة قام بها الوزير إلى المنطقة، وعد المستوطنين بأن وزارته ستزيد من المساعدة المقدمة إلى المجلس الإقليمي غوش أتزيون "بقدر الإمكان". (هآرتس، ١١ أيلول/سبتمبر)

٧١٩ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أكد متحدث باسم الإدارة المدنية أن الإدارة المدنية قد وافقت قبل ذلك بيوم على خطط بناء حوالي ٠٠٠ ٣ وحدة سكنية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). وتضمنت الخطط الجديدة بناء حوالي ٤٠٠ ١ وحدة في مستوطنة الفيه مناشيه، و ١٦٠ ١ وحدة في مستوطنة امانويل، وأكثر من ٢٠٠ وحدة في وادي الأردن، و ١٢٢ وحدة في مستوطنة كدومين، و ١٦ وحدة في مستوطنة اوتنيل. ووافقت الإدارة المدنية أيضا على خطة رئيسية لهدار بيتار، تستهدف تحويلها إلى حي جديد داخل مستوطنة بيتار اليهودية الأرثوذكسية المتطرفة. وجاءت هذه الموافقة بعد يوم واحد فقط من قيام وزير الدفاع اسحق مردخاي بالتوقيع على خطط أخرى تسمح ببناء ٨٠٠ ١ وحدة في مستوطنة كريات سفر/ ماتتياهو اليهودية الأرثوذكسية المتطرفة، الأمر الذي سيزيد عدد سكان المستوطنة البالغ ٩٠٠ ٢ بحوالي ثمانية أضعاف حسبما صرحت به حركة "السلام الآن". وقال مسؤولون في المستوطنات إن وزارة الدفاع قد وافقت أيضا على مشاريع تنمية أصغر حجما في مستوطنات جيفاتيف، ومعالي أدوميم، وهار أدار. وأشاروا إلى أن هذه الخطط تندرج ضمن حوالي ٣٠٠ خطة كانت حكومة حزب العمل قد جمدتها في مرحلة العملية البيروقراطية، وأضافوا أنه منذ تولي الحكومة الجديدة الحكم تقدمت ١٥ خطة تقريبا واجتازت عدة مراحل تحتاج إلى موافقة الإدارة المدنية. وفي كلمة ألقاها رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات أمام برلمان ولاية هس في فيسبادن بألمانيا، في ١٩ أيلول/سبتمبر، وصف هذا التوسع بأنه عمل استفزازي وحذر من أن الأعمال العدائية والحرب تلوح من جديد في الأفق. وقال وزير الإعلام في السلطة الفلسطينية أيضا إن قرار توسيع المستوطنات هو بمثابة إعلان حرب ضد الأرض الفلسطينية. وأفادت حركة "السلام الآن" بأن الحكومة، عن طريق إصدار تصاريح البناء إنما تقضي على أي أمل في تحقيق السلام. وقال رئيس حركة مريتس، يوسي سريد، إنه على علم بأن الحكومة تخطط لزيادة عدد المستوطنات في الأراضي بنسبة ٥٠ في المائة في غضون السنتين القادمتين. (جروسالم بوست، ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر)

واو - معلومات متعلقة بالجولان العربي السوري المحتل

الإفادات الشفوية

٧٢٠ - وأشار السيد طاهر الحسامي، مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة في دمشق في ٢٩ حزيران/يونيه، إلى الحالة في الجولان العربي السوري المحتل، وقال في هذا الصدد:

"تزداد حياة عرب الجولان مشقة وعنتا يوما بعد يوم من جراء أعمال القمع والاضطهاد التي يُساموننها على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلية. ومن هذه الأعمال حظر الحريات الفردية والعامة إلى جانب أعمال الظلم، فضلا عن الإجراءات التي تحط من كرامة الإنسان.

"إن لدى الحاكم العسكري الإسرائيلي سلطة فرض حظر تجول إقليمي في أي وقت يرى ذلك ضروريا لأي سبب ولأي فترة من الزمن. وبإمكانه أيضا أن يفرض الإقامة الجبرية على أي شخص كان وأن يأمر بإلقاء القبض على أي شخص يراه محل الشبهة. ومن التدابير القمعية الأخرى الضرب المبرح، وإطلاق النار بالذخيرة الحية على المتظاهرين، واقتحام المنازل والمدارس، واحتجاز المواطنين لأتفه الأسباب. وقد أصبحت هذه الممارسات جزءا من الواقع اليومي المروع لحياة الناس في الجولان السوري المحتل، منذ عدوان حزيران/يونيه ١٩٦٧.

"ومن الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل فرض عقوبات غاية في القسوة وعقوبات سجن لمدد طويلة على المواطنين العرب السوريين المناهضين للاحتلال. وفي الوقت الذي يُعد فيه هذا التقرير، أي في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، كان هناك ١٤ سوريا يقضون عقوبات سجن طويلة الأجل يصل بعضها إلى ٣٧ سنة.

"وتشمل ضروب المعاملة القاسية الأخرى التي يخضع لها السجناء، غمر الزنزانات بالمياه الباردة لتعريض المحتجزين للبرد والمرض، ونقل السجناء فجأة دون السماح لهم بحمل أمتعتهم الشخصية معهم. وهذا ما يؤدي أحيانا كثيرة إلى زيادة الضيق المالي لا لدى السجناء فحسب بل لدى أسرهم أيضا.

"وتشمل العقوبات الجماعية حجب الشمس والهواء عن دخول الزنزانات، واستخدام المستوصفات والمستشفيات كوسيلة للابتزاز ضد المحتجزين، واستخدام الموظفين الطبيين في تخويف السجناء. وما إلقاء علب الغاز المسيِّل للدموع في الزنزانات، وتعرية السجناء لتفتيشهم، والحبس الانفرادي، والاعتداء بالقوة البدنية، والغرامات، ومنع الزيارات سوى بعض أشكال القمع الأخرى المستخدمة.

" وقد وصفت بعض منظمات حقوق الإنسان الوجيهة أوضاع الاحتجاز في السجون الإسرائيلية بأنها لا تصلح للبشر. وتشمل مراكز الاحتجاز زنزانات للسجن الانفرادي حيث يخضع فيها المحتجزون العرب للتعذيب البدني والنفساني بصورة منتظمة ومنهجية لمدد طويلة يحرمون خلالها من أن يزورهم محاموهم أو ذووهم. ولم تكن حالات إساءة المعاملة التي سُجلت مجرد حالات متفرقة لتجاوزات فردية ارتكبها بعض المستجوبين والحرس؛ بل إنها جميعا تتفق مع نمط ثابت لم يكن ليدوم هذه المدة الطويلة لولا موافقة السلطات الإسرائيلية. وإن وسائل الاستجواب

المستخدمة تتنافى تماما مع مبادئ وأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

"والمساواة أمام القانون منعدمة في الجولان السوري المحتل؛ فلا توجد إجراءات قانونية ولا ضمانات قانونية للسوريين. وخير شاهد على ذلك الفارق الشاسع بين عقوبات السجن التي يحكم بها على العرب السوريين وتلك التي يحكم بها على المستوطنين؛ إذ يتلقى السوريون أقصى الأحكام بينما يتلقى المستوطنون أخفها، حتى ولو أدينو بقتل مواطنين سوريين. ولا غرابة في أن يتصرف المستوطنون بثقة تامة من أنهم سيفلتون من العقاب؛ وفي أن يتصرفوا بالتالي دون أن يقيموا أي وزن لأرواح السوريين. وكثيرا ما يقوم المستوطنون، وقد سلحتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية، بأعمال استفزازية ضد المواطنين السوريين.

"واضطر مئات من السوريين في الجولان السوري المحتل إلى التخلي عن النشاط الزراعي، لواحد أو أكثر من الأسباب التالية: فقدان الأرض، أو نقص المياه، أو عدم قدرتهم على المنافسة في السوق المحلية أمام المحاصيل التي تدعمها إسرائيل، أو لأنهم وجدوا أنفسهم أمام حواجز تمنعهم من شراء ما يحتاجون إليه للزراعة أو من تصدير محصولهم.

"وبالمثل، عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلية إلى الاستيلاء على الماشية وقصر المرعى على المناطق المحيطة بقرى الجولان المحتل، وهي ممارسات ترغم الناس على بيع ماشيتهم. وكثيرا ما تستولي السلطات الإسرائيلية على هذه الماشية لأسباب لا مبرر لها على الإطلاق.

"وتُفرض فضلا عن ذلك ضرائب عالية، استنادا إلى معايير تعسفية. وهناك ضرائب بلدية وضرائب إسكان وضرائب تأمين تذهب بأكثر من نصف دخل العاملين في الصناعة والتجارة. وهناك أيضا ضرائب دخل، واشتراكات في التأمين الوطني، وقروض إلزامية، وأشكال أخرى كثيرة من الضرائب التي تفرض على الملاك إفراديا وبالإكراه. والهدف من إنشاء هذه الأشكال من الضريبة إنما هو دائما إضعاف أي إمكانات للتنمية الصناعية والتجارية والحفاظ على مستويات معيشية متدنية وبطالة مرتفعة.

"والواقع أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تكاد تفرض الضرائب على كل شيء يصادف أن يمتلكه السوري. وتستخدم القوة في جبي هذه الضرائب. وقد تصل الضريبة على المنزل الذي يملكه السوري إلى ٠٠٠ ١ دولار في السنة وعلى المحصول الزراعي إلى ٥٠ في المائة من قيمته. وتصل الضرائب على أجور العمال إلى ٥٠ في المائة. وتشمل الضرائب الأخرى المفروضة ضريبة على كل رأس من الماشية يملكها المزارعون السوريون، أصحاب الأرض.

"ولا يسمح للسوريين بالعمل في الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة لأن هذه المؤسسات إنما أنشئت منذ البداية لخدمة المستوطنين. وتدعي سلطات الاحتلال الإسرائيلية بأن عدم إلمام السوريين بالعبرية والاعتبارات الأمنية تحول دون توظيفهم في الأجهزة الحكومية. والسوريون الوحيدون الذين يعملون في وظائف عامة هم قليل من المعلمين وعدد من الموظفين في المؤسسات المعنية بشؤون السوريين.

"وإحكام القبضة الاقتصادية على السوريين في الجولان السوري المحتل، في جميع مجالات الحياة، على النحو المبين أعلاه، لا يترك لهم سوى خيار واحد وهو العمل بأجور متدنية في قطاعي التشييد وبناء الطرق.

"وقد أسهمت هذه الممارسات، دون استثناء، في تردي الوضع الاقتصادي الحرج أصلا في الجولان، وهبطت بمستوى معيشة السوريين في الجولان إلى ما دون عتبة الفقر، محولة كل المنطقة المحتلة إلى منطقة مصدرة لليد العاملة الرخيصة، فأصبحت بذلك مصدرا يأتي للخزانة الإسرائيلية بأموال إضافية قائمة على الضرائب وسوقا مفتوحة على مصراعيها للمنتجات الإسرائيلية.

"ولقد شكلت أنشطة المستوطنين الإسرائيليين في الجولان السوري المحتل خطرا يهدد البيئة الطبيعية ويكمن في الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية من خلال الاستيلاء على الأراضي الخصبة وعلى الموارد المائية. ومن المخاطر البيئية الأخرى التي تلحق الضرار بالبيئة، دفن النفايات الصناعية الإسرائيلية في الجولان، وقطع أشجار الفاكهة، واستخدام مبيدات الآفات والأسمدة ومواد الصبغ في المستوطنات الإسرائيلية.

"وأخذ التدهور البيئي في الجولان السوري المحتل يترك آثاره، لا على صحة السكان السوريين فحسب بل وعلى مستقبل الجولان نفسه.

"وتستند هذه النظرة العامة لحالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل، الذي حاول هذا التقرير إعطاءها، إلى آخر المعلومات عن هذا الموضوع وأكثرها موثوقية. وهي تحدو بنا إلى الاستنتاج بأن حالة حقوق الإنسان السائدة خلال الفترة المستعرضة في الجولان السوري المحتل كانت حالة عسيرة".

٧٢١ - وأشار السيد وليد البوز محافظ القنيطرة، الجمهورية العربية السورية، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة في القنيطرة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، إلى الحالة في الجولان العربي السوري المحتل، وقال في هذا الصدد:

"لا تزال سلطات الاحتلال الإسرائيلية مستمرة في سياساتها القمعية وممارساتها اللاإنسانية ضد المواطنين العرب السوريين الذين بقوا تحت الاحتلال في قرى الجولان العربي المحتل (مجدل شمس، بقعاتا، مسعدة، عين كونيا، الغجر)، البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٠ نسمة، مستخدمة مختلف ضروب ووسائل القمع والضغط والإرهاب التي تتنافى مع أبسط قواعد القانون الدولي، وهي تتنافى بوجه خاص مع اتفاقية جنيف الرابعة من حيث حماية المواطنين في الأراضي المحتلة، وبوجه عام مع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من المنظمات والهيئات الدولية.

"وتشمل الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية مختلف المجالات المادية والسياسية والثقافية والاجتماعية للمواطنين العرب في منطقة الجولان العربي السوري المحتل، ناهيك عن مواصلة السياسة الاستيطانية والزحف على الأراضي العربية، وتدمير المباني، وسرقة الآثار، واستثمار الأراضي والموارد الطبيعية والموارد المائية والاستيلاء عليها.

"وقد تميزت الصورة العامة للممارسات الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل ضد المواطنين السوريين بوسائل القمع والإرهاب الآنفة الذكر، التي تركز على الضغوط الاقتصادية وإثقال كاهل المواطنين وإرهاقهم اقتصاديا بشتى الوسائل.

"وتعمل سلطات الاحتلال على قمع كل ما يمكن أن ينمي الطابع الوطني للسكان، بل إنها تفتش بحثا عن الأشرطة المسجل عليها أغان وطنية فتصادرها وترغم أصحابها على دفع غرامات وتحتجزهم وتعتقلهم.

"ولا تزال سلطات الاحتلال تمنع سكان الجولان المحتل من زيارة ذويهم وأقاربهم في وطنهم الأم سوريا. وقد رفضت عدة طلبات في هذا الشأن.

"وما زالت سلطات الاحتلال تركز على خطوات تعزيز الاستيطان الإسرائيلي في الجولان بإنشاء مستوطنات جديدة أو إضافة وحدات سكنية إلى المستوطنات القائمة والتوسع في هذه المستوطنات.

"وتأكدت تصريحات السلطات الإسرائيلية، وهي متواصلة وتشمل الإصرار على التوسع في المستوطنات القائمة، بتثبيت عملية الاستيطان والتوسع فيها، ومواصلة الاستيلاء على الأراضي، وإحضار مهاجرين جدد وإسكانهم في هذه الأراضي السورية المحتلة.

"وتسيطر سلطات الاحتلال على الإنتاج الزراعي، فتهيئ الأحوال المؤدية إلى ركود المنتوج الرئيسي للسكان، أي التفاح، وهي تشتري هذا المنتوج بأسعار رخيصة باستيراد كميات ضخمة من التفاح من الخارج، على الرغم من وجود فائض من التفاح في قرى الجولان، وهو ما يؤدي إلى

انخفاض أسعاره وعدم تغطية تكاليفه، علما بأن هذا المنتوج هو المصدر الرئيسي لرزق السكان، ويستهدف إرغام السكان على التخلي عن الزراعة وطلب العمالة لدى أرباب العمل الإسرائيليين، فيزيد ذلك من فرص التحكم في السكان والسيطرة عليهم اقتصاديا ثم سياسيا وفقا لمخطط سلطات الاحتلال.

"أما بالنسبة للطلبة الملتحقين بجامعة دمشق فإنهم يخضعون للفحص بطريقة مهينة عند عودتهم. وتقوم سلطات الاحتلال عقب ذلك باستنطاقهم، وتنذرهم في معرض ذلك بأنها ستمنعهم من مواصلة دراستهم بقصد إيقاع البلبلة في أوضاعهم.

"وتقوم السلطات بسجن الطلبة في الجولان المحتل خلال فترة الامتحانات لمنعهم من إكمال دراستهم.

"ولا تزال الأوضاع الصحية سيئة، وهي لا تحظى باهتمام سلطات الاحتلال على الإطلاق. ويرغم السكان على الاشتراك في صندوق المرضى على الرغم من عدم انتفاعهم به عمليا. إن حالة المواطنين العرب السوريين في الجولان، الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي، هي حالة معاناة يومية متواصلة نتيجة الممارسات اللاإنسانية التي تأخذ بها سلطات الاحتلال وتنتهك بها أبسط مبادئ القانون والعدالة وحقوق الإنسان".

٧٢٢ - ووصف الشاهد الرابع من الجولان العربي السوري المحتل الحالة العامة السائدة هناك على النحو التالي:

"إن انتهاكات حقوق الإنسان في الجولان تعني القمع، والإرهاب، والاحتجاز، والسجن، والضغط الاقتصادي، والكبت الثقافي والتعليمي، وسوء الأوضاع الصحية، والاضطهاد الديني، وقمع حرية الرأي". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٦، A/AC.145/RT.701)

٧٢٣ - ووصف الشاهد الأول من الجولان العربي السوري المحتل الحالة التي أوجدتها السلطات الإسرائيلية هناك على النحو التالي:

"إنهم يوسعون هيمنتهم وسيطرتهم على كل جانب من جوانب الحياة البشرية، وذلك إما باتباع سياسة التشريد، أي الطلب من الناس بكل بساطة أن يرحلوا، أو باتباع السياسة الأخرى، أي أن يحصل الفرد منا على الجنسية الإسرائيلية كأمر واقع". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٣، A/AC.145/RT.701)

٧٢٤ - وتكلم الشاهد الثاني من الجولان أيضا أمام اللجنة الخاصة، عن المسألة نفسها، فقال:

"طُلب من جميع سكان هذه المنطقة، قبل ضم الجولان في عام ١٩٨١، أن يحصلوا على الجنسية الإسرائيلية. وكانت إسرائيل تنوي جعل أكبر عدد من الناس ينضم إلى صفها. وفي عام ١٩٧٩، عقد اجتماع عام لسكان الجولان في جامع مجدل شمس وتقرر فيه رفض الجنسية الإسرائيلية". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٤، A/AC.145/RT.701)

٧٢٥ - وأدلى الشاهد الثالث من الجولان العربي السوري المحتل بالإفادة التالية عن الحالة العامة في مرتفعات الجولان:

"إن الكثير من الأشياء التي ربما تكون أحداثا بالنسبة لكم، أخذت تصبح أمورا عادية عندنا ولا تستحق الذكر. إنها الحياة اليومية التي نقاسي منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهي الطريقة التي نعيش بها الآن. وقد أصبحت لدينا حصانة ضد هذه الأحداث. وأصبحنا ندرك الآن أننا خلقنا لنرحل عن هذه الأرض. ولم يعد الأمر يبدو غريبا لنا. وأنا لا أريد القول إننا تعودنا على هذا الوضع لأننا نستحسنه ونقبل به، ولكننا لم نرَ في الحقيقة أي شيء أفضل منه. إن المرء يستطيع إذا رأى حياة أفضل أن يطمح إلى حياة أفضل، وأن يتوق إلى حياة أفضل. ولكننا لا نرى الحياة الأفضل إلا في المستوطنات الإسرائيلية، في الكيبوتزات". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٥، A/AC.145/RT.701)

٧٢٦ - ووصف الشاهد الأول من الجولان العربي السوري المحتل المعاملة التي يخضع لها، في بعض الأحيان، الطلبة الذين يدرسون في سورية، على النحو التالي:

"عندما كنا طلبة وكنا نسافر ذهابا وإيابا، كنا نخضع دائما لتفتيش دقيق جدا. وكان يُطلب من الناس أن يخلعوا ملابسهم. ولم يكن من المسموح لنا أن نحضر أي شيء معنا. وكنا نتعرض دائما للإهانات والركل. وكنا نوضع على متن الحافلة وقد أسدلت ستائرها لكي لا نرى شيئا خارجها.

"إنني أذكر عندما كنا هنا في سورية وعدنا إلى الأرض المحتلة. لقد رفضوا تفتيشنا في القنيطرة وذهبوا بنا إلى جسر داميا، مسافة خمس إلى ست ساعات بالسيارة، دون طعام ولا شراب". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٣، A/AC.145/RT.701)

٧٢٧ - ووصف الشاهد الثاني من الجولان تجربته عندما كان طالبا:

"كان علينا أن نمشي، ولم يكن مسموحا لنا الدخول بالسيارة. وذهبنا إلى نقطة التفتيش الإسرائيلية. وكنا مجموعة من الشباب. ولم تسمح لنا السلطات الاسرائيلية بعبور الحاجز على الأقدام، بل أرادوا أن نزحف تحت الحاجز. ورفضنا أن نفعل ذلك. وأصررنا على العبور مثل سائر البشر، أو العودة إلى دمشق. وتدخلت لجنة الصليب الأحمر الدولية علاوة على أفراد الأمم المتحدة

الموجودين في نقطة التفتيش. وبعد نحو ٢٠ دقيقة، استجاب الاسرائيليون ورفعوا الحاجز. وفور تواجدنا في الجانب الآخر، في الأرض المحتلة، جرى تفتيشنا تفتيشا شاملا، الأمتعة وأشخاصنا. وكان علينا أن نخلع ملابسنا، بما في ذلك الملابس الداخلية. وخضعنا لاستجواب طويل جدا وسئلنا عن أصغر التفاصيل في حياتنا في دمشق، حتى عن أشياء غير ذات أهمية بالنسبة لنا كطلبة جامعات، واستمر ذلك لساعات. وعدنا إلى قرانا في وقت متأخر جدا من الليل". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٤، A/AC.145/RT.701)

٧٢٨ - وتحدث الشاهد الثالث من الجولان العربي السوري المحتل عن المضايقات النفسية التي يتعرض لها في بعض الأحيان المتعلمون:

"وخلال هذه السنوات العديدة، أصبح لدينا نسبة مئوية مرتفعة من خريجي الجامعات والدراسات العليا. وهذا ما لم يتوقعه الاسرائيليون. وعندما عدنا إلى الجولان، بدأت العمل في ورشة ميكانيكا على سبيل المثال رغم أنني طبيب. وعندما علم رب العمل أنني طبيب كان يقول: "أنت طبيب، ينبغي ألا تقوم بهذا النوع من العمل، سأعهد إليك بعمل آخر"، ويعهد إلي بعمل ساذج جدا مما يؤدي إلى إضعاف الروح المعنوية لدي تماما. ونحن لا نقبل القضاء على معنوياتنا بهذه الطريقة. وكانوا يختاروننا، نحن الأشخاص حاملي الدرجات العليا، ثم يعهدوا إلينا بعمل سخيف وساذج إلى درجة تدفعنا إلى المغادرة بمحض ارادتنا". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٥، A/AC.145/RT.701)

٧٢٩ - ووصف الشاهد الأول من الجولان المعاملة التي تعرض لها سكان الجولان على أيدي السلطات الإسرائيلية:

"في منتصف الليل تداهم المنازل. فليس هناك أي احترام، أي احترام لأي حق من حقوق الإنسان، نحن مسلمون وأشخاص محافظون. ولا نسمح لأي شخص بالدخول إلى منزلنا والبدء في تقليب الأغطية. فهناك نساء، وفتيات في المنزل. وبعد ذلك، يلقون القبض على أي شخص كما يحلو لهم، لمجرد أن الناس يرفضون الاحتلال ويرفضون الهوية الاسرائيلية". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٣، A/AC.145/RT.701)

٧٣٠ - وذكر الشاهد الثالث من الجولان العربي السوري المحتل ما يلي فيما يتعلق باقتحام المنازل:

"كانت السلطات تعرف متى يكون شقيقاي في المنزل ومتى لا يكونان فيه، كانوا يأتون إلى منزلنا في وقت متأخر من الليل، ويقتحمون المنزل بدون أي إنذار مسبق، ويقومون باقتحام غرف النوم ورفع الأغطية عن النيام بحثا عن الأشخاص الذين يتتبعونهم. وبالطبع، كان ذلك يسبب إزعاجا شديدا لشقيقاتي الصغيرات بالمنزل. وإذا ما ألقوا القبض على أحد الأشخاص، فإنهم

يعاملونه معاملة قاسية جدا، حتى داخل المنزل أولا، أمام أشقائه وشقيقاته، وأمام والدته. أنا وشقيقاي، فنحن الثلاثة في نفس الوضع. إذا أعلن عن أي حدث، كانوا يقومون بعمليات إلقاء القبض حتى قبل حلول المناسبة. وإذا كانت هناك أي مناسبة وطنية، ولو في قرية أخرى، لجأوا إلى قائمة بالأشخاص الذين دأبوا على إلقاء القبض عليهم، سواء كانت لهم صلة بالحدث أم لا. وكانت الأسر تضطر إلى دفع كفالات للأشخاص المعتقلين وهو ما يلقي بعبء مالي ثقيل عليهم". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٥، A/AC.145/RT.701)

٧٣١ - وتحدث الشاهد الأول من الجولان العربي السوري المحتل عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة:

"سأتحدث الآن عن الأحوال المعيشية بعبارات عامة، ففرص العمل غير قائمة. لا توجد فرص عمل، والأحوال الصحية قاسية للغاية. وأولئك الذين يحصلون على الدخل اللازم يمكنهم علاج أفراد أسرهم، وأما الذين لا يملكون المال، فلا يمكنهم ذلك. وإذا احتاج شخص إلى جراحة، لزمه دفع مبلغ كبير من المال.

"وإن أرضنا زراعية. والسلطات الإسرائيلية تحظر بيع المنتجات الزراعية. وهي تتحكم في الأسعار، حتى لو فسدت بعض المحاصيل. وقد منعوا وصول المياه إلينا، مع أن الأرض زراعية وتحتاج إلى المياه. إنكم تعرفون بحيرة مسعده. لقد قاموا بسرقة مياه مسعده لري المستوطنات. وهم يحولون مياهها، وهذه البحيرة ملك لنا، لأهل الجولان ومع ذلك إذا أردنا الحصول على الماء من بحيرة مسعده، يتعين علينا أن ندفع آلاف الدولارات، ناهيك عن فرض الضرائب، ومصادرة الأراضي". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٣، A/AC.145/RT.701)

٧٣٢ - ووصف الشاهد نفسه المصاعب التي ينطوي عليها البحث عن وظيفة:

"عمل شقيقي الأكبر في مهنة التدريس لفترة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات. وحاولت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض الجنسية الإسرائيلية عليه. وفصل شقيقي من هذه الوظيفة، بسبب شعوره الوطني ولأنه رفض الجنسية الإسرائيلية. وهو يعمل الآن بالمياومة، يجد عملا في أحد الأيام، ولا يجد عملا له لمدة عشرة أيام". (المرجع نفسه)

٧٣٣ - ووصف الشاهد الثاني الحالة المتعلقة بالضرائب وتسويق المنتجات الزراعية:

"فيما يتعلق بالضرائب، فإن اسرائيل تفرض ضرائب ثقيلة الوطأة على المواطنين السوريين العرب، بطريقة غير مشروعة، لمجرد أنهم سكان محليون، وسوريون عرب، ولأن الاسرائيليين يحتلون الأرض - وأولئك الذين يمتنعون عن الدفع يرون منازلهم وهي تقتحم ويقوم الإسرائيليون

بمصادرة جهاز التلفزيون، أو قطع من الأثاث، أو سجادة، أو الغسالة الكهربائية، أو أي شيء يجدونه. واستمعنا إلى تقارير عديدة عن هذه الإجراءات.

"وفيما يتعلق بتسويق المنتجات الزراعية، فنحن نعتمد كما تعلمون على الزراعة. وعلى مدى سنوات، كانت اسرائيل تفرض أسعار المحاصيل. فإسرائيل هي التي تحدد أسعار عند أدنى حد بحيث لا تغطي حتى تكلفة الزراعة. وكان من نتيجة هذا أننا نترك في بعض الأحيان المحاصيل لكي تفسد بدلا من بيعها بخسارة". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٤، A/AC.145/RT.701)

٧٣٤ - وتحدث نفس الشاهد عن المشاكل المتعلقة بالري:

"سأتحدث الآن عن مشكلة الري ومياه الري، وتوجد بحيرة في منطقتنا، تسمى بحيرة مسعده، وكانت توجد حولها أراض زراعية جيدة، وعدد من القرى تستفيد من مياهها، والآن، يقوم الاسرائيليون بتحويل المياه إلى الجزء الجنوبي من الجولان وإلى مستوطناتهم. ولذلك اضطر الناس في قرانا إلى بناء خزانات للمياه لجمع مياه المطر من أجل ري قطع الأراضي الزراعية الخاصة بهم. وعلاوة على ذلك، ذهبت اسرائيل إلى حد فرض الضرائب على هذه الشبكات لجمع المياه". (المرجع نفسه)

٧٣٥ - وتحدث الشاهد أيضا إلى اللجنة الخاصة عن التسهيلات الصحية في الجولان العربي السوري المحتل:

"التسهيلات المتوفرة لهم محدودة للغاية، فليس لديهم أي مختبر للتحليل. ولا توجد معدات الأشعة السينية، سواء كانت حديثة أم لا. والواقع، أن المرافق الصحية لا تستطيع أن تعالج سوى الجروح البسيطة. ويتعين أن تتم جميع أنواع العلاج الأخرى سواء في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات القدس أو في الضفة الغربية، وفي القاهرة بصورة استثنائية. وبالطبع، فإن هذا مكلف للغاية". (المرجع نفسه)

٧٣٦ - وقام الشاهد الثالث من الجولان العربي السوري المحتل بتصوير الحالة الاقتصادية والاجتماعية هناك من خلال مثال لأسرته:

"يعمل أبي مزارعا. وقد ألقي القبض عليه في عام ١٩٧١. وأنا، بالمناسبة أكبر أبناء الأسرة. وفي عام ١٩٧٩ طلب، من خلال قضية مرفوعة أمام المحكمة، الإذن بالتوجه إلى دمشق للعلاج الطبي. وفي عام ١٩٨٤، صُرح له بالتوجه إلى سوريا كحالة استثنائية، هو وشخص آخر. وهذا شيء حدث فقط مرة واحدة فقط في تاريخ الأرض المحتلة بأكمله.

"ولتأخذ حالتي كمثال. أبلغ من العمر ٣٠ عاما. نعم، في إمكاني أن أتزوج إذا أردت ذلك، ولكن ليس في إمكاني بناء منزل، حتى لو كان على أرضي، وحتى لو كان في الأرض المجاورة للمنزل الذي تعيش فيه أسرتي. وحاولت المطالبة مجددا بجزء من أرضنا الزراعية، لأن والدي كان عاجزا عن العمل. وبالطبع، لو أردت أن أحفر بئرا، فإنني أحتاج إلى تصريح. ولكن من المستحيل الحصول على تصريح لحفر بئر. ولذلك، فإنه لم يعد لدي أي مصدر للدخل. ولو أردت أن أذهب للعمل كعامل في مجال البناء، أو العمل في أي مهنة أخرى بغض النظر عن الدرجة التي أحملها، فإنه لا يمكنني ذلك لأنه في كل مرة تكون هناك مناسبة وطنية، أو في كل مرة يكون هناك زفاف، إذا ما ذهبت إليه، سـُجل ذلك في ملفي كأفعال تقوض الأمن. وحتى لو تجاهلنا حقيقة أننا مؤهلين، وأننا حصلنا على درجات جامعية، وأننا أطباء مؤهلون، فإنه لا توجد أي فرصة للعمل في مهنتنا. وحتى لو أردنا العمل كمزارعين، فإنه لا يمكننا ذلك لأن الزراعة تواجه الكثير من الصعوبات. وهذا يعطيكم فكرة عن أحوالنا الاجتماعية والاقتصادية الآن، في أسرتنا المعيشية، ولكنني فرد واحد من ٩٠ في المائة من شباب الجولان.

"وهناك أيضا ضرائب تـُفرض علينا. وبالطبع، ينبغي أن تكون الضرائب التي ندفعها في مقابل خدمات طبية ومنافع اجتماعية، ولكن لسوء الحظ لا نحصل على أي منها. وبالطبع، تتزايد الضرائب إلى أرقام خيالية إذا ما تأخر دفعها. ويمكن أن يحضروا أيضا ويصادروا بعض الممتلكات في المنزل، مثل السيارة، أو جهاز التلفزيون.

"أما الرعاية الصحية فسيئة للغاية. ولا توجد لدينا مرافق لرعاية المرضى.

"ونحن نشعر على الدوام أن هناك بعض الحواجز القائمة بيننا وبين أسرنا. فأنا أبلغ الثلاثين من عمري. ودرست الطب، ولدي أربعة معوقين في المنزل، والدي واثنين من أشقائي كنتيجة لاحتجازهم، ووالدتي. وعلي أن أعمل لمساعدتهم. وفي سني هذه، أشعر أنني شخص مستقل، ولكن يتعين علي أن أرعى أسرتي ونظرا للحالة، أرى أنني مضطر إلى أن أذهب إلى مكان آخر، أن أهاجر لتأمين مصدر للمعيشة". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٥، A/AC.145/RT.701)

٧٣٧ - وتحدث الشاهد الثالث من الجولان أيضا عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية هناك:

"تنتشر بيننا أمراض كان يمكن الوقاية منها من خلال التطعيم على سبيل المثال، والرش لمكافحة الحشرات. ويوجد مستشفى صغير، ولكن الأدوية المطلوبة غير متوفرة. وإذا كان يتعين على أحد الأشخاص أن يذهب إلى عيادة خاصة، فإن ذلك سيكون مكلفا للغاية. وبالرغم من أن لدينا نسبة مئوية مرتفعة من الأطباء، فإن الحالة سيئة. وعلى أي حال لدينا الكثير من المثقفين بالجولان، من المتعلمين. ولدينا ٦٠ أو ٧٠ طبيبا في الجولان، ولكن يمكن اعتبارهم عمالا في قطاع البناء. إذ لا يسمح لهم بفتح عيادات. وحتى لو أراد الطبيب معالجة قريب له، فإنه مهدد بإلغاء درجته أو

سحبها، لأن الدولة لا تعترف به. وحتى إذا ما قدم مشورة طبية، فإنه سيواجه باحتمال إلغاء درجته، حتى أنه لا يمكنه تقديم المشورة إلى والدته أو شقيقته!" (المرجع نفسه)

٧٣٨ - وذكر الشاهد الرابع من الجولان العربي السوري المحتل ما يلي فيما يتعلق بحالة العمال:

"عند الحديث عن العمال، سأقول إنه ليس لهم أي حقوق على الإطلاق، وعلى سبيل المثال، سقط عامل من مجدل شمس، ٢٣ عاما، من على إحدى السقالات بينما كان يقوم بطلاء منزل أحد الإسرائيليين. وقد أصيب بجراح خطيرة، وفقد الوعي وتوفي بعد أسبوع واحد. ولم يحرك رب العمل الإسرائيلي ساكنا لمساعدته. وقطعت أصابع عامل آخر من مسعده بينما كان يقوم بتقليم الأشجار المملوكة لرب عمل اسرائيلي. ولم يحصل على أي تعويض. ويحصل العمال العرب على نصف الأجور فقط، وبسبب حاجتهم الماسة للعمل، فإنهم يقبلون أي شيء يعرض عليهم. وحاولوا إقناعي بأنهم يقدمون لي بعض الأوراق القانونية، تسمى 'تلاش' بالعبرية. ها هي. وأوهموني بأنه يمكن بواسطة هذه الأوراق تأمين حقوقي. ولكنها عمليا لا تؤمن أي شيء. وبالطبع، يتعرض العمال أيضا لممارسات غير مشروعة من جانب المقاولين، وبالرغم من أن العمال العرب يحصلون فقط على نصف أجور العمال الإسرائيليين، فإن ضرائب أكبر تفرض على أجورهم. ولدي أيضا أسماء شركات اسرائيلية عديدة حرمت العمال العرب من حقوقهم وأجورهم. مثل شركة أفني تزيون ومهلكت هبنيا". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٦، A/AC.145/RT.701)

٧٣٩ - وذكر الشاهد الأول ما يلي فيما يتعلق بحرية التنقل للسكان:

"لدي شقيقات ولدن بعد أن غادرت المنزل. ولم أر تلك الشقيقات. فقد تزوجن. ولم أشهد زفافهن. وإلى متى سيستمر هذا الحال؟ وإلى متى سيظل حرماننا؟ ولقد تزوجت ورزقت بأربعة أطفال. وأتوق إلى أن يرى أطفالي أسرتهم، وأن يرى والداي أطفالي.

"ولقد قدمت مرة أخرى عددا من الطلبات للعودة. ولكن السلطات الإسرائيلية رفضت قبول تلك الطلبات، لأن السلطات الإسرائيلية تحاول تفريغ الأرض من سكانها، لا سيما المتعلمين وبالأخص المؤهلين منهم مثل الأطباء، حتى يظل الناس على الدوام في حاجة إلى الاسرائيليين". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٣، A/AC.145/RT.701)

٧٤٠ - وتحدث الشاهد الثاني عن حرية التنقل للطلبة الذين يدرسون في سوريا:

"أن جميع سكان الجولان الذين غادروا قبل عام ١٩٨٢ للدراسة في دمشق محرومون من حق العودة. ويوجد بعض الطلبة الآن الذين لا يسمح لهم بالعودة لقضاء الاجازة الصيفية. ولا حتى بعد تخرجهم. وفي الواقع، نحن ١٨ شخصا - ويمكن أن نطلق على أنفسنا "قدامى الطلبة" - الذين

غادروا قبل ١٩٨٢ ولم يُمنحوا حق العودة. ولا نعرف لأي سبب أبعدتنا اسرائيل". (السيد ياسر الصالح، الشاهد رقم ٢٤، A/AC.145/RT.701/Add.1)

٧٤١ - وذكر الشاهد الرابع ما يلي بشأن حرية التنقل:

"منعت سلطات الاحتلال الأقارب من زيارة بعضهم البعض. وتوجد مئات من الطلبات التي رفضت لأشخاص يريدون زيارة أقاربهم في دمشق. ويمكن أن أقدم لكم قائمة بالأمثلة". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٦، A/AC.145/RT.701)

٧٤٢ - وذكر الشاهد الأول من الجولان العربي السوري ما يلي فيما يتعلق بإمكانيات التعليم لسكانه:

"لقد حضرت إلى سوريا لمتابعة دراساتي الجامعية، بسبب الظروف القاسية المقترنة بمواصلة التعليم الجامعي في الجولان في ظل الاحتلال، أولا بسبب المصاعب الاقتصادية وثانيا لأننا لا نُقبل في الجامعات الإسرائيلية ولا يمكننا مواصلة تعليمنا فيها". (شاهد لم يذكر اسمه، رقم ٢٣، A/AC.145/RT.701)

٧٤٣ - ووصف الشاهد الثاني من الجولان الصعوبات المتعلقة بالتعليم كما يلي:

"وبعد شهر تقريبا، طلب منا أن نغادر. أمرنا القائد العسكري الاسرائيلي أن نغادر الى دمشق خلال أسبوع، وإلا فلن نستطيع الذهاب الى هناك ثانية لتلقي تعليمنا. ومنذ ذلك الحين، لم نتمكن من دخول بلدنا. فقد أنكرت اسرائيل دائما علينا الحق في العودة.

"وفيما يتصل بالتعليم، في المرحلة الثانوية، فرضت اسرائيل منهجا خاصا بها. وهو منهج فارغ ويشتمل على كثير من التزييف فيما يتعلق بالتاريخ، وفيما يتعلق بالدين. ونحن مسلمون ننتمي الى طائفة الدروز المسلمة. حاولت اسرائيل أن تجعل المذهب الدرزي دينا مستقلا وليس جزءا من الإسلام. وقد رفضنا ذلك، لأننا ننتمي الى الإسلام. واسرائيل، كما تعلم، تحاول أن تزيف كثيرا من الأشياء، من الناحية التاريخية ومن الناحية الجغرافية، ومن ناحية لغتنا كذلك، فلغتنا الأم هي العربية. وتحاول اسرائيل تقويض لغتنا، بمعنى أنهم يقومون بتدريس العبرية للأطفال منذ السنة الأولى من الدراسة الابتدائية، بالاضافة الى تدريس اللغة الأجنبية الثانية، وهي الانكليزية. وهذا مصدر تشوش، لأن التلاميذ يجبرون على اكتساب أكثر من لغة في نفس الوقت. وحينما ذهبنا الى جامعة دمشق، شعرنا بالفرق في المستوى بيننا وبين زملائنا فمعرفتنا بالعربية لم تكن على نفس المستوى من الجودة، مقارنة بالطلاب الذين درسوا بمدارس في دمشق أو غيرها من الأماكن.

"وأود أن أعود الى موضوع التعليم. فقد منعت اسرائيل بعض الشباب من الوصول الى دمشق لمواصلة تعليمهم. وليس لدى مواطنينا أي فرصة أخرى للذهاب الى أي مكان آخر للدراسة، حتى الى أي دولة عربية أخرى، لأنهم لا يحملون أي جنسية. ومن ثم، فإن السكان العرب في مرتفعات الجولان ممنوعون من الذهاب الى أي مكان للدراسة، حتى الى الدول العربية التي أقامت علاقات مع اسرائيل، كمصر، على سبيل المثال ولا تمنح اسرائيل تصريحا لجميع الطلاب الذين يتقدمون بطلبات للذهاب الى دمشق". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٢٤ A/AC.145/RT.701)

٧٤٤ - وقال الشاهد الثالث ما يلي بشأن السياسة التعليمية للسلطات الاسرائيلية:

"لا نستطيع أن ننكر أنه كان لهم تأثيرهم على التعليم الابتدائي والثانوي. فقد زينوا المعلومات الجغرافية والتاريخية، الى حد أنهم عند نقطة معينة حاولوا أن ينسونا أن المذهب الدرزي لا يزال جزءا من الدين الإسلامي". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٢٥ A/AC.145/RT.701)

٧٤٥ - ووصف الشاهد نفسه حالته هو نفسه قائلا:

"إن السبب في حصولي على منحة دراسية هو أنه لم يكن من الممكن لي أن أتابع دراستي بإحدى الجامعات الاسرائيلية، فضلا عن الشروط والعقبات فائقة الصعوبة التي يضعونها أمام الطلاب الراغبين في الدراسة هناك". (المرجع نفسه)

٧٤٦ - وقال الشاهد الرابع ما يلي بشأن التعليم:

"فيما يتصل بمسألة التعليم، أود أن أذكر أنه في عام ١٩٩٥، قامت السلطات الإسرائيلية بحل مجالس الأباء. كما فصلت عددا كبيرا من المعلمين على الرغم من كفاءاتهم. ولم يكن أمام هؤلاء المعلمين مـــن بديل ســـوى البحث عن مدارس أخرى في الجليل". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٢٦، A/AC.145/RT.701)

٧٤٧ - وقال الشاهد نفسه ما يلي بشأن حرية الديانة:

"لا يسمح بزيارة دمشق إلا للسلطات الدينية فقط. والهدف من ذلك هو الإيحاء بأن الصلة الوحيدة التي تربط بين سوريا والجولان هي الصلة الدينية. فهم يقولون لهؤلاء الناس أنه مسموح لهم بزيارة دمشق من أجل زيارة أماكن العبادة المقدسة بدمشق أو بسوريا. ومن ثم، فإن التصريح لا يمنح إلا لرجال الدين، وذلك إذا كانوا من كبار السن بدرجة كافية". (المرجع نفسه)

٧٤٨ - وأوضح الشاهد الأول تفاصيل الحالة المتصلة بحرية التعبير قائلا:

"وفقا للادعاءات الاسرائيلية، فيما يتصل بحالتي أنا، نظرا للتوجه السياسي لأسرتي كلها، لم يسمح لي بالمجيء الى سوريا، لا أنا ولا أخي.

"وقال: 'لقد سمحنا لكم كطلاب بالذهاب الى سوريا من أجل الدراسة. فإذا أحسنتم السلوك، وإذا لم تتدخلوا في أي أمر سياسي، فسوف نسمح أيضا لأخوانكم بالذهاب والدراسة'، ثم يدعون بأن ثمة عملية سلام جارية. لكنهم يقولون نظرا لوجود عملية سلام جارية، ونظرا لأننا نقترب من السلام، فينبغي لكم ألا تتدخلوا بالسياسة، ومما يثير الدهشة لدينا أنهم يعلمون كل شيء عن تحركاتنا، ويستغلون كل شيء ضدنا". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٢٥، A/AC.145/RT.701)

٧٤٩ - وقال الشاهد نفسه ما يلي:

"لقد قبض عليه أكثر من مرة، بموجب اجراءات الاعتقال الإداري، لأنه كان يجلس، مثلا، مع أصدقاء أو أقارب وكانوا يتحدثون عن السياسة. وقد سيق للتحقيق في ١٧ نيسان/أبريل من العام الماضي.

"وعلى سبيل المثال، إذا ألقي القبض عليَّ عند حاجز للتفتيش، أُسأل إن كنت عربيا. فإذا قلت نعم، جعلوني أقف جانبا. ولكن عندما يرون بطاقة هويتي ويرون أنني درزي، يقولون: 'أنك لست عربيا، إمض!' أن ذلك يشبه غسيل المخ. وقد حاولوا دائما المزج بيننا وبين دروز عام ١٩٤٨، ودروز فلسطين، قائلين إن الدروز الآخرين جزء من الجيش الاسرائيلي ولديهم وظائف في اسرائيل. تلك هي الطريقة التي كانوا يحاولون بها العمل على فرض الهوية الاسرائيلية في ١٩٨٢.

"وعلى سبيل المثال، لا يأتي صحفيون أجانب الى الجولان ليسألونا كيف نعيش حقا. إن الأشخاص الذين يوفدون الى الجولان هم مستشارون تابعون لدولة يأتون لتوجيه الأسئلة وتقديم تقارير الى الدولة. واكتشفنا أنه حتى عندما كان مستشارو الدولة يأتون للسؤال عن أحوالنا المعيشية، إذا اضطررنا الى المثول أمام محكمة، فإن ما كنا نقوله لهؤلاء المستشارين كان يؤخذ كدليل ضدنا. لذا، فإن أملنا أن تتحقق بعض نتائج ملموسة تساعدنا على أن نشعر أن هناك من يدرك مشاكلنا وطريقة معيشتنا". (المرجع نفسه)

٧٥٠ - وقال الشاهد الرابع ما يلي بشأن حرية التعبير:

"لقد بذل الاسرائيليون جهودا كبيرا لخنق الهوية الثقافية لشعب الجولان. إنهم يذهبون الى حد مصادرة أشرطة الأغاني الوطنية. ويُغرَّم من توجد لديه مثل هذه الأشرطة". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٢٦، A/AC.145/RT.701)

٧٥١ - ووصف الشاهد الأول، الذي سجن أخوه، حالة المعتقلين قائلا:

"لقد حـُكم على أخي بالسجن ٢٧ عاما، ٢٧ عاما لمجرد أنه رفض قبول الهوية الاسرائيلية، لمجرد أنه قاوم الاحتلال، رغم أن مقاومة الاحتلال حق مشروع له. سبعة وعشرون عاما هي الحكم الذي صدر ضده، وقد قبض عليه وعمره ١٧ عاما! لقد عـُذب، ونقل من سجن الى آخر، وهو يعاني الآن من التهاب المفاصل والربو. وهو الآن سجين بعسقلان بالقرب من ساحل البحر. وأنا أعلم، بوصفي طبيبا، أن الرطوبة عند ساحل البحر تسبب الربو. وهناك وثائق رسمية. فقد بعث برسائل اليَّ. ويقول إنه يعاني من الربو والتهاب المفاصل، ويطلب مني المساعدة كطبيب. وكيف يتسنى لي معالجته من خلال رسالة؟ وفي السجن طلب أن يعرض على طبيب ولكن لم يأت أحد ليراه. ولم يعط أي علاج. إن هذا مثال أيضا على ما يعاني منه الآخرون كذلك". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٢٣، A/AC.145/RT.701)

٧٥٢ - وتحدث الشاهد ذاته عن حالة أخيه الثاني، بما في ذلك الأحوال في المعتقل، فقال:

"ثم أخي الثاني، واسمه حسين. وقد كان يقاوم الاحتلال وتعرض للاضطهاد لمدة عام. ذلك أمر وقع العام الماضي. وأخيرا ألقي القبض عليه. وحكم عليه بعدئذ بالسجن لمدة شهرين. وتعرض للتعذيب. وأنا أعرف ذلك، بوصفي طبيبا. فقد ضـُرب على ساقيه فشـُلـَّت إحداهما. وكان أخي حسين هو من تعتمد عليه الأسرة. فأبي يبلغ من العمر ٧٠ عاما وأمي ٦٠. فمن سوف يعول هذه الأسرة؟

"إنني أخبركم بحقائق، إنني أخبركم بحقائق. لأنني أتلقى رسائل من أخي في السجن. وهو يحكي لي عن معاناته. إنه لا يرى الشمس، سوى نصف ساعة فقط كل يوم. ويذهب أفراد الأسرة لزيارته كل أسبوعين ولا يسمح لهم برؤيته إلا لمدة نصف ساعة فقط. وهم ينقلون السجناء من سجن الى آخر. ويا للمعاناة التي تتحملها الأسر! ففي كل مرة يسافرون تستغرق المسافة منهم عشر ساعات، عشر ساعات لكي يمضوا نصف ساعة مع ابنهم". (المرجع نفسه)

٧٥٣ - وقال الشاهد الثاني ما يلي عن حالة أخيه هو:

"قبض عليه بسبب مقاومته للاحتلال الاسرائيلي. وتعرض لسوء المعاملة في السجون الاسرائيلية. وهم ينقلونه من سجن الى آخر. وقد رأى أفراد أسرتي بأعينهم مدى سوء المعاملة الذي يتعرض له. فقد رأوه مرة والجنود الاسرائيليون يضربونه بالهراوات. كما رأوا في تلك المناسبة، شخصا يصاب بأذى. أخي معتقل منذ عام ١٩٨٥، وهو محكوم عليه بالسجن ٢٥ عاما. (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٢٤، A/AC.145/RT.701)

٧٥٤ - وتحدث الشاهد ذاته أيضا عن أخيه الثاني الذي تدهورت صحته نتيجة لاعتقاله، فقال:

"لا يستطيع أخي الثاني، الذي اعتقل من ١٩٨٥ الى ١٩٨٩، أن يفعل الكثير. فكل ما يستطيعه هو أن يعمل قليلا بالزراعة، حيث تدهورت صحته نتيجة لاعتقاله لمدة أربع سنوات وللتعذيب الذي تعرض له. ومنذ عام ١٩٨٩، وهو يتعرض لإلقاء القبض عليه بصورة متكررة، وكانت آخر مرة اعتقل فيها في ٥ حزيران/يونيه من هذا العام. ولا أدري ما الحالة الآن، هل لا يزال مقبوضا عليه أم أنه طليق. ليس عندي أي فكرة". (المرجع نفسه)

٧٥٥ - وقال الشاهد الثالث ما يلي بشأن معاملة المتعلقين:

"جميع أخوتي قُبض عليهم في وقت أو آخر، وجميعهم تعرضوا لإصابات من نوع ما بسبب سوء المعاملة. وأصيب أحدهم بالشلل بفعل الضرب الذي تعرض له وهو بالسجن. واعتقل أحد أخوتي إداريا وهو دون سن ١٧ (وهو نفس الأخ الذي لم يسمح له بالحضور الى هنا)، وفُصل من المدرسة، وقبض عليه في وقت الامتحانات". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٢٥، A/AC.145/RT.701)

٧٥٦ - وقال الشاهد الرابع ما يلي فيما يتعلق بالحالة الراهنة للمعتقلين:

"في بداية هذا العام، أضرب بعض المعتقلين عن الطعام هم وأسرهم، ونتيجة لذلك جرى تفريق المعتقلين على السجون الاسرائيلية مثل تالموند هاشارون على الساحل الاسرائيلي، حيث سجنوا جنبا الى جنب مع القتلة وتجار المخدرات". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٢٦، A/AC.145/RT.701)

٧٥٧ - وقال الشاهد الثاني ما يلي بشأن مصادرة الأراضي:

"ثمة أمر آخر أريد الحديث عنه، وهو مصادرة الأرض. لقد صودر جزء من الأرض التي تمتلكها، مع أراض يمتلكها كثيرون غيرنا، من أجل بناء مستوطنات أو مواقع عسكرية اسرائيلية". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٢٤، A/AC.145/RT.701)

٧٥٨ - وتحدث الشاهد الثالث من الجولان العربي السوري المحتل عن حالته هو فقال:

"لقد رأينا نحن، في أسرتنا، الكثير من أرضنا يصادر. فلنا أرض هنا. وأنا ولدت في القنيطرة في ١٩٦٦. ولنا بيت هنا في القنيطرة، وهو الآن أنقاض. وبعد الحرب، ذهب أبي ليعيش مع جدي. وفي عام ١٩٧٣، عرضت علينا أموال مقابل الأرض، غير أن أبي رفض. وكانوا قد فتحوا له حسابا بثمن الأرض في أحد المصارف، ولم نكن نعلم بذلك. كأنهم كانوا يقولون إنه قد باع

الأرض. وأدخلوا في روعه أن هذه الأرض قد أصبحت لنا الآن، سواء أأعجبك هذا أم لم يعجبك، ولذا أودعنا النقود في المصرف، وهذا أفضل لك، ولم نلتفت الى المبلغ الذي أودعوه تحت تصرفنا في المصرف". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٢٥، A/AC.145/RT.701)

٧٥٩ - وقال الشاهد ذاته ما يلي عن أحوال الاسرائيليين المعيشية في الجولان:

"ولكننا نرى الكيبوتز غير بعيد منا، لا يفصله عنا سوى طريق. ويعيش في الكيبوتز نحو ١٠٠ شخص، وعندهم مدرسة، وعندهم مستوصف، وعندهم عربة إسعاف، وعندهم مسرح، وعندهم حدائق، بل إن عندهم إشارات مرور ضوئية. كل هذا لمائة شخص فقط". (المرجع نفسه)

٧٦٠ - وزود الشاهد الرابع اللجنة الخاصة بالمعلومات التالية:

"إن الأرض تصادر لصالح المستوطنات والمنشآت العسكرية. سأذكر مثالا. صودرت أراضي تل الشيخة من أجل كيبوتز آلون هاباشان وكيبوتز الروم، كما حدث نفس الشيء في منطقة تل الأحمر، حيث صودرت منطقة كروم عنب تسمى بقعاتا لإقامة مستوطنة. ويمنع الاسرائيليون الناس من جمع مياه المطر في خزانات". (شاهد لم يذكر اسمه رقم ٢٦، A/AC.145/RT.701)

٧٦١ - ويمكن الرجوع الى المراجع المتعلقة بالموضوع السالف في الوثيقة A/AC.145/RT.701 (شهود لم تذكر أسماؤهم).

معلومات مكتوبة

٧٦٢ - في ٥ أيار/مايو ١٩٩٦، شن المجلس الإقليمي للجولان حملة لجلب ١ ٠٠٠ ساكن جديد للمنطقة قبل نهاية الصيف. وأعلن رئيس المجلس أن الحملة جزء من برنامج لمواصلة تطوير المنطقة وزيادة عدد سكانها. وذكر أنه يوجد ٢٥٠ مسكنا جاهزا للسكنى في نحو ٣٢ مستوطنة. وأشار الى أن الكثيرين من الراغبين في الشراء سيكون لهم الحق في قروض ومنح تغطي معظم ثمن الشراء. وبالاضافة الى الوحدات السكنية الـ ٢٥٠، تقرر شن حملة لاجتذاب قادمين جدد خلال الشهور القادمة، بمجرد استكمال العمل في الهياكل الأساسية لـ ٢٠٠ وحدة سكنية اضافية. وفي مشروع آخر، أفاد رئيس مجلس كاتزرين المحلي، سامي بارليف، بأن آخر شقة في حيين جديدين بالمستوطنة مكونين من ٧٠٠ وحدة سكنية قد بيعت قبل ذلك بثلاثة شهور، وأن وزارة الإسكان قد وافقت على بناء ١٠٠ وحدة سكنية اضافية بالمستوطنة. وكان هذا إضافة الى مشروع جديد يسمى "إبن بيتك بنفسك" مخطط له أن يضم ٣٥ قطعة أرض. وقال السيد بارليف إن عدد سكان المستوطنة قد ازداد من ٤ ٠٠٠ نسمة الى ما يقرب من ٦ ٠٠٠ خلال السنوات الثلاث الماضية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٦ أيار/مايو)

٧٦٣ - وفي ٢٢ أيار/مايو ذكر أن مئات الأسر قدمت طلبات للسكن في مرتفعات الجولان منذ بدء الحملة الرامية الى اجتذاب للسكن في مرتفعات الجولان منذ بدء الحملة الرامية الى اجتذاب السكان للإقليم في ٥ أيار/مايو. وعرضت على الراغبين في الشراء أسعار منخفضة للمساكن ورهونات عقارية مرتفعة تصل الى ٩٠ في المائة من القيمة، وكذلك إعانات تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٥٠ شاقل جديد. كما ذكر أن هناك ٢٧٥ وحدة سكنية و ١٥٠ قطعة أرض مخصصة لمشروعات "إبن بيتك بنفسك" جاهزة للسكنى في مستوطنات الجولان ومجالس كاتزرين المحلية. (هآرتس، ٢٢ أيار/مايو)

٧٦٤ - وفي ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٦، ذكر وزير الخارجية السوري فاروق الشرع أن جميع فرص السلام في المنطقة سوف تتحطم إذا فاز بنيامين نيتنياهو في الانتخابات الاسرائيلية العامة. وقال السيد الشرع إن تعهد نيتنياهو بعدم إعادة مرتفعات الجولان المحتلة قط الى سوريا هو بمثابة دعوة الى الحرب وأبدى السيد الشرع ملاحظة مفادها أن "من يزعم إمكان تحقيق السلم والأمن مع الاحتفاظ بالجولان وغيره من الأراضي العربية إنما يدعو الى الحرب لا الى السلام". (جروسالم بوست، ٢٨ أيار/مايو)

٧٦٥ - وفي ١٧ حزيران/يونيه، اتهمت الجمهورية العربية السورية، في مختلف وسائطها الإعلامية الرسمية، حكومة نيتنياهو بأن برنامجها يغامر بإشعال حرب إقليمية، وأنه مليء بالكراهية نحو العرب. وقالت سوريا، فضلا عن ذلك، إنها "لن تتراجع بوصة واحدة عن مطالبها بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجولان". (جروسالم بوست، ١٨ حزيران/يونيه)

٧٦٦ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه ذكر أن مجلس كاتزرين المحلي يخطط لتوسيع المنطقة الصناعية القريبة من المستوطنة لتلبية الطلب على المزيد من المساحات لإقامة المصانع. وأشار المتحدث باسم المجلس المحلي الى أن توسعة المنطقة الصناعية من المنتظر أن تجتذب الى المنطقة شركات جديدة كفيلة، مع التوسع في الشركات الحالية، بأن توجد أعدادا كبيرة من الوظائف الجديدة. (جروسالم بوست، ٢٥ حزيران/يونيه)

٧٦٧ - وفي ٨ تموز/يوليه، اجتمع رئيس الوزراء مع زعماء المستوطنات من الجولان وقال لهم إنه قد وافق على خطة "الجولان ٢٠٠٠". وتتوخى هذه الخطة تخصيص اعتمادات لإقامة مصانع جديدة بالجولان، وبناء وحدات سكنية اضافية في عشر مستوطنات، وزيادة عدد المستوطنين في الجولان بنحو ٠٠٠ ١٠ شخص على مدى السنوات الأربع القادمة. وذكر السيد نيتنياهو للزعماء أنه يعتزم تعيين لجنة لبحث بنود جدول أعمال المستوطنات في الجولان. كما أعرب عن التزامه الراسخ بالمحافظة على سيادة اسرائيل على المنطقة. وقال السيد نيتنياهو "إننا سوف نعمل على تعزيز المستوطنات، وسنعجل بإنشاء الطرق، ونستثمر في الهياكل الأساسية بالجولان حتى نخلق بيئة مواتية لممارسي الأعمال الحرة لكي يستثمروا هناك". وفي ختام الاجتماع، قال رئيس المجلس المحلي بالجولان إنه لأول مرة منذ فترة طويلة يشعر بالاطمئنان الى مستقبل الجولان وبأنه لا يخشى أن تقوم الحكومة بإزالة المستوطنات من المنطقة (هآرتس، ٩ تموز/يوليه)

٧٦٨ - وفي ٢٢ تموز/يوليه، أصدر وزير البنية الأساسية الوطنية، أريئيل شارون، الأمر الى إدارة الأشغال العامة بالانتهاء من إنشاء جسرين جديدين على الجزء العلوي من نهر الأردن. والغرض من بناء الجسرين هو تيسير العبور من مرتفعات الجولان واليها وجعله أكثر سلامة. (جروسالم بوست، ٢٣ تموز/يوليه)

٧٦٩ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، اقتحم الدروز سكان قرية مسعدة بشمال الجولان مركزا للشرطة الاسرائيلية وأحرقوه عن آخره. ثم أنزلوا علما اسرائيليا من على صاري المركز ورفعوا علما سوريا مكانه. وأوضحت الشرطة أن المركز غالبا ما يكون مغلقا أثناء الليل وأنه كان خاليا وقت الحادث، ولكنه سيزود بالقوات على مدار الساعة، من الآن فصاعدا. (جروسالم بوست، ٢٧ تموز/يوليه)

٧٧٠ - وفي ٩ آب/أغسطس، ذكر أن وزارة الإسكان قد باعت ٣٨ شقة في مستوطنة كاتزرين خلال النصف الأول من ١٩٩٦ (هآرتس، ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦)

٧٧١ - وفي ٣١ آب/أغسطس، نددت الجمهورية العربية السورية تنديدا قويا بسياسة اسرائيل الاستيطانية، قائلة إن رئيس الوزراء يعد العدة لحرب ضد العرب. وقالت إذاعة دمشق إن الخطوات التي اتخذتها حكومة اسرائيل، ولا سيما قراراتها بشأن توسيع المستوطنات تؤكد أن اقامة اتصالات مع الحكومة الاسرائيلية تضر بالقضية العربية إضرارا بليغا. (هآرتس، ١ أيلول/سبتمبر)

٧٧٢ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أعلن مسؤولون في القدس أنه ليس من المحتمل استئناف محادثات السلام مع الجمهورية العربية السورية في المستقبل القريب. وأكد المسؤولون رفض رئيس الوزراء نتنياهو القبول بالتفاهم غير الخطي الذي تم التوصل إليه سابقا فيما يتعلق بالجولان كتفاهم ملزم، وبأنه لم يصرح إلا بأن إسرائيل مستعدة للنظر في الأفكار التي قدمت في الماضي. (جروسالم بوست، ٢٠ أيلول/سبتمبر)

٧٧٣ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأنه حسب أقوال سكان الجولان المحليين، كان جيش الدفاع الإسرائيلي في حالة استنفار في الأيام السابقة وخاصة في جبل الشيخ. غير أن السكان أكدوا أنه على الرغم من زيادة الاستنفار وإجراء بعض التمرينات العسكرية الإضافية، اتسم الجو في المنطقة بالهدوء. وعلى الرغم من أن التمرينات وصفت رسميا بأنها تمرينات اعتيادية، فقد قيل إنها تحركات مضادة لإعادة انتشار الجيش السوري في لبنان وداخل الجمهورية العربية السورية ذاتها منذ نهاية آب/أغسطس. (جروسالم بوست، ١٨ أيلول/سبتمبر)

خامسا - الاستنتاجات

٧٧٤ - صيغت الاستنتاجات التالية استنادا الى المعلومات الواردة في التقريرين الدوليين وفي هذا التقرير من تقارير اللجنة الخاصة. وقد أعدت عملا بالولاية المنوطة باللجنة الخاصة بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٩/٥٠ ألف. ونظرا لأن التقرير السابع والعشرين قد اعتمد في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، فإن

الاستنتاجات تغطي الفترة من ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ الى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ويغطي التقريران الدوريان، على التوالي، الفترة الممتدة من ١٩ آب/أغسطس الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (A/51/99) ثم الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦ (A/51/99/Add.1). ويتعلق هذا التقرير بالفترة الممتدة من ١ نيسان/أبريل الى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٧٧٥ - وربما لا تكون هذه التقارير قد أوردت بالكامل، لأسباب سيشار إليها فيما بعد، الأحداث الهامة وعدد الحوادث التي وقعت في المنطقة خلال الفترة قيد النظر والكمية الكبيرة من المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تلقتها اللجنة الخاصة وبحثتها، ومع ذلك فإن اللجنة الخاصة سعت، في حدود القيود التي تفرضها الأنظمة المتعلقة بطول وثائق الأمم المتحدة الى أن تدرج في تقاريرها، بما يمكن من الأمانة، عينات من المعلومات من أجل توضيح حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة خلال الفترة قيد الاستعراض على أفضل نحو ممكن.

٧٧٦ - وقد حاولت اللجنة الخاصة مرارا وتكرارا منذ إنشائها في عام ١٩٦٨ الحصول على تعاون حكومة اسرائيل ولكنها حرمت باستمرار من هذا التعاون وبالتالي من إمكانية الوصول الى الأراضي المحتلة. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وجهت اللجنة مرة أخرى رسالة الى الأمين العام تطلب فيها تدخله من أجل إقناع السلطات الاسرائيلية بالتعاون معها. وعلاوة على ذلك، وجهت اللجنة الخاصة رسالة الى الممثل الدائم لاسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف تطلب فيها تعاون حكومته، لكن السلطات الاسرائيلية تواصل مع الأسف الامتناع عن التعاون مع اللجنة الخاصة.

٧٧٧ - وقد أبدت اللجنة الخاصة في رسالتها الموجهة الى الممثل الدائم لاسرائيل اهتمامها بزيارة الأراضي المحتلة لكي تستطيع مراقبة الأحوال السائدة هناك بنفسها وكيما تتمكن من جمع معلومات بأقصر الطرق المباشرة عن جميع المسائل المتعلقة بولايتها. وتأسف اللجنة الخاصة لأنها لم تمنح على الإطلاق خلال فترة الـ ٢٧ عاما التي مضت على إنشائها الفرصة لزيارة الأراضي المحتلة. وتناشد مرة أخرى حكومة اسرائيل تمكينها من الدخول الى هذه الأراضي لكي تطلع مباشرة من الطرفين على حقيقة التطورات الحاصلة وتسهم بأكثر السبل فعالية في تمتع جميع سكان الأراضي المحتلة بجميع حقوق الإنسان.

٧٧٨ - ومع ذلك استفادت اللجنة الخاصة مرة أخرى من تعاون حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر ومختلف الممثلين الفلسطينيين ومكاتب الأمم المتحدة في الميدان ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومراكز الأمم المتحدة للإعلام.

٧٧٩ - ونظرا لمنع اللجنة الخاصة من زيارة الأراضي المحتلة، عقدت، بالإضافة الى اجتماعاتها العادية في جنيف، سلسلة من الاجتماعات في القاهرة وعمان ودمشق، التي سافرت إليها في المدة من ٢١ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. واستمعت الى شهادات أدلى بها ٢٦ شخصا لديهم معلومات مباشرة وشخصية فضلا عن تجارب حديثة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وعلاوة على ذلك، تابعت

اللجنة الخاصة الحالة في الأراضي المحتلة يوما بيوم عن طريق التقارير التي تظهر في الصحف الاسرائيلية والصحف العربية الصادرة في الأراضي المحتلة. ودرست اللجنة الخاصة أيضا عددا من الرسائل والتقارير القيّمة المقدمة من الحكومات والمنظمات والأفراد بشأن الأراضي المحتلة التي وصلت إليها خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير.

٧٨٠ - وعلاوة على ذلك، أحاطت اللجنة الخاصة علما بتقرير السيد هانو هالينن المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان لتقصي انتهاكات اسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (E/C.4/1996/18 المؤرخة ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦).

٧٨١ - وتأتي الفترة التي يشملها التقرير الحالي للجنة الخاصة في أعقاب توقيع الاتفاق المرحلي الاسرائيلي - الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (المسمى اتفاق أوسلو الثاني) بواشنطن العاصمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وانتخابات المجلس الفلسطيني برئاسة السلطة الفلسطينية في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وهذه الأحداث الهامة التي سبقها توقيع إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (A/48/486-S/26560، المرفق). وكذلك توقيع الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا بالقاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (A/49/180-S/1994/727، المرفق). كانت مبعث توقعات وآمال كبيرة لدى سكان الأراضي المحتلة والمجتمع الدولي بمقدم عهد جديد من السلام والأمن والأمل لشعوب الشرق الأوسط، مما يمكنها من العيش في جو من الوئام والكرامة والاحترام المتبادل. ومع ذلك فقد خلصت اللجنة الخاصة في التقرير الذي قدمته الى الجمعية العامة، والذي يتناول الفترة التي أعقبت توقيع الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا (A/50/463)، الى أن حالة حقوق الإنسان بالأراضي المحتلة لم تتحسن، بل تعرضت لمزيد من التدهور من بعض النواحي. وقد انعكس هذا أيضا في إفادات الغالبية العظمى من الشهود.

٧٨٢ - وخلصت اللجنة الخاصة، استنادا الى المعلومات والأدلة المعروضة عليها، الى أن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة خلال الفترة التي تناولها هذا التقرير قد تدهورت بشكل ملحوظ منذ بداية عملية السلام، وذلك خلافا لما كان متوقعا. ولاحظت اللجنة الخاصة من إفادات الشهود العديدين الذين مثلوا أمامها ومن الممثلين الرسميين للحكومات المعنية ومن الممثلين الفلسطينيين أن ثمة إحساسا عاما بخيبة الأمل واليأس إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة. وأصبح من الواضح أنه لم يطرأ أي تحسن على أحوال الشعب الفلسطيني حتى في المناطق التي نقلت فيها مجالات محدودة من الاختصاصات الى السلطة الفلسطينية. ويبدو أنه حدث تدهور في بعض المناطق، مما زاد من معاناة الفلسطينيين. ومن بين الشواغل الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان أثناء الفترة قيد الاستعراض، يلاحظ أن أخطر جانب على الإطلاق من جوانب الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة هو التدني الشديد في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية من جراء إغلاق الحدود الذي يكاد يكون تاما والذي ما فتئ مطبقا منذ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، وقد فرض في أعقاب الهجمات الانتحارية بالقنابل في اسرائيل التي أدت الى قتل ما مجموعه ٦٣ شخصا وإصابة مئات آخرين. وترتبت على الإغلاق أيضا عواقب وخيمة

بصفة خاصة على قطاع غزة، وهو لم يخفف حتى هذا اليوم إلا جزئيا. وثمة عامل آخر لا يقل عن ذلك أهمية قد أسهم في تدهور حالة حقوق الإنسان، وهو القيود الشديدة المفروضة على حرية التنقل في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، وفيما بين أجزاء هذه الأراضي واسرائيل، من جراء الإغلاق، مما أدى الى نتائج ضارة بصفة خاصة في مجالي الصحة والتعليم. ولـُفت انتباه اللجنة الخاصة أيضا الى حالة السجناء الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية وتدهور أحوال احتجازهم. فالمحققون الاسرائيليون ما زالوا يستعملون طرقا غاية في القسوة عند استجواب من يشتبه بارتكابهم جرائم أمنية. وهناك مصدر مستمر ومتزايد من مصادر التوتر في الأراضي المحتلة، وهو وجود المستوطنات الاسرائيلية وتوسيعها دون هوادة فضلا عن بناء الطرق الالتفافية. ومما يبعث على القلق، بوجه خاص، ما قررته الحكومة الاسرائيلية مؤخرا من مواصلة التوسع في المستوطنات بالأراضي المحتلة. ويجري تناول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بقدر أكبر من التفصيل بالتسلسل فيما يلي.

٧٨٣ - ولإجراء تقييم أفضل لحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار صلاحيات الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية والمجلس الفلسطيني. فالاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني المرحلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة يتضمن تبيانا لولاية المجلس الفلسطيني، الذي نـُصب في ٧ آذار/مارس ١٩٩٦. وهو يقسم المنطقة المعنية الى المناطق ألف وباء وجيم، والمنطقة ألف تخضع للسيطرة الفلسطينية، وهي تتألف من البلدات والمدن الفلسطينية الرئيسية بالضفة الغربية؛ والمنطقة باء تخضع للفلسطينيين والاسرائيليين على نحو مشترك، وتتألف من القرى الفلسطينية بالضفة الغربية؛ في حين أن المنطقة جيم تشمل المستوطنات الاسرائيلية والطرق الالتفافية والمناطق العسكرية. وقد بدأ الجيش الاسرائيلي في إعادة الانتشار في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وانسحب من مدن جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية وبيت لحم ورام الله. أما الانسحاب من الخليل ففي النهاية تأجل الى ما بعد انتهاء الانتخابات الاسرائيلية في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦، وذلك نتيجة للهجمات الانتحارية بالقنابل التي ارتكبت في اسرائيل في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، لم يكن قد تحقق عند الفراغ من كتابة هذا التقرير. ومن الجدير بالذكر أن ثمة مجالات عديدة من مجالات السلطة في الأراضي الخاضعة للحكم الذاتي قد نقلت الى الفلسطينيين. ومع هذا، فإن مجالات الشؤون الخارجية والأمن الخارجي والصادرات والواردات ما زالت تخضع لسيطرة اسرائيل وحدها. وتخضع الحدود وشؤون الأمن الداخلي في مناطق الحكم الذاتي لسيطرة فلسطينية واسرائيلية مشتركة. ومع هـــذا، فإن هـــذه المناطق لا تتمتع بالسيادة، ومن ثم، فإن جميع الأراضي، من ناحية فعلية، ما زالت محتلة، وما زالت السلطات الاسرائيلية تمارس السيطرة العليا على كافة المناطق.

٧٨٤ - وفي أعقـــاب الهجمات الانتحاريـــة بالقنابل التي ارتكبت فـــي اسرائيل فـــي ٢٥ شباط/فبراير و ٣ و ٤ آذار/مارس ١٩٩٦، عمدت السلطات الاسرائيلية الى تطبيق تدابير شتى تصل الى حد فرض عقوبة جماعية على السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. والتدبير الذي أدى الى أخطر وأشد العواقب يتمثل في الإغلاق التام لجميع أجزاء الأراضي المحتلة وعزلها بعضها عن بعض. وقد بدأ إغلاق الأراضي المحتلة في عام ١٩٩١، كما أكد ذلك شاهد تحدث الى اللجنة الخاصة وقال:

"كما تعلمون جيدا، فقد فرض الإغلاق عمليا في عام ١٩٩١ في أعقاب حرب الخليج ولم يرفع منذ ذلك الوقت إطلاقا. وجرى تشديده أو تخفيفه وفقا لعدة اعتبارات اسرائيلية، ولكن حرية التنقل لجميع الفلسطينيين لم تستبعد بتاتا منذ عام ١٩٩١. ومنذ عام ١٩٩٣ وتوقيع اتفاقات أوسلو، أصبح الإغلاق أكثر حدة وإثارة للمشاكل، رغم ما يبدو في ذلك من غرابة".

وأبلغت اللجنة الخاصة بأن أيام الإغلاق قد بلغ مجموعها ٩٩ يوما، وذلك في الفترة من نيسان/أبريل ١٩٨٨ الى نيسان/أبريل ١٩٩٣. وبالمقارنة، بلغ عدد أيام الإغلاق ٢٧٠ يوما في الفترة من عام ١٩٩٤ الى ٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

٧٨٥ - وإغلاق الأراضي المحتلة لم يبلغ من الشدة منذ بداية العمل به، ما بلغه عندما فرض في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ في أعقاب أربع هجمات انتحارية بالقنابل داخل اسرائيل. ولأول مرة، أخضعت الضفة الغربية لإغلاق داخلي تام أدى الى إبقاء سكان ٤٦٥ قرية يسكنها عرب داخل مواقعهم المحلية. وغالبية المحال التي يسكنها فلسطينيون محاطة بمناطق تخضع للسيطرة الاسرائيلية، مما أدى الى مقارنة خريطة الضفة الغربية بجلد الفهد. وكانت هذه أول مرة لا يسمح فيها بالتنقل داخل الأراضي المحتلة نفسها. وقال شاهد أمام اللجنة الخاصة إن السكان العرب في الأراضي المحتلة يشعرون كما لو كانوا داخل معتقل كبير. ورغم أن قطاع غزة والضفة الغربية يشكلان وحدة إقليمية واحدة في إطار اتفاقات أوسلو، فإن المرور الآمن للأشخاص والمركبات والسلع بينهما لم يطبق. ورغم أن الإغلاق قد خفف مؤخرا الى حد ما، فإن آثاره على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لسكان الأراضي المحتلة كانت كارثة، وقد أدت الى معاناة جمة، وذلك بالنظر الى عدم وجود هياكل أساسية اقتصادية متطورة بعد ٢٨ عاما من الاحتلال. ووصف أحد العمال هذا الإغلاق بأنه سياسة اقتصادية تنتهجها اسرائيل من أجل إكراه الفلسطينيين على الاستسلام لرغباتها. وكانت آثار الإغلاق مدمرة بصفة خاصة بالنسبة لسكان قطاع غزة.

٧٨٦ - وقال المدير العام لمكتب العمل الدولي، في تقريره الى مؤتمر العمل الدولي في دورته الثالثة والثمانين، ما يلي:

"ليس ثمة من دليل يثبت فعالية هذه التدابير الصارمة التي اتخذت لمكافحة الإرهاب، والضغط الاقتصادي الناجم عنها لن يؤدي إلا الى زيادة الشعور بالاستياء لدى السكان."

وذكرت مجلة "الإيكونومست"، في عددها الصادر في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٦، أن أحد أعضاء البرلمان الاسرائيلي المنتمين الى حزب "ليكود"، وهو مسؤول سابق في جهاز المخابرات "شن بت"، قدا قال "إن الإغلاق هو ببساطة عقوبة نفسية."

٧٨٧ - وقد تحدثت الأنباء، عقب مرور أيام معدودة على فرض الإغلاق، عن حالات نقص للسلع الأساسية من قبيل الدقيق والسكر والوقود في قطاع غزة. ونظرا لوقف كافة الواردات، لم تدخل غزة أية مواد خام

من أجل الصناعة أو البناء، الأمر الذي أدى الى إغلاق عدد من منشآت التجارة والصناعة وتسريح العاملين بها. وأدى الإحساس بخيبة الأمل الى رحيل عدد كبير من المستثمرين الفلسطينيين الذين كانوا قد عادوا الى الأراضي المحتلة عقب توقيع اتفاقات أوسلو وتضررت بشكل خاص مجالات الزراعة والنسيج والأزهار المقطوفة. وأدى عدم التمكن من التصدير الى انخفاض الأسعار على نحو حاد، وخاصة بالنسبة للمحاصيل الزراعية. وأخبر أحد المزارعين اللجنة الخاصة أنه لم يجد مبررا لقلع البطاطس من الأرض عندما هبط سعر الصندوق الذي يحتوي على ٢٠ كيلوغراما الى دولار أمريكي واحد. وقيل، من ناحية أخرى، أن جوال الدقيق قد وصل ثمنه الى ١٨٠ جنيها مصريا (أي ٥٠ دولارا تقريبا). ومن المقدر أن اسرائيل تستأثر بما يزيد عن ٨٠ في المائة من التجارة الأجنبية المباشرة للأراضي المحتلة. والاغلاق التام المطبق حاليا قد أدى أيضا الى آثار مدمرة على الحالة الاقتصادية في القدس الشرقية، حيث ذكرت التقارير أن حجم المبيعات قد هبط بنسبة ٨٠ في المائة. وقيل أيضا إن أصحاب المتاجر في الضفة الغربية قد فقدوا ٩٠ في المائة من تجارتهم.

٧٨٨ - ولفت شهود عديدون انتباه اللجنة الخاصة الى حالة عدة آلاف من الصيادين بقطاع غزة، وهم يشكلون ثالث أهم قطاع من قطاعات الاقتصاد هناك. وفي إطار الإغلاق، مُنع الصيادون في بداية الأمر من الخروج الى البحر، وخصصت لهم في وقت لاحق ساعات محددة يسمح لهم فيها بالصيد. وقيل إن قوارب الصيد قد تعرضت للهجوم وأن الطوربيدات أطلقت على الشباك. وبالإضافة الى ذلك، لم يسمح للصيادين الابتعاد عن الشاطئ ما يتجاوز ٣ أميال، وهذا المدى يقل كثيرا عن الحدود العادية للمياه الإقليمية.

٧٨٩ - وفي الضفة الغربية، اتخذ بالإضافة الى الإغلاق، تدبير آخر بمثابة العقاب الجماعي، هو حظر التجول الذي فرض على عدد كبير من القرى الفلسطينية بالضفة الغربية. وقد فرض حظر تجول صارم بوجه خاص على مخيم الفوار للاجئين بالقرب من الخليل، الذي قيل إن اثنين من المهاجمين الانتحاريين، الذي اشتركوا في الاعتداءات الأخيرة، قد جاءوا منه. وقيل إنه قد حدثت حالات نقص حاد في السلع الأساسية من قبيل القمح والسكر والزيت ومنتجات الألبان.

٧٩٠ - وقد ترتب على الإغلاق الأخير آثار بالغة الخطورة على العمال الفلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة الذين يعملون في اسرائيل، ولا سيما القادمون من غزة. ومن المقدر أن ما يقرب من ٥٨ ٠٠٠ عامل فلسطيني كانوا يعملون في اسرائيل قبل الهجمات الانتحارية بالقنابل في شباط/فبراير وآذار/مارس من عام ١٩٩٦. وكثيرا ما ذكر أن حالة العمال الفلسطينيين، الذين يعول معظمهم أسرا كبيرة، هي أخطر عاقبة للإغلاق، إذ ترتب عليها فقدان الإيراد بصورة خطيرة. ومن المقدر أنه قد تأثر بهذا التدبير ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ عامل فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأثرت بالتالي أسرهم. والتقديرات تشير الى أن العامل الفلسطيني يعول ١٠ أشخاص في المتوسط. ومن المعتقد أن ١٠ في المائة على الأقل من سكان الأراضي المحتلة يعيشون تحت خط الفقر. وعلى الرغم من برنامج العمالة الطارئ الذي اقترحه منسق

الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، قدرت السلطة الفلسطينية الخسائر المترتبة على عملية الإغلاق الحالية بأكثر من ٦ ملايين دولار في اليوم، وهذا أكثر من المساعدة المالية التي يقدمها المانحون الأجانب.

٧٩١ - وتوفّر العدد الأكبر من فرص العمل في المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي السلطة الفلسطينية (٠٠٠ ٥٠ تقريبا) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (٠٠٠ ٥ تقريبا). وكثير من الأشخاص في هذه المناطق عاطلون جزئيا عن العمل. وذكر شاهد أدلى بإفادته أمام اللجنة الخاصة أن السلطات الفلسطينية تحاول معالجة الحالة وذلك بدفع أجر يبلغ ١٠ شاقلات اسرائيلية جديدة (أي ٣ دولارات تقريبا) في اليوم الواحد مقابل تنظيف الشوارع، وهذا مبلغ لا يكاد يكفي لشراء الطعام. وفي ١ نيسان/أبريل، قامت عدة مظاهرات ضد الإغلاق في غزة، بما في ذلك إضراب عن الطعام لمدة ١٢ ساعة أمام مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة.

٧٩٢ - وفي التقرير الذي قدمه المدير العام لمنظمة العمل الدولية الى الدورة الثالثة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي، قال:

"إن من المفارقات أن تحدث زيادة كبيرة في البطالة والعمالة الناقصة في الأراضي منذ بداية عملية السلام. ومن جراء التدابير المتخذة في أعقاب الحوادث الإرهابية المتكررة، تضاءلت فرص العمل في اسرائيل وكُبتت الأنشطة الاقتصادية داخل الأراضي بفعل حالات الإغلاق وما يتصل بذلك من تقييد للتجارة."

٧٩٣ - وبالنظر الى إغلاق الأراضي المحتلة، بشكل متكرر ولفترات طويلة، استمر أرباب العمل الاسرائيليون في الاستعاضة عن العمال الفلسطينيين باليد العاملة الأجنبية. وقال المدير العام في هذا الصدد ما يلي:

"مع مرور السنوات، ضجر أرباب العمل في اسرائيل من إكراه العمال الفلسطينيين على التغيب، وبعد قدر كبير من التمنع والتردد، حصلوا على إذن من الحكومة باستقدام عمال أجانب (وخاصة من تايلند وتركيا ورومانيا والصين)، وأصبح هؤلاء يحلون تدريجيا محل الفلسطينيين، وخاصة في أعمال البناء."

٧٩٤ - ومن المقدر أن عدد العمال الأجانب في اسرائيل يبلغ حاليا ٠٠٠ ١٠٠ تقريبا. ومن المقدر أيضا، بالإضافة الى ذلك، أنه يوجد ما يناهز ٠٠٠ ١٠٠ عامل أجنبي بصفة غير قانونية. وقد أعلنت الحكومة الاسرائيلية الجديدة مؤخرا أن عدد العمال الفلسطينيين الذين سيسمح لهم بالعمل في اسرائيل سيرفع الى ٠٠٠ ٥٠ تقريبا. وعند زيادة عدد العمال عقب الانتخابات الاسرائيلية، لم تصدر لجميع العمال التصاريح اللازمة وذلك لعدم وجود العدد الكافي من الموظفين الاسرائيليين لإعداد هذه التصاريح. وقيل إن هذا الإغلاق كان أكثر عمليات الإغلاق ضررا منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٦٧.

٧٩٥ - ومن أوخم العواقب التي ترتبت على الإغلاق الحالي، القيود الشديدة المفروضة على حرية تنقل سكان الأراضي المحتلة. وكان لهذه القيود في عدة مناسبات أثر فاجع في حياة وصحة السكان بالأراضي المحتلة. ولقي ما يقرب من ١٠ أشخاص حتفهم من جراء عدم تمكنهم من الوصول الى المؤسسات الصحية الحسنة التجهيز في اسرائيل أو في أجزاء أخرى من الأراضي المحتلة. وقيل إن مريضا كان في حالة خطرة قد توفي بعد انتظار دام عشر ساعات عند أحد حواجز الطرق. وحالات الوفاة قد شملت كافة الفئات العمرية: فقد مات عدد من الرضع حديثي الولادة لأن أمهاتهم لم يتمكّن من الوصول الى المستشفيات، ومات طفل بسبب مرض الربو، ومات أشخاص آخرون من مرض الرئتين أو الكليتين، وكذلك مات شبان ومسنون ممن كانوا يعانون من أمراض في القلب. وبعض هؤلاء الأشخاص توفوا عند نقاط التفتيش الاسرائيلية، بينما توفي آخرون وهم في الطريق وأعلنت وفاتهم بمجرد تمكن سيارة الإسعاف التي تقلهم من الوصول الى مركز صحي. وفي بداية آخر إغلاق من تلك الإغلاقات المتشددة، لم يسمح حتى في حالات الطوارئ التي يعاني فيها أطفال ومرضى من أعراض مزمنة خطيرة ويحتاجون لعلاج منتظم، مثل المعالجة بالمواد الكيميائية أو بالميز الغشائي، لهم بالدخول الى اسرائيل أو الى أجزاء من الأراضي المحتلة لم يكونوا يعيشون فيها. وفي ١١ نيسان/أبريل، أعلن أنه سيتاح لعدد من الفلسطينيين، الذين يلتمسون علاجا طبيا طارئا، بالدخول الى اسرائيل. وقيل إن عددا محدودا جدا من مرضى السرطان قد سُمح له في وقت لاحق بعبور نقاط التفتيش، إلا أن مرضى القلب لم يسمح لهم بذلك. وحسب أقوال الشهود، لم تلب سوى عشرة في المائة من الطلبات.

٧٩٦ - وبالإضافة الى المرضى، توقفت كليا أيضا تنقلات العاملين الصحيين والموظفين الطبيين أثناء الإغلاق الأخير. ومن الجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية قد خلّفت وراءها هياكل أساسية طبية غير كافية وسيئة التجهيز. وبالإضافة الى المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والثقافية، توجد ٢٥ مؤسسة صحية بالقدس، وهذه تتضمن أفضل ثلاث مستشفيات، من حيث التجهيزات، وتوفر خدمات للمرضى الفلسطينيين. وقد أبلغت اللجنة الخاصة بأن عدد المرضى المحالين الى هذه المراكز، قد هبط بمعدل ٦٠ في المائة. وكل إغلاق جديد يلغي كافة تصاريح الدخول التي سبق صدورها. وأبلغ مؤخرا أنه قد بدأ العمل مؤخرا بإجراءات أطول وأشق لإصدار التصاريح، إذ لا توجد آلية مكتوبة ومعلنة أو معايير أساسية لإعدادها، ويلازم ذلك عدم وجود آلية للاستئناف. ويحتاج الفلسطينيون عادة الى ثلاثة تصاريح مختلفة من أجل الغدو والرواح فيما بين قطاع غزة والضفة الغربية. وقد أبلغت اللجنة بأن قرابة ٦٨ في المائة من الموظفين الطبيين الذين يعملون في المؤسسات الصحية الفلسطينية بالقدس الشرقية يأتون من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يتمكن من الوصول الى مكان العمل ما يقرب من ٣١٨ طبيبا و ٧٠٥ ممرضات فضلا عن موظفين طبيين آخرين. وقيل إن مستشفى المقاصد بالقدس الشرقية، الذي تكون عادة جميع أسرّته مشغولة، كان فيه أثناء الإغلاق ٢٢٠ سريرا خاليا من بين مجموع أسرّته البالغ ٢٦٤.

٧٩٧ - والمشكلة المتصلة بالتصاريح الصادرة للفلسطينيين كي يدخلوا اسرائيل هي أنه ليس بإمكانهم البقاء داخل اسرائيل إلا بين الساعة الخامسة صباحا والساعة السابعة مساء. وفي حالة اكتشاف شخص من العاملين كموظفين طبيين في المؤسسات الصحية الفلسطينية بالقدس قد قضى الليلة في اسرائيل، فإن

هـــذا الشخص يتعرض للمقاضـــاة والمحاكمـــة. وكانت هناك مؤخرا ٢٤٥ عيادة طبية في الضفة الغربية لا تستطيع الاضطلاع بمهمتها من جراء الإغلاق. وبالإضافة الى هذه الحالة المتصلة بالموظفين الطبيين، ذكرت التقارير أن ثمة حالات نقص خطيرة في الإمدادات الطبية الحيوية مثل الأوكسجين والأدوية كالمضادات الحيوية، الى جانب الأدوية الخاصة بأمراض القلب والكلية وارتفاع ضغط الدم، والمياه المعقمة، واللقاحات، وخاصة في قطاع غزة.

٧٩٨ - ومحدودية فترة البقاء في اسرائيل تزداد صعوبة نظرا للوقت اللازم لوصول الشخص من الأراضي المحتلة الى مكان عمله في اسرائيل بعد قضاء ساعتين في المتوسط عند نقاط العبور:

"ثلاث ساعات، أغادر مسكني في الساعة الرابعة صباحا. وأصل الى تل أبيب في الساعة ٧/٣٠ صباحا. والمسافة لا تزيد على ١٠٠ كيلومتر والمفروض ألا تستغرق أكثر من ساعة واحدة. وأنا أنتهي من عملي في الساعة ٤ مساء وأصل مسكني الساعة ٧ مساء."

وتذكر الأنباء أيضا أن ثمة عقبات كبيرة توضع لإعاقة تصدير السلع من الأراضي المحتلة، فعمليات التفتيش، التي قد تتكرر، يمكن أن تستغرق ما يصل الى ٨ أو ١٠ ساعات. ولقد قيل إن هناك شاحنات محملة بالسلع تؤخر في بعض الحالات مدة طويلة تبلغ يومين أو ٣ أيام. وكثيرا ما يجري طرح كميات كبيرة من المحاصيل التي تفسد من جراء ذلك التأخير.

٧٩٩ - وإلى جانب تقييد عدد التصاريح الصادرة للفلسطينيين، تفرض السلطات الاسرائيلية أيضا شروطا تتعلق بالأهلية. فالعاملون الذين سمح لهم مؤخرا بالدخول الى اسرائيل قد اشترط فيهم، كما تقول التقارير، أن يكونوا قد تجاوزا سن الأربعين وأن يكونوا متزوجين وآباء أيضا. ولقد قيل إن بعض كبار المسؤولين بالسلطة الفلسطينية وأعضاء المجلس الفلسطيني قد منعوا من الوصول الى اسرائيل وسائر أجزاء الأراضي المحتلة رغم أنهم كانوا يحملون جوازات المرور الخاصة بالشخصيات البارزة. وفي ١٢ حزيران/يونيه، منع ٢٠ عضوا بالمجلس الفلسطيني من مبارحة غزة عندما رفضوا الخضوع للتفتيش في نقطة العبور "ارتز". وبالإضافة الى الانتقال الى اسرائيل وسائر أجزاء الأراضي المحتلة، ليس بإمكان الفلسطينيين أن يسافروا الى الخارج. والبعض لديه انطباع بأن السفر الى أوروبا أيسر من السفر الى أحد أجزاء الأراضي المحتلة.

٨٠٠ - وفضلا عن هذه التدابير الآنفة الذكر والتي تصـــل الى حد العقوبة الجماعية، استُرعي انتباه اللجنة الخاصة الى استمرار مضايقة الفلسطينيين عند نقاط التفتيش، وهذا يجري أحيانا بطريقة تعسفية. وقد أبلغـــت اللجنة بوفـــاة مريـــض يبلغ ٣٤ عاما كان يعاني من مرض خطير في القلب؛ وقد توفي في ١٣ حزيران/يونيه بينما كان يحاول اجتياز نقطة التفتيش "ارتز" في طريقه الى مستشفى في تل أبيب. وحسب أقوال شهود عيان فإن الجنود الاسرائيليين طلبوا الى هذا المريض أن يكرر ذكر اسمه وأن يكتبه على قطعة من الورق وأن يدون رقم بطاقة هويته، وذلك بينما كان المريض يتنفس تنفسا اصطناعيا داخل سيارة الإسعاف. وأطلعت اللجنة الخاصة أيضا على طريقة متبعة في معاملة العمال الفلسطينيين عند نقطة

العبور "ارتز"، وهذه الطريقة تسمى "حلابات" ومعناها بالعربية حلب البقر. فالعمال يمرون من خلال بوابات، وفي نهاية هذه البوابات يقوم جندي بتفتيشهم، ويخضعهم للفحص. وبعد عملية الفحص هذه، وليس قبلها، يتم إدخال بيانات وثائق العامل في حاسوب، ويسمح له بدخول اسرائيل. وذات الطريقة تتكرر عند العودة، كما تذكر التقارير. وقد أبلغت اللجنة بأن العمال يتعرضون للضرب لو صدر منهم أي "خطأ". وقال الشاهد "إن العامل الفلسطيني يتم تجريده تماما من شخصيته الإنسانية".

٨٠١ - والفلسطينيون الذين يشتبه في ارتكابهم مخالفات، بمن فيهم الأحداث، يتعرضون أحيانا للضرب المبرح على أيدي الاسرائيليين من مدنيين وعسكريين ورجال شرطة. ويتعرض الفلسطينيون للضرب والمضايقات على نحو تعسفي بحت، من قبل القوات الاسرائيلية والمدنيين الاسرائيليين، بمن فيهم المستوطنون. والسكان العرب بالأراضي المحتلة ما زالوا يشكون من الأضرار التي تلحق بمساكنهم وممتلكاتهم، الى جانب سرقة ما لديهم من نفائس، أثناء التفتيشات والمداهمات من قبل الجيش الاسرائيلي وقوات الأمن الاسرائيلية أو أثناء حالات هيجان المستوطنين ضدهم وخاصة في الخليل.

٨٠٢ - وحرية تنقل الفلسطينيين مقيدة كذلك الى حد ما داخل قطاع غزة. فاسرائيل تسيطر على ما يقرب من ٣٠ في المائة من قطاع غزة، ولا يسمح للسكان الفلسطينيين أن يستخدموا بعض الطرق المجاورة للمستوطنات والمناطق العسكرية. وهناك، بالإضافة الى ذلك، طرق أخرى لا يسمح فيها للفلسطينيين بأن يقودوا سياراتهم وهم وحدهم في السيارة بحجة اعتبارات الأمن.

٨٠٣ - وكانت لإغلاق الأراضي المحتلة آثار ضارة بصفة خاصة فيما يتصل بحالة التعليم. وعقب فرض الإغلاق الصارم في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، أصدر قائد القيادة الوسطى أمرا في ١١ آذار/مارس يقضي بأن يقوم جميع الطلبة من قطاع غزة، الذين يدرسون في المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية، بالتقدم فورا الى مكاتب الاتصال المدنية كي يسجلوا أنفسهم قبل الانتقال الى غزة. وألقي القبض على ما يقرب من ٣٧٠ طالبا عندما دوهمت مباني مهاجعهم في ٢٨ آذار/مارس من قبل المظليين وأعضاء الوحدات السرية ورجال الشرطة. وذكرت التقارير أن هؤلاء الطلبة قد عُصبت أعينهم وشُد وثاقهم قبل أن يؤخذوا للاستجواب. وقال شهود عيان أمام اللجنة أن الطلبة قد تعرضوا للإذلال بعد إطلاق سراحهم، وذلك بتعليق لافتة على ظهر كل منهم تحمل عبارة "للشحن الى غزة". ومن بين الطلبة الذين ألقي القبض عليهم، كان هناك ما يقرب من ٢٨٠ طالبا من جامعة بير زيت، وهؤلاء يشكلون ١٠ في المائة من مجموع طلبتها، كما جاء في التقارير. ومن المقدر أن ما يقرب من ٢٠٠ ١ طالب قد تأثروا بهذا الإجراء، مما أضاع عليهم بالتالي سنتهم الجامعية. ومن جراء الإغلاق، تعذر وصول حوالي ٢٠ في المائة من الطلبة و ٥٠ في المائة من المدرسين الى المدارس بالضفة الغربية.

٨٠٤ - وعقب التفجيرات الانتحارية الأربع، قررت الحكومة الاسرائيلية في شهر آذار/مارس أن تغلق، في القدس والخليل، أبواب عدد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية والخيرية الى جانب المنشورات التابعة للحركات الإسلامية. ففي الخليل أغلقت المؤسسات التالية: كلية الشريعة؛ وجامعة الخليل التي تضم

٧٠٠ ١ طالب؛ ومعهد البوليتكنك الذي يضم ٩٠٠ طالب؛ والجمعية الخيرية الإسلامية؛ وجمعية الشبان المسلمين. وأغلقت في القدس المؤسسات التالية: كلية العلوم الإسلامية في أبو ديس وهي بلدية تابعة للقدس، حيث يوجد ٥٢٠ طالبا؛ وكلية أبو ديس للعلوم والتكنولوجيا، وبها ٠٥٠ ١ طالبا؛ ولجنة العلوم الإسلامية بالقدس؛ وصندوق مساعدة وإنقاذ الأرض المقدسة؛ ومقر مركز الثقافة والعلوم الإسلامية في ضاحية البريد.

٨٠٥ - والقيود التي فرضت على حرية التنقل بسبب الإغلاق قد حدت من وصول المصلين إلى الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، وخاصة في القدس. وخلال شهر رمضان كان يسمح بالدخول إلى القدس والحرم الشريف، بالإضافة إلى من يحملون بطاقات هوية إسرائيلية فقط للأشخاص الذين يزيد سنهم عن ٣٠ عاما من سكان الضفة الغربية الذين معهم تصريح بدخول اسرائيل. ومُنع سكان غزة، مع هذا، من الدخول. وأغير على عدد من المساجد في الضفة الغربية وأغلقت خلال العمليات العسكرية الكاسحة التي جرت في أعقاب التفجيرات الانتحارية. وأحاطت اللجنة الخاصة علما مع القلق بالمعلومات التي قدمتها إليها حكومة الأردن بشأن قيام السلطات الإسرائيلية في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بهدم مسجد يقع في حي النبي يعقوب بالقدس. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت السلطات الإسرائيلية في بناء جدار في موقع قبة راحيل، وهو موقع إسلامي مقدس بالقرب من بيت لحم. ولاحظت اللجنة الخاصة أيضا أن السلطات الإسرائيلية سمحت مؤخرا لأعضاء حركات مؤمني جبل الهيكل وحاي فيكايم وكاهاناحاي بالدخول إلى ساحة الحرم الشريف بالقدس، حيث يوجد المسجد الأقصى. وفي تطور إيجابي، أحاطت اللجنة الخامسة علما بأن إدارة الأوقاف الإسلامية والمحكمة الشرعية قد رجعتا إلى مكانيهما بوسط مدينة الخليل في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ولاحظت اللجنة، مع هذا، أن صحيفة جروسالم تايمز قد ذكرت في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦ أن رئيس وزراء اسرائيل في ذلك الوقت قد أصر إلى أن تحتفظ اسرائيل بالسيطرة الكاملة على الحرم الإبراهيمي في الخليل.

٨٠٦ - وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، تابعت اللجنة الخاصة عن كثب حالة السجناء الفلسطينيين. ووفقا لاتفاقات أوسلو، تم الإفراج عن ٢٠٠ ١ سجين فلسطيني في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، كما أفرج عما يقرب من ٨٠٠ سجين آخر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. والسجينات الفلسطينيات المتبقيات، البالغ عددهن ٣٦ لم يطلق سراحهن بعد. ولم يعلن عن إفراجات أخرى، وفقا للمعلومات المتوفرة حاليا لدى اللجنة الخاصة. وقبل الانسحاب من مدن الضفة الغربية التي سبق ذكرها قامت السلطات الإسرائيلية بنقل جميع السجناء الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى سجون داخل اسرائيل، وهذا انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة.

٨٠٧ - ويوجد حاليا في المعتقلات الإسرائيلية ما يقرب من ٣٠٠ ٣ سجين فلسطيني، ومنهم حوالي ٣٤٠ من الأحداث. وعقب الهجمات الانتحارية بالقنابل في اسرائيل، في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس، ذكر أن المساكن والمساجد في كثير من القرى الفلسطينية بالضفة الغربية دوهمت، ومن المقدر أن ما يتراوح بين ٢٠٠ ١ و ٣٠٠ ١ شخص تقريبا قد اعتقلوا. ومن بين هؤلاء المعتقلون أشخاص يتعاطفون مع حركتي

حماس والجهاد الإسلامي، وأشخاص يعتقد بأنهم على صلة بالهجمات الانتحارية بالقنابل، وأقرباء أسر مفجري القنابل الانتحارية والذكور من أفراد هذه الأسر، إلى جانب أشخاص آخرين من المشتبه في صلتهم بمقترفي جرائم أمنية. وقيل أن الأحداث الذين كانوا يجلسون بالمسجد عقب الصلاة مع حركيي حماس قد اتهموا بالعضوية في هذه الحركة. وقد ذكرت التقارير أن ثمة ما يزيد إلى ٢٠٠ من الأشخاص الذين قبض عليهم قد وضعوا بعد ذلك رهن الاعتقال الإداري. ومن الجدير بالذكر أن فترة الاعتقال الإداري قد زيدت من ستة أشهر إلى سنة واحدة. وأنها قابلة للتجديد. ومن المقدر أنه قبض إلى قرابة ٢٠٠ ١ شخص من الأراضي المحتلـــــة أثناء هذه العملية، وأن استخدام الاعتقال الإداري قد تزايد بشكل كبير. ولقد أفادت الأنباء بأن ما يزيد عن ٠٠٠ ٥ من حركيي حماس والجهاد الإسلامي قد سيقوا إلى المعتقلات منذ بداية عملية الاعتقال، وهذا يشمل المنطقة ألف. ويوجد في الوقت الراهن ما يقرب من ٣٧٢ فلسطينيا رهن الاعتقال الإداري، وثمة ٩٢ من بينهم قد تجددت فترة اعتقالهم أكثر من مرة. وتفيد التقارير بأن اعتقال ٦٥ معتقلا إداريا تقريبا قد جدد أكثر من ثلاث مرات. وقيل إن ثمة سجينا قد قضى ٤٢ شهرا في هذا الاعتقال الإداري، حيث أن فترة اعتقاله قد جددت سبع مرات. وأبلغت اللجنة الخاصة عن حالة صبي فلسطيني، يبلغ من العمر ١٥ عاما، وهو رهن الاعتقال الإداري في الوقت الحالي لأنه يمت بصلة من القربى لأحد مفجري القنابل الانتحاريين، ويشكل، كما يقال "تهديدا لأمن المنطقة".

٨٠٨ - وبالإضافة إلى اعتقال أفراد أسر مفجري القنابل الانتحاريين وأقربائهم، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم مساكن هذه الأسر. وقد هدم، في هذا الصدد، ما يقرب من ثمانية مساكن؛ وكان من بينها مسكن قيل إنه هدم بطريق الخطأ. وفضلا عن هذا، تم إغلاق وختم أجزاء المساكن التي تعود مفجرو القنابل الانتحاريون أن يعيشوا فيها، كما قالت التقارير. واستمر هدم المساكن المملوكة للفلسطينيين بزعم عدم وجود رخص بناء. والمساكن تهدم أيضا لذات هذه الأسباب بجوار المستوطنات من أجل إتاحة الفرصة لتوسيع المستوطنات. ومن المقدر أن قرابة ٤٠٠ مسكن مملوكة للعرب في الأراضي المحتلة قد هدمت منذ بداية الانتفاضة في نهاية عام ١٩٨٧.

٨٠٩ - وكان الإغلاق الذي فرض على الأراضي المحتلة قاسيا، بوجه خاص، على المعتقلين الفلسطينيين. فنظرا إلى اعتقالهم في اسرائيل، وفي ضوء تقليص حرية تحرك سكان الأراضي المحتلة بشكل شديد، عـــزل هؤلاء المعتقلون تماما عن أسرهم، كما عزلوا في حالات كثيرة عن محاميهم منذ بداية الإغلاق، مما يشكل انتهاكا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة. وتصاريح زيارة السجناء لم تصدر إلا للأطفال من سن ٣ أو ٤ سنوات، هم وأمهاتهم، كما ذكرت التقارير. وهذا الوضع له آثار نفسية بالغة الخطورة على الأحداث الذين يتعرضون من حيث المعاملة وظروف الاعتقال لنفس ما يتعرض له الكبار. وأبلغت اللجنة الخاصة بأن رسائل الأسر إلى السجناء تذاع من خلال "إذاعة فلسطين". وعدم تمكن المحامين من الضفة الغربية من الاتصال بالسجناء الفلسطينيين قد يعني أيضا تحميل هذه الأسر تكاليف إضافية. ففي حالة منع محام من الأراضي المحتلة من دخول اسرائيل، يتعين توكيل محام فلسطيني من القدس من أعضاء نقابة المحامين الاسرائيليين أو محام اسرائيلي. وأبلغت اللجنة الخاصة بأنه اذا كان المحامي الفلسطيني يتقاضى ٣٠٠ دولار للدفاع عن موكله، فإن الأسرة قد تضطر دفع ٠٠٠ ٣ دولار لمحام اسرائيلي.

٨١٠ - ويقال إن أحوال السجناء الفلسطينيين في المعتقلات قد ازدادت تدهورا منذ توقيع اتفاقات أوسلو. وأبلغت اللجنة الخاصة بأنه عند قيام السجناء بالاحتجاج إلى ظروف اعتقالهم، فإن سلطات السجن الإسرائيلية ترد عليهم بأن الأمر لا يحتاج لإدخال أي تحسينات حيث أنه سيفرج عنهم في وقت قريب على أي حال بموجب اتفاقات السلام. وذكرت التقارير أن بعض المكاسب التي حققها السجناء نتيجة لعمليات الإضراب عن الطعام في الماضي قد فقدت الآن. وأشير إلى أن السجناء الذين كانوا معتقلين في ٢٠ معتقلا قد جمعوا الآن في خمسة معتقلات، مما يزيد من حدة الاكتظاظ السائد بالفعل. وبالإضافة إلى الاكتظاظ وعدم كفاية الملبس وكثرة التنقلات وسوء الطعام، كان أكبر شكاوى السجناء استمرار نقص الرعاية الطبية، بما في ذلك العمليات الخطرة والطب النفسي. وأبلغت اللجنة الخاصة بأنه يوجد في الوقت الراهن ٣٥٠ سجينا بحاجة إلى رعاية طبية في المستشفى. والمعتقلات غير مهيأة على الوجه الصحيح لاستقبال الأحداث، كما تقول التقارير. وجاء في هذه التقارير أيضا أن ستة من المعتقلين الفلسطينيين قد ماتوا في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، منذ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٨١١ - وصف أحد الشهود الذين مثلوا أمام اللجنة الخاصة أحوال الاعتقال داخل معتقل الأنصار، وهو معتقل يقع في صحراء النقب مؤلف من خيام. فقال إن الخيام مقسمة إلى مجموعات، تتكون كل منها من ٥ أو ٦ خيام، وإن ثمة ما يتراوح بين ٤٠ و ٤٢ معتقلا يقيمون بكل منها؛ وإن الخيام محاطة بأسلاك شائكة وبأبراج للحراسة؛ ولا يسمح للمعتقلين في إحدى الخيام بالتحدث إلى المعتقلين في الخيام الأخرى؛ والقنابل المسيلة للدموع تستخدم في تفريق السجناء أثناء الاحتجاجات؛ ويوقظ السجناء في الساعة الثانية صباحا كيما يتم حصرهم؛ وعمليات الحصر هذه تتكرر كل يوم من ثلاث إلى أربع مرات؛ والسجناء مطالبون برفع رفارف الخيام عند الفجر ليتمكن الجنود من التحقق من أنه لم يعد هناك أي سجين نائم.

٨١٢ - وما زال السجناء الفلسطينيون يتعرضون لطرق من الاستجواب تصل إلى حد التعذيب بدرجات بالغة الشدة. ومن الجدير بالذكر أن لجنة وزارية مشتركة أعطت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ "تراخيص استثنائية" لمحققي دائرة الأمن العام باستخدام "ضغط مادي ونفسي معقول" (مما يتعارض مع اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة)، وما زالت تجدد كل ثلاثة أشهر دون انقطاع. وتستخدم الأساليب، كالهز العنيف، مثلا، وفقا لمبادئ توجيهية سرية وقد تؤدي إلى نزيف دماغي قاتل يفضي إلى وفاة المعتقل، كما حدث في حالة المعتقل الفلسطيني الذي مات من جراء الاستجواب في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وتفيد التقارير بأن بعض المعتقلين قد تعرضوا لعمليات استجواب قاسية لفترة تزيد عن شهر، وقد قيل أن التراخيص الاستثنائية تعطي الحصانة أيضا للمحققين في حالة موت المعتقل أو إصابته بحالة عجز دائمة أو مؤقتة. وأبلغت اللجنة الخاصة بطريقة التعذيب المسماة "القنبلة الموقوتة"، حيث يتعرض السجين للضغط النفسي والبدني، بما في ذلك الضرب، والخنق إلى حين فقد السجين لوعيه، والهز العنيف، والحرمان من النوم والطعام، والهدف من ذلك هو جعل السجين "ينفجر" بالاعتراف أو يموت. وشهد معتقل سابق أمام اللجنة الخاصة بأنه اعترف بجرائم لم يرتكبها لمجرد وقف التعذيب، وإن هذا كثيرا ما يحدث من جانب المعتقلين. وقد أبلغت اللجنة الخاصة بأن ما يقرب من ٧٥٠ فلسطينيا معتقلا يتعرضون الآن لطرق استجواب تصل إلى حد التعذيب. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت اللجنة بأن من المعتقد أن ما يزيد عن ٤٠ من المعتقلين الفلسطينيين

من سجون اسرائيل هم الآن رهن الحبس الانفرادي. وبين الشهود للجنة الخاصة أن السجين قد يظل في حبس انفرادي لمدة تصل ثمانية شهور دون أن يمثل أمام القاضي.

٨١٣ - وإذ ألغت محكمة العدل العليا في اسرائيل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أمرا مؤقتا يحظر استخدام الضغط البدني أثناء التحقيق مع المعتقل عبد البلبيسي، تكون المحكمة، قد سمحت لأول مرة لدائرة الأمن العام بأن تستخدم الضغط البدني، بما في ذلك الهز العنيف الوارد وصفه في "التراخيص الاستثنائية"، التي أعطيت بها باستمرار منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وهو يصل إلى حد التعذيب.

٨١٤ - وأبلغت اللجنة الخاصة بأن نقل السجناء إلى اسرائيل من المعتقلات الواقعة في الأراضي المحتلة، إلى جانب تخفيض عدد المحاكم العسكرية من ٥ إلى ٣، والنقل اللاحق للملفات قد أدت إلى إحداث فوضى، وضاع الكثير من الملفات. وقيل إن نقل المحاكم العسكرية من المدن إلى المستوطنات يعني اضطرار المحامين إلى الخضوع لعمليات تفتيش مهينة في بعض الأحيان، وحتى عند المغادرة، كان عليهم سلوك طريق التفافي حول القدس. ولفت انتباه اللجنة الخاصة إلى أن العقوبات التي تفرض على بعض الجرائم قد أصبحت أشد قسوة:

> "منذ عام ١٩٦٧ وحتى مفاوضات السلام في أوسلو والقاهرة وطابا، كانت عقوبة رمي الحجارة، على سبيل المثال، السجن لفترة تتراوح في المتوسط بين ثلاثة وخمسة أشهر. واليوم، يحكم على القاصر بالسجن أكثر من عشرة أشهر عند ارتكاب نفس الجريمة".

وكذلك لفت انتباه اللجنة إلى التفرقة في السن بين الأحداث الفلسطينيين والإسرائيليين: فالحدث في الضفة الغربية من كانت سنه دون ١٣ سنة، وسن الحدث من العرب سكان القدس أو إسرائيل دون ١٦ سنة. والمواطنون اليهود الإسرائيليون يعتبرون أحداثا حتى سن ١٨ سنة كما تفيد التقارير.

٨١٥ - وبالإضافة إلى التساهل غير المتناسب في العقوبات التي تطبق على الإسرائيليين بالقياس إلى قسوة العقوبات التي تفرض على الفلسطينيين، يلاحظ أن ثمة سمة من سمات إدارة العدالة من جانب إسرائيل وهي المماطلة فيما يتصل بالفلسطينيين. فمحاكمة أحد الفلسطينيين، واسمه الرنتيسي، قد تأجلت ٢١ مرة. وأكره سجين آخر على التوقيع على اعتراف مكتوب باللغة العبرية، بعد الاكتفاء بتلاوته عليه باللغة العربية. وأبلغت اللجنة الخاصة بشكاوى من أن محاكمات العديد من السجناء الفلسطينيين تجري داخل أقسام التحقيق في المعتقلات التي هم معتقلون فيها. وقيل إن ثمة سجناء كثيرين لم يكونوا على علم بأنهم ماثلون أمام القاضي، وأنه كان يجري تمديد اعتقالهم، ومن ثم فإنهم لم يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم. وتقول التقارير إنه لم يسمح للسجناء الفلسطينيين في حالات عديدة بالاتصال بالمحامين، كما أن أسر هؤلاء السجناء لم تخطر بهذه المحاكمات. وعلى سبيل المثال، ومن جراء المماطلة أيضا، يلاحظ أن أربعة من الفلسطينيين كانوا قد أصيبوا بجراح على يد الشرطة في الحرم الشريف في عام ١٩٨٩، تقدموا بالتماسات إلى المحكمة العليا مطالبين بتعويض، وأحيلت قضيتهم إلى لجنة وزارية مشتركة خاصة، ولكنهم

لم يمثلوا أمام هذه اللجنة إلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويزعم أن ثمة سياسة معمولا بها تقضي بإبقاء السجناء رهن الاعتقال أطول فترة ممكنة: ويقال إن السجناء قد يقضون فترة تتراوح بين ٦ أو ٧ أشهر رهن الاعتقال لاتهامهم بجريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة ٣ أشهر. وأبلغت اللجنة أيضا بأن ممثلي السلطات الإسرائيلية قد اعترفوا باتلاف سجلات الأراضي فيما يتصل بمنازعات على الأراضي، رغم أن ملفات ملكية الأراضي يجب أن تحفظ إلى أجل غير مسمى.

٨١٦ - ومع أن عدد حوادث العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، التي تنطوي على إصابات وخسائر في الأرواح، قد هبط خلال الفترة قيد الاستعراض، وذلك بسبب قلة الاتصال الفعلي بين الطائفتين، وذكرت التقارير أنه كان ثمة تشدد أكثر من ذي قبل في القواعد الجديدة المتصلة بإطلاق النار في الضفة الغربية وغور الأردن بعد الانسحاب الإسرائيلي من سبع مدن في الضفة الغربية. واستمرت الوحدات السرية في العمل، بما في ذلك داخل قطاع غزة. واستمرت كذلك عمليات القتل دون محاكمة، وذلك من قبيل ما حدث في مالطة من قتل السيد فتحي الشقاقي زعيم حركة الجهاد الإسلامي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وقتل السيد يحيى عياش الذي يعتقد أنه كان صانع القنابل الرئيسي لدى حركة حماس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وفي شباط/ فبراير ١٩٩٦، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا يقول إن ما يقرب من ١٥٠ فلسطينيا قد قتلوا على يد قوات الأمن الإسرائيلية منذ تنفيذ الاتفاق المبرم بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا الذي وقع عليه بالقاهرة في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤. ويقال إن قوات الأمن الإسرائيلية تتمتع بحرية مطلقة للتصرف دون عائق في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، بما فيها قطاع غزة. وقد اشتكى شهود إلى اللجنة الخاصة من أنه كثيرا ما يوقفهم الجيش للتحقق من هوياتهم في الطريق. ولقد ارتفع معدل الخسائر في الأرواح أيضا من جراء الانفجارات العرضية للأجهزة المتفجرة التي يخلفها الجيش الإسرائيلي وراءه عقب التدريبات. وقد أدت إصابات عديدة من هذا النوع إلى عمليات بتر أطراف، وذلك إلى جانب مقتل ٢١ شخصا منهم ١٦ دون السادسة عشرة من العمر.

٨١٧ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، قررت لجنة خاصة تابعة لمجلس الوزراء الإسرائيلي برئاسة رئيس الوزراء في ذلك الوقت، السيد شيمون بيريز، عدم دفع تعويض للفلسطينيين الذين قتلوا أو أصيبوا على يد القوات الإسرائيلية أثناء الانتفاضة. وقيل إن وزير العدل في ذلك الوقت قد صرح بأن هذا القرار سيحول دون تقديم طلبات للتعويض تناهز قيمتها ٧٠٠ مليون دولار. وذكرت صحيفة جروسالم بوست في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ أن عددا من المنظمات الإسرائيلية المعنية بحقوق الإنسان والحقوق المدنية قد لاحظت أن المحاكم الإسرائيلية قد أقرت مرارا بحق العرب سكان الأراضي في رفع دعوى بشأن تعويضات عن أضرار متصلة بالانتفاضة، وأنها ما فتئت تنظر في مثل هذه القضايا منذ سنوات. ومن المقدر أن ما يقرب من ٠٠٠ ١٠٠ فلسطيني قد أصيبوا على يد القوات الإسرائيلية منذ بداية الانتفاضة. وهناك كثيرون ممن أصيبوا ما زالوا بحاجة إلى عمليات جراحية وإلى معالجات وإلى إعادة تأهيل أيضا.

٨١٨ - وإن واحدا من أكثر مصادر التوتر في الأراضي المحتلة استمرارية وأشدها خطورة وجود وتوسع المستوطنات الإسرائيلية وبناء طرق التفافية لربط هذه المستوطنات بعضها ببعض وبإسرائيل كذلك. وقد

أدى هذا إلى مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي المملوكة للعرب، ولم يهبط مستواه منذ توقيع اتفاقات السلام. والاتجاه الحالي يتمثل، فيما يبدو، في نزع ملكية مساحات صغيرة من الأراضي في الأحياء الفلسطينية، ولا سيما حول القدس. والتمادي في سياسة المستوطنات وتعزيزها يشكلان انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وقد أعلنت حكومة حزب العمل عندما تولت مقاليد السلطة في عام ١٩٩٢ وقف بناء أي مستوطنات جديدة، ولكنها سمحت في نفس الوقت بالتوسع دون هوادة في المستوطنات الإسرائيلية القائمة عن طريق الشركات الخاصة، مما زاد حجم هذه المستوطنات إلى ثلاثة أضعاف حجمها الأصلي في بعض الأحيان. وقد قيل، على سبيل المثال، إن المستوطنين من مستوطنة أفرات قد بلغ بهم الأمر أن انتهزوا فرصة إغلاق الأراضي المحتلة واستولوا على أراض وأعدوها لبناء مساكن جديدة.

٨١٩ - وأكثر الخطوات التي اتخذتها حكومة ليكود الجديدة إثارة للفزع حتى الآن، وأكثرها تهديدا لعملية السلام هي قرار الحكومة في ٢ آب/أغسطس بإنهاء تجميد بناء المستوطنات الذي استمر أربع سنوات، والذي كانت قد فرضته الحكومة السابقة. وجاء في التقارير أن رئيس وزراء إسرائيل وصف هذه الخطوة بأنها ترمي إلى "تصحيح التمييز ضد المستوطنات اليهودية في يهوذا والسامرة وقطاع غزة". وبدلا من وجود لجنة وزارية، يملك رئيس الوزراء ووزير الدفاع الآن سلطة اتخاذ القرار بشأن توسيع المستوطنات. وفي ١٢ آب/أغسطس، أعلن وزير الداخلية التزامه بالقيام فورا بتخصيص ١٥ مليون شاقل جديد (أي ٥ ملايين دولار تقريبا) كمعونة طارئة للمستوطنات، وهذه المعونة تشكل جزءا من ميزانية رصدت للمستوطنات في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، أفادت التقارير أنها تبلغ ٤٠ مليون شاقل. وبدأ التوسع في المستوطنات في ١٢ آب/أغسطس عندما سمح بوضع ٣٠٠ منزل متنقل في مستوطنات بالضفة الغربية. ولفت انتباه اللجنة الخاصة إلى أن مستوطنة جديدة باسم هار هوما توشك أن تبنى. والمستوطنات تشكل تهديدا بيئيا أيضا للأراضي الزراعية الفلسطينية المحيطة بها، حيث أن فضلات هذه المستوطنات تصرف في هذه الأراضي.

٨٢٠ - وفي التقرير الذي قدمه المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى مؤتمر العمل الدولي، في دورته الثالثة والثمانين، صرح المدير العام بما يلي بشأن المستوطنات:

"بالاضافة إلى المشاكل السياسية التي تثيرها إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، فإن هذه المستوطنات لها أثر كبير في مجالين آخرين، هما: مصادرة الأراضي والموارد المائية، والعلاقات بين المستوطنين والسكان الفلسطينيين الأصليين. فالمستوطنات الجديدة يجري بناؤها والمستوطنات القائمة بالفعل يجري توسيعها على أراض يستولي عليها الجيش الإسرائيلي، إما بشكل مباشر لهذا الغرض، وإما لإنشاء معسكر في البداية ثم يعدل المعسكر في وقت لاحق للاستعمال (كمساكن خاصة أو مكاتب أو متاجر أو مزارع). وهذه العملية تنطوي أيضا على بناء شبكات طرق، ومد طرق راقدة، كيما يستخدمها المستوطنون، وإقامة طرق التفافية توفر اتصالا مباشرا بين المستوطنات والمدن الإسرائيلية، وأيضا بين المستوطنات نفسها.

"والمصادر الفلسطينية تقدر مساحة الأراضي المصادرة منذ توقيع إعلان المبادئ حتى شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ بـ ١٦٦,٤ من الكيلومترات المربعة، وذلك بالاضافة إلى ١٧,٨ من الكيلومترات المربعة من الأراضي صادرها المستوطنون بصورة غير رسمية. ومن بين مجموع المستوطنات البالغ ١٩٤ مستوطنة، قدر أن ٦٠ مستوطنة وسعت بهذه الطريقة أثناء نفس الفترة.

"وهذه الحالة مصدر توتر دائم، وقد أدت مرارا إلى وقف عملية السلام والمفاوضة، إن لم يكن تجميدهما تماما".

٨٢١ - وحالة أصحاب الأراضي الفلسطينيين صعبة في ضوء وقف عملية تسجيل الأراضي بالأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧. ولهذا السبب أعلنت الحكومة الإسرائيلرية أن نسبة ٦٦ في المائة من الضفة الغربية أملاك دولة. ومن يرفضون الدعوى بأن قطعة أرض ما هي أملاك دولة عليهم أن يثبتوا ملكيتها من خلال زراعتها لمدة عشر سنوات متعاقبة، وذلك دون أن تكون السلطات مطالبة بتقديم أي دليل على ملكية دولة اسرائيل لها. ولفت انتباه اللجنة الخاصة الى أن لجان الاعتراضات هي هيئات إدارية، لا قضائية، وهي لا تخضع بالتالي لقواعد الإجراءات والأدلة العادية. وحيث أن المرسوم المتعلق بأملاك الغائبين هو الذي يطبق في هذه الحالات، كما تقول التقارير، فإن السلطات الإسرائيلية، التي تمتلك موارد لا حد لها بالقياس الى الفلسطينيين، تقوم في الكثير من الأحيان، وفقا للتقارير ذات الصلة، بتقديم صور فوتوغرافية جوية لمنطقة ما كيما تثبت أنها لم تكن مزروعة. وبالاضافة الى ذلك تقول التقارير أيضا إن الخرائط التي يستخدمها الإسرائيليون يجري رسمها عادة بمقياس رسم غير مناسب.

٨٢٢ - ولفت انتباه اللجنة الخاصة مرة أخرى الى حالة قبيلة الجهالين البدوية التي ما فتئت تتلقى في الشهور الأخيرة أوامر بالإخلاء. فقد أمر ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٣ أو ٥٠٠ ٣ من أفراد هذه القبيلة لآخر مرة بأن يرحلوا في ٢٨ أيار/مايو عن الأرض التي يسكنونها والتي تجاور مباشرة مستوطنة معاليه أوميم، وهي أكبر مستوطنة في الأراضي المحتلة وتضم ٠٠٠ ١٥ نسمة، وذلك لإفساح الطريق أمام توسيع المستوطنة. وقد سبق للسلطات الإسرائيلية إجلاء قبيلة بالقوة من موقع كان يجاور مدينة عراد، وذلك في الخمسينات. ويجري طرد قبيلة الجهالين الآن من الأرض التي تسكنها حاليا، والتي تتبع قريتين من قرى الضفة الغربية، بحجة أن هذه الأرض أملاك دولة، على الرغم من اعتراف السلطات صراحة بأن سجلات الأراضي قد أتلفت، وعلى الرغم من عدم وجود دليل على أن الأرض ذات الصلة أملاك دولة. وأبلغت اللجنة الخاصة بأنه قد أجريت دراسة بيئية اسرائيلية للموقع البديل المعروض على قبيلة الجهالين، وهو مقلب نفايات تلقى به الفضلات المشعة المتخلفة عن المستشفيات الإسرائيلية، وأن هذه الدراسة قد أعلنت عدم صلاحية هذا الموقع لسكنى الإنسان. واستمرت محاولات طرد قبيلة الجهالين عن طريق الضوضاء والغبار من خلال أنشطة البناء المكثفة التي تجري على مسافة تقل عن ١٠٠ متر من مسكنها وبالإضافة الى ذلك، كانت هناك محاولة لإصدار أوامر بهدم الخيام وأكواخ الصفيح التي تعيش فيها قبيلة الجهالين، رغم أن هذه المباني لا تحتاج حتى الى رخص بناء. وفي ٢٦ آب/أغسطس، جاء في الأنباء أن قوات الدفاع الإسرائيلية وشرطة الحدود قد طردت ما يقرب من ١٠ أسر من قبيلة الجهالين، بعد أن أعلنت أن المنطقة التي تعيش فيها

تشكل منطقة للتدريب على إطلاق النار. وقيل إن الجنود قاموا بهذه العملية عندما كانت النساء والأطفال وحدهم في المنطقة، وأن أموالا ومجوهرات وممتلكات أخرى للجهالين قد سرقت.

٨٢٣ - وبالإضافة الى المستوطنات، تصادر الأرض في الأراضي المحتلة لبناء طرق التفافية أيضا. ومن الذرائع الأخيرة لبناء هذه الطرق، تيسير نقل الجنود الإسرائيليين من مدن المنطقة ألف بالضفة الغربية. وجاء في التقرير أنه حدث في شباط/فبراير ١٩٩٦ أن وافق رئيس الوزراء في ذلك الوقت، السيد شيمون بيريز على السماح ببناء خمسة طرق إلتفافية جديدة في الأراضي المحتلة لهذه الأغراض: غرب بيتونيا بمنطقة رام الله، وبجوار مستوطنة هاتسي شومرون بالقرب من نابلس؛ وعلى مقربة من حلحول؛ وبجوار السموع في منطقة الخليل؛ والطرق الخامس في موقع غير محدد. وثمة تطور آخر يبعث على الفزع، وهو ما تنتويه السلطات الإسرائيلية من بناء طريق عام بين مطاري اللد وقلندية بالقدس، مما ينطوي على مصادرة آلاف الأفدنة من الأراضي التابعة لـ ١٢ قرية من قرى الضفة الغربية الى جانب ٧٥٠ فدانا من الأراضي المجاورة لقلندية في بير نبالا وبيت حنينا ورافات. ولفت انتباه اللجنة الخاصة الى أن الطرق الالتفافية قد تستخدم أيضا كحواجز بين مختلف قطع الأرض المملوكة للعرب، مما يجعلها لقمة سائغة أمام عملية المصادرة. وإلى جانب الاستيلاء على أراض زراعية ممتازة، يلاحظ أن أعدادا كبيرة من أشجار الزيتون واللوز والتين والكرمة تقتلع باستمرار بهدف بناء طرق التفافية. وذات صباح في شهر حزيران/يونيه، بدأت عملية ضخمة لمصادرة الأراضي، حيث اقتلعت بالجرافات ١٠٠ شجرة زيتون معمرة، كما تقول التقارير، وذلك بمنطقة بيت لحم. ووصف أحد الشهود الطرق الجديدة، فقال:

> "إن هذه الطرق لم تبن لتكون مجرد شوارع تصل بين مكان وآخر، فهي تشبه الطرق العامة الرئيسية، وهي أعرض من مهابط الطائرات! ولا يمكن لأحد أن يتخيل أن المستوطنة التي تضم ٣٠٠ أو ٥٠٠ أسرة تحتاج الى طريق عام من هذا القبيل، بينما مدننا التي تضم ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة ليست بها طرق بنصف هذا العرض".

٨٢٤ - وتصادر الأرض الواقعة في الأراضي المحتلة أيضا لأغراض المحاجر، وكثيرا ما يتم ذلك على بعد بضعة كيلومترات فقط خارج "الخط الأخضر"، لتجنب إحداث ضرر بيئي في اسرائيل. وفي عام ١٩٩٤، صودر ٠٠٠ ١٠ دونم (٣٠٠ ٣ فدان) من أجود الأراضي الزراعية، كما تقول التقارير، من الفلسطينيين بالقرب من طولكرم لفتح ستة محاجر يتوقع منها أن توفر ٨ الى ٩ في المائة مما تحتاجه صناعة البناء في إسرائيل من الحصباء.

٨٢٥ - وأخطر حالات مصادرة الأرض في الأراضي المحتلة على الإطلاق هي حالة المنطقة الواقعة داخل القدس وفيما حولها. والمنظمات الفلسطينية المعنية بحقوق الإنسان تقول إن ثمة إحصاءات تدل على أن نسبة ٩٣ في المائة من الأرض في منطقة القدس قد صودرت. وقيل أيضا إن ٧٩٦ ٢ دونما من الأرض قد صودرت منذ توقيع اتفاقات أوسلو. ويقول أحد سكان القدس، إن السلطات الإسرائيلية حاولت أن تضم أكبر مساحة ممكنة من الأرض الفضاء في القدس الشرقية، مع قيامها في نفس الوقت بإبقاء أكبر عدد ممكن من

الفلسطينيين خارج حدود البلدية. وذكرت التقارير أن ما مجموعه ٠٠٠ ١٢٠ فلسطيني تقريبا قد أبعدوا عن حدود مدينة القدس منذ عام ١٩٦٧. ومن المقدر في الوقت الراهن أن قرابة ٧٢ في المائة من سكان القدس من اليهود.

٨٢٦ - وفي التقرير الذي قدمه المدير العام لمنظمة العمل الدولية الى مؤتمر العمل الدولي، في دورته الثالثة والثمانين، قال ما يلي بشأن القدس:

"إن المستوطنات القائمة يجري توسيعها في القدس الشرقية بصورة رئيسية، فالحكومة اتبعت نهجا جديدا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، تركز فيه كل جهودها على بناء المدينة والمنطقة الحضرية المحيطة بها بشكل مكثف وعلى سبيل الأولوية، وقد مدت حدود المدينة الى الخارج مسافات طويلة في اتجاهات الشمال والشرق والجنوب، حيث توغلت في الضفة الغربية المحتلة. ومما يثير قلق الفلسطينيين بشكل بالغ أنه قد تم تحقيق التفوق العددي للسكان اليهود على السكان العرب في المدينة القديمة والمناطق المجاورة بالقدس الشرقية، فضلا عن عزل المدينة عن بقية الصفة الغربية".

٨٢٧ - ومن الجدير بالذكر أن السكان الفلسطينيين بالقدس الشرقية يخضعون مباشرة للسيطرة الإسرائيلية كما أنهم يخضعون أيضا للقوانين الإسرائيلية التي توفر مزيدا من الحماية لحقوقهم من ناحية نظرية. ومع هذا، فقد تعرض هؤلاء السكان لتمييز منهجي. ففي ٨ نيسان/ابريل، قيل إن وزير الداخلية الإسرائيلي قرر إلغاء بطاقات هوية أهالي القدس الذين عاشوا خارج حدود المدينة فترة تزيد على سبع سنوات. وكان ثمة زعم بأن بعض التصاريح قد سحبت قبل انقضاء هذه المهلة الزمنية. وحالة المساكن في القدس الشرقية تتسم بالاكتظاظ، كما أنه لا يسمح عموما للفلسطينيين، فضلا عن هذا، بالحصول على رخص بناء، مما أدى الى وجود فرق كبير في الكثافة السكانية بين السكان اليهود والسكان العرب. فاليهود يتلقون التشجيع على الاستقرار في مساكن داخل القدس الشرقية. والمساكن المملوكة للفلسطينيين، والتي بنيت بدون تراخيص، تهدم بشكل منهجي. ولقد قيل إنه يجري في القدس، كل شهر، هدم خمسة مساكن في المتوسط. وما يزيد عن ٠٠٠ ٢ مسكن قد هدمت منذ عام ١٩٦٧، كما تقول التقارير، وذلك في نفس الوقت الذي لم تصدر فيه، خلال ذات الفترة، سوى ٦٠٠ الى ٧٠٠ رخصة بناء للسكان الفلسطينيين. وأبلغت اللجنة الخاصة أن رخص البناء ليست على الإطلاق في متناول الأسرة الفلسطينية من الناحية المالية. وفي ٢٧ آب/أغسطس، هدم مركز فلسطيني للمعوقين، وهو برج اللقلق، وكان هذا هو أول مبنى يهدم في مدينة القدس القديمة. وحالة الإسكان قد أكرهت كثيرا من سكان القدس على الخروج الى خارج حدود بلدية المدينة، بحثا عن العمل أو عن أحوال معيشة أيسر. ويمكن وصف السياسة التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية، والتي ترمي الى الحد من عدد العرب في القدس وتقليل هذا العدد، بما في ذلك قرار إلغاء بطاقات الهوية، بأنها تشكل صورة من صور التطهير العرقي البطئ.

٨٢٨ - وتعرضت المؤسسات الفلسطينية في القدس للاعتداءات، كما أن عددا منها قد أغلق. وفي نهاية شهر آب/أغسطس ١٩٩٥، وعدت السلطة الفلسطينية بإغلاق المكتب المركزي الفلسطيني لتعداد السكان والاحصاء وهيئة الإذاعة الفلسطينية ومجلس الصحة الفلسطيني بالقدس الشرقية. وذكرت التقارير أن السلطات الاسرائيلية قد جعلت انسحاب الجيش الاسرائيلي من الخليل مشروطا بإغلاق عدد من المؤسسات الفلسطينية التي يعتقد أن لها صلة بالسلطة الفلسطينية. وفي شباط/فبراير، قررت وزارة الأمن الداخلي بإسرائيل أن تحظر زيارات الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين الأجانب لبيت الشرق في القدس. وجاءت الأنباء بأن الحركيين من الجناح اليميني قد أقاموا مخيما على الطريق أمام بيت الشرق، وأخذوا بتهديد المارة لمدة ٢٤ ساعة يوميا، وذلك على مرأى ومسمع من الشرطة الإسرائيلية، وذكرت التقارير في ٢٥ آب/أغسطس أن السلطة الفلسطينية أغلقت بعض مكاتبها في القدس الشرقية: المركز الجغرافي الفلسطيني والمركز المهني الفلسطيني وإدارة الرياضة والشباب، باعتبار ذلك جزءا من شرط إسرائيلي مسبق للاستمرار في عملية السلام.

٨٢٩ - وأثناء التصويت لانتخاب أعضاء المجلس الفلسطيني، قيل إن السلطات الإسرائيلية قد وضعت عددا من العقبات في طريق الفلسطينيين، مما يفسر جزئيا انخفاض نسبة الناخبين في القدس. وقيل إن مكاتب البريد الخمسة التي استخدمت كمراكز للاقتراع لم تسمح إلا لـ ٥٠٠ ٤ فلسطيني فقط بالتصويت في المدينة، وذلك من بين ٠٠٠ ٥٠ تقريبا من الذين لديهم حق التصويت. وقد قيل إن قوات الأمن الإسرائيلية قامت بتخويف الناخبين من خلال الانتشار بأعداد كبيرة جدا حول مراكز الاقتراع. وجاء في الأنباء أن الشرطة التقطت صورا فوتوغرافية للناخبين وصورتهم بكاميرات الفيديو. وقيل إن الظروف اللازمة للتصويت بالاقتراع السري لم توفر، فبالإضافة الى القيود المفروضة على الحملات الانتخابية، كحظر التجمعات في الأماكن العامة، مثلا، قيل إن من أسباب ضآلة عدد الفلسطينيين الذين أدلوا بأصواتهم في القدس أنهم كانوا يخشون سحب بطاقات هويتهم في حالة ظهور أسمائهم في سجل الانتخابات الفلسطينية. وجاء في الأنباء أن بعض المارة إكرهوا على إزالة ملصقات الحملة الانتخابية. وقيل إن الشرطة صادرت وثائق تفويض عدد من مراقبي الانتخابات الفلسطينيين.

٨٣٠ - وسلوك المستوطنين يؤدي الى تفاقم التوترات الناشئة عن وجود المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وذكرت الصحيفتان الإسرائيليتان هآرتس وجروسالم بوست في ١٠ تموز/يوليه أن رئيس الوزراء، السيد بنيامين نتانياهو، رفض طلب الرئيس كلينتون أن تمتنع إسرائيل عن بناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة. وقيل إن الأرقام الصادرة عن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء تبين أنه كان يوجد في عام ١٩٩٢، ٠٠٠ ٩٦ مستوطن، مقارنة بالعدد الحالي البالغ ٠٠٠ ١٤٥ مستوطن. وهذا يدل على أن الزيادة في عدد المستوطنين أثناء السنوات الأربع الأخيرة كانت أكبر من أي زيادة في فترة مماثلة في الماضي. كما أن هذا يدل أيضا على أن عدد المستوطنين الإسرائيليين قد استمر في الزيادة بشكل كبير بعد توقيع اتفاقات أوسلو.

٨٣١ - وكان سلوك المستوطنين في مدينة الخليل باستمرار أعنف منه في بقية مدن الضفة الغربية؛ وقد تضمن ارتكاب اعتداءات جسدية على الفلسطينيين الى جانب إلحاق الضرر بممتلكاتهم. ومن الصعب تعايش المستوطنين مع السكان الفلسطينيين لأن المستوطنة واقعة في قلب المدينة. وانخفاض نسبة الناخبين الذين توجهوا الى صناديق الاقتراع أثناء الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ يدل على إحساس السكان بأنه لا حول لهم ولا قوة في هذا الموقف. والأسباب التي تتذرع بها الحكومة الإسرائيلية لتبرير عدم انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من الخليل ترجع الى بعض الشواغل الأمنية المتصلة بالمستوطنين. وبغية تأجيل انسحاب الجيش، قام المستوطنون بمهاجمة الفلسطينيين وتخريب ممتلكاتهم. وقد ذكرت التقارير أن السكان العرب بالخليل يترددون في الخروج من مساكنهم بعد الساعة السادسة أو السابعة مساء خشية أن يتعرضوا لاستفزازات وهجمات المستوطنين، وهذه الحالة وصفت بأنها نوع من أنواع حظر التجول ليلا. وما زال هناك تساهل في إنفاذ القوانين من جانب الشرطة والجهاز القضائي والجيش على المستوطنين الذين هم تحت ولاية إسرائيل والقوانين الإسرائيلية.

٨٣٢ - وأبلغت اللجنة الخاصة عن موت صبي عمرة ١٤ عاما من مخيم الجلزون للاجئين بالقرب من رام الله في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وقد قتل على طريق نابلس - رام الله من قبل مستوطن إسرائيلي عمد الى إطلاق الرصاص عليه من مسافة تقل عن ٢٥ مترا. ولم يقم الجيش باعتقال هذا المستوطن، ولكنه داهم مخيم اللاجئين.

٨٣٣ - ولا يجوز أن يغيب عن البال أنه توجد حاليا في قطاع غزة ١٨ مستوطنة إسرائيلية. وفيما يلي وصف للوضع من قبل أحد الشهور من غزة:

> "يشغل المستوطنون ٣٠ في المائة تقريبا من مساحة قطاع غزة، ويعيش المواطنون الفلسطينيون البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٠٠ ١ نسمة في الجزء الباقي. والمستوطنات شبيهة بالقلاع السعكرية. وهي تعني أيضا إغلاق الطرق. وكذلك تعني تخريب الأرض ومصادرتها. ويمكن أن تعني أيضا اقتراف أعمال القتل والإصابة بجراح".

وقد أبلغت اللجنة الخاصة عن حالة راعٍ للأغنام يناهز العاشرة من العمر ضربه الجنود ضربا مبرحا عندما دخلت أغنامه دون قصد منطقة تابعة لاحدى المستوطنات في قطاع غزة.

٨٣٤ - واستمرت اللجنة الخاصة في رصد الحالة السائدة في الجولان العربي السوري المحتل عن كثب. وعمدت اللجنة أثناء بعثتها الى المنطقة الى زيارة مدينة القنيطرة مرة أخرى، حيث لاحظت ما أحدثه الاسرائيليون من دمار. وعلمت اللجنة من الشهود الذين مثلوا أمامها أن الإعراب عن الشعور الوطني من قبل سكان الجولان العربي السوري ما زال يعاقب عليه عقابا شديدا. واستمرت مصادرة الأراضي وموارد المياه، في حين أن المرافق الصحية والتعليمية للسكان العرب ما زالت غير كافية. وعلى الرغم من السماح لمزيد من الطلبة من أبناء الجولان بالدراسة في الجمهورية العربية السورية، فإن حرية التنقل بوجه عام لا تزال

مقلصة. غير أن اللجنة لاحظت باهتمام أنه سمح لست نساء درزيات من الجمهورية العربية السورية في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بأن يدخلن الجولان السوري المحتل ليتزوجن. وتحدث الشهود عما يتعرضون له أحيانا من معاملة مهينة وقاسية على يد السلطات الاسرائيلية عند عودتهم الى الجولان السوري المحتل. وأبلغت اللجنة الخاصة عن عمليات حظر التجول التي قد يفرضها الحاكم العسكري بشكل تعسفي، وأيضا بشأن ما يجري أحيانا من مداهمة المساكن العربية أثناء الليل. وما زالت السلطات الاسرائيلية تمنع مواطني الجولان من تأكيد الهوية الوطنية السورية. وفي ١٤ شباط/فبراير، قام ما يقرب من ٨٠٠ من رجال الشرطة بتفريق المشتركين في إضراب تجاري ومظاهرات، نظموها بمناسبة مرور ١٤ عاما على احتجاجهم على فرض القانون الاسرائيلي على الجولان. وقد وصل الأمر بتعديل المناهج الدراسية في الجولان العربي السوري الى أن أدى في بعض الأحيان الى عدم تمكن الطلبة بالقدر الكافي من اللغة العربية، وهؤلاء الطلبة يدركون ذلك عندما يشرعون في دراساتهم بالجمهورية العربية السورية.

٨٣٥ - وقام الشهود الذين أدلوا بإفاداتهم أمام اللجنة الخاصة بإبلاغها أنه لا توجد فرص عمل للعرب في الجولان السوري المحتل. وصرحوا بأن أرباب الأعمال الاسرائيليين يقومون أحيانا عن عمد بتقديم أعمال تافهة لأشخاص يحملون درجات علمية عليا. ولا يسمح للأطباء المؤهلين بأن يفتحوا عيادات خاصة لأن درجاتهم الجامعية غير معترف بها من قبل الدولة. وقيل إن ما يقرب من ٦٠ الى ٧٠ طبيبا مؤهلا في الجولان المحتل لم يستطيعوا العثور على أي عمل سوى أن يكونوا عمال بناء. والنشاط الاقتصادي الرئيسي لسكان الجولان هو الزراعة. والمحصول الرئيسي للمنطقة هو التفاح. وقد أبلغت اللجنة الخاصة بأن السلطات الاسرائيلية تحظر بيع الغلال الزراعية، مما يعني بالتالي فرض اتكال اقتصادي على اسرائيل. وبالإضافة الى ذلك، يتحكم الاسرائيليون بالأسعار وبكميات مياه الري المتاحة للسكان العرب بالجولان، ويفرضون ضرائب مرهقة. وبالإضافة الى مصادرة الأراضي، قيل إن مياه بحيرة مسعدة قد حُجبت عن المزارعين العرب وحولت الى المستوطنات. وأحاطت اللجنة الخاصة علما بتوسيع مستوطنة كتسرين التي وصلت إليها قرابة ١٢٠ أسرة يهودية أثناء الفترة قيد الاستعراض.

٨٣٦ - وأبلغت اللجنة الخاصة بالأحوال البالغة القسوة التي يتعرض لها السجناء العرب من الجولان السوري المحتل داخل المعتقلات الاسرائيلية. وقيل إن ثمة سجناء كثيرين أصيبوا بأذى من جراء سوء المعاملة. وذكر للجنة أن مسألة المساواة أمام القانون لا وجود لها في الجولان السوري المحتل، وأنه لا توجد ضمانات قانونية للسوريين. ومن الأدلة التي سيقت، في هذا الصدد، ذلك التناقض الكبير بين الأحكام التي تصدر بحق العرب السوريين والأحكام التي تصدر بحق المستوطنين. وأفادت التقارير أن المستوطنين يحكم عليهم بأحكام متساهلة حتى عندما تثبت إدانتهم بقتل مواطنين سوريين. وزعم أن المستوطنين المسلحين كثيرا ما يقومون بأعمال استفزازية ضد المواطنين السوريين. وبالإضافة الى ذلك، وصفت أنشطة المستوطنين الاسرائيليين في الجولان السوري المحتل بأنها تشكل تهديدا للبيئة الطبيعية بسبب استغلال الموارد الطبيعية على نحو مكثف، من قبيل الاستيلاء على الأراضي الخصبة وموارد المياه. والتدهور البيئي في الجولان يحدث أيضا من جراء دفن الفضلات الصناعية الاسرائيلية وقطع أشجار الفاكهة واستخدام مبيدات الآفات والأسمدة والأصباغ في المستوطنات الاسرائيلية.

٨٣٧ - وتلقت اللجنة الخاصة من أحد الشهود الذين أدلوا بإفاداتهم أمامها في الجمهورية العربية السورية تقريرا مستفيضا يتحدث عن مواضيع منها حالة العمال العرب السوريين في الجولان السوري المحتل. وجاء في هذا التقرير أن العمال العرب يحصلون عموما على وظائف شاقة وحقيرة. وقيل إن العمال من سكان الجولان لا يتمتعون بأي ضمانات صحية ولا ينالون أي تعويضات في حالة المرض، ولا يدفع لهم أي تعويض حتى عن الإصابات الشديدة الخطورة، من قبيل فقد أحد الأصابع، مثلا. وذكر أن أجور العمال العرب تفرض عليها ضرائب إضافية. وهناك مماطلة في دفع هذه الأجور: فالأجر الكامل لا يدفع إلا في الشهر الأول وحده، ثم يدفع مبلغ يقل عن ذلك في الشهر التالي، ويدفع مبلغ يقل عن هذا أيضا فيما بعد. وقيل إن الشركات الاسرائيلية تلجأ الى إشهار الإفلاس من أجل تجنب دفع أجور عمالها العرب. وزعم أن هذا هو ما حدث في حالة شركة محلكة هابينياج من تل أبيب. وذكر أيضا أن الشركات تصدر شيكات بدون رصيد، بالإضافة الى هذا. وجاء في هذا التقرير كذلك أنه أصبح من الصعب على السوريين في الجولان أن يكسبوا عيشهم من الزراعة حيث أنهم يمتلكون مساحات صغيرة من الأرض ويضطرون الى تعويض هذا بالقيام بأعمال أخرى. وذكر التقرير، بالإضافة الى ذلك، أن التجار الاسرائيليين يشترون المحاصيل بأسعار أقل، وذلك بمساعدة من السلطات الاسرائيلية.

٨٣٨ - وتود اللجنة الخاصة أن تذكر بالموقف الذي اتخذته الجمعية العامة ومجلس الأمن والمتمثل في أن ضم اسرائيل للجولان العربي السوري غير قانوني، وهو بالتالي باطل ولاغ. وهي تأمل في استئناف المفاوضات المتعلقة بالجولان في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط في المستقبل القريب.

٨٣٩ - وقد استمعت اللجنة الخاصة، أثناء زيارتها للمنطقة، الى شهادات أشخاص من جميع مناحي الحياة. وصـــرح الكثيرون بأن الشعب الفلسطيني كان في غاية التفاؤل بعد توقيع إعلان المبادئ في عام ١٩٩٣ وما لحقه من اتفاقات سلام. وهذا التفاؤل قد اختفى الآن، كما تقول التقارير، والفلسطينيون يشعرون بالمرارة والألم من جراء ما أعقب ذلك من جوع وفقر، وأيضا من جراء التخوف من تجاوزات اسرائيل. وأُعرب أيضا عن خيبة الأمل إزاء إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين. ووصفت الحالة في الأراضي المحتلة بعد فرض الإغلاق بأنها كارثة. ويعرب الناس عن الغضب أيضا إزاء قيام اسرائيل بتشويه صورة الفلسطينيين بتصويرهم أمام بقية العالم بأنهم إرهابيون. ولاحظت اللجنة الخاصة مع القلق أن عددا من الشهود أعربوا عن أسفهم، في ضوء الحالة الراهنة التي تواجه السكان الفلسطينيين لكون الأحوال التي كانت سائدة في الأراضي المحتلة أثناء احتلال إسرائيل لها احتلالا كاملا تبدو الآن أفضل مما هي عليه حاليا، وخاصة فيما يتصل بحرية التنقل.

٨٤٠ - والخلاصة أنه يجدر التذكير بما كان للمجتمع الدولي من توقعات وآمال كبيرة في أن يكون توقيع اتفاقات اوسلو إيذانا بعهد جديد من السلام والأمن والأمل لشعوب الشرق الأوسط يمكنها من العيش معا في وئام وكرامة واحترام متبادل. ومن سوء الحظ أن زخم عملية السلام قد تباطأ فيما يبدو خلال الشهور الأخيرة، مما أوقف الاستمرار في المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين وقتا يكاد يكون تاما. ويشعر الفلسطينيون الآن بأن هذه الاتفاقات ليست إلا حبرا على ورق. ولم تحدث عملية إعادة انتشار القوات

الإسرائيلية المسلحة من الخليل، التي تدخل في نطاق المرحلة الانتقالية من مراحل المفاوضات. ولم ينفَّذ، حتى اليوم، المرور الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، وهو يشكل أيضا جزءا من المرحلة الانتقالية من عملية السلام. وثمة التزامات أخرى كثيرة منبثقة عن اتفاقات اوسلو ما زالت دون وفاء، ويشعر الفلسطينيون بأن اسرائيل لا تزال تسيطر على حياتهم بقبضة من حديد.

٨٤١ - وتعترف اللجنة الخاصة بأن جميع أعمال الإرهاب التي كثيرا ما يكون السكان المدنيون ضحيتها الرئيسية، غير مقبولة أيا كان مرتكبها، ومع هذا، في أعقاب الهجمات الانتحارية بالقنابل التي حدثت في اسرائيل في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، بدلا من أن تتخذ السلطات الاسرائيلية تدابير ضد الأفراد الذين قاموا بأعمال العنف، لجأت مرة أخرى إلى فرض عقوبة جماعية على جميع السكان المدنيين بالأراضي المحتلة، ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تنفذ فيها هذه العقوبات.

٨٤٢ - والانطباع الذي خلفته الغالبية الساحقة من الشهود الذين مثلوا أمام اللجنة كان انطباعا بالإحساس العام بخيبة الأمل وبالقنوط في مواجهة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة. والأمر لم يتوقف، فيما يبدو، عند عدم تحسن أحوال الشعب الفلسطيني، بل إن هذه الأحوال تدهورت، مما زاد من معاناته. ومما ضاعف من الشعور بالاحباط واليأس لدى الفلسطينيين، أن تدهور أحوالهم جاء بعد توقيع اتفاقات السلام، وهذا يثير الشكوك حول التزام إسرائيل بتنفيذ هذه الاتفاقات. وفي اجتماع الأمم المتحدة للمنظمات الدولية غير الحكومية/ندوة المنظمات الأوروبية غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، صرح رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السفير ا.د. كا، في بيانه الافتتاحي، بأن الوقت الراهن من الأوقات العصيبة بالنسبة للشعب الفلسطيني، وبأن هناك حاجة عاجلة لدعم منجزات عملية السلام وهي منجزات هشة.

٨٤٣ - وقد وصلت عملية السلام الاسرائيلية - الفلسطينية إلى مرحلة حاسمة. فما لم يحافظ على زخم مبادرة السلام وتنفذ الاتفاقات المبرمة بالفعل تنفيذا كاملا سيخيم على منطقة الشرق الأوسط بكاملها شبح الحلقة المفرغة المتمثلة في تكرار العنف والصراع. وإن مشاعر عدم الأمن، التي تنتاب الفلسطينيين في الوقت الراهن بسبب التأخيرات المتكررة في تنفيذ الاتفاقات، والتهديدات والإهانات والعقوبات، التي يحس الفلسطينيون أنهم يتعرضون لها بفعل العقبات التي توضع أمام عملية السلام، تشكل خطرا حقيقيا يحدق ببلوغ تسوية عادلة دائمة شاملة. وتزداد مخاوف الفلسطينيين بسبب عناد الحكومة الاسرائيلية، وبوجه خاص بسبب سياستها الجديدة التي تبعث على القلق والتي تقضي باستئناف توسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، مما يسهم إسهاما سريعا في تدهور الأحوال بالأراضي المحتلة، ويشكل أخطر تهديد لعملية السلام.

٨٤٤ - وينبغي المحافظة على زخم مفاوضات السلام. ويجب أن تنفذ اتفاقات اوسلو تنفيذا كاملا من كلا الجانبين. وينبغي أن تترجم هذه الاتفاقات بسرعة إلى تحسين محدد وملموس في كافة جوانب حياة الفلسطينيين، لكي يمكن النظر إلى السلام على أنه هادف وعادل وقابل للتحقق. وما من شأن التأخيرات

المتكررة في تنفيذ الاتفاقات إلا أن تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تكتنف عملية السلام، وقد تفضي إلى انهيارها تماما، مما يعرض المنطقة كلها للخطر. وينبغي الاحتفاظ بمبدأ "الأرض مقابل السلام" المكرس في قرارات الأمم المتحدة. ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يقف مكتوف اليدين إزاء الحالة الراهنة، ومن الواجب عليه أن يضطلع بدور نشط في محاولة صون عملية السلام، واعطائها دفعة جديدة. وثمة إمكانية للاضطلاع بذلك من خلال اقتراح تدابير لبناء الثقة يمكن أن توجد مخرجا من المأزق الحالي وتبعث الحوار والتعاون بين الفلسطينيين والاسرائيليين، في جو من التسامح والمنفعة الذاتية المتبادلة التي تتطلب احترام كل من الطرفين للآخر. وينبغي توعية كافة الأطراف بالمنافع الجمة للسلام المتوخى في إطار الاتفاقات من حيث تحقيق الأمن والتقدم في المنطقة. وجو الصراع والمرارة، الذي كان سائدا في الماضي، يجب أن تحل محله بداية عصر من التعايش السلمي في المنطقة بكاملها.

٨٤٥ - ويجب أن يصحب التقدم الذي أحرز في المفاوضات التي جرت في إطار عملية السلام امتثال إسرائيل الكامل لجميع معايير حقوق الإنسان المقبولة عالميا، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام عدة صكوك دولية صدقت عليها إسرائيل مثل العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بالإضافة إلى عدد من القرارات المتعلقة بحالة المدنيين في الأراضي المحتلة التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية.

٨٤٦ - واللجنة الخاصة مدركة لضرورة الإبقاء على عملية السلام وضمانها وهي تعرب عن أملها في أن يكون هذا المأزق، إن لم يكن تدهور الوضع، مجرد شيء مؤقت. ويجب على المجتمع الدولي ألا يدخر أي جهد في سبيل إحياء عملية السلام من خلال تنفيذ تدابير لبناء الثقة يشترك فيها كلا الطرفين بحسن نية وبصدق التزام. ويجب أن يتم الامتثال الكامل للاتفاقات التي وقعت حتى الآن دون أي تأخير.

٨٤٧ - وتأمل اللجنة الخاصة في أن تؤخذ استنتاجاتها في الاعتبار عند وضع تدابير محددة بغية إحياء الروح التي حركت التطورات التاريخية الهامة الأخيرة، التي سادت المنطقة، مع إعطاء زخم جديد لهذه التطورات. وفي هذه الأثناء، تود أن توصي مرة أخرى بتنفيذ التدابير التي تكفل حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني وغيره من العرب في الأراضي المحتلة. وتؤكد اللجنة الخاصة أن هذه التدابير تشمل ما يلي:

(أ) تنفيذ إسرائيل تنفيذا كاملا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة التي لا تزال هي الصك الدولي الرئيسي، في القانون الإنساني، الذي ينطبق على الأراضي المحتلة، والتي أكد مجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مرارا وتكرارا أنها تنطبق على تلك الأراضي؛

(ب) الامتثال الكامل لجميع القرارات المتصلة بمسألة الأراضي المحتلة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان، وكذلك القرارات الأخرى ذات الصلة التي اعتمدتها اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية؛

(ج) تعاون السلطات الإسرائيلية الكامل مع ممثلي الأونروا واحترام السلطات الإسرائيلية التام للامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الوكالة بصفتها هيئة دولية تقدم خدمات إنسانية للاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛

(د) تعاون السلطات الإسرائيلية تعاونا تاما مع لجنة الصليب الأحمر الدولية لحماية الأشخاص المعتقلين ولا سيما عن طريق ضمان وصول ممثلي اللجنة وصولا كاملا إلى هؤلاء الأشخاص؛

(هـ) دعم الدول الأعضاء دعما تاما لما تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ولجنة الصليب الأحمر الدولية من أنشطة في الأراضي المحتلة، وذلك لتمكين كلتا المنظمتين من مواصلة المساعدة المقدمة للسكان اللاجئين والأشخاص المعتقلين وتحسينها؛

(و) تعاون السلطات الإسرائيلية تعاونا تاما مع منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة؛

(ز) بذل الدول الأعضاء جهودا مجددة لإقناع إسرائيل بضرورة حماية حقوق الإنسان بصورة مطردة عن طريق الرصد الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي أن يشمل ذلك تمكين اللجنة الخاصة، بوصفها الجهاز الرئيسي الذي أنشأته الجمعية العامة لحماية حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، من القيام بمهمتها بقدر أكبر من الفعالية، بتمكينها من دخول الأراضي المحتلة؛

(ح) تعاون إسرائيل تعاونا تاما مع مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة فيما يتصل بتنفيذ برامج تقديم المساعدة الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان في المجالات التي تسري عليها ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت؛

(ط) تود اللجنة الخاصة أن تناشد إسرائيل التصرف بما ينسجم مع روح عملية السلام، وذلك بأن تنظر جديا في اتخاذ التدابير الملموسة التالية:

'١' أن تعترف بأن السياسة الحالية المتعلقة بالمستوطنات في الأراضي المحتلة تمثل أكبر عقبة في طريق السلام والأمن بالمنطقة، وأن توقف، بالتالي، إنشاء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، وأن تضع حدا للسياسة الجارية الخاصة بمصادرة الأرض وبناء طرق التفافية؛ وأن تكف عن ممارسة الضغط على العرب في القدس الشرقية لحملهم على بيع بيوتهم لأفراد الطائفة اليهودية؛

'٢' أن تمتنع عن تدمير الممتلكات، من قبيل هدم المساكن واقتلاع الأشجار، وكذلك عن تنفيذ تدابير تمييزية بشأن استخدام موارد المياه؛

'٣' في ضوء حقيقة أن الطرد القسري للفلسطينيين في الأراضي المحتلة مشكلة خطيرة، نوصي باعتماد الفقرات ١ إلى ٤ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٧/١٩٩٣، التي نورد نصها فيما يلي، لتيسير الاطلاع عليها:

"١ - تؤكد أن ممارسة الإخلاء القسري تشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في السكن اللائق؛

"٢ - تحث الحكومات على أن تتخذ تدابير فورية على جميع المستويات، بقصد القضاء على ممارسة الاخلاء القسري؛

"٣ - تحث أيضا الحكومات على أن تسبغ بالقانون أمن الحيازة على جميع الأشخاص المهددين حاليا بالاخلاء القسري، وأن تتخذ كل التدابير اللازمة لمد يد الحماية الكاملة من الاخلاء القسري، بناء على المشاركة والتشاور والتفاوض بصورة فعالة مع الأشخاص المتضررين أو الجماعات المتضررة؛

"٤ - توصي بأن توفر كل الحكومات فورا للأشخاص والمجتمعات المحلية، الذين جرى إخلاؤهم قسرا، الرد إلى الوضع السابق و/أو السكن البديل الكافي الملائم أو الأرض، بما يتفق مع رغباتهم واحتياجاتهم، وذلك بعد إجراء مشاورات مرضية للطرفين مع المتأثرين من أفراد وجماعات؛"

'٤' أن تضع حدا لفرض عمليات الاغلاق وحظر التجول لأسباب لا مبرر لها والتي هي مجرد تدابير عقوبة جماعية لها آثار فاجعة على أحوال سكان المناطق المحتلة، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وتحول دون التمتع بعدد من الحقوق والحريات الأساسية مثل حرية التنقل والحق في التعليم والحرية الدينية وحرية التعبير؛

'٥' أن تضع حدا على الفور للممارسات المتبعة في الاستجواب التي تبلغ مستوى التعذيب وإساءة المعاملة؛ وأن تقوم هيئات قضائية مستقلة بالتحقيق سريعا وبصورة شاملة مع الأشخاص الذين تتحدد مسؤوليتهم عن هذه الممارسات ومحاكمتهم؛ ومراجعة ونشر جميع المبادئ التوجيهية المتعلقة بإجراءات الاستجواب لكي تكون واضحة وتتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي التزمت بها إسرائيل؛

'٦' أن تعيد النظر في حالة جميع السجناء الفلسطينيين وغيرهم من السجناء العرب، ولا سيما المعتقلون السياسيون أو الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم لا تتسم بالعنف، وتعجل بإطلاق سراحهم؛ وتمتنع عن اعتقال مواطني الأراضي المحتلة داخل إسرائيل وتحسن أحوال المعتقلين بما يتفق مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٥٥ ووافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه ٦٦٣ (د - ٢٤) ألف المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٥٧ و ٢٠٧٦ (د - ٤٢) المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٧٧؛

'٧' أن تضع، من أجل توفير حماية أفضل للحق في الحياة وسلامة الجسد، قواعد اشتباك لقواتها الأمنية تكون واضحة وتحترم احتراما كاملا معايير حقوق الإنسان، وتتقيد في تطبيق تعليمات إطلاق النار تقيدا صارما بمبدأي الضرورة والتناسب؛ وتمارس أقصى قدر من ضبط النفس عند الرد على موجات العنف، وتحقق تحقيقا تاما في جميع حوادث إطلاق النار؛ وتضع حدا على الفور، لأنشطة الوحدات السرية، ولا سيما ما تنفذه هذه الوحدات من إعدامات بلا محاكمة أو بإجراءات صورية؛

'٨' أن تمارس رقابة صارمة على أي تجاوزات يرتكبها المستوطنون، ولا سيما فيما يتعلق باستعمالهم الأسلحة، وتعيد النظر في سياسة تسليح المستوطنين؛ وتمنع أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون وتتدخل عند وقوع هذه الأعمال؛ وتجري تحقيقات كاملة ونزيهة في أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون وتحاكم المسؤولين عنها؛

'٩' أن تنفذ القانون بإنصاف بتوفير جميع الضمانات القانونية المنصوص عليها في معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا للسكان العرب في الأراضي المحتلة وإقامة العدل بصورة فورية وشاملة ونزيهة، مع فرض جزاءات على الإسرائيليين والعرب تتناسب مع جسامة الجرم المرتكب؛

'١٠' أن تسمح لجميع الأشخاص المبعدين أو المنفيين من الأراضي المحتلة بالعودة واسترجاع ممتلكاتهم، حيثما ينطبق ذلك؛

٨٤٨ - وترى اللجنة الخاصة أن تنفيذ هذه التوصيات سيساهم مساهمة جليلة في تعزيز عملية السلام وتمكين جميع سكان الأراضي المحتلة وشعوب المنطقة من العيش في وئام وكرامة وسلام وأمن.

٨٤٩ - ونود في الختام أن نؤكد أن مهمة وولاية اللجنة الخاصة ما زالتا، اليوم، تتسمان بنفس الأهمية التي كانتا عليها في تلك الفترة التي وصفها المندوب الإسرائيلي في الجمعية العامة، من قبيل التفكه، بأنها "فترة متنزه العصر الجوراسي بالشرق الأوسط". وليس بوسعنا في نفس الوقت أن نتبين حدوث أي تغير أساسي منذ تلك الفترة من جانب السلطات الإسرائيلية فيما يتصل بممارساتها في الأراضي المحتلة.

سادسا - اعتماد التقرير

٨٥٠ - أقرت اللجنة الخاصة هذا التقرير ووقعته في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وفقا للمادة ٢٠ من نظامها الداخلي.

الحواشي

(١) **الوثائق** A/8089، A/8389 **و** Corr.1 **و** 2؛ A/8389/Add.1 **و** Add.1/Corr.1 **و** 2؛ A/8828؛ A/9148 **و** Add.1؛ A/9817؛ A/10272؛ A/31/218؛ A/32/284؛ A/33/356؛ A/34/631؛ A/35/425؛ A/36/579؛ A/37/485؛ A/38/409؛ A/39/591؛ A/40/702؛ A/41/680؛ A/42/650؛ A/43/694؛ A/44/599؛ A/45/576؛ A/46/522؛ A/47/509 **و** A/48/557؛ A/49/511؛ A/50/463.

(٢) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والعشرون، المرفقات، البند ١٠١ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/8237؛ **المرجع نفسه، الدورة السادسة والعشرون، المرفقات، البند ٤٠ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/8630؛ **المرجع نفسه، الدورة السابعة والعشرون، المرفقات، البند ٤٢ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/8950؛ **المرجع نفسه، الدورة الثامنة والعشرون، المرفقات، البند ٤٥ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/9374؛ **المرجع نفسه، الدورة التاسعة والعشرون، المرفقات، البند ٤٠ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/9872؛ **المرجع نفسه، الدورة الثلاثون، المرفقات، البند ٥٢ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/10461؛ **المرجع نفسه، الدورة الحادية والثلاثون، المرفقات، البند ٥٥ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/31/399؛ **المرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، المرفقات، البند ٥٧ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/32/407؛ **المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٥ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/33/439؛ **المرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، المرفقات، البند ٥١ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/34/691 **و** Add.1؛ **المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٧ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/35/674؛ **المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، المرفقات، البند ٦٤ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/36/632/Add.1؛ **المرجع نفسه، الدورة السابعة والثلاثون، المرفقات، البند ٦١ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/37/698؛ **المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، المرفقات، البند ٦٩ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/38/718؛ **المرجع نفسه، الدورة التاسعة والثلاثون، المرفقات، البند ٧١ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/39/712؛ **المرجع نفسه، الدورة الأربعون، المرفقات، البند ٧٥ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/40/890؛ **المرجع نفسه، الدورة الحادية والأربعون، المرفقات، البند ٧١ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/41/750؛ **المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، المرفقات، البند ٧٥ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/42/811؛ **المرجع نفسه، الدورة الثالثة والأربعون، المرفقات، البند ٧٧ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/43/904؛ **المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، المرفقات، البند ٧٧ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/44/816؛ **المرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، المرفقات، البند ٧٥ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/45/823 **و** Corr.1؛ **المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، المرفقات، البند ٧٣ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/46/639؛ **المرجع نفسه، الدورة السابعة والأربعون، المرفقات، البند ٧٤ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/47/612.

(٣) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والعشرون، المرفقات، البند ١٠١ من جدول الأعمال، الوثيقة** A/8089، **المرفق الثالث.**

الحواشي (تابع)

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الرقم ٩٧٣، الصفحة ٢٨٧.

(٥) المرجع نفسه، الرقم ٩٧٢، الصفحة ١٣٥.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ٢٤٩، الرقم ٣٥١١، الصفحة ٢١٥.

(٧) Carnegie Endowment for International Peace The Haque Conventions and Declarations of 1899 and 1907, New York, Oxford University Press, 1915.

(٨) قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١).